

موسوعة
تاريخ الإمبراطورية الفارسية
من قورش إلى الإسكندر
المجلد الثالث



تأليف
بيير بريانت
الدار العربية للموسوعات

موسوعة

تاريخ الإمبراطورية الفارسية
من قورش إلى الإسكندر

اسم الكتاب: موسوعة تاريخ الإمبراطورية الفارسية من قورش إلى الإسكندر

المؤلف: بيير بريانت

الطبعة الأولى: 2015م - 1436هـ

جميع الحقوق محفوظة

978-614-424-173-8 (7 مجلدات)

978-614-424-176-9 (المجلد الثالث)



الدار العربية للموسوعات

المدير العام: خالد العاني

الحازمية - مفرق جسر الباشا - سنتر عكاوي - ط 1 - بيروت - لبنان

ص.ب: 511 الحازمية - هاتف: 00961 5 952594 - فاكس: 00961 5 459982

هاتف نقال: 00961 3 388363 - 00961 3 525066

الموقع الإلكتروني: www.arabenchouse.com

البريد الإلكتروني: info@arabenchouse.com

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة

المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

موسوعة
تاريخ الإمبراطورية الفارسية
من قورش إلى الإسكندر

تأليف
بيير بريانت

ترجمة
بيتر تي دانيلز
بحيرة وينونا، إنديانا أيزنبراونز

المجلد الثالث

الدار العربية للموسوعات
بيروت

الجزء الثالث

الشعوب الخاضعة والاقتصاديات التابعة

الفصل التاسع

الاتصال والتجارة في المقاطعات

1- شبكة الطرق:

كان المؤلفون القدماء مبهورين من الامتداد الهائل للمقاطعة الإمبريالية (الملكية) وهي Achaemenid ، حيث إن العديد منهم قد قدم مناقشات كثيرة كانت علي الأقل تنصب علي نظام الاتصال داخل الإمبراطورية، فكلهم قد أدركوا العلاقة بين الانتظام في الاتصال وبين قدرة السلطة المركزية علي جعل وجودها ملموساً في الأقطار التي فتحت، حيث إن البعض -وخصوصاً في القرن الرابع- قد أصر علي استحالة سيادة الملك علي المقاطعة الملكية، وخصوصاً أنه يجمع ويوحد سلطانه علي كل مكان من نفوذه (أملاكه) مثل زينوفون Xenophon ، ديودورس Diodorus ، أسقراطس Scocrates ، كوينتوس كورتس Quintus Curtius ، ... الخ، ولكن آخرين علي أية حال قد خدعوا من التناقض بين الامتداد الهائل للإمبراطورية وبين السرعة في الاتصال .

الطريق الملكي:

وفي قصته عن الاستعداد للثورة اليونانية، وصف هيرودوت (Herodotus) الجولة الدبلوماسية لأرستاجوراس Aristagoras وهو حاكم

Miletus إلى المدن اليونانية المختلفة بأنه كان يأمل في جمع تحالفات لكي يقنع ملك إسبرطة وهو كليمنس Clemenus ، حيث حمل لأرستاجوراس Aristagoras معه خريطة العالم منحوتة من البرونز، وتقريباً استخدم هيرودوت (Herodotus) وثيقة مثل هذه ليعطي تفاصيل عن الطريق المؤدي من البحر إلى الملك، وهذا الطريق يربط سارديس Sardis بمدينة صوصا Susa ، وكتب أن هناك حواجز مأهولة بالسكان ومناطق آمنة في كل إقليم، وقد أعطي هيرودوت (Herodotus) المسافة بالفرسخ «وهو وحدة قياس فارسية تعادل تقريباً 4,5 كم، وعدد الاستراحات، وأماكن التوقف التي توجد في المحطات والأنهار التي تمر بها، وأماكن الحماية التي توجد علي فواصل منتظمة علي طول الطريق، وهذا الطريق اصطلاحاً قد عرف باسم الطريق الملكي .

وبالنظر إلى الامتداد والتقسيم الإقليمي لشبكة الطريق في Achaemenid فقد كان وصف هيرودوت (Herodotus) قطعياً، حيث إنه في هذه الفقرة نجد أن حدوده الجغرافية الشرقية لم تتعدّ أبعد من صوصا Susa وبابلونيا Babylonia ، حيث إنه تقريباً لم يكن يعرف أي شيء عن الطريق إلى فارس Persia ، أو الطرق التي عبر سهل (هضبة) إيران وآسيا الوسطي، ولسوء الحظ إن عمل ستيسياس Ctesias في هذا الموضوع لم يبقَ لنا، حيث إنه وصف في هذا العمل المسافة بالأيام وبالفراسخ بين إيفسوس Ephsus وباكترا Bactra والهند India كما قال فوتيوس Photius ، وقد كانت للرقع المكتوبة الخاصة ببرسوبوليس Persopolis ميزة في إظهار الشكل حتي من المركز، وإن لم تكن كل معلومات هذه الرقع لم يتم نشرها حتي الآن، بينما الروابط (الطرق) بين صوصا-برسوبوليس هي التي ثبتت صحتها، وقد ذكرت باكترا Bactra (مرتين)، كارمانيا Carmania (9، 10)، الهند (7)، وأرا كوسيا وقاندهار Arachosia of Kandahar (11)، آريا Aria (4)، وميديا (1)،

وبابلونيا (1 أو 2)، ومصر (1)، وسارديس Sardis (3)، حيث تمت تغطية المقاطعة ككل، والطريق الملكي من سارديس إلى صوصا هو طريق ملكي واحد بين المدن الأخرى، فالطريق بين سوسيانا Susiana وميديا Media عن طريق بابلونيا Babylonia يسمى بازيليك، وهذا يوضح أن مصادر الفترة الهلينية مهمة جداً، حيث إنها غطت كل المقاطعات تقريباً التي كانت تحت سيادة الملك الأعظم، فقد ساعدنا مؤرخو أخبار العمليات العسكرية عن فترة تحركات وخط سير الجيش في ذلك، حيث إنه من Babylonia إلى صوصا Susa مسيرة 22 يوماً، ومن صوصا Susa إلى Persia تقريباً 30 يوماً، ومن صوصا Susa إلى Ectabana ماراً بالطريق الملكي عبر Babylonia نحو 40 يوماً، ومن صوصا Susa إلى Ectabana عن طريق الممر المباشر، وعبر جبال Cossean في لورستان Luristan نحو 9 أيام، ومن Ectabana إلى Persepolis نحو 20 يوماً ... الخ.

وأضف إلي المعلومات المتنوعة التي أخذت من هيرودوت (Herodotus) وزينوفون Xenophon البيانات المأخوذة من المؤلفين العسكريين (اليونانيين أو القدماء) هي التي ساعدتنا في البناء، وإن لم يكن بشيء من التفصيل شبكة الطرق الرئيسة في Achaemenid واضعين في الاعتبار أو الحملات العسكرية فقط هي التي تصف الطرق من جانب وجود الإمدادات التي قد يجدها الجيش هناك، وربما نلاحظ أولاً أن عواصم الإمبراطورية وهي [باسارجاداي Pasargadae ، برسوبوليس Parsopolis ، صوصا Susa ، بابليون Babylon ، إكاباتانا Ectabana] كانت مربوطة فيما بينها بطرق، وكانت أهم المذكرات (الأدلة) هي الخاصة بطريق صوصا-برسوبوليس Persopolis-Susa ، حيث إنها لم تقتصر علي تحليل لمسار الإسكندر Alexander ، ولكن أيضاً من خلال الرقع والألواح المكتوبة لبرسوبوليس Persopolis ، حيث كان يوجد نحو 20 موقفاً بين برسوبوليس Persopolis وبيزيتيم Bezitme (قرب صوصا

Susa)، وطبقاً للمؤلفين الإغريق فإن عبور إقليم Fahliyn يأخذ تسع مراحل من Parmadan إلى Doshier ومن صوصا Susa إلى Ectabana والطريق الملكي يتجنب Luristan المركزية، حيث إن الطريق المباشر المار ببلدة Cossean كان صعباً وضيقاً، وقد أخذ الطريق الرئيس مساراً طويلاً عبر سهل (هضبة) Babylonia قبل أن ينحرف ناحية الشرق ليصل إلى هضبة إيران قرب Benhistun، ومن Ecbatana كان هناك طريق يوصل Persia بـ Gabae (أصفهان)، وينتهي الطريق شمالاً حتي يصل إلى خليج إيران (فارس) عند Bushire.

والتنوع (التباين) في البلاد المكتوبة علي الرقعة يظهر أن العواصم كانت متصلة بكل المقاطعات في الإمبراطورية، حيث إنه من ناحية الشمال نجد أن طريق خراسان Kharasan يربط Ecbatana بـ Bactra بواسطة Rhagae (طهران)، وبوابات Caspian، وهوريكانيا Hyrcania، وبارسيا Parthia، ومن ناحية الجنوب يستطيع الفرد السفر إلى أركوسيا Archosia، وقندهار Kandahar (منطقة كابول)، ومن هناك إلى باكترا Bactra مثلما تصل إلى وادي Indus، والطريق الشمالي والطريق الجنوبي متصلين عبر طريق مستعرض يستخدم بواسطة قورش Cyrus ثم الإسكندرية.

وبالنسبة ل ناحية البحر المتوسط كانت توجد مذكرتان ودليان تصفان الطريق من صوصا Susa إلى أربيل Arbela (الضفة الشرقية لنهر دجلة)، ومن Arbela يصل الطريق الملكي Sardis عبر أعلي نهر دجلة، وأعلي نهر الفرات وأرمينيا Armenia وكابادوكيا Cappadocia، وهاليس Halys، ووادي Meander.

والطريق الملكي عند هيرودوت (Herodotus) لا يزال مدهشاً، وخصوصاً طريق كابادوكيا Capadocia، وسيليسيا Cilicia، وقد كتب أن الطريق يمتد إلى 500,13 ستاديا Stadia، وإذا اتفقنا معه بأن 1 فرسخ

يعادل 30 ستاديا في اليوم، فإن طول الطريق يعادل نحو 500,2 كم، فإذا كانت الرحلة نحو 150 ستاديا في اليوم بأن الرحلة تستغرق 90 يوماً، وأصف من إيفسوس Ephsus إلى سارديس Sardis نحو 140 ستاديا، فهو يقدر أن الرحلة قد تأخذ 3 شهور وثلاثة أيام لكي تسافر من البحر إلى صوصا Susa .

وفي دليل آخر يعرف بوثيقة Aramaic ، حيث يترك المسافرون Arbela حتي يصلوا إلى مصر ودمشق، ولكن أيضاً Lahira التي عرفت من النصوص البابليونية لهذه الفترة، ويستطيع الفرد السفر إلى سيسيلى بواسطة أليبو Alepo ، وهذا الطريق كان يتبعه الناس الذين سكنوا ساحل سيسيلى، أو انطلقوا من هناك مبحرين لآسيا الصغرى أو اليونان، وقد بينت قصة Xenphone أن الطريق يؤدي من سيسيلى Cicilia إلى سارديس Sardis عبر بوابات سيسيلى و Phrygia، Capadocia ، ووادي Meander طبقاً للمذكرات الآتية، حيث يعطي Xenophon المسافات بالفرسخ والمواقف .

الدليل (المذكرات) الثانوية:

بالطبع هذه المذكرات تتعلق فقط بشبكة الطرق الملكية، ولكن بعض المذكرات الأخرى كانت أقصر منها، وغالباً ما كانت تتبع الجبال والطرق الصحراوية، ومن خلال ما سبق نتعلم أنه من خلال الحملات العسكرية نعرف الطريق بين ميلتوس Miltus وسارديس Sardis ، والذي مكن اليونانيين من شن هجوم مفاجئ علي Achaemenid عاصمة آسيا الصغرى، والطريقة نفسها قد تم استخدامها بعد قرن عن طريق Satrap Tissapherns عندما كان يحاول أن يفترض طريق جيش Agesilaus ، والذي كان عائداً من سارديس Sardis إلى إيفسوس Ephsus بواسطة الطريق الرئيس الذي يمر بمر Karabel ، ومثال آخر للمذكرة التي هي عن طريق Alexander بين فاهليون Fahliun وبوابات فارس، بينما معظم الجيش والإمدادات، قد أرسلت إلى Perspolis عن طريق السهل

(الهضبة)، وقد اتخذ Alexander أقصر الطرق عبر قمة الجبل، بينما أرسل الراكب عبر الطريق العسكري، وعندما أرسل قورش Cyrus الأصغر في Icanium أرسل إبياكسا Epyaxa إلى تارسوس Tarsus عن طريق أسرع طريق جبلي، وقد اختفى بعض الحراس، فقد انقسموا إلى أجزاء عند سيسيليانا Ciciania ، وقد اعتقد الآخرون أن الجنود قد ضلوا الطريق، وغير قادرين على أن يجدوا الطريق، فقد كان من المستحيل أن تسافر عبر هذه الطرق بدون مرشدين محليين .

إن المصادر العسكرية على أية حال تتطلب منا أن نكون حريصين على معرفة الطريق الذي يوصف على أنه غير مستعمل، وربما لا يكون كذلك بالنسبة لآخرين في الأوقات العادية، وهنا على سبيل المثال ما وصفه Arrian عن الطريق بين مصر وابلونيا Babylonia ماراً بالشمال الغربي، فقد قال إن: «الجنود في جيش قمبيز (Cambyses) الذي كان قادراً على الوصول إلى صوصا Susa ، وباقي الجنود قد أرسلوا عن طريق توليمي Ptolemy وهو ابن لاجوس Lagos أرسلوا إلى بابلونيا عبر العربية ليساعدوا Sileucus Nicator حتى يعبر Isthmus ويسرع إلى البلد الصحراوية في 8 أيام على ظهر الجمال، حيث إن جمالهم المحملة حملت المياه الضرورية، وقد سافروا قبل الليل فلم يستطيعوا أن يتنفسوا الهواء الطلق عبر النهار بسبب الحرارة، وقد ذكر الإقليم خلف Isthmus بين الخليج العربي (البحر الأحمر) وبحر Erythrean (خليج فارس) بأنه إقليم بعيد عن الاعتداء، حيث إن الجزء الشمالي صحراء ورمال .

وقد وصف الإقليم بأنه إقليم غير كريم (قاحل)، وقد تم استدعاء ذلك المعنى عندما وصفوا البلد بالصحراء، والمؤلفون الإغريق (اليونانيون) في النصوص قد أشاروا إلى مسيرة الجيش الأكبر الذي يحتاج إلى إمدادات من المياه النقية، وقد شرح زينوفون (Xenophon) ذلك عندما ذكر مسيرة الجيش ناحية الضفة الشرقية لنهر الفرات، وقد

كانت بعض المراحل طويلة، حيث كان قورش Cryus يريد أن يصل إلى مكان يوجد فيه ماء، وهذا ما جعل قورش Cryus يطلب مساعدة ملك العرب أثناء مسيرته إلى مصر، حيث إن ملك العرب قد ملأ جلود الجمال بالماء، وحملهم علي الجمال الحية، ومن ثم أرسلهم إلى الجبال، حيث انتظر وصول الجنود بالضبط كما فعل إيسرهaddon في عام 671 علي حملته المصرية، وهم الناس الذين أطلق عليهم اليونانيون قاطني (ساكني) الخيام الذين لديهم معرفة بالبلاد، وقد ساعدوهم علي التغلب علي العقبات التي قد تواجه قادة الجيش .

ودعنا نعطي مثالاً آخر، فعندما وجد الإسكندر Alexander نفسه في Drangiana أراد أن يبعث برسالة إلي Ecbatanna ، ولكي يفعل ذلك في 10 أيام بدلاً من شهر بواسطة الطريق الرئيس كان يجب أن يعبر الصحراء الرهيبية لهُضبة إيران، فقد عهد إلي الإسكندر Alexander بمهمة إلي Polydamas ، حيث خلع الرداء الذي كان يرتديه، وارتدي الملابس البدوي الذي كان قد أخذه من اثنين من العرب كرفقاء، وقد وصلوا إلي المكان المقصود في اليوم الحادي عشر، وقد اجتازوا الأماكن الجافة في الصحراء، ونجد هنا أن كلمة Arab (عرب) تستخدم بصفة عامة لتشير إلي السكان البدو الذين اعتادوا عبور الصحراء .

بناء وصيانة الطريق:

إن الطريق الملكي علي النقيض من الطرق الأخرى كان واسعاً، بما وضعه المؤلفون القدماء بطريق للعربات (العجل) أي ممهد للمركبات الصغيرة، وهذا الوصف يستخدم كمثال للطرق من Phrygia إلي Cilicia ، ومن صوصا Susa إلي بيرسوبوليس Persepolis ، ومن صوصا Susa إلي أرابيلا Arbela عبر Hyrcania ، حيث إنه لم يكن المشاة أو الخيالة فقط هم المستخدمون لهذا الطريق الرئيس، حيث إن كثيراً من المسافرين عسكريين ومدنيين يستخدمون مركبات خفيفة تسمى خيماً ملفوفة، وهذه

العربات تستخدم بواسطة اليونانيين، ويجب التمييز بينها وبين العربات التي تستخدم في الحرب أو الصيد، ويجب أن نؤكد علي أن كلمة طريق المركبات لا يعني أن هذه الطرق كانت مرصوفة، فهي كانت بلا شك طرقاً قذرة باتساع مختلف، ولكن كان محافظاً عليها، والنص الهليني (اليوناني) يشير إلى طريق قديم قد حوله الفلاحون إلى الزراعة، والحقيقة أن الإشارة إلى الطريق الرئيس الملكي في التفاصيل قد تكون مفاجئة، ولكن هيرودوت (Herodotus) أيضاً أشار إلى أنه بعد 480 479 أن الطريق الذي اتخذته الملك كسر كسيس Xerxes ، لم يلمس إلى اليوم، وقد حافظ عليه الـ Thracian ، ولم يحرثوه، أو يزرعوا المحاصيل عليه؛ لأن الطريق كان متسخاً، وأصبحت الرحلات عليه صعبة أثناء الفصول المطيرة أو في كثير من مناطق المستنقعات في الطريق، وقد وضع هذا من خلال الفقرة التي أخذت من زينوفون Xerphone ، وفيها: «أنه ذات مرة بينما كانوا يمشون في الطريق غير الممهّد كان هناك مكان طيني يصعب علي عربة نقل البضائع أن تمشي فيه، وقد أمر قورش Cyrus كلاً من Glus و Pigres أن يأخذا بعض الجنود البربر ليساعدوهم في جر العربات إلى الخارج، ولكنهم أخذوا وقتاً في ذلك، ومن ثم فقد أمر بعض نبلاء الفرس الذين اصطحبهم معه برفع العربات، ومن ثم فإن العربات قد تم إخراجها وتجفيفها بسرعة كبيرة .

وفي الواقع فإن إدارة نظام الطرق تتطلب إدارة حاذقة ومتخصصة، ونلاحظ أن الطريق في T'ang China كان يديرها 500,21 موظفاً منتشرين في الطرق المختلفة، ونحو 100 موظف كبير في العمل في الطريق عند العاصمة، وقد أشارت الألواح والرقع المكتوبة في Persepolis إلى الأعوام المختصة في صيانة الطرق الموجودة، وبناء طرق أخرى جديدة، ونحو 43 كم من طريق Persia Media بقيت بين شيراز Shiraz وأصفهان Isfahan ، ومن الواضح أن بناء وصيانة مثل هذه الطرق يتطلب

قوة عمالية معقولة، وأثناء العمليات العسكرية كانت مهمة الجيش هي كيف يخبر قورش Cryus الرواد (القادة) وبناء الطرق بالمهام الخاصة بهم.

وقد وصف هيرودوت (Herodotus) واضعي الإشارات علي الطرق في عام 480، حيث إنه في Pseria قد أعطي كسر كسيس Xerxes لثلث الجيش مهاماً بأن يزيلوا الغابات، ويبينوا طريقاً يعتمد عليه، والمتخصصون في الطرق ظهروا مرة أخرى في 321-322 عندما غادرت عربة جنازة الإسكندر Alexander بابلونيا Babyonia إلي ساحل البحر المتوسط، وكانوا بصحبة بعض المتخصصين، فقد أمروا أن يحسنوا الطريق، وبعد عدة أيام في 333 افتتح Thracian الطريق بين Phaselis-Perga .

الكباري وبناء الكباري:

والأنهار الكبرى كانت بها كباري دائمة (ثابتة) في كل من الفرات ودجلة، وفي وصف هيرودوت (Herodotus) لطريق صوصا-سارديس Susa-Sardis انتبه هيرودوت (Herodotus) إلي إحصاء الأنهار التي يمر بها الطريق، وهي نهر Halys ، الفرات ودجلة، ونهري الذاب Zab الأصغر والأكبر، ونهر ديالا Diyala ، ونهر كواسبس Choaspes ، وعلي الأقل فإن هناك كوبري علي الأقل قد بني علي كل نهر منهم، وهو محمي بحصن وبوابات، وقد تحدث هيرودوت (Herodotus) عن الكوبري الثابت، وقد سمي هيرودوت (Herodotus) أنهار دجلة والفرات ونهري الذاب الأصغر والأكبر ونهر كواسبس كلها، سماها بحاملات القوارب، والتي قد تعني أنه يتم عبورها بواسطة وسائل من الكباري العائمة، وقد أشار زينوفون Xenphon إلي أن هذه الأنهار كلها قد عبرها جنود قورش Crysus عند مسيرهم إلي Babylonia ، وقد كان يعطي زينوفون Xenphon فقط اتساع الأنهار، ولكن من الواضح أن في معظم الحالات كانت هذه الأنهار مزودة بالكباري العائمة، وهي مثل كباري من سبع قوارب مربوطة

معاً، حيث إن الفرات تقريباً 1000م اتساع عند مستوي Thapsacus ، وهو محصن، وقد قام Abrocamas بحرق القوارب أثناء هجومه علي Babylon ، وكما فعل الفرس في مواجهة تقدم الإسكندر Alexander ، وقد وصف Xenphon كوبري من 37 قارب مربوطة معاً وكوبري آخر عند مستوي OPIS .

وفي بابلونيا ميز Xenphon بين الكباري العادية من الكباري المصنوعة من قوارب مربوطة معاً، حيث إنهم ربما يتكونون من سيقان النخيل ملقاة في القناة أو ألواح موضوعة علي الصخور، وقد كان من السهل أن تستخدم الكباري العائمة علي أنهار Mesopotmian ، حيث إن مستوي الماء يختلف من فصل إلي فصل، وهنا في الفقرة التالية كيف أن الـ Arrians وصفوا الأسلوب الروماني في ذلك: «كانت القوارب متروكة للتيار في النهر، ولكنهم لم يندفعوا إلي الأمام، وكانوا محكومين بقوارب تجديف إلي أن يصلوا إلي النقطة المرغوبة، وقد كانت هناك سلال هرمية الشكل مملوءة بالحجارة الخشنة، وملقاة داخل الماء في كل مقدم لكل مركب حتي تمسك المركب ضد التيار، وعندما ينطلق المركب الأول فإن التالي ينفصل عن الأول لمسافة ترجع إلي الثقل الذي يحمله المركب، وهناك دعائم خشبية بها مسامير تربط هذين المركبين .

وقد استمر الآريون Arrians في قول إنه كيف استطاع الإسكندر Alexander أن يلقي بكوبري في Indus ، حتي إن من كانوا في الحملة معه لم يتحدثوا عن ذلك، ولكن في رأيي أن أسلوبه في بناء الكوبري يشبه كثيراً الأسلوب الروماني، ونحن نعرف أن جيش الإسكندر يشتمل علي مجموعة من بناء الكباري الذين علي سبيل المثال قد وضعوا اثنين من الكباري العائمة عبر نهر الفرات ونهر Thapsacus حتي يستبدلوها بالكباري التي حطمها الفرس، وأسلوب المتخصصين المقدونيين كان مثل أسلوب

الفرس، ووجود مثل هؤلاء المتخصصين إنما يؤكد أن وثيقة Babylonia تؤكد علي أن مجموعة من بناء الكباري قد أقاموا أماكن لهم قرب نيبور Nippur .

وفي عام 513 لكي تعبر إلي أوروبا كان هناك كوبري من القوارب أسس علي Thracian ، والمهندس المعماري كان اسمه ماندوكرليس Mandrocles ، وفي عام 480 أمر كسر كسيس Xerxes ببناء اثنين من الكباري عبر Hellsport عند أبيدوس Abydos باتساع سبع ستاد، وقد عمل متخصصون من دول مختلفة بها، والفينيقيون جلبوا حبالاً من الكتان الأبيض، والمصريون جلبوا كابلات من ورق البردي، وفي المحاولات الأولى بعد أن جرفت العاصفة الكباري نجح المهندسون كما وصف هيرودوت (Herodotus) .

وهذا ما نجح فيه المهندسون كما يري هيرودوت (Herodotus) ، وقد تم عمله بالطريقة الآتية:

أعمدة ومجاديف شدت معاً لدعم الكوبري، 360 ماعوناً (سفينة) علي أحد جوانب البحر الأسود، و413 علي الجانب الآخر، وقد رست السفن بانحراف علي البحر الأسود، أو بزوايا صحيحة علي هليسبونت Hellespont لكي تقلل الضغط من علي الكابلات (الأسلاك)، وخصوصاً الهلب الثقيل قد تم إرساؤه مع التيار وضد التيار من جهة الشرق حتي يثبتوا السفن (الماعون) ضد الرياح التي تهب إلي أسفل نحو المضيق من جهة البحر الأسود، أما السفن التي في الجانب الآخر (الجانب الغربي) تجاه إيجيان Aegeen فلكي تتحمل هذا الحمل عندما تهب الرياح من الغرب إلي الجنوب قد تركت فجوات بين الأماكن الثلاثة؛ لكي تسمح لأي مركب يريد أن يمر إلي داخل أو خارج البحر الأسود .

وعندما تكون السفن في موضعها تكون الأسلاك مشدودة بإحكام من أوناش خشبية للشاطئ، وفي هذه المرة نجد أن النوعين من الأسلاك لا

يستخدمان بطريقة منفصلة بعيدا عن الكوبري، ولكن كل من الكوبرين له سلكين من الكتان، وأربعة أسلاك من البردي، كان لها نفس السمك والجودة، ولكن أسلاك الكتان كانت أثقل، حيث إن النصف قامة منها تزن 114 وحدة، والعملية التالية هي قطع الألواح بالتساوي بطول وعرض المراكب، ووضعها حافة بجانب حافة فوق الأسلاك المشدودة، ثم تثبيتها معاً على سطحها العلوي، ثم توضع أغصان الخشب فوق، وتنشر مع طبقة من طمي فوق الكل، وأخيراً تنشأ الأوتاد بطول كل جانب، وتكون عالية بدرجة كافية حتي تمنع الخيول والبغال من الوصول إليها والقفز في المياه .

2- حكم المقاطعة الامبريالية:

سلطات الحكام (المرزبانات) Satrapal Authorizations كانت في أن تأمين الطرق الملكية نفسها للسفر، فمثلاً (الحديث عن الطريق من سارديس Sardis إلى صوصا Susa)، ولم تترك هذه الطرق أية بلدة مأهولة بالسكان، ولتكرار العبارة التي استخدمها هيرودوت (Herodotus)، والتي يقول فيها إن المخاطر ليست في الجوع الشديد أو الفخاخ، وبالنسبة للمؤرخين العسكريين فإن هذه الطرق هي التي يمكن إعادة إمداد الجيوش بسهولة عن طريقها، ولكن استخدام هذه الطرق يتطلب سلطة رسمية سابقة، وهذا بالضبط ما اشتمل عليه الخطاب الذي أرسل من أرساما Arsama إلى نيهتور Nihtihor في وثيقة أرامية معروفة جيداً وفيها بالأسماء: «من أرساما Arama إلى الضابط النائب ماردوك Marduk الذي يوجد في (مكان ما)، نابولاداني Nabulan، الضابط الذي يوجد في لاير Lair، وزاتوفيه Zatuvyoha الضابط الذي يوجد في أزوهين Azuhin، وأباستابارا Opastabora الضابط الذي يوجد في كل من أربىلا Arbela وهالسو Halsu، وماتولوبس Mat al Ubas، وإلى الضابط باجافار

Bagafarnal الذي يوجد في السلام Salam ، وإلي فرادفارنا Fradafana وجاوزينا Gawzina الضباط الموجودين في دمشق Damascus ، انتبهوا إلي أن هناك شخصاً يسمى نيتهور Niehtor ، وهو من ضباطي، ذاهب إلي مصر، فاعطوه إمدادات من البلاد التي في إماراتكم في كل يوم معيارين من الوجبة البيضاء، 3 معايير من الوجبة الدنيا (لأقل مرتبة)، ومعيارين من الخمر أو البيرة، وخروف واحد، وعشب جاف علي حسب عدد الخيول، واعطوا هذه الإمدادات إلي اثنين من سيلسيان Cilicians ، واحد من الخادمين لي والذين سوف يذهبون معه إلي مصر، ولكل واحد من الرجال في اليوم معيار واحد للوجبة، واعطوا هذه الإمدادات لكل ضابط منهم بدوره طبقاً لمراحل أو محطات رحلته بين مقاطعة إلي مقاطعة حتي يصل إلي مصر، وإذا استمر لمدة أكثر من يوم واحد في مكان واحد فلا تعطوهم إمدادات أكثر لهذه الأيام. وناجاساروا Bagasaru متفهم لهذا الأمر، وراستا Rasta هو الموظف».

وأهمية هذا الخطاب هو أنه يمكننا من إعادة بناء العملية الإدارية بدقة، وكل قائد رسمي لقافلة يضطر إلي أن يأخذ وثيقة مختومة تعمل كوسيلة لاتصال آمن، وأيضاً كإذن للسفر، وتوجد وثيقة هاملي Halmi في إيلام Elimat ، وتوجد وثيقة فياتيكا Viyatika حتي الفرس Persion ، ونجد أن وثيقة Halmi تشمل عدد المسافرين ومقدار طعامهم (تعيينهم)، والمسالك التي يجب أن تتبع في الطرق الملكية في الواقع كانت تتميز بوجود مراحل أو محطات بها مخازن، وهذا ما قاله هيرودوت (Herodotus) في تسجيله (وصفه) الشهيد وهناك فواصل علي طول الطريق تعرف باسم المحطات، وبها استراحات ممتازة، وهذه هي أسس التدابير المالية التي قررها المؤلف الاقتصادي الذي لا يقهر، حيث وصف أنتيمنيس Antimnes من بابلونيا Babylonia خلال فترة الإسكندر Alexander : « لقد أمر بملء المستودعات (المخازن) علي طول الطريق

الملكي، وطبقاً لظروف البلاد»، والنتيجة من هذه القصة هي وضع القواعد الصارمة للإدارة الأخمينية Achameind ، وفيها: «في أي وقت يمر الجيش أو بعض الكتائب الأخرى من البلد وفي حالة عدم وجود الملك فيها فإنه يرسل فريقاً من البائعين يطوفون لبيع البضائع المعروضة في المخازن (المستودعات)، كما أن مديري المخازن ليست لديهم السلطة في صرف البضائع بدون سلطة حاكمية، وعند وصول القافلة لكل محطة-مركز بطلب من قائد القافلة أن يظهر هذه الوثيقة التي تسمح له باستلام تعيين (طعام) السفر بالضبط بالقدر المشار إليه في الوثيقة التي يحملها، ونجد أن خطاب أرساما Arsama يشمل هذه العبارة: «وإذا كان موجوداً لمدة أكثر من يوم واحد في مكان واحد (أي مكان) فلا تقرر لهم إمدادات إضافية لهذه الأيام»، وهذا الإمداد يشير إلى أنه حتي لو واجهت المسافرين صعوبات لا يقدرّون عليها، أو إذا تلكأوا علي الطريق فليس لهم الحق في تعيين (طعام) إضافي»، وأيضاً يؤكد الخطاب علي المحطات ومراكز الإمداد التي توجد في كل رحلة يومية علي حدة .

ونجد أن الرقع المكتوبة من الطائفة (النوع) Q تقدم القسيمة التي يجهزها رئيس المخازن عند المحطات لكي يسجل الاستلام والصرف، وكمثال تم اختياره من بين المئات فهذا هو نص من واحدة من هذه الرقع المكتوبة، وفيه: «4,65 باراً من الدقيق تسلمها دوما Dauma ، ويسلم كل واحد من الرجال الثلاثة والعشرين مقدار 1,5 جزءاً، وأيضاً جزء لكل طفل، وقد أظهر دوماً Dauma وثيقة مختومة من إيردايرنا Irdapirna ، وهم كانوا مسافرين من سارديس Sardis ، ووصلوا إلي بيرسبوليس في شهر 9 من عام 27 في هيدالو Hidalu .

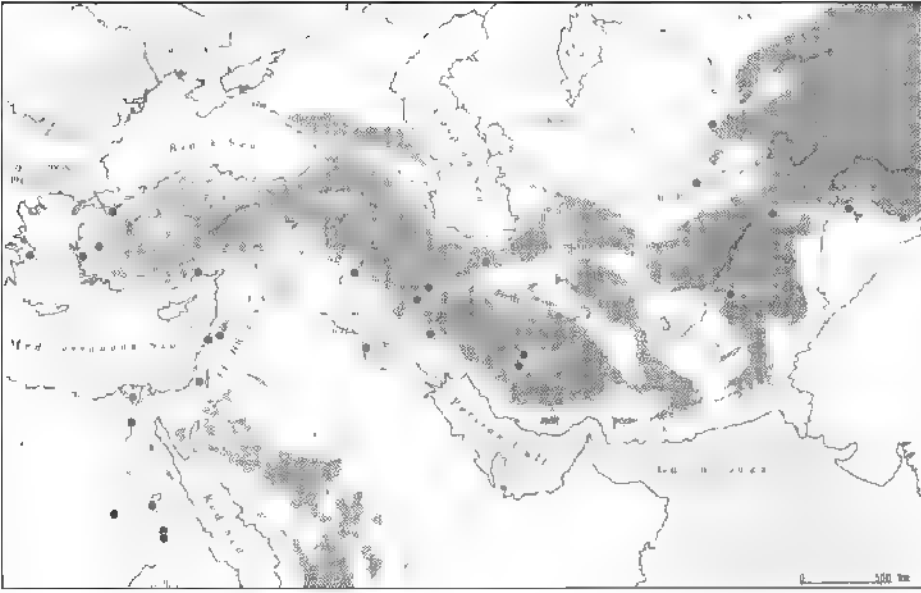
ويمكن تعريف إيردايرنا Irdapirna علي أنه أرتافيرنيس Artaphernes وهو أخو دارا Darius ، والذي نفرق نحن من خلال هيرودوت (Herodotus) أن كان مرزبان سارديس Sardis ، وفي عام 495 منح (وثيقة) هالمي Halmi

إلى دوما Dauma الذي كان ذاهباً إلى بيرسبوليس Perspolis وبرفقتة رجال عديدون وخدام، وقد كتب الإيصال في هيدالو Hidalu ، وهو مكان مهم علي الحدود بين ايلام Elam وفارس Persia ، وبعد ذلك فإن المواد الأرشيفية تشمل بعض الوثائق الآرامية Aramaic من أرااد Arad في فلسطين Palestine ، والتي يرجع تاريخها إلى القرن الرابع، فهي تبدو أنها تؤكد علي وجود محطات الطريق، والتي فيها يستطيع المسافرين الرسميون -بلا شك الأشخاص العسكريون- أن يأخذوا تعييناً (طعاماً) لحيواناتهم، والمصادر الكلاسيكية القديمة تؤكد علي حدوث هذا بالضبط، ديموثينس Demosthenes علي سبيل المثال سجل أن كاردينوس Cardius وصل إلى سيتوس Sestos وحده لأن معه إيصال أمن من جانب أرتابازوس Artabazus ، وقد شرح ثيمستوكلز Thmistocles في كثير من الخطابات التي ترجع إليه أنه عندما نفي من أثينا Athens نجح في الوصول إلى حاشية الأخمينيين Achemenid ، وطلب سلطة من المرزبان أرتابازوس Artaobazus ، والذي بدوره منحها له، وقد أكمل قائلاً: أعطاني حصانين، والعدد نفسه من الخادمين، وأرسلني مع 13 من الفرس Persian الآخرين الذين كانوا علي دراية بالطريق والمقاطعات، وقد سافروا علي ظهور الجمال».

وفي نسخة (ترجمة) أخرى يقال فيها إن سيمستوكليس Themistocles وصل إلى الملك سراً بعد النزول إلى أيوليا سيم Aeolian Cyme ، وكانت أفكاره غير مرغوب فيها؛ لأن الملك وضع الثمن، وهو مقابل رأسه، ولحسن حظه فإنه قد وقع علي مقيم ثري من إيليا إيجي Aeolian Aegea ، وهو نيكوجينز Nicagenes والذي كانت له علاقات مع نبلاء الفرس في البلاد المرتفعة، وبهذه الطريقة كان سيمستوكليز قادراً علي أن يرحل في عربة مقفلة كانت تستخدمها السيدات المسافرات وحالة السيبادس Acibiades أيضاً يؤكد علي صعوبة الهروب من سيطرة الحاكم

(الستراب)، فقد عزم علي الذهاب إلي أرتاكسركسيس Artaxerxes لكي يسافر في أمان كامل، وقد قال له إن المرزبان فارنابازوس Pharnabaz كان قادراً علي تسهيل ذلك بشكل أكبر؛ لذلك فقد فتش عنه في هلييسونتين (فرجيا) (Phrgia) Hellespontine ، ولكن ولأسباب خاصة بالمرزبان نفسه الذي أراد علي جميع الأصعدة أن يبعد الأثينيين Athenian عن رؤية ملكهم؛ ولذلك فقد رفض أن يتعاون معه، ومن ثم فقد حاول السيباديس Alcibiades أن يجد المرزبان بافلاجونيا Paphlagonia ، والذي بواسطته قد أخذ سراً الطريق من دايسليوم Dascylium عاصمة هيلسونتين فرجيا Phrygia ، وفوراً أرسل فرنابازوس Pharnabazus في كتيبة (فصيلة) صغيرة، والتي لحقت به عند قرية فرجينية، حيث قتل فيها، ومن ثم فنحن نعرف أن الطرق كانت محمية بشدة، فعندما عاد سيموستوكليز Themistocles إلي الساحل فيما بعد، وجد أن مسألة العداء لأحد الفرس المهيمنين، وهو ملك فرجيا العظيم إبيكسس Epixyes ، وهذا الرجل قد أرسل بعضاً من البيسيديانس Pisidians بالأوامر لكي يثخن (ينحر) اليوناني عندما يظهر عند اليونتاسينا Leontocephalay ، وهي محطة مهمة علي الطريق الملكي، وقد تم تحذير سيمستوكلز Themistocles ، واتخذ طريق العودة، والسيطرة كانت أبدية، وعلي سبيل المثال فقد أرسل اليونانيون ثلاثة جواسيس إلي آسيا الصغرى حوالي عام 480، ولكنها لم تستمر حتي اكتشفوا ذلك في الوقت الذي عملوا اتصالاً فيه مع جيوش كسركسيس Xerxes في سمرديز Smerdis .

وقد كان رضا (قبول) المرزبان مطلوباً للمسافرين الرسميين مثل السفراء الأجانب، وعندما أرسلت وفود من أثينا Athena ، ومن المدن اليونانية الأخرى إلي الملك في 408 اضطروا إلي أن ينتظروا السلام مع الحاكم فارنابازوس Pharnabazus ، ففي أول مرة حاول أن يأخذ السفراء



خريطة رقم 2

إلى الملك «وقد أمطرت السماء علي القافلة في فرجيا Phrgia عند جورودين Gordion وهي محطة علي الطريق الملكي من سارديس Sardis إلى صوصا Susa ، وفي بداية الربيع التالي اتخذوا الطريق نفسه مرة ثانية قاصدين الملك، ولم يحدث شيء؛ لأن السفراء جروا إلى قورش Cyrus الأصغر والذي أرسله أخوه أرتاكسرسيس Artaxerxes لكي يحمل علي عاتقه العمليات العسكرية في غرب آسيا الصغري: «وعند وصول هذه الأخبار، أراد المندوبون الأثينيون Athenian أن يلتمسوا أمن الملك أو أي فرد آخر للعودة إلى المنزل، خصوصاً عندما رأوا قورش Cyrus ، وبأمر من قورش Cyrus أراد فارنابازوس Pharnabazoues أن يعتقلهم لفترة، وهو يخبرهم أحياناً بأنه قد يأخذهم إلى الملك، وأحياناً أخرى ربما يعودون إلى البيت، وبعد ثلاثة أعوام طلب من قورش (Cyrus) أن يسمح لهم بالعودة، وقال له بأنه أقسم أن يأخذهم ويعود بهم إلى البحر وألا يرجعهم إلى الملك، وقد أرسلوا إلى أريوبارزنيس Ariobarzanes

الملك الجيد، وكما رسم له زينوفون Xenophon صورة مثالية لقورش Cyrus الأصغر حيث قال: «لا يستطيع أحد أن يقول إنه قد سمح لأي أحد أن يسخر منه، حيث إنه علي النقيض فقد كان قاسياً إلي أبعد حد في عقابهم، وعلي الرغم من شدة العقاب للأشرار فلم يكن الأمان مضموناً في كل الأوقات، وفي كل الأماكن بالدرجة نفسها، وهذا هو السبب لماذا كانت القوافل محروسة برجال مسلحين، وعندما أرسل Nehemiah إلي أورشليم بواسطة Artaxerxes فعلي سبيل المثال، فإنه كان معه ضباط شرطة وخيالة، وقد قام عزرا Ezro بالرحلة نفسها، وبصحبة بعض اليهود، ومعهم الذهب لمعبد Yahmeh ، وقد وصف عزرا Ezra الرحلة بأنه كان خائفاً دائماً من الهجوم الذي كان موجوداً، وقد قال: «إنني أشعر بالخجل حينما أطلب من الملك حراسة مسلحة وخياله لحمايتنا من الأعداء علي الطريق، وبعناية الرب الذي كان معنا وحمانا من الأعداء والصوص».

حرس (دورية) السكة الملكية:

لم تؤثر المراقبة علي الناس فقط، ولكن أيضاً علي الرسائل التي كانوا يحملونها، وثلاثة من رجال هيروdotus (Herodotus) قاموا بحركات بهلوانية محاولين الهروب من يقظة الإدارة، وقد كان هناك طريق يستطيع منه هاربا جوس Harpogus أن يتصل مع قورش Cyrus سرّاً في Persia وهو: «لأن الطريق كان محروساً، فقد كانت طريقة واحدة للتفكير في توصيل الرسالة إليه، وهي شق أرنب بري دون أن ينزع جلده، ووضع في بطنه ورقة مكتوب فيها ما يريد أن يقوله، ثم يخطط الأرنب، ويعطيه إلي خادم موثوق به، ثم يرسله إلي Persia بالأوامر لكي يقدمه إلي قورش Cyrus ، ويخبره بالكلام شفويّاً أن يقوم هو بنفسه بقطعه بيده، وبالفعل قد أطيعت الأوامر وتسلم قورش Cyrus الأرنب وقطعه، ووجد الخطاب بداخله ليقراه».

وهناك قصة أخرى لـ Demaratus الإسبرطي الذي كان في المنفى في صوصا Susa ، وأراد أن يحذر أبناء وطنه في إسبرطه من القدوم المفاجئ لكسركسيس Xerxes : «وبما أن خطورة الاكتشاف كانت عظيمة فقد كانت هناك طريقة واحدة يستطيع تديرها لتوصيل الرسالة، وكان هذا عن طريق مسح الشمع علي لوحين خشبيين ملفوفين، وللكتابة علي الخشب الذي تحتها ما يريد كسركسيس Xerxes أن يفعله، ثم يغطي الرسالة بالشمع مرة أخرى، ومن ثم فإن هذا اللوح الخشبي لا يسبب أي مشكلات للحراس الذين يحملونه طول الطريق» .

البريد الملكي والمراسلات الملكية:

عندما كتب المؤلفون القدامي عن اتساع المقاطعات الملكية (الإمبريالية) قد صعقوا من تأسيس البريد الملكي، وقد أرجح زينوفون Xenophon كعادته أصل هذا التأسيس إلي قورش Cyrus الأكبر، حيث قال: «قد سمعنا عن تنظيمات تقابل هذا الاتساع الهائل للإمبراطورية، وتمكن الملك من أن يعرف أحوال وشؤون البلاد في أي مكان»، وفي البداية قدر قورش Cyrus إلي أي مدى يستطيع الحصان أن يسافر في يوم واحد بدون أن يركبه أحد، ومن ثم كانت لديه سلسلة من مراكز البريد، حيث يقوم أحد الأشخاص بالعناية بكل محطة بريد ليتسلم الرسائل ويسلمها، وقد نقول إن هذا البريد لا يعمل ليلاً، حيث إن رسول الليل يريح رسول النهار، ثم يكمل الركوب ثم التوصيل، وقد أعطي هيرودوت (Herodotus) معلومات حول هذه المؤسسة فارسية الاسم الذي يوصف باليونانية باسم Aggareion : «وفي الوقت نفسه الذي أرسل فيه كسركسيس Xerxes المراسلات إلي فارس عن أخبار هزيمته فلا شيء يسافر أسرع من المراسلات الفارسية، والكرة كلها فارسية الاختراع، فلا يستطيع أحد أن يعوق هذه المراسلات عن أن تصل، لا المطر، ولا الثلج، ولا الحرارة، أو الظلام، حيث إن الأول في نهاية مرحلته يسلمها

إلى الثاني، ومن الثاني إلى الثالث، وهكذا على طول الخط، والكلمة الفارسية Astandes تعرف من خلال كثير من النصوص اليونانية، والتعريف في Suda أو الاستانداي Astandai هم حاملو الخطابات الذين يمررون الرسائل بنجاح من واحد إلى الآخر .

وفي القصص اليونانية نجد أن هناك أمثلة عديدة لاستخدام مثل هذه المراسلات، «وفي بداية Aeschylus الفارسي، حيث إن Choryphaeus وهو قائد Chorus أرجع وصول الرسول أو الرسائل إلى اللحظة التي وصل فيها رسول كسر كسيس Xerxes لإحضار أخبار مفزعة بأن جيش البربر على المشارف، وقبل عدة أعوام عندما أراد دارا Darius وهو حينئذ في سارديس Sardis أن يوصل أوامره إلى ميغابازوس Megabazus الذي ترك في مقدمة الجيش عند Thrace ، فقد استخدم الرسول أقصى سرعة ليصل إلى Hellespont عابراً المياها، وسلم الخطاب إلى ميغابازوس Megabazus ، وكتاب Esther يبين كيف أن الأوامر الملكية كانت تصل إلى كل مقاطعة في مملكة Ahasuerus .

ووجود مثل هؤلاء الرسل تم تأكيده في رقع (أقراص) Persopolis التي تستخدم فيها كلمة Pirradazis التي تغطي كل من المراسلات والخيول التي يركبها هؤلاء الرسل، وهذه الكلمة بوضوح تشير إلى نظام البريد يوجد بين الملك والخاضعين له في المقاطعات، واحدة من هذه الرقع شيقة، وهي تقول: «لقد تسلم داتيا Datiya عدد سبع Marris من الخمر كمرتب، وقد أتى من سارديس Sardis علي السريع، وكان ذاهباً إلى الملك في بيرسوبوليس Persopolis في شهر 11 عام 27 .

وكان هذا في يناير وفبراير عام 497، ونحن نعتقد أن Datiya ليس إلا Datis وهو القائد الذي قاد الحملة الأوروبية عام 490 لا شك في أن دارا Darius قد أمر Datiya بعد رحلة (جولة) معاينة في آسيا الصغرى عند اندلاع الثورة اليونانية أن يعود بسرعة إلى Perpolis ويعمل تقريراً بالجولة،

والأوامر تصل بسرعة إلى مقصدها إذا كانت هناك إشارات مرئية أو شفوية أسرع، ووجود ذلك كان في بداية الفترة اليونانية التي توضح عملية من سلسلة من الإشارات بين Susiana وفارس Fars ، وهذه النصوص التي توجد في الفترة اليونانية تعطينا كل الأسباب لتصديق استخدام الإشارات التي ترجع إلى فترة الأخمينيين Achaemenids ، وقد احتاج Eumenes وهو أحد خلفاء الإسكندر احتاج إلى دعم من Persia عن طريق البر، ولكن العساكر ربما يستغرقون 24 يوماً كاملة في السير، ولكي تقلل من التأخير قام Eumenes باتخاذ خطوة سميت باسم ديودورس Diodorus : «علي الرغم من أن بعض الفرس Persians علي مسافة رحلة تقدر بـ 30 يوماً، إلا أنهم كلهم تلقوا الأوامر في هذا اليوم المحدد، والفضل يرجع للتدريبات الفائقة في مراكز الحراسة، وهي خطوة لا يجب أن تمر مرور الكرام، حيث إن Persia تتألف من كثير من الأودية الضيقة، ولها كثير من مراكز المراقبة التي تقترب من بعضها، والتي منها سكان هادئ الصوت، حيث إن هذه المراكز تنفصل عن بعضها بمسافات، بحيث يسمع صوت الفرد من مركز إلى آخر، والذين يتلقون الأوامر يمرون بها واحداً إلى الآخر حتي تصل الرسائل التي كانت قد تواجه فقط عقبة طبيعية مثل النهر، فما إن وصل دارا Darius إلى الضفة الشرقية لنهر الدانوب Danube حتي أخطر بأنه يواجه قادة اليونان الذين كانوا في قواربهم في مواجهة الشاطئ، ولهذا الغرض فقد نادي دارا Darius علي المصريين بصوت عالٍ، وكان قادراً علي أن يفسر الأوامر ببناء كوبري عائم، وقد تم تدريب الشباب من Persia علي استخدام الكلام بصوت عالٍ والتنفس، وأن يستخدموا الرثتين .

الخطوط الاستراتيجية وخطوط الاتصال:

من وجهة نظر سلطة (الإدارة) الأخمينية Achaemenid ، فإن نقاط الاتصال والمرور قد أرضت وظيفتها الاستراتيجية والسياسية، حيث إن

السكك الملكية كانت عبارة عن طرق عسكرية، وفي حالة التعبئة العامة فقد مكنوا الفرق المختلفة من الوصول إلى نقاط الالتقاء المحددة لهم، وهي ترجع إلى Sataps في تأسيس مراكز تدريب وصفها زينوفون Xenophon في مدينة Anabasis ، وعلي الطريق الملكي بامتداد الضفة الشرقية لنهر Tigris (دجلة)، «دقيق ونيذ يجلبونه بكميات كبيرة للخيول»، كل هذا وتأخذ السلطة احتياطات لضمان وفرة احتياجات الحياة اليومية، والحاجة لهذه الإمدادات قد ذكرت من خلال الفلسطينيين الجنوبيين، حيث إنه أثناء السير إلى مصر في 525 فإن قمبيز (Cambyses) اضطر إلى الاستعانة بخدمات ملك العرب الذي أمد جيش Persia بإمدادات الحياة اليومية، وفيما بعد بالنسبة لهيرودوت (Herodotus) فإن الـ Persian قد حسنوا الطريق، وأمدوه بمستودعات علي الأقل قامت الإدارة الأخمينية Achaemenid بدعم حفرة Quantas أسفل جبال Elburz ، والتي تعد في مخازن دائمة في الحياة علي الطريق الرئيس من Media إلى آسيا الوسطي .

وفي حالة الهجوم علي المقاطعة الملكية فإن خطوط الاتصال تعمل كعامل قوي بالنسبة للقيادة العامة الأخمينية Achaemenid وقادة جيوش العدو، وفي الواقع فإن التحكم في الطريق الرئيس إنما له ضرورة مهمة في تقدم الجيوش، وبالنسبة للأعداء يمنعه من اختراق الإمبراطورية أمام الاختيار بالنسبة للطريق السنوي، إنما تخلق مفاجأة، ولكنها لن تكون سوي عملية مؤقتة أو تخضع للظروف، وقد وصل إلينا من قورش Cyrus الأصغر قائد الجيش وفيها: «وعندما فصل Corsote فإنه من الممكن أن تجد الإمدادات بسهولة، وعلي أية حال، فإن الجيش قد اضطر إلي عبور الصحراء إلي الضفة الشرقية لنهر الفرات Euphrate ، والتي جعلت من المستحيل علي الجنود إطعام أنفسهم ما عدا أن يشتروا من التجار المصاحبين للجيش، بينما الجيش الهائل عبر الإقليم قد أرهق مقدرة

الإقليم في إمدادهم مثال لهذا، قد وجد في المناقشات بين القادة اليونانيين بعد وفاة قورش Cyrus الأصغر في بابلونيا: «لقد تناقشوا حول الطريق الذي بواسطته يصلون إلى ساحل البحر، وقد اتفقوا علي أنهم لا يستطيعون أن يسلكوا الطريق نفسه الذي أتوا منه؛ لأن الأرض التي جروا بها أكثرها صحراء، وربما لا يجدون إمدادات تماماً مثل هؤلاء الذين نصحو دارا Darius بالآ يواجه الإسكندر Alexander في Cilicia ، وأن يتراجع إلى Babylonia ، وقد أجاب: «والظروف التي تحكمت فيها الاستراتيجية التي تبنها Eunemnes في بابلونيا Babylonia في 317 كانت هي: «أن Eunemnes قد أرغم علي أية حال علي عبور نهر الفرات؛ لأن الأرض من ورائه كانت وعرة، بينما في الجانب الآخر لم يكن قادراً علي إيجاد طعام لجيشه».

والنوع نفسه من الأسباب اتخذها دارا Darius بعد هزيمته عند جوجاميللا Gaugamela ، حيث إنه عندما وصل إلى Media ترك الإسكندر Alexander يتخذ الطريق الملكي إلى بابلونيا Babylonia : «حيث إن السبب الذي اختاره للرجوع إلى ميديا Media هو أنه اعتقد أن الإسكندر Alexander ربما يتخذ الطريق إلى صوصا Susa وبابيلون Babylon بعد المعركة، حيث إن البلدة بطولها كانت مأهولة، ولم تكن الطريق فيها صعبة علي البهائم (معبدة)».

ومن الممكن أن يقال إنه بالنسبة لجيوش الملك الأعظم لكي يكون لديهم فرصة في النجاح لا بد أن يأخذوا شرح العمليات العسكرية الأخمينية Achaemenid ، أو بعبارة أخرى أن يأخذوا بخبرتهم في علم نقل الجنود التي أوجدتها السلطة في Persian لتؤكد علي بقائها، وهذه هي النقاط الرئيسة التي أخذنا بها بلوتارخ Plutarch : «ذات مرة استقبل الإسكندر سفراء الملك الأعظم وفي غياب والدته، وأحد الأسئلة التي وجهها إليهم هو «ما طول الطريق؟ وما الأساليب المتاحة للسفر في هذه البلاد؟»، وعلي الرغم من

الاستراتيجية الدفاعية التي اتخذتها السلطة في Persia وأحياناً ضدهم، إلا أن الطرق ربما تتحول إلى عقبات في مواجهة الغزاة .

بوابات الإمبراطورية وطريقة الدخول إليها:

انتشرت طريقة الحصول على المواقع الاستراتيجية، وكانت سمة أخرى للنظام الحكم في Persian ، وفي وصفه لطريق صوصا-سارديس Susa-Sardis ، وذكر هيرودوت (Herodotus) أن المراكز كانت علي نهر Halys وهما اثنين في Cappadocia ، وواحد في Armenia ، بالإضافة إلي هذه المراكز، فقد كانت هناك مراكز أخرى وصفها المؤلفون بالبوابات، وتأتي هذه البوابات من الغرب (آسيا الصغرى)، وأولها بوابة Cilicia ، وهي تسيطر حتي المدخل الشمالي لسهل Cilicia ، وقد تم وصفهم من جانب ديودورس Diodorus وزينوفون Xenophon والمؤرخون لحملات الإسكندر، وهي ضيقة جداً وبطول 20 ستادياً (نحو 6,3 كم) وجبال Giddy التي تمتد إلي حافة الطريق، وهو الطريق الذي يتسع بدرجة كافية للمركبات الصغيرة، حتي لو كان هذا الطريق منحدرًا، ولا يمكن لأي جيش أن يقترب منه، وبالرغم من المواجهة التي يواجهونها، وهذه الممرات الضيقة أطلق عليها المواطنون بوابات، حيث إنها تشبه الحصون التي بنوها بأنفسهم»، وفي عام 401 كان الجنود في Cilicia يحرسون الممر، وكان مدخل Persian محميًا بالعديد من الحصون، فالبوابة الأولى كانت تقع بالقرب من Fahliyun ، وكانت هذه حماية حقيقية أسسها Madates في عام 331، وهو قريب من الملك الأعظم، والذي أراد أن يثأر لكرامته»، وبمساعدة من المرشدين المحليين، والكتاب المقدونيين استخدم القائد الطريق الجبلي، واتخذ مواقع تطل علي القلعة، وذات مرة وقع هذا البناء، وأصبح الطريق إلي Perpolis مفتوحاً، وقد أرسل الإسكندر غالبية الجيش الذي اتخذ الطريق عبر السهل تجاه بيرسوبوليس Perpolis ، وقد استخدم الإسكندر الطريق

الجبلي لكي يكون قادراً علي المرور ببوابات Persia ، والتي عندها كان Ariobarzanes يحشد عدة آلاف من الرجال، وبني حوائط لمنع تقدم أو مرور الإسكندر (Alexander) ، وأيضاً كانت بوابات Caspian التي تقع علي مسيرة 10 أيام شرق Rhagae في Media ، والتي عبرها الإسكندر في 320 ساعة إلي دارا Darius .

والقيمة الاستراتيجية لنقاط الحماية هذه واضحة، حيث إنه في مذكرات هيرودوت (Herodotus) علي سبيل المثال: «أنه في مدخل الكوبري أعلي نهر Halys كانت المحمية عبارة عن بوانات، والتي يجب المرور عليها قبل طلوع النهار، والأعداد المتقاربة من الكباري العائمة الثابتة أرغمت القوافل علي اتباع الطريق المؤدي إلي السلطة الملكية، وهذا سهل علي السلطة التحكم في المرور»، ويجب أيضاً أن نؤكد علي أهمية موقع Thapsacus ، حيث تعمل علي الكباري العائمة كمرر لنهر الفرات علي الطريق الرئيس الذي يربط بابلونيا Babylonia بساحل البحر المتوسط، وقد أطلق زينوفون (Xenophon) علي Thapsacus «المدن الغنية والمأهولة والواسعة»، وفي الوقت نفسه، فإنه يجب علينا أن نكون حذرين عند تفسير الحصون، حيث إن معلوماتنا فقط عن البوابات والكباري إنما تأتي فقط من التقارير العسكرية التي كتبها المعدون المنتصرون، وعندما وقع Thermopylee في أيدي البيروسيين Persian في عام 480 كانت البوابات يحرسها عدد من الرجال، ما عدا حالة واحدة هي بوابة Persian في 331، وكانت تقع علي الطريق السنوي الذي يستخدمه الناس من صوصا Susa إلي بيرسوبوليس Persopolis ، ومن وجهة نظر قادة بيرسيا Persian فإن وظيفة البوابات ليست من أجل الدفاع، بل لمواجهة العدو، حيث إن هذه البوابات محصنة بطريقة جيدة تحوي جزءاً من شبكة كثيفة من المواقع الدفاعية لتسمح للناس في Persia بأن ينزلوا إلي مستوي الطريق الذي يصل إلي البوابات، وكانت هذه البوابات

(الحصون) متصلة عبر سلسلة من الرسائل وصفها Mysia في نهاية القرن الخامس في وادي Caicus .

خدمة الملك:

من كل النصوص التي قد يضيفها الآخرون تستطيع أن تستخلص المعلومات، في بداية الأمر أخذت في وقت السلم والدراسة بالبريد والطرق الملكية، كانت من وجهة نظر المراقبين (الملاحظين) اليونانيين، والطرق الرئيسة تمثل واحدة من طرق السيطرة الإقليمية، والحفاظ علي الأوامر، وقد كانت وظيفة الطرق سياسية وعسكرية، وقد استخدمها المراسلون والجنود أيضاً العاملين في الحكومة، عندما كانوا يتحركون من نقطة لأخرى، وقد كانت الحصون موضوعة علي طول الطريق، ومتراصة بشبكة كثيفة من المواقع المحصنة التي تنظم المقاطعات، وقد كانت للحصون أهمية في التنظيم السياسي للمقاطعات، حيث إنه مع اتساع الإمبراطورية لم يهدد ذلك بقاءها، وبمجرد أن ضعف وجود البيرسيين Persian أصبحت الطرق أقل أماناً، وقد كتب Nepos أنه في 37 أرسل Datames إلي معركة Aspis Dynast ، والذي كان يحكم زينوفون (Xenophon) وهيودوت (Herodotus) مخطئين في التأكيد في الحكم علي الغرض السياسي لخدمة البريد عند الأخمينيين Achaemnid ، وبالنسبة لليونانيين، فإن وجود وفاعليه المراسلات عند الأخمينيين Achaemnid أكدت علي السيطرة الإقليمية للملك الأعظم، وقد كان غياب الرسل وجامعو الرسائل في الإقليم يشير إلي غياب سيطرة الإدارة المركزية؛ لذلك كان التنظيم وخصوصاً نظام الإشارات المرئية التي تتصل بذاتها بعضها البعض من نهاية الإمبراطورية إلي صوصا Susa وإكباتانا Ecbatana ، بحيث يستطيع الملك الأعظم أن يعرف ماذا كان يحدث في آسيا؛ ولهذا انبهر الإغريق بالإدارة التي نجحت في توحيد المقاطعات الواسعة في الإمبراطورية الكبيرة .

شرايين التجارة:

من المفترض أن الطرق الرئيسية الملكية كانت تستخدم بانتظام عن طريق قوافل نقل البضائع، وهي مشكلة لم تشر إليها أي من الرقع المكتوبة في بيرسوبوليس Perspolis ، أو النصوص القديمة، والإشارة الوحيدة لذلك تنقل طول المسافة وكانت في النصوص السياسية، فمن غير المعقول أن تشير في الرقع المكتوبة نفسها إلى أي مؤشر عن غرض هذه الرحلات ولماذا كانت تنظم، فنحن نعلم أن البابليين Babylonian قد قاموا بالتجارة في Media، Persia، Elam ، ونادراً ما كانت تشير النصوص الكلاسيكية إلى أي شيء أكثر من رحلات السفراء أو تحركات الجيوش، وقد أعطوا بالكاد معلومات عن النصف الشرقي للإمبراطورية التي كانت تسمى بهضبة إيران وآسيا الوسطى، وهناك أسباب تؤكد وجود تجارة طويلة المسافة، والتي بدأت من الفترات الأولى، واستمرت إلى فترات الأخمينيين Achaemnid ، ولسوء الحظ لم تتوافر هذه النصوص.

وإذا أردنا دليلاً مباشراً، فرمما يكون من خلال مذكرات زينوفون Xenophon ، حيث إنه في طريق قورش Cyrus الأصغر إلى بابلون Babylon توجد أمثلة معينة، مثل «المدينة المأهولة»، وفي مقابل وصف آخر «المدينة المهجورة»، و«المدينة الصحراوية الواسعة»، واستخدام مثل هذه المفردات له وظيفة وصفية في ذهن زينوفون (Xenophon) ، ولكن وصف مدن بصفات مثل «الغنية» إنما يشير بشكل واضح إلى حقيقة اقتصادية، وهي أن المدن كانت غنية؛ لأن الجنود يمكن أن يمكثوا هناك عدة أيام، ويجدون الإمدادات، وربما يوجد هناك سوق كان يسمح للجنود بتهريب بعض الأشياء من التجار المسافرين الذين يتبعون الجيش، وبعض المدن كانت تسمى بالمدن التجارية بداية من

المدن الساحلية مثل سيلسيا Cilicia ، وهناك مدن مثل Myriandus ، وهي مدينة مأهولة بالفينيقيين، حيث كان عدد كبير من سفن التجار ترسل هناك، ومن موقع مدينة Thapscus بين الساحل المتوسط و Babylonia ، وربما نستنتج من أنه إذا كانت هذه المدينة مأهولة وغنية وعظيمة؛ فذلك لأنه كانت تتوالي عليها القوافل التجارية، وربما نلاحظ أن أنشطة تجار بابلونيا كانت في سوريا، وكانت تنتقل عبر الرسائل، ووثائق مسمارية الكتابة، وكان هناك شك قليل في أن عرب الشمال قد مروا بقوافل الجمال بين الجزيرة العربية والموانئ الساحلية الفلسطينية، وأيضاً بين وادي الدلتا ونهر الفرات .

الطرق المائية والبرية:

لقد تأثر المؤلفون القدامى كثيراً في إعجابهم بطريق الأخمينيين Achaemnid ، وهو أكثر إحكاماً من السفر عبر الأنهار والبحار، والسبب بلا شك هو أن الاتجاهات العسكرية التي تسلك البحار والأنهار إنما تواجهها عقبات أكثر من شرايين الاتصال بالطرق، وفي الواقع، وعلي الرغم من أن البحار والأنهار تشكل عقبة في اجتيازها أو عبورها، إلا أنهم في الغالب كانوا أسرع من الطرق البرية، وخصوصاً نقل البضائع الثقيلة، فأول شيء هو أن الأقاليم الساحلية كانت غالباً صخرية، فإن الطرق الصحراوية إما أن تكون غير موجودة، أو أن يكون من الصعب الاقتراب منها، حيث إنه طوال العام توجد ملاحاة ساحلية (بحرية)، وكثير من القصص التاريخية تري ذلك، حيث إنه في بلدة بافلاجونيا Paphlagonia كان هناك زواج بين الوالي أوتيس Otys وبين ابنة شريف (نبيل) Persia وهي سبيثريدوتيس Spithridutes ، وكانت تعيش في ذلك الوقت في سيزيكوس Cyzicus ، وهي ميناء علي بحر مرمرة Marmora ، وقد كان من المستحيل أن تحضر الفتاة (الأميرة) بالبر قبل الربيع بسبب البرد والثلوج، ولكن Otys الذي كان في عجالة قال إنه ربما يستطيع أن

يحضرها بحراً، وقد تم بالفعل إحضارها عن طريق البحر، والطريق نفسه أيضاً اتبعه Xecatonymus ، وهو من Sinopea عندما حاول إقناع جنود كسركسيس Xerxes بأن يذهبوا عبر البحر إلى Cotyord عن طريق Sinope ، ومن ثم Heraclea والبحر الأسود، وقد أكد للذين سمعوه علي أنهم إذا لم يتبعوا نصيحته فربما يواجهون عقبات بشرية وطبيعية، والتي قد تعوق تقدمهم لاحقاً، حيث إن الطريق البري كان مستحيلاً، وعلي الجانب الآخر فقد وعد قائلاً: «إذا ذهبتم عن طريق البحر من هذه البلدة يمكن أن تتبعوا الساحل حتي تصلوا إلي Sinope ومنها إلي Heraclea ، ومن هناك يمكن أن تسيروا براً أو بحراً، حيث إن هذه المدينة بها وفرة من القوارب المتاحة»، والشيء نفسه بالنسبة للبوابات التي كان حصنها يصل إلي حافة المياه نجد أن قورش Cyrus اعتمد في بادئ الأمر علي قواته البحرية، وأراد أن يضع بعض المعدات بين البوابتين لكي يفاجئ العدو، ويتغلب عليه، وبالطريق نفسه أرسل الإسكندر Alexander جواسيسه بحراً لكي يكتبوا تقريراً عن مواقع جنود دارا Darius علي سهل Issus في Cilicia والساحل الغربي لآسيا الصغري فقد كان من الأفضل أن يذهبوا بحراً، وبعد أن وصل إلي سيلسيا Cilicia أخذ سفينة واستمر ماشياً بطول الساحل بصحبة الأسطول، تاركاً الضباط الآخرين يوصلون الجنود إلي Hellespont ولكن من اتجاه آخر، وقد اتخذ قورش Cyrus طريقاً برياً حتي يلحق بالأسطول الذي بدوره أبحر من خلال Ephesus .

ولنقل البضائع الثقيلة من البلاد البعيدة، فقد كانت هناك بدائل بالكاد، وهي استخدام الأنهار الساحلية، واتباعها حتي تصل إلي مصب النهر من الجهة الأخرى عن طريق قوارب (مراكب) تسير في نهر الفرات The Euphrates ، إن الأنهار والقنوات إنما تشغل مكانة خاصة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في Babyloina ، وكثير من النصوص المكتوبة بالمسمارية قد دلت علي أهمية التجارة في المنتجات الثقيلة؛ الغلال،

البيتومين، الخشب، والأحجار، ... الخ) خلال الألفية الثانية، وقد اهتم هيرودوت (Herodotus) بالملاحة في نهر الفرات، وقد وصف القوارب التي تستخدم فيها قائلاً: «سوف أصف الشيء الذي أبهرني أكثر، وهي القوارب الموجودة في نهر الفرات، فهي دائرية الشكل ومصنوعة من جلود الحيوانات وقد بنوهم في أرمينيا، حيث قطعوا جذور الأشجار ليصنعوا (الإطارات)، ومن ثم وضعوا الجلود المملوءة بالمياه في جزء من جانب المركب، وقد ملأها الرجال بالقش، وتركوا التيار يأخذها إلى أسفل، وتتم إدارتها برجلين، حيث يعمل كل واحد منهما بالبدال، بحيث يجذب البديل تجاهه، ثم الرجل الآخر يقف في الخلف ليدفع البديل الناحية الأخرى، وكانت المراكب تختلف في أحجامها، فبعضها صغير وبعضها كبير، وأضخم واحد فيها يسع 130 طنًا، وكل مركب يحمل حميراً حية، وعندما تصل القوارب إلى Babylon 158، وتعرض البضاعة أو الشحنة للبيع، يتم تفكيك القوارب، ويتم بيع القش وجلود الحيوانات المحملة علي الحمير، وتعود مع الرحلة العائدة إلى أرمينيا، ومن المستحيل أن تدفع القوارب ضد التيار بسبب شدة التيار.

النقل في نهر دجلة:

إن نهر دجلة كان متاحاً للسفن الكبيرة حتي تصل إلي منطقة Nineveh في الشمال، وقد استخدم ملوك Assyrian النهر لكي يطفو فيه خشب البناء والتماثيل الضخمة لمقصورتهم، وقد أنشأ Senncherib سفناً، وأبحرت نحو جنوب دجلة إلي Opis، وفي فترة الأخمينيين Achaemenid نفسها كان استخدام نهر دجلة قاصراً علي خطط دارا Darius في 331-332، حيث قرر أن تتمركز جيوشه الهائلة في الوادي العلوي لنهر دجلة عند Arbela، وهي مدينة كبيرة علي الطريق الواصل بين Babylon والغرب، حيث إنه ربما يأخذ إمداداته إما عن طريق البر أو البحر، حيث فكر في أن الضفة الشرقية لنهر دجلة كانت محفوظة بالطريق الملكي، وأثناء سير

الجنود مروا بالقرب من Opis ، حيث كان بها ميناء نهري ذو أهمية رئيسة، وقد عبر قورش Cyrus نهر دجلة، وحقق نصراً ساحقاً علي جيوش بابلون Babylon ، وقد وصفها زينوفون Xenophon بالمدينة التي تستحق الذكر، ووصف المرور الموجود في كل مكان، وتوجد قنوات متفرعة من نهر دجلة (4 منها).

من بابلونيا إلي إيلام:

إن الملاحة لم تكن قاصرة علي نهري الشمال والجنوب وهما الفرات ودجلة، حيث إن الانهار من روافدها كانت متصلة عن طريق قنوات عديدة، والتي سهلت التجارة بين المراكز المهمة للغاية عند الأخمينيين Achaemnid ، وهما بابلونيا Babylonia وإيلام Elam ، وخلف هذه القنوات يوجد خليج فارسي، وهو الذي يقوم بعمل اتصال متميز. ونجد أن قدوم وذهاب سفن المقدونيين في 324 هو مصدر للمعلومات، فبعد أن تقابلوا في كارمانيا Carmania اتفق كل من بيروكسي Nearchus وهو قائد السفن، والإسكندر (Alerxander) اتفقوا علي المقابلة في صوصا Susa ، وبصحبة قائد Persia نورخوس Nearchus الذي أبحر إلي أعلي حتي وصل إلي Pastigris (قارون)، ثم وصل إلي الأهواز Ahwaz ، ثم أخذ Eulaios ، ثم صوصا Susa دجلة، وفي العام التالي قام الإسكندر Alexander بدوره بمغادرة صوصا Susa ، ثم نزل إلي Eulaias حتي وصل إلي نقطة التقائه مع القناة التي تربط Eulaias مع دجلة، ودخلوا دجلة Nearchus الذي بدوره وصل إلي نهر الفرات Euphrates ، ثم تقابل مع الإسكندر Alexander في الحال، وقد كانت الملاحة صعبة في الجزء الشمالي لساحل الخليج عند Persia .

من الساحل المتوسط إلي بابلونيا:

في الخطاب الذي يرجع إليه (خطاب 30) وصف ثيميستوكليس

Themistocles للرحلة التي أخذته في مهمة رسمية من سواحل آسيا الصغرى إلى بابلين Babylon أو صوصا Susa ذكر أنه: «أثناء السير، مررت بتلال وأودية عميقة، والتي كانت منحدراتها مأهولة بالسكان ومزروعة، أما المناطق غير المأهولة فكانت ملاذاً للحيوانات البرية، وأنواع أخرى من الحيوانات، وقد عبرت الكثير من الأنهار وزرت الناس هناك»، وبامتداد المعلومات السابقة نجد أن النصوص تشير إلى استخدام كل من الطرق البرية والبحرية وخصوصاً المسافرين من آسيا الصغرى بابلين Babybloin ، فالأنهار البابلية والقنوات كانت قريبة ومتصلة بالساحل المتوسط بسبب التوافق بين رسائل (أنواع) النقل الثلاثة؛ النهري، والبحري، والبري، فإن طول مصدر نهر الفرات لم يكن أكثر من 180 كم من الخليج إلى الإسكندرونه (في تركيا الحديثة)، والتي كانت التجارة بها نشطة، وهذا ما كان يفكر فيه هيروdot (Herodotus) عندما وصف شحنة القوارب البابلية علي أن معظمها يحتوي علي نبيذ فينيقي مع أفرع الخشب، وقد أشار إلي أي فرد يريد السفر هذه الأيام من الساحل المتوسط إلي بابلونيا، ويرجع إلي الفرات، وقد أنزلت البضائع في الموانئ الفينيقية التي وصلت إلي Thapsacus بالبر، ثم نزلت إلي الفرات لتصل إلي Babylon ، ويقال إن قائد أثينا الذي كان في قبرص Cyprus وأراد أن يقابل الملك أرتاكسرسيس Artaxerxes بقدر الإمكان، وهذا الرجل قد أبحر بسرعة إلي Cilicia ، ثم Thapsacus بالبر، ونزل إلي الفرات، ووصل إلي Babylon ، وفي 324 كان لدي الإسكندر Alexander أسطول مكون من 45 سفينة بنيت في فينيقيا، وهذه السفن أخذت مجزأة إلي نهر الفرات، في مدينة Thopsacul حتي تصل السفن إلي Babylon ، وهناك بني مضيقات يستطيع أن يستقبل 1000 سفينة حربية، وتستطيع أن نقتبس من موانئق دارا Darius في صوصا Susa : «أن الخشب تم إحضاره من جبل يسمى لبنان، والأفراد الذين يعبرون النهر كانوا من

Babylon ، وتم نقل الخشب اللبناني من مكان الجبل اللبناني بالبر أو البحر.

وقد كان هناك جدال كبير بين السفير الأثيني Damastes الذي كان لدي صوصا وبين سترابو Strabo الذي أراد القول بعدم اعتماده علي معلومات Damastes وناقش ذلك قائلاً: «إن إيراثوثينس Eratosthents قد أعطانا الدليل علي غباء Damastes ؛ لأنه ادعي أن الخليج العربي هو بحيرة، وأن Diotimus وهو ابن Strombichos قاد بعثة من الأثينيين، وسافر بالبحر من Cyndos إلي سيلسيا Cilicia حتي وصل إلي نهر Chospes الذي يجري بمحاذاة صوصا Susa في 40 يوماً، وهذا الشيء قد اضطر إليه Damastes بنفسه، وكيف يمكننا أن نصدق أن الرحلات البحرية من Cilicia إلي صوصا Susa كانت ممكنة؟ وقد أكد كل من سايراثوثيتيس Eratosthenes وسترابو Strabo علي أن كلام وتأكيدات Damastes ليست لها معني وليست بسيطة.

ولقد لعبت الموانئ الفينيقية دوراً كبيراً، وحتى وإن لم يتم التأكد من هذا الدور في فترة الأخمينيين Achamenid ، وقد قام علماء الآثار بعمل تجارة داخلية وإقليمية أكثر من التجارة التي تعتمد علي المسافات الطويلة، وأكثر الوثائق الشيقة كانت قبل فتح قورش Cyrus لبابلون Babyblon ، وفي هذه الوثائق نجد أن أصحاب الدكاكين البابليونين أحياناً كانوا في مأمورية من Enna إلي Uruk مستوردي عدد من المنتجات من Ebir Nari ، وتشمل الشبة والنيلة المصرية من مصر، والنحاس من يامانا Yamana (قبرص)، والحديد من لبنان، وكذلك المواد الغذائية (عسل - نبيذ - توابل)، والمنسوجات، وفي الواقع أن تجار فينيقيا عملوا كوسيط بين تجار بابلونيا Babyblon وتجار غرب المتوسط في هذا القصر، ولا يوجد سبب للتفكير في وجود أي اختلاف في فترة الأخمينيين Achaemnيد والطرق المائية داخل حدود مصر.

لقد كان هيرودوت (Herodotus) مبهوراً بقوارب الفرات، وهو أيضاً قد ناقش القوارب المصرية، والتي وصف مواد وتصنيف تصنيعها، فقد أطلق عليهم Baris ، وقال إن البعض منهم له قدرة حمل العديد من الأطنان. وأن وصف هيرودوت (Herodotus) أكد علي وجود المعدات التي تجمع بين طبقات المجتمع السبعة، والتعبير المصري «بلا مركب» يعني وجود الفقر المدقع. وكما نعرف أن النيل هو الشريان الرئيس للملاحة المصرية، وقد اتبع ديودورس Diodorus كلام هيرودوت (Herodotus) في إرجاع أن معظم الأيدي العاملة في هذه المنطقة كانت من الفراعنة الذين يسمونهم (Sesoosis) (قائلًا: «علي مدخل الأرض إلي البحر قام بحفر قنوات دائمة تأخذ من النهر، وقد كان الغرض هو أن الناس ينفذون حصاد محاصيلهم بسرعة وبسهولة؛ لذلك كان هناك اتصال دائم من الفلاحين بعضهم ببعض، وهناك وفرة من كل شيء يشبع حاجات الفرد، والنتيجة العظيمة لهذا العمل هي أن البلد أصبحت أكثر أماناً، ومن الصعب أن تتعرض لأي هجوم من الأعداء، وعلي الأخص بالنسبة للجزء الأهم من ناحية مصر، وقبل ذلك كانت سهولة المرور بالنسبة للخيول والعربات، ومنذ ذلك الوقت أصبح من الصعب علي الأعداء أن يغزوها بسبب العدد الكبير من القنوات التي تؤدي إلي النهر.

وسوف نري كيف أن الفراعنة في القرن الرابع قد استخدموا هذا النظام ليمنعوا اقتراب الجيوش الأخمينية Achaemnid من طريق الدلتا، وقد أكد هيرودوت (Herodotus) علي أن الفرس حافظوا بعناية علي السدود والقنوات، وخصوصاً لكي يتحاشوا خطر الفيضان، وكان ميناء ممفيس Memphis يتصل مباشرة بالنيل عن طريق قناة، وميناء ممفيس كان مهماً للغاية فلم يكن مجرد ترسانة عسكرية للقيادة، بل كان ميناء تجارياً أيضاً، حيث يأتي إليه التجار من فينيقيا واليونان ومن كل مكان

ونجد أن دارا Darius بدأ بإنشاء قناة كان قد أعيد افتتاحها بين النيل والبحر الأحمر، وكان هدف الملك الأعظم غامضاً إلى حد ما، ولم يوجد ما يوصل بين البحر الأحمر وخليج فارس في فترة الأخمينيين Achaemenid ، وفي المعايينات الحديثة أصدرت نتائج شيقة جداً، وهي أن هناك زخارف من مدن يونانية متنوعة في آسيا الصغرى، وفي جزر يرجع تاريخها إلى القرن الخامس، وكذلك أيضاً المدن الفينيقية، ونستطيع القول إن القناة سهلت عملية تطور التجارة لسببين المدن التجارية الكبرى في Aegean ونهر النيل والبحر الأحمر.

التجارة وجمع الرسوم (الجمارك):

إن إدارة الرسوم الملكية أثناء المعايينة عند وصول السفن أو رحيلها بدون النظر إلى أصلها أو نوعها، وكل قارب كان يدفع عند المدخل حسب قيمة شحنه، فالسفن اليونانية تدفع ضريبة تسمى Mnt كانت تقدر بالذهب أو الفضة، بينما السفن الفينيقية كانت تدفع 10% علي كل منتج تحمله، وأسماء الأماكن التي تجمع فيها الضرائب لا تعطي ربما لوعورة الطبيعة في ممفيس، ونحن نعلم أنه أثناء فترة حكم Nectanebo قام الفرعون بتحديد الضرائب بالذهب أو الفضة علي الأنواع المستوردة من البحر المتوسط، ويلاحظ أن (عشر) هذه الضرائب يرجع إلي بيت المال، ولقد أعاد قمبيز Cambyes اللوائح الضريبية، ولكن علي أية حال، فإن الوثائق الموجودة تناسب التسلسل التاريخي والتنظيمي بين فترة Saite والقرن الرابع، ونعرف أيضاً أن الضرائب كانت توجد علي مدخل مصب دلتا النيل في القرن الرابع في مدينة Enwe ، ويمكن أن نتخيل أن هذه الحالة أثناء حكم الفترة الأخمينية Achaemenid .

من النيل إلي الفرات:

إن الوثائق السابق ذكرها أصبحت مصدراً للمعلومات عندما نقارنها بالرقع البابلية المكتوبة التي تحمل كميات البضائع التي تصدر وتباع في

السوق البابلوني لعدة سنوات قبل فتح قورش Cyrus ، حيث إن كلتا الرقعتين المكتوبتين تشير إلى الاستيراد إلى داخل بابليون Babyblon من منتجات الغرب من أماكن معينة ومعروفة، وهي (اليمن Yamana ، لبنان Lebanon ، ومصر Egypt)، وتعين الطرق التي ذكرها هيرودوت (Herodotus) عندما كتب عن استيراد النبيذ الفينيقي إلى بابلونيا Babyblon ، وهناك الكثير من السلع استوردت من مختلف أقطار البحر المتوسط، وكانت تنقل بالسفن من الموانئ الفينيقية، ومن هناك تنقل إلى بابليون، وربما يلاحظ أنه في كل الرقع المكتوبة والوثائق الآرامية كانت التجارة مثل تجارة النحاس والحديد من اليمن Yamana ، والحديد من لبنان Lebanon ، والصفائح والنبيذ والعسل من أماكن مختلفة مكتوبة على الرقعة، والصوف الأزرق والبنفسجي، حيث يوجد الصوف الأزرق أيضاً في مصر، والشبة (وهي منتج كان يستخدم ويرجع إلى النترون Natron)، وأيضاً حقايب جلد الحيوانات كانوا يستخدمونها في بابلونيا Babylonia ، ومن فترة Saite وفترة Babylonia إلى فترة Persia نجد أن المنتجات نفسها كانت تنقل، وتتم التجارة فيها عبر آسيا الصغرى ومصر وقبرص وبابلونيا، مستخدمين خطوات وإجراءات معقدة ومتعددة المراحل، والاختلاف في النص هو أن الوثائق البابلونية توضح الخطوة الأخيرة في هذه الصفقات، حيث إن المبيعات في بابلونيا كانت تجري عن طريق التجار، وهم الذين يستطيعون أن يقترحوا الدور الذي يلعبه التجار الفينيقيون في هذه الحالة على الأقل من خلال وثائق الرسوم والضرائب المصرية، حيث إنها يتم استيرادها عبر وادي النيل، والبضائع نفسها كانت معروفة للبيع من قبل أصحاب القوات ليس فقط في سنوقرائيس Naucratis ولكن أيضاً في ممفيس Memphis ، ولا شك في ذكر المناطق والمواقع الأخرى بين تونس Thonis وممفيس Memphis .

إن التحليل النهائي هو محاولة لاستنتاج أن غياب المراجع المباشرة للتجارة والتجار علي الطرق البرية قد ينتج من تشويه الوثائق، والذي يرجع أصلاً إلي الأوساط السياسية والعسكرية، ونجد أن معلوماتنا عن الضرائب والرسوم تأتي لتؤكد علي اتساع وكثافة التجارة، وأن الضرائب الملكية قد تأخذ أشكالاً أخرى، فنحن نعرف علي سبيل المثال أن العرب قد اضطروا إلي دفع كميات كبيرة تعادل 100 وزنة (30 طناً) من البخور إلي الملك الأعظم كهديد (عطية)، وفي الواقع لم يكن هذا سوي استنزاف للأرباح التجارية بين الفلسطينيين والجنوب العربي.

الرسوم الملكية والجزية في بلاد فارس

1- المصادر والمشكلات:

الجزية والسلطة الملكية:

من المفيد الإشارة إلى سياسة الملك دارا (Darius) المالية ومناقشتها بشكل منفصل من خلال المهمة الكبيرة التي شرع في تنفيذها والتي تمثلت في إعادة فرض النظام وإعادة تعريف السياسات التي وضعها خلفائه، وبالنظر إلى الأعمال الإنشائية الجديدة التي شرع دارا (Darius) في تنفيذها في مدينتي صوصا برسيبولس والحملات العسكرية التي قام بها، والهدايا التي كان يمنحها لأتباعه بالإضافة إلى المتطلبات الأساسية للبلاط، فإنه لا بد من أن دارا (Darius) كان يعتمد على دخل منتظم كبير، وفي الواقع وكما رأينا فإن كل من قورش (Cyrus) وقمبيز (Cambyses) وبارديا Bardiya كانوا حريصين على ألا يهملوا الإدارة المالية، وتقدير الجزية على الشعوب الخاضعة لم يبدأ مع دارا (Darius) وعلى الرغم من ذلك فإنه من الصحيح أن جميع النصوص القديمة تنسب إلى دارا (Darius) لعب دور كبير في إنشاء نظام الجزية ولكن المشكلة تكمن في القيام بتقييم دقيق لأعماله ونتائجها على المستوى التاريخي.

وأحد المصادر التي تتناول موضوع الجزية هي التصريحات الملكية، ولقد كانت هذه التصريحات تهدف إلى تمجيد إنجازات دارا (Darius) التي تمثلت في توحيد الإمبراطورية دون أن تضع في إعتبارها أي خصوصيات إقليمية، وتعتبر المصادر اليونانية عن نفس وجهة النظر هذه لسبب بسيط هو أنها كانت تعتقد أن الإمبراطورية الأخمينية هي وحدة واحدة من سارديس إلى باكتر، وبشكل عام فإن المصادر اليونانية هي لا غني عنها وفي نفس الوقت هي محبطة إلى حد كبير وتقدم هذه المصادر صورتين متناقضتين عن تأثير الجرية الأخمينية: حيث يؤكد بعضها علي إعتدال الضرائب التي فرضها دارا (Darius) ، بينما يميل معظمها إلى شجب هذه الضرائب ووصفها بأنها كانت عبء لا يمكن تحمله، وبالمثل نجد أن هذه المصادر تقدم صورتين عن الملك: حيث تقدمه أحياناً علي أنه ملك عادل وعطوف إلي حد ما علي رعاياه، وفي أحيان أخرى كصاحب محل (كاييلوس) «بسبب فرضه لضرائب منتظمة وإجراءات أخرى مشابهة» (هيرودوت (Herodotus) ، الكتاب الثالث، فقرة 89) .

ولكن النصوص الملكية يتم بنائها في الأساس من وجهة نظر أيديولوجية وسياسية: وتمجد هذه النصوص الذكري الإسطورية لملك مثالي، ولكن المؤلفون اليونانيون تدفعهم الرغبة التي تغلب عليها الصبغة الجدلية إلي شجب وإنتقاص العيوب الكامنة للنظام الذي حول يونانيين آسيا الصغري إلي «عبيد» للملك الأكبر بشكل غير مباشر عن طريق الجزية والتي كانت رمز للسيطرة الإمبراطورية نفسها، ومع ذلك فبالنظر إلي هذا المنظور نظرة تحليلية نجده مثيراً، وتكمن المشكلة في عدم وجود دليل محدد وقاطع علي أي من الروايتين سواء التي تقدمها التصاريح الملكية أو التي يقدمها المؤلفون اليونانيون، وهذا هو السبب في أن المناقشة الطويلة التي قدمها هيرودوت (Herodotus) للاصلاحات

الضريبة التي أدخلها دارا (Darius) مفيدة ومثيرة للغاية، حيث يقدم لنا ذلك النص ثروة من المعلومات حتي علي مستوي الممارسات المحاسبية علي الرغم من أن هيرودوت (Herodotus) نفسه لم يكن خبيراً في الأمور المالية، ولقد ركز أيضاً علي الجانب السياسي من السياسة الملكية أي علي العلاقة المباشرة بين تحصيل الجزية والسيطرة الإمبراطورية، ولهذا السبب فإنه لم ينظر إليها أبداً من بعيد، وكنتيجة لذلك فإن فقرته عن الجزية والضرائب لا تزال تثير العديد من المشاكل التفسيرية وخاصة فيما يتعلق ببعض التقديرات الملكية والقواعد التنظيمية الأخرى الخاصة بالعائدات .

التزامن والترتيب التزامني للأحداث:

لتحليل ديناميكية النظام ككل فإنه من الضروري توسيع القاعدة الوثائقية وإدماج الوثائق التي صدرت في فترات تالية في المناقشة، ولكننا بفعل ذلك نخاطر بصورة واضحة بفقدان المنظور المتزامن للأحداث، ولذلك فإن إستخدام وثائق متأخرة ترجع إلي مابعد عهد دارا (Darius) وكسر كسيس (Xerxes) يجب أن يتم بشرط تجانسها في كل منطقي ومترايط، وفي الحقيقة فإنه توجد أسباب كثيرة تدفعنا للاعتقاد أن نظام الجزية لم يخضع لأية تغييرات جذرية باستثناء واضح وهو التغير في نطاق وعدد المرزبانيات أو تخصيص هذا الشعب أو ذلك في هذه المقاطعة أو تلك، ولقد كان من الممكن أن يأتي الملك في أي لحظة بفروض جديدة ويمكننا أن نقر أيضاً أن التعديلات المؤقتة يمكن أن تتم في المعدل الأساسي للجزية أو في كمية الجزية، وأحد الأمثلة المحددة علي ذلك هو الإجراء الذي إتخذه أرتافرنيس (Artaphernes) في عام 492 بعد القضاء علي ثورة إقليم أيونيا (أنظر فصل 12-5)، ولكن هذه التعديلات المحدودة والخاصة بإقليم معين لم تؤثر مطلقاً علي النظام

ككل، و لا يقصد من هذه الملاحظة التخلص من البعد التزامني لمصلحة منظور يتناول الموضوع فقط وسوف نحاول الإشارة أينما تسمح الأدلة بذلك إلى التغيرات وأوجه الخلل المحتملة .

ويعود العدد الأكبر والأكثر فائدة من الأدلة إلى نهاية الفترة الأخمينية أو بشكل أدق إلى الفترة الإنتقالية بين العصر الأخميني و ذروة العصر الهيليني وتتمثل هذه المجموعة من الأدلة في التقارير التي كتبها مؤرخو الإسكندر (Alexander) والتي قاموا فيها بوصف المؤسسات الأخمينية التي إقتبسها الفاتح المقدوني (سواء بصورة جزئية أو الكامل) بشكل دقيق للغاية، وتتمثل هذه الثروة من الوثائق أيضاً في العدد المتزايد من النقوش اليونانية الموجودة في المدن الهلينية الموجودة في غرب آسيا الصغرى، وفي الحقيقة فإنه ليس من الصعب توضيح أن المؤسسات التي تعود إلى فترة الديادوكي (خلفاء الإسكندر (Alexander)) أو إلى عهد الدولة السيلويسية قد تم إقتباسها في العديد من الحالات من الممارسات الأخمينية، وهكذا فإن المؤسسات الأخمينية يمكن إعادة بناؤها من خلال صورتها الموجودة في هذه الأدلة مع الوعي دائماً بضرورة إستخدام طريقة حذرة في ذلك: حيث أننا قد نضل الطريقة في قاعة كبيرة من المرايا العاكسة!

ولقد شهد الربع الأخير من القرن الرابع ق.م أيضاً تأليف الكتاب قليل الأهمية المعنون بـ«أوكونوميكا» أو «الإقتصاد»، ولقد كتبه أحد ممثلي مدرسة أرسطو (ولهذا السبب يتم نسبتها دائماً إلى الكاتب المجهول الذي يعرف بـ«أرسطو المزيف» (Pseudo-Aristotle))، وفي الحقيقة فلقد قدم كتاب أوكونوميكا التحليل الشامل الوحيد لعمل نظام تقدير الجزية الأخميني، حيث يبحث المؤلف عن نموذج إقتصادي بالمعني الذي يفهمه: والمتمثل في الطرق التي يستخدمها «الأكونوم» أي مدير المنزل لـ«إكتساب وحماية ووضع ممتلكاته في نصابها الصحيح،

وإستخدامهم بالشكل الأمثل ولحفظ الثروة فإن أفضل طريقة هي إتباع كل من الطرق الفارسية واللاكونية، ويتمثل النظام الفارسي في تنظيم كل شيء وفي قيام السيد بالإشراف علي كل شيء شخصياً» (الكتاب الأول، 1*6)، وبعد هذه الملاحظات في الكتاب الأول يأتي الكتاب الثاني الذي يحتوي علي دقيق ومكثف للأنواع الأربعة للأنظمة الاقتصادية (الكتاب الثاني، 1*1-8): «النظام الأول «نظام الملك» وهو الأكثر أهمية والأبسط، والنظام الثاني «نظام المدينة» وهو الأكثر تنوعاً والأسهل، والنظام الثالث «نظام الفرد» وهو الأقل أهمية والأكثر تنوعاً»، ولقد تم أيضاً إضافة «الإقتصاد المرزباني» والذي يرتبط عضوياً بالإقتصاد الملكي: ويتعلق الإقتصاد المرزباني بإيصالات (الجزية، الضرائب، ..الخ)، بينما يتمثل دور الإقتصاد الملكي في الإدارة الجيدة للسلع (وهو مايسميه اليونانيون «أويكونوميا»)، فلقد تمتع الملك بعائدات كان يرسلها له مرزباناته، والمبدأ المشترك الذي تقوم عليه الأنظمة الإقتصادية الأربعة بسيط وهو: «ضرورة ألا يتجاوز حجم الإنفاق مقدار الدخل المتوفر» (الكتاب الثاني، 1-6)، ثم تلي ذلك سلسلة طويلة من الخدع والذرائع التي كان يستخدمها كل من الأشخاص والمدن والمرزبانات لجمع المال الذي يحتاجون إليه (الكتاب الثاني 2) .

وأحد اليونانيين مثل مؤلف كتاب «أوكونوميكا» كان مهتماً بدراسة الإمبراطورية الفارسية لأن هذا كان سيمكنه من دراسة منظمة والتي علي العكس من المدن اليونانية لم تكن تواجهها مشاكل مالية، ومن الواضح أن المؤلف قد أرجع السبب في ذلك إلي حجم وانتظام تدفق الجزية التي كان يفرضها المرزبانات بإسم الملك، ولقد كانت هذه أيضاً هي وجهة النظر التي عرضها زينوفون (Xenophon) من قبل، والذي أوضح في مؤلفه المسمي «أوكونوميكوس» الذي تناول الطريقة النموذجية لإدارة أحد المزارع الكبيرة، أوضح مدي إهتمام الملك الأكبر بالفلاحين

و«بزراعة واستصلاح الأرض» ولقد أكد زينوفون (Xenophon) علي الطريقة التي مكنت بها الجزية الملك الأكبر من تقديم المال للأشخاص الذين كانوا يقدمون له خدمات .

الوثائق الموجودة في الإدارة المركزية:

بالإضافة إلي المصادر الكلاسيكية كنا محظوظين للغاية لحصولنا علي وثائق من الإدارة المركزية الفارسية وخاصة آلاف الألواح التي وجدت في برسيبولس، وربما يتم إعادة تقييم نص «أرسطو المزيف (Pseudo Aristotle)» في ضوء هذه الوثائق، حيث أن هذه الألواح توضح عمل الإقتصاد الملكي في برسيبولس، وبابل هي المنطقة الأفضل توثيقاً من بين باقي أجزاء الإمبراطورية علي الرغم من أن معظم المعلومات حول تنظيم الأراضي والأمور المالية المتعلقة بها تعود إلي ما بعد عهد دارا (Darius) الأول، والوثائق البابلية المتوفرة تعود بشكل أساسي إلي فترة حكم كل من أرتاكسركسيس (Artaxerxes) الأول ودارا (Darius) الثاني وعلي الرغم من ذلك فإن التحليل الحذر يسمح لنا هنا أيضاً بالوصول إلي افتراض مفاده أن البنية الاقتصادية هناك تعود إلي عهد كل من دارا (Darius) الأول وحتى في بعض الحالات إلي قورش (Cyrus) وقمبيز (Cambyses) وينطبق هذا أيضاً علي الوثائق الآرامية الموجودة في مصر وهي الحقيقة التي تكتسب أهمية حاسمة، حيث أن تركيبة الوثائق والتحديد الزمني لها للوحدات الفرعية الإقليمية يستحضر إلي الذهن قاعدة الإبهام الأساسية: فبالرغم من الطبيعة العالمية لتنظيم الجزية الأخمينية التي أشار إليها كل من أرسطو المزيف (Pseudo-Aristotle) وهيرودوت (Herodotus)، فإنه يبدو من المنطقي دائماً وضع تحليلاً منفصلاً للنظام في كل منطقة علي حدي، ولهذا السبب فإن إتساع وخصوصية ألواح برسيبولس تتطلب مناقشة منفصلة، وفي نفس الوقت فإن الأسئلة التي أثارها هذه الوثائق لدفعنا إلي وضعها في إطار

الإمبراطورية ككل (فصل 11) قبل العودة إلى الدراسات الإقليمية (فصل 12)، وهذا النوع من الحوار بين المركز والمحيط يمكنه وحده فقط أن يثير إن لم يحل المشاكل المعقدة المتصلة أسلوب العمل الشامل لنظام إقتصادي يقوم علي فرض الجزية الإقليمية .

2- المرزبانيات والجزية:

هيرودوت (Herodotus) والجزري التي فرضها دارا (Darius) :

قام دارا (Darius) ومستشاريه بمعالجة مشكلة إعادة تنظيم الجزية بسرعة فائقة، ويشهد هيرودوت (Herodotus) علي هذه العجلة والسرعة فيكتب قائلاً: «ثم شرع في إنشاء (20) حكومة محلية (نوموي) تسمى مرزبانيات وقدر الجزية التي يجب أن تحصل من كل منها» (الكتاب الثالث، فقرة 89) ومن المحتمل أنه قد تم تحصيل الجري للمرة الأولى بعد إصلاح نظامها في عام 517/518 أي في نهاية فترة تأجيل دفع الديون التي أمر بها بارديا Bardiya في عام 522، وبعد هذا الشرح الأولي قام هيرودوت (Herodotus) بتقديم قائمة بأسماء جميع المقاطعات وحدد الشعوب التي كانت تسكن فيها بالإضافة إلي كمية الجزية التي كانت تحصل من كل منهم (الكتاب الثالث، 90 94) .

النوم	الشعوب	مقدار الجزية بالبالن	إعتبارات إضافية
1	الأيونيين، المغنيسيين، الأيوليون، الليسيون، الميليون والبامفليون	400	
2	الميسيون، الليديون، اللاسونيون، الكاباليون، الحيتيينيون	500	
3	الفريجيون (سكان الدردنيل)، الطراقيون سكان أسيا، البافلاجونيون، المارينديون، السوريون	360	

4	الكيليكيون	500	+360 حصان أبيض
5	من بوسيديوم إلى مصر (العرب معافون)	350	
6	مصر، الليبيون المجاورون، جزيرة ثيرا، برقة	700	+ دخل من السمك المصطاد من بحيرة موريس + (Moeris) 120 ألف مدمنيس من القمح لإعاشة الحامية الفارسية في منف
7	شعوب ستاجيديا، قندهار، داديكاي، أباريتاي	170	
8	صوصا وبلاد السيسيين	300	
9	بابل وباقي أجزاء آشور	1000	500 من الخصيان الصغار
10	إكباتانا وباقي أجزاء ميديا، الباريكانيون، الأورثوكوريانتيس	450	
11	سكان بحر قزوين، البوسيكاي، البانتيماثي، الداريتاي	200	
12	الباكثيون و... (?)	360	
13	الباكثيناس، الأرمنيون، والشعوب المجاولة حتي بونتوس يوكسينوس	400	
14	الساجرتيون، السانجيون، الثامانيون، اليوتيون، الميسي، سكان بحر يوريثريا	600	
15	الساكا وسكان بحر قزوين	250	
16	البارثيون، الخوارزميون، السوجديون، الآريون	300	
17	الباريكانيون، الأثيوبون من سكان آسيا	400	
18	الماتيناي، الساسبريس، الأاروديون	200	
19	الموسكبون، التيبارينون، المكروني، الموسينوسي، الماريس	300	
20	الهنود	360	

ولقد أثارت هذه الفقرة التي قدمها هيرودوت (Herodotus) ولا تزال تثير تحليلات متعددة من جانب المؤرخين، ولقد أصر البعض علي أن هذه القائمة لا تحتوي علي أية معلومات جديدة بالتصديق لأنه تم صياغة تركيبها علي غرار التقليد اليوناني المتداول الشعري والأدبي الذي يعود إلي قائمة هومر للسفن. ومن الواضح أن هذا الحكم السلبي يذهب إلي حد كبير، فمن ناحية نجد أن المقارنة التي يتم إجرائها دائماً بين قائمة هيرودوت (Herodotus) وبين صور الشعوب الموجودة في برسيبولس وفي أماكن أخرى ليست مهمة، وهذان النوعان المختلفان من الوثائق يتصلان بمفهومين مختلفين: حيث يقدم أحد المصادر (الوثائق الموجودة في الإدارة المركزية) صورة مثالية وأيديولوجية عن الإمبراطورية (أنظر فصل 5)، بينما يشير المصدر الآخر (هيرودوت (Herodotus)) بشكل غير قابل للجدل إلي تنظيم إداري، وبالطبع ونتيجة لكونه أساساً من آسيا الصغرى، قام هيرودوت (Herodotus) بتقديم الحقائق من وجهة النظر اليونانية:والشيء المدهش علي وجه الخصوص هو أن هيرودوت (Herodotus) بدأ قائمته بالمقاطعات الأيونية، بينما في كل الوثائق الفارسية تبدأ قائمة البلاد بفارس والتي تعتبر مركز السلطة الملكية، وبالمثل فإننا يجب أن نتخلي عن النقد اللاذع للشخصيات التي قدمها، وإنه لمن غير المفاجيء أن هيرودوت (Herodotus) واجه صعوبات عديدة في تحويل مقدار الجري من المقياس الذي عرفه وهو الداريك إلي الطالن، ولكن علي الرغم من التحويلات المتعددة والأخطاء الحسابية، إلا أنه من الواضح أن المعلومات العددية التي يجب أن يتم النظر إليها علي أنها موثوق فيها، وتشير دقة هذه الأرقام إلي أنه تمكن من الوصول - من خلال قنوات غير معروفة (وبالتأكيد غير مباشرة) إلي الوثائق الرسمية مثل علي سبيل المثال المقتطفات (المكتوبة أو الشفوية) الموجودة في أرشيف سارديس وفي أماكن أخرى .

وعلي أي حال، فبالرغم من أن هيرودوت (Herodotus) قد أرجع قائمة الأقاليم الإدارية إلى عهد دارا (Darius) ، إلا أنه هناك شك في أن بعض المعلومات تعود إلى فترة لاحقة ونقص ذلك الفترة التي كان يقوم هيرودوت (Herodotus) خلالها بجمع المعلومات اللازمة لكتابه، فعلي سبيل المثال؛ لم يتم دمج الهند في هذا النظام إلا بعد غزو دارا (Darius) لها، وعلي الأقل فإن دفعها للجزية التي كانت مقررة عليها قبل ذلك هو أمر لا يمكن فرضه إلا بعد الغزو، ويصرح هيرودوت (Herodotus) نفسه في (الكتاب الثالث، فقرة 96) أنه «بمرور الوقت تم إرسال جزى أخرى من الجزر ومن شعوب أوروبا التي تقع في شمال اليونان حتي ثساليا» أي في الفترة التي تلت 510-512، ولكن من الصعب التأكد من التفاصيل.

والمنطق الذي تقوم عليه بعض التصنيفات لا يكون دائماً شفافاً، وبالإضافة إلى ذلك فإنه سيكون من الصعب إلى حد ما القيام بتحديد مكان بعض الشعوب التي ذكرها هيرودوت (Herodotus) بدقة علي الخريطة بواسطة الأسماء التي قد حرفها، وتبعاً له فإن الفرس كانوا يسمون الحكومات (أرخاي) التي تدير هذه المقاطعات بـ «المرزبانيات» وكان يقودها حكام (أرخونتييس)، وتكمن المشكلة في أننا لم نحصل علي أي قائمة بالمرزبانيات إلا في وقت وفاة الإسكندر (Alexander) والتي يمكن إستخدامها بشكل منتظم للتحقق من تصريحات هيرودوت (Herodotus) ، ونحن لسنا جاهلين تماماً فيما يتعلق بمرزبانات دارا (Darius) ، حيث أنه بالإضافة إلي النصوص اليونانية تسمح لنا الوثائق البابلية وألواح برسيبولس بإعداد قائمة جزئية وربطها بقائمة هيرودوت (Herodotus) .

المرزبان	التاريخ	السكن	النوم الذي حدده هيرودوت (Herodotus)
متروباتيس	525؟	داسيليوم	3
أوروتيس	521+	سارديس ومغنيسيا	2، 1؟
جوبارو	522-	بابل وعبر الفرات	
أوستانو	535 525		4، 5
حوتا	516-521	مصر وقورناثية	
أريانديس (Aryandes)	486	صوصا	6
باكابانا	525-510؟	باكترا	8
دادارسي	500 499		
إردابانوس	522	أراخوسيا	
فيفانا	500	قندهار	17
باكبادوس	522	أريا	؟
هارباميسا	494	إكباتانا	16 (جزئياً)
ميتورنا (هيدارنيس)	503-499؟		10

في بعض الحالات (داسيليوم، سارديس، مصر، صوصا، باكترا، إكباتانا)، نجد أن هناك إتفاق ملائم بين نومات هيرودوت (Herodotus) وبين حدود السلطات المربانية - كتقارب أولي علي الأقل، فمثلاً يبدو أنه كان هناك مرزبان في أريا في عهد دارا (Darius)، وتوجد شواهد علي وجود مرزبانية بارثيا أو بارثيا هركانيا في مرحلة تالية، وبالإضافة إلي ذلك وبشكل عام فإن سوجديانا كانت متصلة بباكتريا، وبالرغم من كل هذه الأشياء فلقد تم دمج الآريون مع البارثيون والخورزميون والسوجديون في النوم السادس عشر الضخم من نومات هيرودوت (Herodotus)، ولقد قام هيرودوت (Herodotus) أيضاً بتعيين حدود النوم الخامس وهي الحدود التي تتطابق إلي حد كبير مع حدود ما يسمى

بإقليم (إبير ناري)، وفي الحقيقة فنحن نعرف أنه في التاريخ الذي يتم إرجاع إصلاحات دارا (Darius) إليه كان إقليم عبر الفرات لا يزال يقع ضمن نطاق الإدارة الشاسعة المعروفة ببابل وعبر الفرات، ومن الواضح أن إقليم عبر الفرات كان يشكل مجرد وحدة فرعية تابعة في هذه الممرزبانية الشاسعة كما يتضح ذلك من قرار دارا (Darius) المتعلق بالقدس حوالي عام 518 (عزرا 8-6)، والذي كان يتعلق بالجزية من إقليم «إبير ناري» (ميدات أبار نهاري)، ولكننا لا نملك وثائق تثبت بصورة منظمة أن هيروdotus (Herodotus) كان مخطئاً، وأحد المشاكل الرئيسية تتمثل في أنه في الأوقات التالية كان هناك تمييز بين المقاطعات الممرزبانية والمقاطعات التي تدفع الجزية، ومن المحتمل أنه في أغلب الحالات لم يكن هناك مثل هذا الاختلاف: حيث أنه كانت تقع علي عاتق الممرزبان مسؤولية تحصيل الجزية من الشعوب التي كان من المفترض أنها تخضع لسلطته، وعلي الرغم من ذلك فإن أحد النصوص المتأخرة (فقرة عند أريان (Arrian)) تشير إلي أنه حتي بعد تعديل الحدود بين الممرزبانيتين، فإن أحد الشعوب الذي ينتمي إلي إحدى الممرزبانيتين إستمّر في دفع الجزية للممرزبانية المجاورة (فصل 16 4) .

والطريقة التي يروي هيروdotus (Herodotus) أن دارا (Darius) قد إستخدمها لتعيين حدود المقاطعات والجزية المقررة عليهم هي طريقة مثيرة للغة: «لأغراض إدارية كان يتم ضم الشعوب المتجاورة في وحدة إدارية واحدة (كاتا إثنيا) وكان يتم إعتبار الشعوب الخارجية أنها تنتمي إلي هذه الأمة أو تلك تبعاً لمدي ملائمة ذلك» (الكتاب الثالث، فقرة 89)، ومن منظور الجزية فإنه كان يتم «تصنيف جميع شعوب النوم في طائفة واحدة (إس توتو تيتاجيمينوي)» (الكتاب الثالث، فقرة 92)، وكانوا يسهمون مع بعضهم في تقديم هذه الجزية»، وكان يتم تحديد مبلغ معين يتم تحصيله من جميع شعوب النوم» (الكتاب الثالث، فقرة 90)،

وفي إستثناء واحد -وهو النوم الخامس- لم يتم فيه تعيين حدود المقاطعات بالإشارة إلى مظاهر جغرافية، وتقابل كلمة «إثنوس» إلى حد كبير مع كلمة كان يستخدمها أباطرة الفرس في نقوشهم وهي «داهيو»، وكلاهما يشير إلى مجتمع وإلى الأرض التي يعيش هذا المجتمع ويتكاثر .

تحديد مقدار الجزية:

يوجد نصان -متأخران ولكنهما مهمان- يقدمان لنا معلومات عن الإعتبارات العملية التي إشتتات عليها عملية تقدير الجزية في بداية عهد دارا (Darius) ، أحد هذان النصان نجده عند بلوتارخ (Plutarch) والآخر عند بوليانيوس (Polyaenus) ، وتسجل لنا الروايات الشعبية المتداولة الأفعال التي قام بها دارا (Darius) في أحد الأيام المجيدة والسعيدة جدًا: «بعد تحديد مقدار الجزية التي يتوجب علي رعاياه دفعها، أرسل في طلب عليه القوم (هوي بروتوي) في الأقاليم (إبارخيس)، وسألهم عما إذا كانت الضرائب ليست ثقيلة، وعندما أجابوه بأنها معتدلة أمر بأن يدفع كل منهم مبلغ إضافي يتمثل في نصف الضرائب المقررة عليه فقط» (بلوتارخ (Plutarch) ، مور، 172 و)

وهناك رواية أخرى نجدها عند بوليانيوس (Polyaenus) (الكتاب السابع، 11 3) ومن الواضح أنها تعتمد علي نفس المصدر:

«لقد كان دارا (Darius) هو أول حاكم يفرض ضرائب علي رعاياه (إثني)، ولكي يجعل هذه الضرائب معقولة لم يقم بفرضها بنفسها ولكن ترك أمر تحديد لها إلي مرزباناته والذين حددوها بمقدار مفرط، وبحجة عطفه علي رعاياه قام دارا (Darius) بتخفيض مقدار الجزية المفروضة إلي النصف، ولقد إعتبرت الشعوب هذا التخفيض ميزة كبيرة في مصلحتهم منحها لهم الملك الأكبر وقاموا بدفع المقدار المتبقي وهم مسرورين».

ولا يوجد سبب مقنع يدفعنا للشك في صحة هذه الرواية، وعلي

الرغم من أنها ربما لم تفلت من الآلة القوية للدعاية الملكية، إلا أنه من السهل التعرف فيها علي القول الملكي المأثور القائل: «لا يوجد ملوك سيئون، ولكن يوجد مرزبانان سيئون»، وعن طريق معارضة سلوك المرزبان، أقنع الملك قادة هذه الشعوب بقبول مقدار الجزية الذي حدده؛ وبفعله ذلك فمن المحتمل جداً أنه خالف التقليد السابق والذي من المؤكد أنه كان يعطي للمرزبانان هامش كبير من الحرية والذين يتحرقون شوقاً لإنتزاع أكبر قدر ممكن من المال من رعاياهم لكي يثروا أنفسهم علي حساب رعاياهم، ولقد كان الملك حريصاً علي إستشارة كل من المرزبانان والقادة المحليين لتحديد المقدار الرسمي للجزية حيث أنه قد تم إستخدام الفعل «تاسين» بجميع أشكاله من قبل كل من هيرودوت (Herodotus) وبلوتارخ (Plutarch) وبوليانوس (Polyaenus)، ويمكننا أيضاً أن نستوعب الفارق الذي يوضحه هيرودوت (Herodotus) بين فترة حكم كل من قورش (Cyrus) وقمبيز (Cambyses) وفترة حكم دارا (Darius)؛ حيث كان دارا (Darius) هو أول من نشر قائمة رسمية للجزية، وهكذا فإن الملك الجديد قد اعلم درساً من الثورات التي كان قد أخمدتها للتو، وبهذه الطريقة أيضاً أكمل مسيرة الإصلاحات التي بدأها بardiya الذي كان قد أزاحه من الحكم للتو (أنظر فصل 3 1)، حيث كان من المنطقي إتباع إجراءات تضمن سداد الجزية بشكل منتظم دون إثارة تحدي الشعوب الخاضعة للسيطرة الأخمينية .

إنه من الصعب المضي إلي ما هو أبعد من هذه الاعتبارات العامة، وعلي الرغم من ذلك توضح العديد من النصوص أنه قد تم تحديد الجزية «بالتناسب مع قدرة الشعوب علي الدفع» (كاتا تو ميجيسوس/ كاتا دينامين)، فلقد تم تحديد مستوي الجزية بالنظر إلي المصادر الزراعية للمصادر المختلفة، ولقد عبر أرسطو المزيف (Pseudo-Aristotle) عن ذلك بوضوح شديد في خلال تحليله للجوانب المختلفة للاقتصاد

المرزباني: «من بين كل هذه العائدات، كانت أهمها هي العائدات التي تأتي من الأرض والتي تسمى إكفوريون أو ديكاتي»، وإعتماداً علي أحد نصوص الفترة الهيلينية المسمي بـ«نقش منيسيماخوس (Mnesimachus)» تم إقتراح أن الجزية تم تحديد مقدارها بمعدل 1/12 لكل مينا من الذهب (أي حوالي 500 جرام) إعتماداً علي قطعة من الأرض مساحتها 5,1 كم²:142#&2:144#&2.

وتفترض الوثيقة الفارسية الأصلية مسبقاً القيام بقياس محاسبي رائع للتنوع الذي تتميز به الإمبراطورية والذي كان يجب أن يكون قائماً علي مسح أولي عميق والذي من المؤكد أن تنفيذه قد إستغرق عدة سنوات، ولسوء الحظ فنحن لا نعرف تفاصيل هذه العملية التي يمكن مقارنتها ولكن مع الفارق الكبير في الحجم والنطاق مع التحليل الذي أجراه أرسطيديس (Aristides) الأثيني في المدن التي كانت قد شكلت للتو الرابطة الديلية (في عام 478)، فلقد تلقى توجيهات للقيام «بفحص الموقف والعائدات من كل من المناطق المختلفة ليفرض علي كل منها القدر الذي يجب أن تدفعه بالتناسب مع قدرتها علي الدفع» (بلوتارخ (Plutarch)، أرسطيديس (Aristides)، 1-24)، ومن المحتمل جداً أن تقدير أرسطيديس (Aristides) للجزية كان قائماً علي التحليل الذي أجرته الإدارة الأخمينية في سارديس في 492-493 بعد إخماد الثورة الأيونية (راجع هيروdot (Herodotus)، الكتاب السادس، فقرة 42) ومهما كان الحال فلقد كان المبدأ الذي قامت عليه جزية دارا (Darius) بسيط: وهو أن كل شعب من شعوب الإمبراطورية كان عليه يقدم جزء من إنتاجه (داسموس) إلي ملك الملوك بما فيهم الشعوب غير المعروفة مثل «سكان جزر الخليج الفارسي (البحر الإريتري) وهي المكان الذي كان الملك يرسل إليه الذين شردتهم الحروب» (الكتاب الثالث، فقرة 93).

وجهة نظر هيروdotus (Herodotus) :

والإستثناءات لقاعدة أن كل الشعوب يجب أن تدفع جزية هي أكثر أهمية وأكثر إستحقاقاً للذكر، ومن بين هذه الشعوب التي تمت معافاتها من الجزية (أتيليا)، سرد هيروdotus بلاد العرب والتي تقع جغرافياً في نطاق النوم الخامس (الكتاب الثالث، فقرة 91)، ونجد التفسير بعد ذلك حيث يتحدث هيروdotus (Herodotus) عن طائفة من الشعوب «والذين لم يتم فرض أي جزية منتظمة (فوروس) عليهم، ولكن كانوا يقدمون مساهمة في شكل هدايا (دورا)» (الكتاب الثالث، فقرة 97): كان يتوجب علي الإثيوبيون الموجودون علي حدود مصر وجيرانهم تقديم (2) كوارت من الذهب غير المنقي، و(200) جذع من شجر الأبنوس، و(5) صبية إثيوبيون، و(20) قطعة من العاج؛ بينما كان يقوم الكولخيون وجيرانهم حتي نصل إلي القوقاز بإرسال (100) صبي و(100) فتاة كل أربع سنوات، وكان العرب يقومون كل عام بإرسال (1000) طالن من البخور، ونحن لا نعرف شيء عن أسباب المعاملة الخاصة لهذه الشعوب بإستثناء حالة العرب الذين كانوا قد عقدوا معاهدة مع قمبيز (Cambyse)، ولقد تم دمج هذه الشعوب أيضاً في نطاق الإمبراطورية الأخمينية كما يؤكد هيروdotus (Herodotus) مميزاً رسمياً بينهم وبين الشعوب الأخرى التي تقع خارج حدود الإمبراطورية» والذي كان يقعون خارج نطاق النفوذ الفارسي» (الكتاب الثالث، فقرة 97)، ومثل الشعوب التي كانت تدفع الجزية، فلقد تم جمع هذه الشعوب المعفاة في مقاطعات إدارية «تضمهم هم وجيرانهم»، ولم يكونوا يتمتعون بإعفاء عام، حيث كانت تضاف مساهماتهم إلي مساهمات الشعوب التي تدفع الجزية علي الرغم من أنها كان يتم حسابها بشكل منفرد (راجع عبارة باريكس تو فوروس - «بشكل منفصل

عن الجزية»، وكما هو الحال مع الشعوب التي تدفع الجزية، فلقد كان مطلوب من هذه الشعوب المعافاة أن ترسل فرق عسكرية للمشاركة في الجيش الملكي، وفي الحقيقة نلاحظ وجود الأثيوبيون والعرب في جيش كسر كسيس (Xerxes) (الكتاب السابع، فقرات 86*69).

والفرق بين هذه الشعوب والشعوب التي كانت تدفع الجزية هو أنه، أولاً، «كانت تقوم هذه الشعوب بفرض الضرائب علي نفسها» أي أن مقدار المساهمة التي يقدمونها كان يتم تحديدها (في الأساس) «بشكل إختياري»، ولكن من المؤكد أن مقادير هذه المساهمات كان يتم تحديدها بالتوافق مع «رغبات» الملك (راجع هيرودوت (Herodotus)، الكتاب الثالث، فقرة 13)، وبالإضافة إلى ذلك فإن تقديم هذه المساهمات كان يتم في حالة الإثيوبيون والكولخيون كل سنتين وكل أربع سنوات، وفي مقارنة أخرى مع الشعوب التي تدفع الجزية، فإن مساهمات هذه الشعوب المعافاة كانت تقاس باستخدام المواد الخام وليس بـ«طالز الفضة»، وفي الحقيقة فإنهم بهذا المعنى «لم يتم مطالبتهم بدفع جزية»: حيث أن الإدارة الأخمينية لم تحدد مستوي معين للدفع (تاكسس)، ولكنها إكتفت بمطالبتهم بتقديم بعض الأشياء (أبوفورا)، وفي النهاية يمكننا أن نفترض -ولكن هذا مجرد تخمين- أنهم كانوا علي خلاف الشعوب المدافعة للجزية كانوا يقومون بإرسال هداياهم مباشرة إلى السلطة المركزية دون الحاجة إلى المرور بالوسيط المرزباني، ومهما كان الحال فإن هذه الأمثلة من وجهة نظر هيرودوت (Herodotus) لم تكن سوى استثناء سطحي متخلف عن التنظيم المالي الجديد الذي أنشأه دارا (Darius)، ويؤكد علي المقارنة بين هذا الوضع وبين ما كان يحدث في عهد قورش (Cyrus) وقمبيز (Cambyse) (الكتاب الثالث، فقرة 89) وأحد الأمثلة يبدو واضحاً علي الأقل عند القراءة الأولية، وهو مثال سكان كل من قورنائية وبرقة والليبيون، فعندما وصل

قمبيز (Cambyzes) في عام 525 «أعلنوا جميعاً خضوعهم له بدون قتال، ووافقوا علي دفع جزية وإرسال هدايا» (الكتاب الثالث، فقرة 13)، وعلي العكس من ذلك فخلال وصف هيروودوت (Herodotus) لتنظيم دارا (Darius)، قام بدمج كل من سكان قورناتية وبرقة والليبيون ضمن الشعوب الدافعة للجزية في النوم المصري (الكتاب الثالث، فقرة 91)، ولكن كلمات هيروودوت (Herodotus) تجعل من الواضح أنهم كانوا يدفعون الجزية ويقدمون الهدايا بالفعل في عهد قمبيز (Cambyzes)، وهذا يشير تساؤلات حول التمييز بين دفع والجزية وتقديم الهدايا وهو الفارق الذي ذكره هيروودوت (Herodotus) في أماكن أخرى.

الهدايا التي كانت تقدمها الشعوب الدافعة للجزية:

إن الشيء الذي يتضمن بعض التناقض هو أن مقدمي الهدايا الذين ذكرهم هيروودوت (Herodotus) يظهرون في البداية في صورة مجموعات علي هوامش الإمبراطورية، ولكن مع مرور الوقت يأخذ مبدأ تقديم الهدايا للملك الأكبر في الظهور والانتشار بصورة واضحة، وهذا يستحضر إلي الذهن ما كتبه زينوفون (Xenophon) (قورش (Cyrus)، الكتاب الثامن، فقرة 6 6) عن المهام التي أوكلها دارا (Darius) إلي مرزباناته: «أرسلوا إلي هنا كل ما هو جيد ومرغوب في الأقاليم المختلفة»، ولقد حقق هذا المطلب نتائج هائلة: «حيث اعتقدت جميع الشعوب أنها ستلحق الضرر بنفسها ومصالحها إذا لم ترسل إلي قورش (Cyrus) أقيم ما أنتجته بلدهم، سواء من ثمار الأرض أو الحيوانات التي يربونها أو المصنوعات التي أبدعتها فنونهم، ولقد فعلت جميع المدن مثل ذلك، وحتى كل فرد فعل نفس هذا»، ونحن نعرف من ستيسياس (Ctesias) أن ملوك الهند كان من الواضح أنهم بالإضافة إلي الجزية المقررة عليهم كانوا معتادين علي إنتاج بعض الأشياء للبلاط الملكي والتي كان يقدرها الملك الأكبر إلي حد كبير، ولقد ستيسياس (Ctesias) أنه قد تم إرسال

حيوان خرافي إسمه «مارتيخورا» كهدية (دورون) إلى الملك الفارسي، ويعبر إليان (Aelian) عن مدي إحتقاره للوصف التضخيمي الذي قدمه ستيسياس (Ctesias) لهذا الحيوان، ولقد ذكر ستيسياس (Ctesias) أيضاً قيام الهنود بإرسال نوع خاص من الحديد إلى الملك الأكبر (إنديكّا، فقرة 4)، وعطر معين له رائحة قوية ومبهجة، «وهو عطر لا تستطيع الكلمات التعبير عنه والذي لا يوجد له مثيل، ولقد يرسله ملك الهنود إلى الملك الأكبر الفارسي» (إنديكّا، فقرة 28)، ولقد كان الملك الفارسي يحصل أيضاً علي ملابس مصبوغة باللون القرمزي بإستخدام صبغة حيوانية، والتي تفوقت في درجة إشراقها ولمعانها حتي علي صبغات سارديس، وفي النهاية فلقد أنتج الهنود عقاراً من براز أحد الطيور والذي كان يسبب موت سريع وهاديء وحلو، ويذكر ستيسياس (Ctesias) أن «ملك الهنود قد أرفقها ضمن الهدايا القيمة التي أرسلها إلى ملك الفرس ولقد كان الملك الأكبر يخزنها بشكل منفصل (أبوثيسوريّساي)، ولقد كان هو ووالدته هما فقط اللذان يستطيعان الوصول إلى هذا العطر» (أنم، الكتاب الرابع، فقرة 46) ويروي دينو (Dino) بدوره أن «المصريون كانوا يرسلون أملاح الأمونيا وماء النيل إلى الملك الأكبر» (أثينيوس (Athenaeus)، الكتاب الثاني، فقرة 67 ب)، ولقد كان يقال عن ماء النيل أنه «يزيد الخصوبة وطعمه حلو للغاية»، وربما كان يشير أريان (Arrian) إلى هذه العادة عندما ذكر في وصفه لواحة سيوة أن السكان المحليون كانوا يستخرجون الملح الطبيعي، ولقد حملها الكهنة معهم من مصر «ليتم تقديمها كهدية إلى ملك فارس (دورون نوي باسيلاي أبوفيروزين) أو لشخص آخر» (الكتاب الثالث، فقرة 4*3-4).

ولكن هذه ليست سوي أمثلة ناقصة رواها الأشخاص الذين كانوا يزودون كل من ستيسياس (Ctesias) ودينو (Dino) بالمعلومات، ومن الواضح أنهم كانوا يشيرون إلى ممارسة عامة والتي تتفق معها التفاصيل

التي قدمها مزودوهم بالمعلومات، والهدايا التي قدمها بتيوس (Pythius) الليدي تقع ضمن هذه الطائفة (هيرودوت (Herodotus)، الكتاب السابع، فقرات 27-28)، ولقد كانت كل هذه الهدايا هي جزء من محاولة الملك الأكبر جمع عينات من إنتاج كل بلد من البلاد الخاضعة له ليزين بها ضياعه وقصوره ومائدته وسريره، حتي أنه كان يوجد موظفين في البلاط مسؤولين عن إستلام الهدايا المرسلة إلي الملك الأكبر (أبودكتريس دورون، دي موندو 398 أ)، حتي أنه من المحتمل أن الوظيفة الرئيسية للمبني الموجود في برسيبولس والذي كان يسمى بالخرانة كانت تتمثل في تخزين كل الهدايا القيمة التي حصل عليها دارا (Darius) وخلفائه المباشرين، ونجد أيضاً في قوائم الجرد الهيلينية للكنوز الملكية الفارسية أعمال فنية ومجوهرات ومشغولات ذهبية وأثاث أرجوانية هرمونية وآنية وأزياء قيمة، وأحد الهدايا الثمينة التي كانت في صوصا هي الكرمة الذهبية التي قدمها بتيوس (Pythius) الليدي إلي دارا (Darius) (ديودورس (Diodorus)، الكتاب التاسع عشر، فقرة 48-7)، ومن المؤكد أن ممارسة تقديم الهدايا هذه هي التي تم إستحضارها بصورة رمزية في النقوش البارزة الموجودة في برسيبولس والتي تصور وفود من الشعوب المختلفة للامبراطورية وهي تقدم هدايا تمثل عينات من السلع التي تنتجها شعوبهم (الحيوانات، الخامات المصنعة، المجوهرات، الآنية النفيسة، الأسلحة، العربات، الخ، راجع أيضاً أرسطو المزيف (Pseudo-Aristotle)) والجدل الذي يحيط بهذه الصور (هل كانت الشعوب المقدمة للجزية أم الشعوب المقدمة للهدايا؟) ليس جدلاً مملاً (فصل 5)، بل إنه العكس تقريباً، ولكن يجب أن نسأل عما إذا كان يجب أن نضع فارق كبير بين كلا الطائفتين، نظراً إلي حقيقة أن كل الشعوب الدافعة للجزية كانت يتوجب عليها أيضاً إرسال هدايا منتظمة إلي البلاط المركزي.

ومن الواضح أن الملك الأكبر كان غالباً ما «يقترح» قيام أحد الشعوب بإرسال منتجات معينة والتي وصلت شهرتها إلى البلاط، والنظر إلى قوة «إقتراحات» الملك، فإنه من المحتمل أنه كان يتم دمج هذه الهدايا في تقديرات الجزية التي كان لا مفر من تقديمها، ولهذا السبب فإنه من الصعب التمييز بين الهدايا والجزية، وينطبق هذا أيضاً علي الهدايا التي كان علي المدن والشعوب تقديمها للملك أثناء تحركات الملك والجيش، ويمكن أن ينطبق هذا أيضاً علي التيجان التي كان يجب علي السكان تقديمها إلي الملك عند حدود هذا البلد خلال أسفار البلاط الملكي (ومن المؤكد أن هذا كان يتم مع البلاط المرمزياني أيضاً)، ونعرف من أحد الشهود المتأخرين أن هذه التيجان كانت تخزن هي الأخرى في الخزائن الملكية مع «مع هدايا أخرى (دوريا) وغنائم الحرب» (ديودورس (Diodorus) ، الكتاب التاسع عشر، فقرة 48 8)، ويجب أن نسأل عما إذا كانت هذه «التيجان» قد تحولت في أحد الأوقات إلي إلزام سنوي تبعاً لأحد التطورات التي عرفناها من عصر الدولة السيلويسية ويجب أن نتأمل أيضاً إحدى القصص التي سجلها أرسطو المزيف (Pseudo-Aristotle) (الكتاب الثاني 2*14*د) ليوضح مدي جشع وطمع كوندالوس (Condalus) أحد مساعدي ماوسولوس (Mausolus) الذي كان يشغل منصب مرمزيان كاريا: «لقد أخبر الليسيين بأنه قد وصلته رسالة من الملك الأكبر يطلب منه فيها إرسال شعر لعمل الباروكات ولذلك فلقد أمر ماوسولوس (Mausolus) أن يتم حلاقة رؤوس جميع الليسيين تماماً» سوف يكون من الطيش إلي أقصي مدي أن نقوم هنا بالتمييز بين الهدايا الاختيارية والضرائب الجبرية! لاحظ أنه في هذا السياق قد قام سترابو (Strabo) بذكر الشعر من بين المطالب العينية التي كان يتوجب علي بعض شعوب الإمبراطورية تقديمها مثل العقاقير والصبغات والصوف وحتى الحيوانات، أي بإختصار «الأشياء التي تنتجها

كل بلد من البلاد»، وبالمثل فإن الفرق بين الذهب الذي يرسله الأثيوبيون كهدية والذهب الذي يرسله الهنود كجزية يعكس الجانب السياسي/الأيدولوجي وليس فقط الجانب المالي البحت، وبالإضافة إلى ذلك فإنه من الواضح إلى حد ما أن عدم إرسال الهدايا التي يطلبها الملك كان يتم معاملته بنفس القسوة التي يتم التعامل بها مع عدم إرسال الجزية، ونحن نعرف أيضاً أنه كان لزاماً على العرب القيام سنوياً بإرسال 1000 طالن من البخور كهدية (هيرودوت (Herodotus) ، الكتاب الثالث، فقرة 97)، وفي الحقيقة فإن هذه الهدية لم تكن سوي ضريبة يفرضها الملك الأكبر علي أرباح التجارة التي تتم بين فلسطين وجنوب شبه الجزيرة العربية، وبالنسبة للعرب أنفسهم فإن الفارق بين الهدية والجزية كان غير ملحوظ علي الإطلاق، ومن المؤكد أن هذا هو سبب التداخل فيما بين المصطلحات الذي ظهر في كتابات بعض المؤلفين القدامي: فمن وجهة نظر ستيسياس (Ctesias) علي سبيل المثال فإن المنتوجات التي كانت ترسلها الشعوب الخاضعة إلي مائدة الملك تقع تحت مسمي الجزية، في حين أنه يبدو من الأفضل من يتم تصنيفها تحت مسمي الضرائب .

المناقشة السابقة تجعل من الواضح أنه قد تم إستيعاب الهدايا في إطار ما يسمى بالجزية، وإذا كان ما حدث هو العكس فإنه من المحتمل أن الفارق بين المصطلحين كان سيختفي، ويوضح المثال التالي المعلق بالنباتيين أن بعض الجماعات العرقية كانت لا تزال تعمل وفقاً لنظام الهدايا في نهاية القرن الرابع، ولقد قام ديودورس (Diodorus) بإجراء مقارنة واضحة بينهم وبين «الشعوب الدافعة للجزية» (هوي فورولوجومينوي)، لقد «حافظوا علي حريتهم»، ولقد نظروا إلي أي إتفاق بينهم وبين السلطة المركزية علي أنه معادل لعقد يقضي بتقديم الهدايا مقابل الفوز الصداقة، ودعونا نقرأ ما رواه هيرودوت

(Herodotus) مرة أخرى والذي بعد أن وصف «حدود العالم المعروف في ذلك الوقت» كتب يقول:

«وعلي أي حال فإنه يبدو من الصحيح أن البلاد التي تقع علي أطراف العالم المأهول بالسكان (هاي إسخاتياي) تنتج الأشياء التي نعتقد أنها الأندر والأجمل» (الكتاب الثالث، فقرة 116).

وفي الواقع فإن البلاد المقدمة للهدايا التي ذكرها هيرودوت (Herodotus) (العرب، الكولخيون، الإثيوبيون) تقع علي أطراف الإمبراطورية (إسخاتياي)، وكانت هذه الشعوب لا تخضع لسيطرة مباشرة من السلطة المركزية وكان بإمكانها لتقديم منتجات غريبة (أو منتجات تنظر إليها السلطة المركزية علي أنها غريبة ومثيرة) .
من برسيبولس إلي بابل:

في نهايته فقرته التي تتناول موضوع الجزية كتب هيرودوت (Herodotus) عن بلاد فارس موضحاً الفارق بينها وبين كل من الشعوب الدافعة للجزية والمقدمة للهدايا: «إن البلد الوحيد الذي لم أتحدث عنه كدافع للجزية (داسموس) هو بلاد فارس نفسها وذلك لأنها فعلاً لم تكن تدفع أي جزية»، ولقد كان من السهل قبل إكتشاف ألواح برسيبولس الربط بين هذا الإعفاء وبين المكانة البارزة التي منحها الملك نفسه لبلاد فارس في مراسيمه، ولكن فرض ضرائب ملكية علي منتجات المزارع والمنتجات الحيوانية (بما فيها البازيس) والتي قد كشفت ألواح برسيبولس عنها أدي إلي إثارة الشكوك حول صحة المعلومات التي قدمها لنا هيرودوت (Herodotus) (راجع فصل 11) .

والتناقض بين تصريحات هيرودوت (Herodotus) وبين الأدلة التي قدمتها لنا ألواح برسيبولس هو أمر لا يمكن إنكاره ولكنه ثانوي، حيث أن وجهة نظر هيرودوت (Herodotus) حول هذا الموضوع هي أولاً وقبل

كل شيء وجهة نظر سياسية: كشعب من الشعوب لا نجد الفرس مدرجين ضمن قائمة دافعي الجزية وهذا ليس لأنهم لا يوجد عليهم أي إلزام تجاه الملك (وهو الأمر الذي ربما لم يكن يعرف هيرودوت (Herodotus) عنه)، ولكن لأنهم لم يكونوا ملزمين بشكل جماعي (بأكملهم) بدفع مقدار سنوي مادي وعيني محدد في إطار ما يعرف تحديداً بالجزية، وبالطبع فإن ترجمة كلمة «بازيس» كـ«الجزية» هو مجرد وسيلة مفيدة، وتؤكد الوثائق اليومية علي أن الفروق بين الضرائب والهدايا والجزية هي مجرد فروق في المعنى، حيث أن المسميات تتغير ولكن الفروق غير مؤكدة، ففي إقليم بابل خلال عهد دارا (Darius) الثاني كان يتم تأجير الأراضي المخصصة للجماعات العرقية (بموجب نظام الهاترو) إلى أسرة موراسو بشرط قيامهم بتحصيل الضرائب الملكية والتي كان يتم تدوينها علي سبيل المثال في صورة «برميل واحد من شراب الشعير، (2) بان و(3) ساتو من القمح والشعير، (2) ألبينا من الفضة، الضريبة المقررة لجنود الملك (إلكو)، وكل الهدايا/الرسوم (ناداناتو) التي يتم تحصيلها من أجل بيت الملك (بيت ساري)»، وفي مثل هذا النوع من الوثائق لا يزال يتم التمييز بين الهدايا والضرائب في المفردات المستخدمة ولكنهما يتم دمجهما أيضاً في إلزام مالي عام والذي يحتفظ كل عنصر من عناصره بقيمة إلزامية .

الهدايا التي يقدمها الفلاحون الفرس:

للوصل إلي فهم أوضح، دعونا نتجه إلي وجه جديدة وهي المؤلف إليان (Aelian) الذي شكل مصدر لا ينفذ للحكايات عن أحداث وشخصيات البلاط، ولقد قام في مرات عديدة بوصف الفلاحين الفرس (أوتورجوي) وعلاقاتهم مع الملك، وإحدى هذه القصص هي مثيرة ومهمة بشكل خاص وهي التي تتحدث عن إحضار الفلاح المسمي «سينيتيس (Sinetes)» بعض قطرات من الماء في يده من نهر قورش (Cyrus) (نهر كورا حالياً) إلي أرتاكسركسيس (Artaxerxes) الثاني، ولقد إنتهز إليان

(Aelian) هذه الفرصة للحديث عن أحد العادات الفارسية (نوموس برسيكوس):

«من بين عادات الفرس كان هناك عادة كانوا يحافظون عليها بإخلاص شديد، وتمثل هذه العادة في قيام سكان الأماكن التي كان يمر بها الملك خلال رحلاته بتقديم هدايا له (دورا) كل علي حسب قدرته (كاتا تين هوتو دينامين)».

هناك ملمحين في هذا النص يشيران إلى أن دفع الجزية كان أمراً إجبارياً: الأول هو استخدام كلمة نوموس والتي هنا كما في أي مكان آخر تشير إلى قاعدة الزامية (التزام) للبلاط الأخميني؛ والثاني هو أن التعبير «كل علي حسب قدرته» والتي بالمقارنة مع النصوص الأخرى تشير قاعدة من نوع مالي: حيث أن الضريبة المقدرة تتناسب مع مصادر الدخل الفردية، ويمكننا أن نضيف أنه من المؤكد أن هذه المبالغ كان يتم دفعها بمعدل سنوي حيث أن الملك والبلاط كان يذهبون إلى برسيبولس مرة واحدة في العام.

وفي الحقيقة فإن نموذج فارس نفسها يبدو فريداً من نوعه: حيث أنه لا يمكن مساواة الروابط التي توجد بين الفرس والملك الأكبر مع العلاقات التي توجد بين العرب أو الكولخيون والسلطة المركزية، فعندما جاء الملك إلى برسيبولس قام هو نفسه بمكافأة الفرس وأعطاهم العديد من الهدايا، وبمعني فلقد تم دمج هدايا الفلاحين الفرس في ممارسة الهدية ورد الهدية، ويميز هيرودوت (Herodotus) أيضاً بوضوح بين بلاد فارس وبين كل من البلاد الدافعة للجزية والمقدمة للهدايا (الكتاب الثالث، فقرة 97)، وعلي الرغم من هذا الفارق التميز الحقيقي، فلقد كان المنطق بشكل أساسي هو نفسه: فلقد كان الملك هو الذي يحدد ما إذا كانت الضرائب المقدرة علي هذا الشعب أو ذاك تسمى هدايا أو تسمى جزية، وبهذه الطريقة ميز الملك سيادته علي هذه الشعوب

عن علاقته مع الشعوب الدافعة للجزية، ولكن هذا التمييز يفقد الكثير من قيمته عملياً وذلك لأنه من ناحية كانت تسجل هذه الهدايا كما أنها كانت إلزامية، ومن ناحية أخرى فإنه كان لازماً أيضاً علي الشعوب الدافعة للجزية القيام بتقديم هدايا منتظمة .

وتقدم لنا إحددي الجمل في رواية إيليان (Aelian) المفتاح: «يطلق علي كل هؤلاء إسم الهدية (كاي أونومازيتاي دورا) وهذه هي الطريقة التي كان ينظر بها الملك إليهم»، وهكذا فإن الفارق بين الهدية والضريبة المقدرة لم يكن يرجع إلي طبيعة الهدية أو مقدار الضريبة أو المعدل الزمني لتحصيلها، حيث أن الملك هو الذي كان يقيّمها وكانت تقوم نفسها علي قاعدة (نوموس) كان يعرفها الجميع والتي لم يكن يستطيع أحد أن يعفي نفسه منها، ولقد كان إمتيازاً خاصاً بالملك أن يسمى المبلغ الإلزامي المقدر دفعه هدية وأن يمنح مقدمه بعد ذلك إعتراحاً منه بأنه محسن، وبمعني آخر فبالعودة إلي السياق الأخميني فإن الفارق بين المبالغ الإلزامية المقدر دفعها (سواء أكانت جزية أو رسوم مالية) والهدايا لم يكن ناتج عن الممارسات المحاسبية المتبعة في كل منهم، ولكنه نشأ أساساً من الطريقة الأيديولوجية التي إستخدامها الملك لتقديم كل منهما.

والإنطباع الذي يسود هو أن ممارسة تقديم الهدايا لم تكن تتناقض علي الإطلاق مع حقيقة الجزية بل علي العكس من ذلك كانت تدعمها، حيث كان لازماً علي كل شعب من الشعوب القيام بتقديم هدايا، وتوجد أدلة كثيرة علي الطبيعة الإلزامية لها، وكنتيجة لذلك فإن الفرق بين الهدايا والجزية كان يتعلق بما يرمزان إليه أكثر من كونه مسألة فهم وإدراك، حيث شاركت الهدايا والجزية والمبالغ الأخرى التي كان يتم دفعها في عمل نظام الجزية، ولقد تم إستخدام مصطلح الجزية هنا بمعناه العام.

الضرائب:

لتوضيح الصورة المالية بالكامل يجب أن يتم دمج مناقشة الضرائب في تحليل أكمل وأكثر تفصيلاً للموارد المالية الأخمينية، وكما أوضحت للتو مناقشة الضرائب والمكوس (فصل 3-9)، وفي الواقع فلقد كان الملك يحصل علي قدر كبير من العائدات الأخرى والتي يمكن تصنيفها تحت عنوانين هما: الضرائب المنتظمة والمساهمات الخاصة، ولكن لا يوجد لدينا معلومات كافية حول النوع الأول حيث أن معلوماتنا تأتي بشكل أساسي من النصوص المتأخرة، وسوف يكون من المفيد الاستشهاد مرة أخرى بذلك المصدر الذي لا غني عنه المتمثل في أرسطو المزيف (Pseudo Aristotle)، وسنستشهد بالمجموعات الأربعة الأخرى التي يصفها من بين المصادر الستة المحتملة للعائدات المرزبانية:

«ثالثاً يأتي ذلك الدخل الذي يتم الحصول عليه من البضائع والسلع (إمبوريا)؛ ورابعاً تأتي الواردات التي يتم تحصيلها من زراعة التربة (جي) ومن رسوم السوق (أجورايا تيلي)؛ ثم تأتي خامساً العائدات التي تأتي من تربية الماشية والتي تسمى ضريبة الإنتاج الحيواني (إيبيكاري) أو العشر؛ وسادساً تأتي الموارد التي يتم تحصيلها من الرجال والتي تسمى بضريبة القرعة (إيبيكيفالايون) أو الضريبة علي الحرفيين (خيروناكسيون)».

وتؤكد العديد من الوثائق المتعلقة بالأعمال بعض من معلومات المؤلف، وتوجد شواهد وأدلة علي وجود الضرائب الملكية (باسيليكا تيلي) والتعاريف الجمركية علي النقل التجاري (ديكاتي تيس إمبورياس) في إقليم كاريّا خلال تولي بكسوداروس (Pixodarus) منصب المرزبان هناك، ويبدو أنه كان هناك تنوع كبير في الضرائب حيث كانت تحصل

علي العديد من المنتجات، وفي إقليم كاريّا في بداية القرن الرابع كان يتم تحصيل ضريبة معينة (أبوموريا) علي عدد معين من المنتجات الزراعية وكان يتم دفعها إلي الإدارة الملكية، ولقد ذكرت نفس هذه الضريبة (علي القمح) في أحد النصوص في مدينة تلمسوس عندما كانت تحت الحكم البطلمي، ويزودنا مرسوم آخر (الفترة السيلويسية) والذي وجد في إيجاي في إقليم أيوليا بقائمة مثيرة بدرجة أكبر: ضريبة (ديكاني) ضريبة قيمتها 8/1 وتفرض علي الفاكهة، 50/1 وتفرض علي الأغنام والماعز، 8/1 علي العسل، وحتى «علي نتاج الصيد، حيث كان يتم تحصيل رجل واحدة علي كل غزال وعلي كل خنزير بري»، وهذا يبدو مشابهاً بدرجة كبيرة لأحد التوضيحات التي قدمها أرسطو المزيف (Pseudo-Aristotle) حول الضرائب التي كان يقوم بتحصيلها المرزبان علي الفواكه التي تنتجها الأرض، ولكن بإستثناء بعض الإرتباطات المتزامنة سهلة التوضيح بين المناطق المختلفة (الضرائب التي كان يتم تحصيلها علي الأسواق أو علي نقل البضائع والتي توجد عليها شواهد في بابل وآشور في العهد الأخميني)، يجب علينا أن نسأل أنفسنا عما إذا كان المؤلف يصف تحديداً النظام الذي كان معمول به فعلاً في عصره في آسيا الصغرى، فبالرغم من جوانب التواصل والإستمرارية معي الفترة الأخمينية إلا أنه من المستحيل القول بأن كل هذه الضرائب كانت موجودة بالفعل خلال عهد دارا (Darius) .

ولقد تم التخفيف من حدة هذه الحالة من عدم التأكد علي الأقل فيما يتعلق ببابل عن طريق سلسلة (قصيرة) من الألواح والتعليقات التي حصلوا عليها مؤخراً، وتشير العديد من الألواح التي تعود إلي فترة حكم أرتاكسركسيس (Artaxerxes) (من المؤكد أنه كان الثاني أو الثالث) إلي أن عمليات بيع العبيد كانت تسجل في مكتب مختص بالضرائب الملكية (بيت مكسو سا ساري)، ومن الواضح أنه كان يتم تحصيل

ضريبة خاصة بهذه المناسبة، ويمثل هذا أحد الإجراءات التي كانت معروفة في بابل في الفترة السيلويسية، ويعود إنشاء هذه الضريبة في الحقيقة إلى عهد دارا (Darius) الأول ونقودنا الأمثلة المختلفة للاستمرارية بين العصر الأخميني والعصر الهيليني إلى الإعتقاد بأن عدد من الضرائب الأخرى التي كانت معروفة في الفترة السيلويسية ربما تعود إلى عهد أباطرة فارس ولكن تنقصنا الأدلة الوثائقية التي تثبت ذلك .

المناجم:

يتمثل أحد الأنواع الستة للعائدات التي يربطها أرسطو المزيف (Pseudo Aristotle) بالإقتصاد المرزباني في «المنتجات التي تنتجها التربة في منطقة معينة» (الكتاب الثاني، فقرة 1 4) ويشير الشرح الذي أعقب ذلك إلى أنه كان يقصد بذلك فقط إلى المنتجات التي يتم إستخراجها من باطن الأرض: «وتشتمل هذه الطائفة علي المنتجات المحددة الموجودة في التربة: فمثلاً يستخرج من باطن الأرض في هذه المنطقة الذهب بينما يستخرج الفضة من تلك المنطقة والنحاس من منطقة ثالثة أو أي كان المعدن الذي تشتهر به تلك البلد»، وهذا هو الجانب الأساسي من السياسة الملكية والتي للأسف لا توجد لدينا أي حقائق محددة حولها، ونعرف أيضاً بالمناجم التي كانت تديرها وتستغلها المدن اليونانية نفسها مثل المناجم المعروفة التي كانت موجودة في لامباساكوس، ومناجم الفضة التي كانت موجودة في باكتريا وكيليكيا، ومناجم اللازورد التي كانت موجودة في بادخشان في إقليم باكتريا، والمناجم المتعددة التي كانت موجودة في إقليم كارمانيا، ومناجم الحديد في كل من أيونيا ولبنان، ومناجم النحاس في قبرص والتي توجد شواهد عليها في نصوص المملكة البابلية الجديدة، وتلمح أيضاً صكوك الإنشاء الموجودة في صوصا إلى الموارد المعدنية التي تتميز بها هذه المنطقة أو تلك:الذهب في سارديس وبكتريا؛اللازورد والعقيق الأحمر في

سوجديانا؛ الفيروز في خوارزم، وبالرغم من الطبيعة الشديدة الأيديولوجية لمثل هذه التصريحات (أنظر فصل 5)، إلا أنه من المحتمل أنها تشير إلى الموارد المشهورة التي كانت توجد في المناطق المختلفة .

ولكن لا توجد لدينا أية معلومات دقيقة حول تشغيل هذه المناجم، ومن المؤكد أن مصادر النفط الموجودة في سوسيانا كانت جزء من الضيعة الملكية (هيروودوت (Herodotus)، الكتاب السادس، فقرة 119)، ولقد يتم إقتلاع الحجارة من محاجر وادي الحمامات في مصر تحت توجيه مديرين ومسؤولين فرس خلال عهد دارا (Darius)، ومن المحتمل أن بعد المناجم كانت تحت السيطرة المباشرة أو غير المباشرة للإدارة الفارسية، مثلما كان الحال وبدون شك مع مناجم الحديد نيريز في بلاد فارس حيث كانت الموقع الذي توجد فيه ورش إنتاج الأدوات المعدنية (الأسلحة) في عهد كسر كسيس (Xerxes) .

والمناجم الوحيدة التي يمكننا جمع بعض المعلومات عنها هي تلك المناجم الموجودة في ليديا، ولقد كان يتم إستخراج المعادن منها بالفعل في عهد الملوك المرمنادي (Mermnadae)، حيث كانوا يقومون باستخراج الذهب والفضة منها لصنع الالكتروم (مزيج من الذهب والفضة)، ولقد أدى إختراع عملية خلط الذهب بالفضة إلى جعل كريسوس (Croesus) مشهوراً بسخامة ثرواته في جميع أجزاء العالم اليوناني، حيث أنها قد مكنته علي وجه الخصوص من إصدار عملات ذهبية وفضية ذات شهرة كبيرة، ماذا حدث عندما قام قورش (Cyrus) بغزو ليديا؟ تبعاً لديودورس (Diodorus) الصقلي لم يكتفي الفرس بالاستيلاء علي الخزانة الملكية لكريسوس (Croesus) ولكنهم قاموا أيضاً بمصادرة الممتلكات التي كان يديرها الليديون لمصلحته، ولم يتأثر بذلك بالضرورة جميع الليديين ولكن الفئة التي تأثرت منه هي ملاك المناجم، ولا يمكننا أن نستنتج من ذلك أن

الإدارة الأخمينية سيطرت علي جميع المناجم في ليديا، ولكن الإحتمال الأكثر رجحاناً هو أن قورش (Cyrus) قد صادر الإحتياطيات الموجودة من الذهب والفضة من ملاك المناجم وليس الذين يعملون بالتعدين في هذه المناجم أنفسهم، وفي عام 480 قام بثيوس (Pythius) الليدي بمعاملة كسر كسيس (Xerxes) وحاشيته وجيشه خلال زحفهم بإتجاه البحر بأبهة غير عادية (هيرودوت (Herodotus) ، الكتاب السابع، فقرات 27-29)، ولقد كان بثيوس (Pythius) معروفاً عند حاشية الملك الأكبر ولقد علم منهم كسر كسيس (Xerxes) أنه قد قدم هدايا رائعة وفخمة إلي دارا (Darius) وأنه «كان الرجل الأغني بالإضافة إلي الملك نفسه» وفي وقت الحملة اليونانية قام بثيوس (Pythius) علي الفور بوضع كل ثروته تحت تصرف الملك والتي كانت تقدر بـ«2000» طالن من الفضة بالإضافة إلي ما لا يقل عن 3,993,000 داريك (daric) ، ومن المحتمل أن بثيوس (Pythius) كان يمتد نسبه إلي الأسرة الملكية الليدية، حيث نعرف في مكان آخر أنه كان يملك العديد من المناجم الهامة في الريف الليدي حتي بعد الغزو الفارسي لليديا وهكذا فلقد إحتفظت أسرته بالسيطرة علي قدر كبير من الموارد المعدنية، ويجب أن نستنتج أن عمليات التعدين وتشغيل المناجم إستمرت بعد الغزو الفارسي بنفس الطريقة التي كانت عليها بعد في عهد الأسرة الحاكمة الليدية: حيث كان يتم إستخراج المعادن من هذه بواسطة أفراد مستقلين وليس السلطة الحاكمة، غير أنهم أصبح مطلوب منهم الآن تسليم جزء من إنتاجهم إلي خزانة سارديس وذلك ليقوم المرزبان بنقلها إلي الخزائن الملكية (ودور صك العملة الملكية)، وفي غياب أي أدلة ملموسة فنحن نفترض أن الملوك/الحاصلين علي إمتيازات التعدين في هذه المناجم كانوا مطالبين بشكل سنوي القيام بتقديم سجلات محاسبية دقيقة للغاية عن إنتاجهم ولقد كانت هذه الوثائق المحاسبية بعد أن يتم التأكد من صحة ما تزعمه تمثل

الأساس الذي يتم علي أساسه تحديد مقدار الضريبة أو الرسوم المقررة عليهم ولكننا لا نعرف معدل هذه الضريبة .

نظام السخرة:

لقد كان لدي المواطنين والفلاحين ما يقلقون منه أكثر من الضرائب، حيث كان يتم تسخيرهم بشكل متكرر (دفعهم للعمل الإجباري أو القانوني) للقيام بمهام لخدمة مصالح الإدارة الملكية، وحالة إقليم بابل هي أفضل الأمثلة المعروفة لدينا، ولقد رأينا بالفعل كيف أن الهياكل كان يمكن أن تتم مطالبتها في أي وقت القيام بأعمال يدوية بناءً علي طلب المرزبان وخاصة فيما يتعلق بحفر وصيانة القنوات (أنظر فصل 2-4) وهذا النظام هو ما يشار إليه بخدمة «الأوراسو» والذي تعرفه من عهد المملكة البابلية الجديدة ولقد يشتمل علي جميع ملاك العقارات سواء أكانوا مديري الهياكل أو أفراد مستقلين وخاصة هؤلاء الذين تقع حقولهم علي طول القنوات ولقد كان من بين مسؤوليات المدير الملكي المسؤول عن القنوات (الذي كان يسمى بالماسينو في الفترة الأخمينية) القيام بإعلان هذه الرسوم والضرائب ومن الممكن أنه قد تم وضع أنظمة وقواعد محددة لهذه المنظمة في عهد دارا (Darius) الأول وفي ذلك الوقت كانت خدمة «الأوراسو» واحدة من إلتزامات مالية عديدة كان تسمي في مجملها بـ«الإلكو»، ولقد كان الموظفون المسؤولون عن تحصيل ضرائب الإلكو هذه هم نفس الموظفين المسؤولين عن مطالبة المواطنين القيام بأعمال يدوية لضمان مثلاً «القيام بقطر أو جر مركب موجود عند الرصيف» أو «نقل الضرائب العينية».

ونظام السخرة هذا غير معروف في أي مكان آخر علي الرغم من الأدلة أقل تحديداً، وأحد أضخم المهام التي تم إنجازها من خلال العمل الإلزامي هذا هي القناة التي تم شقها عبر البرزخ الموجود عند سفح جبل

أثوس بناء علي أمر من كسر كسيس (Xerxes) وإنجاز هذه المهمة لم يتم فقط تسخير الفرق العسكرية المقدمة من الشعوب الآسيوية والذين كانوا من المفروض أنهم جاءوا لتأدية الخدمة العسكرية ولكن أيضاً تم الإستعانة «بالسكان المحليين في منطقة جبل أثوس» والذين من المحتمل أنه قد تم تجنيدهم من المدن الخمسة التي ذكرها هيرودوت (Herodotus) (الكتاب السابع، فقرة 22)، ومن المحتمل أيضاً أنه قد تم إنجاز مهمة حفر قناة السويس من خلال تسخير الفلاحين المجندين (الكتاب الثاني، فقرة 159)، وفي إطار هدايا منيسيماخوس (Mnesimachus) والتي يعود تاريخ فرضها إلي الفترة الأخمينية- تم إلزام القرويين بدفع ليس فقط مقدار نقدي من المال (فوروس) ولكن أيضاً فرض عليهم ضريبة العمل الإجباري لمصلحة الإدارة لعدد معين من الأيام (فوروس ليتورجيكوس)، ولقد تم تأكيد ذلك من خلال أحد الرسائل التي أرسلها دارا (Darius) إلي أحد المديرين الذي عينهم وهو جاداتاس (Gadatas)، والذي قام في مخالفة لنظام الإمتيازات الممنوحة من قبل الإدارة الأخمينية «للبستانيين المقدسين» بإخضاع «البستانيين المقدسين» الموجودين في معبد أبوللو (Apollo) «لضريبة العمل في الأراضي الدنيوية» ويقصد بها الأراضي التي تدار مباشرة من قبل جاداتاس (Gadatas)، وبمعني آخر فإن الفلاحين بشكل عام كانوا خاضعين لدفع ضريبة بالإضافة إلي القيام بأعمال إلزامية وهي الأعباء التي تم إعفاء البستانيين في معبد أبوللو (Apollo) منها بسبب الإمتياز الذي منحهم الملك إياه، وأحد المهام المفروضة علي الناس كانت تتمثل في صيانة الطرق الملكية والتي كانت الإدارة المرزبانية هي المسؤولة عنها وهذا حسبما يزعم أرسطو المزيف (Pseudo-Aristotle)، وفي الحقيقة نقرأ في مؤلف إيلان (Aelian) أن الملك عندما أراد الانتقال من صوصا إلي ميديا، كان لزاماً عليه المرور بمنطقة موبوثة بالعقارب: «فقام الملك قبل عبوره لها بثلاث أيام بإصدار أوامره إلي الجميع بالقيام

بقتل هذه الحشرات ولقد كافأ هؤلاء الذين قتلوا العدد الأكبر»، وهذه الحكاية مليئة بالصور الجميلة كما أنها تتركز في مكان معين ولكنها من المؤكد تشير إلي نظام أكثر عمومية للسخرة والتكليف بالقيام بأعمال من جميع الأشكال .

إلتزامات الضيافة:

تحت مسمي المساهمات التي كانت «فوق وقبل كل شيء» مجرد جزية عادية تقع المساهمات التي كانت تقتضيها حالات إنتقال البلاط والجيش، ومن بين الإلتزامات الثقيلة التي كانت موجودة في ذلك الوقت والتي كانت أكثرها إرهاقاً علي الإطلاق هو العشاء الملكي، فعندما كان يأمر الملك بالتوقف القرب من أحد المدن ففي الحقيقة كان يفرض بذلك علي هذه المدينة إطعامه هو وحاشيته وهو الأمر الذي كان يمثل عبئاً ثقيلاً للغاية، وأحد الأمثلة علي ذلك هي الرواية التي قدمها هيرودوت (Herodotus) عن زحف كسركسيس (Xerxes) في عام 480 ق.م، حيث تم مسبقاً إرسال خطط لطريقة الترحيب بالملك إلي المدن والشعوب التي سيمر بها في طريقه: «أول فعل قام به كسركسيس (Xerxes) عندما وصل إلي سارديس هو إرسال مبعوثيه إلي كل جزء في بلاد اليونان بإستثناء أثينا وإسبرطة لطلب الأرض والماء منهم وبأمر إضافي وهو الإعداد للترفيه عن الملك إنتظاراً لمقدمه» (الكتاب السابع، فقرة 32)، ولقد روي هيرودوت (Herodotus) ضخامة العبء الذي تمثله إستضافة الملك بإتقان شديد (الكتاب السابع، فقرة 118-120): «لقد كان الوضع أسوأ بالنسبة لليونانيين الذين كان لزاماً عليهم إستضافة الجيش الفارسي وتقديم العشاء للملك، فلقد تم استنزافهم بشكل كامل، وإضطروا إلي مغادرة البيت والوطن، فعلي سبيل المثال عندما قام سكان ثاسوس بالنيابة عن مدنهم التي تقع علي البر الرئيسي بإيواء وإطعام الجيش الفارسي، قدم أنتيباتر ابن أورجيوس (Antipater the son

(of Orgeus - وهو المواطن ذو الشهرة الكبيرة الذي عهد إليه مهمة عمل الترتيبات اللازمة لذلك إثبات علي أن هذه الوجبة كلفت 400 طالن من الفضة، ولقد قام الموظفون المسؤولون عن هذه المهمة في مدن أخرى بتقديم تقارير حسابية مشابه لذلك، ولقد حدثت ضجة كبيرة حول هذه الوجبة ولقد صدرت الأوامر بإعدادها قبل تاريخ تقديمها بوقت طويل؛ وبناءً عليه فمن لحظة وصول الأمر علي لسان الموظفين الذين تم تكليفهم بنقله، قام السكان في كل مدينة من المدن بتوزيع الغلال الموجودة في مخازنهم وعملوا لشهور علي إنتاج دقيق القمح والشعير وشراء وتسمين أفضل ما يمكنهم أن يجدوه من الماشية وإطعام الدواجن في المحبوسة في الأقنان والطيور الموجودة في البرك لتكون جاهزة عندما يصل الجيش، وبالإضافة لذلك فقد أمروا بصنع كئوس الشراب وأنية مزج الخمر من الذهب والفضة، وكذلك أيضاً تصنيع أي شيء آخر يحتاجون إليه لتزيين المائدة، وكل هذا بالطبع كان من أجل الملك وهؤلاء الذين سينناولون معه الطعام وبالنسبة للجنود بشكل عام فلقد كانت الاستعدادات مقتصرة فقط علي الطعام وعند وصول الجيش كانت هناك دائماً خيمة معدة لكسركسيس (Xerxes) ليستريح فيها بينما عسكر الجنود في العراء، ولكن بدأت المشاكل الحقيقية لهؤلاء المضيفين سيئي الحظ عندما حان وقت العشاء؛ فلقد تناول الضيوف طعامهم وبعد قضاء الليل في هذا المكان قاموا في الصباح التالي بطي الخيمة وإستولوا علي الكؤوس وأدوات المائدة وكل شيء آخر إحتوت عليه وواصلوا زحفهم دون أن يتركوا أي شيء خلفهم».

حتي أن العبء المالي كان أكبر من ذلك حيث أن حفل الترحيب الرسمي كان يشتمل علي الهدايا التي يجب تقديمها إلي الملك عندما يصل إلي ضواحي المدينة، ولكن الشعوب والمدن لم يكن عندها خيار آخر غير ذلك، ولقد علق هيرودوت (Herodotus) مشفقاً عليهم (الكتاب السابع،

فقرة 120) فقال: «وعلي الرغم من ذلك فلقد تمكنت الأماكن المختلفة التي تقع علي طول طريق الحملة من تنفيذ الأوامر التي صدرت إليها ولكن ليس من دون المرور بمعاناة ومحنة شديدة»، وأي مجتمع في هذا الموقف كان سيصاب بعناء شديد بما في ذلك المعابد كما تخبرنا العديد من الألواح البابلية من عهد قمبيز (Cambyses) (فصل 2-4)، وأيضاً يروي لنا أحد الألواح الذي يعود إلي عهد أرتاكسركسيس (Artaxerxes) الثاني أنه عندما وصل الملك إلي صوصا، فقد طلب أيضاً من سكان إقليم بابل المجاور المساهمة في تجهيز عشاء الملك، وهنا أيضاً ما كتبه ثيوبومبوس (Theopompus) في كتابه فيليبكا والذي إستشهد به أثينيوس (Athenaeus) (الكتاب الرابع، فقرة 145):

«في كل مرة كان يقوم فيها الملك الأكبر بزيارة شعب من الشعوب الخاضعة له، كان يتم إنفاق 20 وأحياناً 30 طالن علي عشائه وكانت بعض الشعوب تنفق أكبر من ذلك بكثير، حيث أن العشاء الملكي مثله مثل الجزية قد تم فرضه منذ وقت طويل علي جميع المدن بالتناسب مع عدد سكانها (كاتا تو ميجيثوس)».

وقراءة نص ثيوبومبوس (Theopompus) وهو النص الذي تمت كتابته في القرن الرابع يدفعنا للتساؤل حول ما إذا كانت هذه المساهمات الإستثنائية قد تحولت في وقت من الأوقات إلي فريضة منتظمة مثل علي سبيل المثال ضريبة «مائدة المرزبان» التي التي كان يتم تحصيلها في صورة عملات معدنية، ويجب أن نتذكر أن التمييز بين الضرائب المنتظمة والمساهمات الخاصة هو أمر مصطنع جزئياً وخاصة في حالة الشعوب والمدن التي تقع علي الطرق التي كان يسلكها الملك كل عام من أحد العواصم إلي الأخرى .

الضرائب الملكية والضرائب المرزبانية:

بالإضافة إلي كل ما تم مناقشته بالأعلي، فإنه كان علي المواطنين

أيضاً دفع عدد متنوع من الضرائب إلى المرزبان نفسه، حيث أن المرزبان - والذي كان صورة من الملك - كان ينتقل هو أيضاً خلال السنة الواحدة من سكن إلى آخر، هذا باستثناء العطلات التي كان يقضيها في ضيعته ويوضح أحد النصوص التي كتبها بوليانيوس (Polyaenus) أن المرزبان كان يسافر مع حاشية كبيرة وأنه كان لزاماً علي السكان أن يقوموا بتحيتته عند الحدود ولقد قام ماوسولوس (Mausolus) الذي أراد الإستيلاء علي هراقليا التي تقع بالقرب من لاقموس بسلوك طريق بيجيلا: «وعندما مر بمدينة لاقموس خرج سكانها لمشاهدة النظام والفخامة اللذان كان يتميز بهما الموكب ولقد وجدت قوات ماوسولوس (Mausolus) المدينة فارغة والأبواب مفتوحة» (الكتاب السابع، 23)، ومن المؤكد أنه في هذه المناسبات كان يتوجب علي السكان المحليين والمدراء القيام بتقديم الهدايا إلي المرزبان مثلما فعلوا عندما وصول الملك (زينوفون (Xenophon)، هيلينيكا، الكتاب الثالث، 1-12).

أحد الضرائب المرزبانية الأخرى كانت تسمي مائدة المرزبان، وعلي سبيل المثال ويقدم لنا بلوتارخ (Plutarch) (دون أن يؤيد ذلك) تفسير قدمه الحكام الذين سبقوا قورش (Cyrus) الأصغر عن أسباب ثورته: «إذا كان قد أعلن إنفصاله عن الملك فإن هذا يرجع إلي أنه لم يكن يحصل علي كمية كافية لمائدته من الطعام كل يوم»، وفي مناسبة أخرى كان فارنابازوس (Pharnabazus) مرزبان إقليم فريجيا الذي يقع علي مضيق الدردنيل يعاني من فقر شديد نتيجة لأعمال السلب والنهب التي تعرضت لها هذه المنطقة ويشكو من أنه «لم يكن يوجد في أراضيه ما يكفي ليكون وجبة واحدة» (زينوفون (Xenophon)، هيلينيكا، الكتاب الرابع، 33، 1)، وقد تبدو هذه النصوص غامضة بعض الشيء ولكن هذه الصورة الرمزية عن وجبة الطعام تخفي ورائها حقيقة مالية والتي خرجت إلي النور وصارت واضحة في فقرة في كتابات نهميا (Nehemiah):

«منذ اليوم الذي عيني فيه الملك حاكماً علي إقليم يهودا في الفترة ما بين السنة العشرين والثانية والثلاثين من فترة حكم الملك أرتاكسركسيس (Artaxerxes) الأول، وخلال هذه المدة التي بلغت (12) عام لم أتناول قط لا أنا ولا أي فرد من أقاربي شيئاً من خبز المرزبان، حيث كان يمثل الحكام السابقين -أسلافي- عبئاً علي الناس، حيث كانوا يحصلون منهم (40) شيكل من الفضة كل يوم كضريبة تخصص لإقاتهم وإعاشتهم في الوقت الذي كان يقوم فيه خدمهم أيضاً بتعذيب وإضطهاد الناس، ولكني لم أفعل ذلك لأنني أخاف الرب ولقد كان يأكل معي علي مائدتي اليهود وعدد من المسؤولين والذين يبلغ مجملهم 150 شخصاً هذا بالإضافة إلي هؤلاء الأشخاص الذين قدموا إلينا من الشعوب المحيطة، وفي كل يوم كان يتم طهو ثور و(6) من الغنم وعدد من الدجاج كل ذلك علي نفقتي الخاصة، وكل عشرة أيام كان يتم إحضار قرب من الخمر بكميات كبيرة، ولكن حتي مع ذلك لم أطلب أبداً بضريبة إعاشة الحاكم وذلك لأن السكان كان عندهم ما يكفي من العناء نتيجة أعمال الإنشاء» (فصل 14:5-18).

ما هو فوق وبالإضافة إلي الجزية (باريكس تو فورو):

يذكر هيرودوت (Herodotus) أن الرسوم التي كانت تحصل من الشعوب المقدمة للهدايا كان يتم حسابها بشكل منفصل عن الجزية (باريكس تو فورو، الكتاب الثالث، فقرة 97)، ولكنه يذكر أيضاً أن الشعوب التي كانت دافعة للجزية كان يتم فرض رسوم أخرى عليها» فوق وبالإضافة إلي الجزية»، وفي الواقع فإن هيرودوت (Herodotus) يذكر أنه بالإضافة إلي مقدار 500 طالن من الفضة كان علي الكيليكين القيام سنوياً بتقديم «عدد (360) حصان أبيض (معدل حصان واحد لكل يوم من أيام السنة)» (الكتاب الثالث، فقرة 90)، وكان علي مصر بالإضافة إلي دفع مبلغ (700) طالن كجزية «القيام بتقديم بشكل

منفصل (خوريس) عدد (120 ألف) بوشل من القمح إلى جنود الحامية والقوات المدعمة لهم الموجودين في قلعة الجدار الأبيض في منف»، ولقد كان الملك يحصل أيضاً علي «قدر معين من المال كنصيب من السمك الذي يتم إصطياده من بحيرة موريس (Moeris)» مبلغ كان يتم إقتطاعه بالإضافة إلي (باريكس) مبالغ أخرى يتم دفعها (الكتاب الثالث، فقرة 91)، ولقد كان علي بابل كل عام القيام «بدفع 1000 طالن من الفضة بالإضافة إلي عدد (500) من الصبيان الخصيان» (الكتاب الثالث، فقرة 92)، ولقد أكد سترابو (Strabo) وجود مثل هذه الرسوم العينية التي كانت تضاف إلي طوالن من الفضة وذلك بالإشارة إلي إقليمي ميديا وكبادونيا: «إن التقارير حول الجزية التي تدفعها ميديا يتفق مع حجم والطاقة الإنتاجية لهذا الإقليم، وبالنسبة لكبادوكيا فكانت تدفع كل سنة بالإضافة إلي الضريبة من الفضة (بروس توي أرجيريكيوي تيلاي) عدد (1500) حصان و(2000) بغل و(50 ألف) رأس من الغنم، بينما كانت تدفع ميديا تقريباً ضعف هذا القدر» (الكتاب الحادي عشر، فقرة 13-8).

وتوجد معلومات موازية لذلك في أحد النصوص من عهد الإسكندر (Alexander)، حيث أمر الإسكندر (Alexander) سكان المدن البامفلية في أسبندوس «بدفع (50) طالن من الفضة كمرتب للجيش بالإضافة إلي إعطائه الخيول التي كانوا يربونها لتقدم كجزية (داسموس) للملك الفارسي (دارا) (Darius) (الثالث)» (أريان (Arrian)، الزحف العسكري، الكتاب الأول، 26-3)، ويشبه هذا كثيراً النظام نفسه الذي أشار إليه هيروdot (Herodotus) فيما يتعلق بكيليكي (الكتاب الثالث، فقرة 90)، وهناك رسوم أخرى مشابهة كانت تفرض علي مرزبانيات أخرى، وفي الحقيقة يكتب أريان (Arrian) أن أرمنيا كان عندها مراعي غنية لدرجة أن الخيول النسائية كانت تربي هناك» والتي كان يستخدمها الملوك

الفرس..... ولقد إعتاد مرزبان أرمينيا إرسال (20) ألف مهر (حصان صغير) كل سنة في وقت مهرجان المثراسينا» (الكتاب الحادي عشر، فقرة 14 9)، ويجب أن تتم مقارنة هذه الحقيقة مع الملاحظة التي ذكرها زينوفون (Xenophon) في تسجيله لمحادثة أجراها مع زعيم إحدى القرى في أرمينيا (كومارش) «حيث سأله لمن تتم تربية هذه الخيول فأجابته بأنها ستقدم كجزية للملك (داسموس)» (الزحف العسكري، الكتاب الرابع، 34 5)، وهذه هي الخيول التي كما علم زينوفون (Xenophon) كانت «مخصصة لإله الشمس (هليوس)»، حيث كان علي كل قرية تقديم عدد معين من الأحصنة (كان عددهم (17) من القرية المخصصة لزينوفون (Xenophon) ورفاقه)، وكان يقوم شيوخ القرى (كومارشوي) بجمعهم في كل سنة ثم يرسلهم مرزبان أرمينيا بعد ذلك إلي البلاط الملكي، ولاحظ الكلمات المستخدمة في هذه النصوص: لا تتم معاملة هذه الضرائب علي أنها «فوروس» ولكنها تعامل كـ«داسموس» وذلك علي الرغم من أن كلا الكلمتين يتم إستخدامهما وترجمتهما بشكل متكرر بنفس الطريقة ولإعطاء نفس المعني (راجع هيرودوت (Herodotus)، الكتاب الثالث، فقرة 97، داسموفوروس)، ولكن أصل كلا الكلمتين مختلف: حيث أن كلمة «داسموس» تعني «الجزء الخاص بالملك» كما في الكلمة الفارسية القديمة «باجي»، ولقد قام أريان (Arrian) بالتمييز بشكل واضح بين «فاروس» و«داسموس» فيما يتعلق بمدن الأسبندوس، فيجانب الجزية نفسها (والتي كانت تقدم في صورة فضة) - والتي تم إعفائهم منها بشكل مؤقت مقابل مساهمتهم في المجهود الحربي (الكتاب الأول، 26-3) - كان لزاماً علي سكان هذه المدن تقديم عدد معين من الخيول كل سنة كـ«داسموس» للملك دارا (Darius) الثالث .

ونحن لا نعرف لماذا فضل هيرودوت (Herodotus) عدم الإشارة إلي هذه «الهدايا أو (داسموس) إلا في حالة كيليكيا ومصر وبابل، إلا أنه من

المنطقي أن نستنتج أن هذه الإشارة إلى «داسموس» هي مجرد إستيفاء (إقحام للمعلومات في قائمة)، حيث أن الهدايا أو «داسموس» التي يتم تقديمها كانت تسجل كان من الواضح أنه يتم تسجيلها خارج حسابات الجزية نفسها والتي كانت موضوع مناقشته، والمعلومات التي تم ذكرها هنا أو هناك في المصادر الكلاسيكية تبدو دائماً كما لو كانت تشير شكلياً إلى أن تحصيل الهدايا كان قاعدة عامة، وبالإضافة إلى تناوله لموضوع الجزية فلقد كان هيرودوت (Herodotus) متلهفاً لإلقاء الضوء على ثروات بابل ويشير بشكل أكثر وضوحاً وأكثر عمومية إلى الجزء المتعلق ببابل من نظام الضرائب الأخميني:

«بجانب الجزية العادية، فلقد كانت الإمبراطورية الفارسية بأكملها مقسمة إلى مناطق لتقديم الإمدادات إلى الملك الأكبر الفارسي وجيشه، ولقد كانت الإمدادات تأتي لمدة أربع شهور من الشهور الإثني عشر الذين يمثلون السنة من أراضي بابل، ولقد كانت الأراضي الباقية من آسيا مسؤولة عن تقديم الإمدادات إلى الملك خلال الشهور الثمانية الباقية من السنة... ولقد كانت مديرية آشور (أو «مرزبانية» كما يسميها الفرس) هي الإقليم الذي يشتهي الفرس بدرجة أكبر عن باقي الأقاليم الخاضعة لهم لم لديه من ثروات جمّة».

ثم أخذ هيرودوت (Herodotus) يفصل الفوائد التي حصل عليها المرزبان الذي كان يتم تعيينه في بابل: مزارع معدة لإستيلاد الخيل (تحتوي على 800 من ذكور الخيل المخصصة للإستيلاد و(16 ألف) مهرة مخصصة للإستيلاد) «هذا بالإضافة إلى عدد كبير جداً من الكلاب الهندية لدرجة أنه تم إعفاء أربعة قري كبيرة من القري الموجودة في السهل من الرسوم الأخرى (تون ألون أتيليس) بشرط أن يقوموا بإطعام هذه الكلاب» (الكتاب الأول، فقرة 192) .

الرسوم العسكرية ونظام الضرائب:

إن النظام القاضي بفرض رسوم علي العامة بغرض الحصول علي موارد عينية كان هو المبدأ الذي قامت عليه منظمة الهاترو (قطع الأرض الإقليمية التي كان يتم تخصيصها للعسكريين) والتي كانت مشهورة نسبياً في بابل، والأشخاص العسكريين الذين يحصلون علي أراضي بموجب نظام الهاترو (والذين من المؤكد أنهم لم يكونوا جميعاً من العسكريين) كانوا مطالبين بسداد ضريبة «جندي الملك» (ساب ساري) وكانوا مطالبين بتلبية أي نداء بالتعبئة، وتوضح العديد من الوثائق من عهد دارا (Darius) أنه عندما كان يستلم أحد المزارعين المستأجرين للأراضي بموجب نظام الهاترو الأوامر الملكية التي تستدعيه للجيش، كان يتوجب عليه أن ينطلق علي الفور وهو في كامل عدته وتسليحه ومزوداً بما يحتاج إليه من مال وإمدادات، أي أن الجندي نفسه كان هو من يدفع ثمن الأسلحة والتجهيزات، ولقد كانت تكلفة ذلك كبيرة للغاية: ففي عام 513 تم إستدعاء أحد الفرسان للخدمة في الجيش لمدة ثلاث سنوات كاملة، ولقد كان عليه أن يشتري بغل كلفه 36 سيسولي بالإضافة إلي (12) من الرجال خفيفي التسليح والذين كانوا يعدون مستلزماتهم بأنفسهم (الملابس، البطاطين، حقائب السفر، الأحذية، الزيت، الملح، ...الخ)، وهو العديد من الأمثلة علي عمليات إستدعاء منتظمة نسبياً كانت تتم في عهد دارا (Darius) وخلفائه وهذه بالإضافة إلي نداءات الاستدعاء التي كانت تصدرها السلطات المحلية، أي أن الجيش الإحتياطي الإقليمي وبقدر ما يمكننا ملاحظة طريقة عمله في بابل لم يكن يتم الإنفاق عليه من الخزينة الملكية، بل علي العكس كان المستأجرون الذين كان يتم تخصيص أراضي لهم مقابل الخدمة في الجيش لم يكونوا معافين من دفع الرسوم والضرائب والتي كانوا يقومون بتسديدها كل سنة إلي الإدارة .

وفي الأوقات العادية فإن حشد الجيش والإنفاق عليه لم يكن يؤدي بالضرورة إلى تقييد ميزانيته، وفي الحقيقة فلقد كانت منظمة البحرية تقوم علي مبدأ بسيط (حيث كانت الإدارة الملكية تقوم ببناء السفن بمساعدة من السكان الذين كان يطلب منهم القيام بأعمال يدوية)، بينما كانت تقوم الشعوب الساحلية الدافعة للجزية (اليونانيون، الكاريون، الليسيون، الكيليكيون، القبارصة، الفينيقيون) بتقديم المجدفين، ويمثل هذا مصدراً هائلاً للموارد، والمبدأ الذي تقوم عليه القوات الإقليمية هو أيضاً بسيط إلى حد ما: حيث كان علي إحدي طوائف الشعب القيام بتقديم عدد معين من الجنود المزودين بجميع مستلزمات القتال، مقابل إستغلالهم لقطعة من الأرض، ولقد كان هو الحال مع الفرس المغتربين والذين كانوا يعيشون في مزارع وضياع ضخمة في آسيا الصغري والذي كان يتوجب عليهم تقديم فرق من الخيالة المدربين جيداً علي نفقتهم الخاصة عندما يطلب المرزبان منهم ذلك، ونحن نعرف أيضاً أن الفرس الذين تم منحهم أراضي في مصر كان يتوجب عليهم هم الآخرين القيام بدفع جزية (مانداتو)، ولقد كان هذا ينطبق أيضاً علي الشركات الموجودة في منف وهذا هو دليل مادي علي القول المأثور «الفتح يأتي بفتح آخر»، ومن الواضح أن الخزانة الملكية كانت أيضاً تدفع مبالغ كبيرة لضمان توفير المواد الغذائية (تروفي) للحاميات التي تحصل علي مرتباتها منها، ولقد أشار إليهم زينوفون (Xenophon) بإستخدام المصطلح المبهم «مستوفوروي» والذي كان يقصد منه ليس المرتزقة ولكن «الجنود الذين يحصلون علي راتب» مثل الحاميات الموجودة في Syene وفيلة والذين كانوا يحصلون علي مؤن عينية (بتب) بالإضافة إلي أجور نقدية (برس) من الخزينة الملكية، وفي الواقع وتبعاً لمبدأ الضرائب التي كانت تحصل من الشعوب الخاضعة (باريكس تو فورو) والذي شرحه هيرودوت (Herodotus) (الكتاب الأول، فقرة 192) فإنه حتي المواد الغذائية التي

كان يتم تقديمها للجنود كانت تحصل عن طريق فرض ضرب عينية علي الشعب .

الجزية والضرائب المقدرة بجانب الجزية:

وهكذا فقد أصبح من المؤكد أن ما نسميه (تبعاً لهيرودوت (Herodotus)) بالجزية كان يمثل جزء واحد فقط من الضرائب التي تقدرها الإدارة الملكية أو في استعارة للصورة التي قدمها «أر. ديكا» «الجزء الظاهر من الجبل الجليدي الذي يمثل الصرح المالي الأخميني»، وتضيف هذه الملاحظة البسيطة الكثير لمناقشة العلاقة الوظيفية بين مفهومي الهدايا والجزية، حيث أن كل منهما كان يمثل عنصر جزئي ومكمل من نظام أكثر تعقيداً إلي حد بعيد، ونتيجة وجهة النظر هذه هي أن الفارق بين الهدايا والجزية والذي أعطاه هيرودوت (Herodotus) وزناً أكبر من اللازم قد تقلص .

5- سداد الجزية: المعادن والعملات المعدنية:

المثال المجسد للاقتصاد الطبيعي: الساحل والمنطقة الداخلية:

دعونا نعود إلي الجزية نفسها، حيث تشير الكلمات المستخدمة والمنطق الذي تقوم عليه النصوص التي تتناول الجزية عند كل من هيرودوت (Herodotus) (الكتاب الثالث، فقرة 96) وسترابو (Strabo) الذي حرص فيما يتعلق بأرمينيا وميديا علي التفريق بين المنتجات العينية والمبالغ التي تدفع في صورة فضة «أرجيريكون تيلوس» (الكتاب الحادي عشر، فقرة 8-13)، تشير إلي أن مقدار الجزية كان يتم إرساله في صورة معادن يتم وزنها في الخزائن الملكية، وعلي ذلك يمكننا أن نفترض أن المرزبانان كانوا يطلبون أيضاً أن يتم سداد الجزية لهم في صورة فضة، ومن ناحية أخرى يمكن أن يفترض الواحد منا عكس ذلك تماماً وهو أن نموذج لـ «الاقتصاد الطبيعي» ساد بلاد الشرق الأدنى، وطبقاً لهذا

الإفترض فإن نص هيرودوت (Herodotus) لم يقدم سوى قيمة تقديرية من الفضة للجزية التي كان يتم دفعها أساساً في صورة سلع عينية، ولكن مثل هذه المقارنة العريضة بين ما يسمى بـ «الإقتصاد الطبيعي» الإقتصاد النقدي تأتي فقط من منظور يوناني يبسط إلى حد بعيد آليات تبادل السلع، وأحد الأسباب وراء ذلك يمكن أن يكون هو أن إلزام الجزية هذا لم يشكل أي مشكلة فنية للشعوب والمدن التي كانت تدعم أنفسها عن طريق دورة النقود وخاصة المدن اليونانية التي كانت تقع في آسيا الصغرى: حيث كان بإمكانهم دفع الضرائب المقررة عليهم باستخدام العملات المعدنية التي كانت تقدرها الإدارة المربانية تبعاً لوزنها، ولكن في أماكن أخرى لم يكن يتم تحصيل الجزية عامة في صورة نقود، فعلى سبيل المثال قام الفلاحون في إقليم يوديا في منتصف القرن الخامس بدفع الجزية المقررة عليهم في صورة فضة موزونة وذلك كما علمنا كان ناتجاً عن شكوي بعضهم من أنهم «قد اضطروا إلى إقتراض المال بضمان حقولهم وأشجار الكروم المزروعة بها لسداد ضريبة الملك (ميدات هاميليك)»، أو أنهم قد اضطروا إلى «بيع أبنائهم وبناتهم كعبيد لضمان سدادها» (نهميا (Nehemiah, 6:5:4)، وفي بلاد فارس نفسها توجد شواهد علي أنهم كانوا يدفعون الجزية في صورة فضة موزونة منذ عام 502، وحتى في البلاد التي كان يتم فيها تقدير الضرائب التي تقع في إطار ضريبة (باريكس تو فورو) في صورة سلع عينية فإن قيامهم بسدادها إلى المدراء المملكين في صورة فضة لم يكن يمثل مشكلة كبيرة، وفي بابل حيث كان استخدام الفضة الموزونة أمراً عادياً؛ كانت توجد مؤسسات تجارية كان عملها هو تحويل الرسوم المفروضة علي الأراضي الزراعية إلى فضة، وفي مصر والتي انتشر فيها استخدام العملات المعدنية الأثينية واليونانية علي مدار القرن الخامس؛ كان التحويل النقدي (تحويل الجزية إلى نقود) يحدث بدرجة أقل (إلا أنه كان معروفاً لدي المصريين)، وتوجد شواهد

كثيرة علي الإستخدام الشائع للفضة الموزونة كوسيلة لدفع الجزية في العديد من الوثائق الآرامية .

لا تزال هناك فقرة صعبة عند سترابو (Strabo) دمجها في الفصل الذي يتناول فيه الخزائن (ثيسوروي) ومستودعات التخزين (باراثيسيس) والتي يقول أن كل ملك من ملوك فارس قام ببنائها لتخزين الجزية (فوروي)، حيث قام سترابو (Strabo) بتلميح من بوليكليتوس (Polyclitus) بالتفريق بين الشعوب الساحلية (باراليا) والشعوب التي تسكن المناطق الداخلية (ميسوجيا) حيث كان الملك يقوم بتحصيل الفضة من الشعوب الساحلية (باتيستاي ...أرجيريون)؛ بينما كان يقوم بتحصيل سلع عينية من البلاد الداخلية تختلف من بلد لأخري (ها فيراي إكاستي خورا) أصباغ، عقاقير، شعر، صوف، وأشياء أخرى وحتى الماشية)، وهذه المقابلة الثنائية بين الفضة:البلاد الساحلية/السلع العينية:البلاد الداخلية من الواضح أنها تتماشي مع الفارق الذي أوضحه بين الخزائن (الفضة) ومستودعات التخزين (السلع العينية)، علي الرغم من الفارق في المصطلح هو فارق شكلي أكثر من كونه فارق وظيفي، ولكن ما هو السبب الذي يمكن أن يجعل بعض الشعوب تفضل دفع الجزية المقررة عليها في صورة سلع عينية مع أنه من الواضح نسبياً أن الجزية كانت تنقل دائماً إلي البلاط المركزي في صورة معادن؟ وفوق كل شيء ما هو التفسير الذي يمكن تقديمه لمثل هذا التفريق الواضح بين مدن الساحل والمدن الداخلية؟

ويبدو أنه كان هناك تفريق مماثل لهذا في فقرة ديودورس (Diodorus) ، ففي حديثه عن «التمرد الكبير للمرزبانات» الذي حدث خلال العقد الرابع من القرن الرابع ق.م، أكد علي أن المشاركين في هذا التمرد «كانوا تقريباً كل البلاد الساحلية» (هوي باراثالاسيوي) بالإضافة إلي «المرزبانات والقادة العسكريين الذين كانوا يحكمون

المقاطعات الساحلية» (هوي باراثالاتيوي توبوي)، ويضيف أنه «بإندلاع تمرد بهذه الضخامة وعلي هذا النطاق الواسع، فإن هذا أدى إلى إنخفاض عائدات الملك إلى النصف وكان النصف المتبقي غير كافٍ لتغطية نفقات الحرب» (الكتاب الخامس عشر، فقرة 3-90)، ولكن هذه الشهادة التي يقدمها ديودورس (Diodorus) ليست فقط محاطة ببعض الجدل التاريخي (فصل 7/15) ولكنها أيضاً لا توضح نص سترابو (Strabo)، وعلي الرغم من أنه من الصحيح أنه قد عهد بالمناطق الساحلية -علي صعيد التنظيم الإداري والعسكري إلى قائد عسكري أعلى واحد (في إطار العمليات العسكرية) في مناسبات عديدة، إلا أنه لا يوجد أي سبب يدفعنا لإفتراض أن الإدارة المالية الأخمينية قد نحت جانباً المناطق الساحلية الفرعية والتي كان ينظر إليها تحديداً علي مصادر محتملة للحصول علي المعادن أو النقد .

هل من الممكن أن سترابو (Strabo) كان يشير إلى شعوب بعيدة جداً عن الطرق التجارية لدرجة أنهم كانوا عاجزين عن بيع منتجاتهم؟ ولكن حتي هذا لا يصلح أن يكون سبباً لإفتراض أن التجارة بإستخدام الفضة الموزونة كانت تقتصر فقط علي الموانئ، وفي الحقيقة فبالرغم من إستخدام المعادن في التجارة فإن نظام المقايضة لم يختفي:فعلي سبيل المثال يصف زينوفون (Xenophon) بعض سكان علي الضفة الشرقية «لنهر الفرات والذين أحضروا إلى بابل أحجار الرحي ثم باعوها مستبدلين إياها بالطعام» (الزحف العسكري، الكتاب الأول، فقرة 5-5)، وبالإضافة إلى ذلك يذكر أريان (Arrian) أن الأكسيين سكان الجبل «لم يكن عندهم أي مال (خريماتا) أو أراضي قابلة للزراعة» (الكتاب الثالث، فقرة 6-17)، ولكننا لا نستطيع التعميم من هذه الأمثلة (هذا بالإضافة إلى أن معلومات أريان (Arrian) حول حول الأكسيين هي غير محتملة)، وفي الواقع فإن مغامرات الناجون من «العشرة آلاف» الذين

تمكنوا في مرات عديدة من شراء الإمدادات التي يحتاجونها من الأسواق التي إفتتحها المرزبان الفارسي تيسافرنيس (Tissaphernes) تجعلنا نقترح تفسيراً آخر مختلف تماماً، إن التبادل التجاري بإستخدام الفضة الموزونة كان يوجد في كل مكان حتي في البلاد التي يمكن أن نعتبرها «متخلفة»، وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك العديد من الأمثلة التي توضح أن البلاد الداخلية كانت أراضيها هي الأخرى تحتوي علي المعادن النفيسة (بوليانوس (Polyaenus) ، الكتاب السابع، فقرة 1 21: أحد معابد كبادوكيا الذي نهبه داتاميس (Datames) .).

إن هذه المقابلة بين الفضة/السلع العينية ربما تعكس وجود فارق أو تمييز بين الجزية/الهدايا، ولقد كان كل مجتمع من مجتمعات الإمبراطورية يدفع الإثنيين معاً (أنظر بالأعلي)، حتي أن بعض الشعوب المقدمة للهدايا (بمفهوم هيرودوت (Herodotus)) كانت تقدم «هداياها» في صورة معادن (الكتاب الثالث، فقرة 97)، وبالإضافة إلى ذلك وتبعاً لسترابو (Strabo) نفسه فإن بعض الشعوب الداخلية مثل الأرمن والميديين وسكان كبادوكيا كانوا بالفعل يدفعون الجزية المقررة عليهم في صورة فضة، ولكن أضيف إلي هذه الجزية الإلتزام المتمثل في تربية خيول لتقديمها إلي مزارع الإستيلاء الملكية (الكتاب الحادي عشر، فقرة 13-8)، وفي المقابل توضح لنا أحد الخطط التي وصفها أرسطو المزيف (Pseudo-Aristotle) أن بعض الأقاليم الساحلية مثل ليسيا كان لزاماً عليها تقديم الشعر الذي يريده البلاط الملكي (الكتاب الثاني، 2-14)، بينما وعلي العكس من ذلك نجد أن الشعر كان من ضمن السلع العينية التي كان يتم تحصيلها تحديداً من البلاد الداخلية!

وفي التحليل الأخير فإننا في الحقيقة لا نستطيع تحديد حقائق الجزية التي تقوم عليها الصياغة التي قدمها سترابو (Strabo) ، ونميل للإعتقاد أن التفسيرات التي إقتبسها عن بوليكليتوس (Polyclitus) تعبر في الأساس عن

وجهة النظر اليونانية للطبيعة الجغرافية للإمبراطورية الأخمينية، وفي الحقيقة فلقد كان من التقليدي عند اليونانيين فرض حدود وفواصل ثقافيه بين الساحل (كاتو) والجزء الداخلي من البلاد (أنو)، ويمكننا أن نرى هذا بوضوح في الخطاب الذي وضعه ثيوسيديدس (Thucydides) علي لسان الكورنثيين في بداية الحرب البلوبونيزية: حيث طالب الكورنثيون الشعوب الداخلية (ميسوجيا) بعدم التخلي عن قضية الشعوب الساحلية (كاتو؛ الكتاب الأول، فقرة 120-2)، وبتطبيق ذلك علي الإمبراطورية الأخمينية قادننا هذا المفهوم المكاني/الإقتصادي بشكل طبيعي إلي النظر إلي الساحل علي أنه يوناني وإلي الأراضي المرتفعة علي أنها تمثل الفرس (بلوتارخ (Plutarch) ، سامون، 9.6)، وهذا هو السبب الذي أثار إعجاب المؤلفين اليونانيين بشكل عام برجل مثل أجيسيلوس (Agesilaus) والذي كما يقول البعض (فصل 15 5) كان عازماً علي التوغل إلي مدي بعيد في الأراضي المرتفعة (أنوتاتو، زينوفون (Xenophon) ، هيلينيك، الكتاب الرابع، فقرة 41) ونقل الحرب «بعيداً عن البحر الهيليني» (بلوتارخ (Plutarch) ، أجيسيلوس (Agesilaus) ، فقرة 1-15)، وهذه هي وجهة نظر متكررة تم التعبير عنها عدة مرات في الزحف العسكري كما في النصوص التي تعود إلي بداية الفترة الهلينية، وكما هو الحال فإن فكرة وجود حدود فاصلة بين البلاد المنخفضة والأراضي المرتفعة كانت تقوم في الأساس علي إفتراضات ثقافيه مسبقة: حيث نشأت مقارنة بين شعب ساحلي مثقف يعتمد إقتصاده في المقام الأول علي التجارة (ونقص بذلك اليونانيين) وشعب داخلي من سكان الأراضي المرتفعة حيث يسود نوع من الإقتصاد الطبيعي (البربري) كما علي سبيل المثال في اليونان فيما بين الإثوليين (ثيوسيديدس (Thucydides) ، الكتاب الأول، فقرة 3 5)، وعلي الرغم من أن مثل هذا النوع من التقديم يكشف إلي حد بعيد عن الفكرة اليونانية عن الحضارة والتمدن؛ إلا أن المؤرخ المعاصر لا يوجد

لديه سبب مدعم بأدلة كافية يدفعه إلى تكرارها في أثناء عمله علي إعادة رسم صورة
عن تنظيم الجزية في عهد الإمبراطورية الأخمينية .

الخزائن الملكية والجزية:

بعد أن تقوم السلطات المرزبانية بجمع الجزية، كان يبقى جزء منها في مكانه في
الزائن المرزبانية، وهيرودوت (Herodotus) علي سبيل المثال ذكر هذه الحقيقة في
إشارة إلي كيليكيا (الكتاب الثالث، 90): من (500) طالن التي كان يتم تحصيلها كجزية
علي إقليم كيليكيا «كان يتم إنفاق (140) طالن منها علي فرسان الحامية الموجودة
هناك»، أما الجزء المتبقي وهو الجزء الأكبر فكان يتم حفظه في الخزائن الملكية مع (مع
عائدات الهدايا والتيجان والغنائم)، وبمجرد الإنتهاء من جمع الجزية كان يتم تخزينها:
«تتمثل الطريقة التي كان يستخدمها ملوك فارس لتخزين كنوزهم في إذابة
المعدن وصه في برطمانات من الفخار، ثم كان يتم بعد ذلك تقطيع هذه البرطمانات
لإزالتها عن المعدن الصلب، وعندما تكون هناك حاجة للمال كان يتم صك المبلغ
المطلوب لسد هذه الحاجة» (هيرودوت (Herodotus) ، الكتاب الثالث، فقرة 96) .

وعلي العكس من الإعتقاد الذي ظل سائداً لفترة طويلة، فإن هذه الفقرة لا
تشير بأي شكل من الأشكال إلي تحويل المعادن إلي عملات معدنية، ولقد أوضح
سترابو (Strabo) في حديثه عن أحد الفترات التالية أنه حتي بعد أن تم تداول
العملات الملكية فإن جزء ضئيل من الجزية السنوية المستلمة كان يتم صك
العملة منه: «كان يتم إستخدام معظم الذهب والفضة في صناعة المعدات
.... حيث كانوا يعتبرونهم مؤهلين بدرجة أكبر من غيرهم للاستخدام كهدايا
وللتخزين في المستودعات» (الكتاب الخامس عشر، 3 21)، وهذا هو بالضبط ما
تعنيه عبارة هيرودوت (Herodotus) ، حيث أن تلك الفقرة تصف طريقة عمل

إشتهرت بها المعابد البابلية: حيث أن كل الفضة التي كان يتم إستقبالها سواء من القرابين أو من خلال إدارة الديون كانت ترسل كل شهر إلي صائغي الذهب التابعين للمعبد ليقوموا بصهرها وسبكها في صورة قوالب، والتي تصبح المخزون الإحتياطي الذي يستخدم عند الحاجة كمصدر للمعدن اللازم لصناعة التيجان أو الأكاليل لتزيين تماثيل الآلهة.

مشكلة سك العملات الملكية:

إذا لم يكن الغرض من الجزية هو ان يتم إستخدامها في سك العملة، إذا ماذا كان الدافع من وراء سك العملات الملكية سواء الفضة منها (سيسولي، شيكل) أو الذهبية (الداريك)؟ أحيانا كان يقوم اليونانيون بتسمية العملات الملكية بـ«الرامة» لأنه كان يتم تصوير الملك عليها في صورة أحد رماة السهام، وبالرغم من المناقشات التي مازالت مستمرة حول أصل كلمة «داريك» إلا أن الرأي الغالب اليوم يأخذ في الإعتبار أن أولي العملات الملكية قد تم سكها في عهد دارا (Darius) ولكن التاريخ الدقيق للإصدار الأول لهذه العملة لم يتم تحديده بشكل قاطع، ولكننا يوجد لدينا صورة صورة محددة، حيث يحمل أحد ألواح التحصينات الذي يعود إلي السنة (22) من حكم دارا (Darius) (عام 500 ق.م) طبعة للصورة الموجودة علي أحد العملات الملكية والتي تظهر ملك أحميني في صورة رامي سهام جاثي علي ركبتيه، وهذه العملة تنتمي إلي النوع المسمي بـ(النوع الثاني) والذي يمكن أن يعود تاريخ تصميمها إلي ما قبل عام 500، وترتبط مناقشة تاريخ ظهور عملات دارا (Darius) بشكل جزئي علي الأقل بالغرض الذي ينسب إلي هذا الإبتكار الجديد، ولقد كان يتم سك عملات الداريك والسيسولي في سارديس فقط علي الأقل في الفترات المبكرة عن طريق الذهب المستخرج من مناجمها إلي عملات، ولقد أراد دارا (Darius) أن يستفيد من عائدات هذه المناجم، وتبعاً لهيرودوت (Herodotus) (الكتاب الثالث، فقرة 89) فرما كان هذا هو السبب وراء

إكتسابه تلك الشهرة بأنه كان «تاجراً» (كابيلوس)، وبالنظر إلى هذه الحقائق يمكننا أن نفترض أن دارا (Darius) قد إتخذ قراره بسك العملات المعدنية في طريق عودته من أوروبا حوالي عام 512، وهكذا فإذا أردنا التحدث بشكل دقيق لا توجد أية علاقة بين قراره هذا وبين الإصلاحات التي أدخلها علي نظام الجزية، فلقد كان يتم دفع الجزية كما رأينا باستخدام الفضة الموزونة؛ ولقد كان الداريك في البداية هو معيار الوزن (30,8 جم)، ولقد كان السيكيولس الفضي (40,5 جم) مختلفاً، حيث كان يتم تداوله أساساً في آسيا الصغرى وربما تم إستخدامه لتمويل العمليات العسكرية في عهد كل من دارا (Darius) وكسركسيس (Xerxes)، وهكذا فقد كان الغرض من إصدار السيكيولس هو الحد من الإعتماد علي عملة الكروسيد وهي العملة التي إستمر سكها بعد فتح قورش (Cyrus) لسارديس، ولكن لم يتم فرض السيكيولس كالعملة الوحيدة؛ فعلي سبيل المثال إستمرت المدن الساحلية اليونانية في سك عملاتها الخاصة وكانت العملات الفضية اليونانية يتم تداولها في الإمبراطورية الأخمينية بشكل أوسع من العملات من السيكيولس نفسه .

ولكن لماذا قام الملك الفارسي بإصدار عملة ذهبية لم يكن الهدف منها لا تسهيل التبادل التجاري ولا دفع رواتب الجند أو مستحقات الموردين؟ يجب أن نصر علي أن الإجابة علي ذلك كانت تتمثل في الوظيفة السياسية للعملات الملكية، فليس فقط أن صورة الملك الأكبر سوف تنتقل بدرجة أكبر من خلال هذه الطريقة ولكن أيضاً هذا الابتكار الجديد سوف يتوج إنجازات دارا (Darius) كالمؤسس الجديد للإمبراطورية، ولقد كانت هذه هي الفكرة الرئيسية التي عمل هيروdotus (Herodotus) علي نقلها عندما كتب يقول: «كان دارا (Darius) يرغب في أن يخلد ذكراه (منيموسينون) عن طريق فعل شيء لم يسبق أن فعله ملك آخر

قبله» (الكتاب الرابع، فقرة 166) ويمكننا أن نجد تعبيراً مشابهاً عند بوليكليتوس (Polyclitus) الذي إستشهد به سترابو (Strabo) كما يلي (الكتاب الخامس عشر، 3 21): «حيث يقول بوليكليتوس (Polyclitus) أنه في صوصا قام كل ملك من ملوك فارس بتشييد مسكن خاص وخزانة (ثيسوروي) خاصة ومستودعات تخزين (باراثيسس) خاصة به للجزية التي كانت ترسل إليه من الشعوب الخاضعة له كدليل علي إدارته الرشيدة (هيبومنيماتا تيس أويكونومياس)»، ومعني آخر فإن مبادرة دارا (Darius) لم يكن الهدف الأساسي منها هو هدف إقتصادي (بالمعني الذي تقصده اليوم)، فلقد كان يهدف من ورائها إلي توضيح مدي قوته وزيادة نفوذه ومكانته أكثر مما كان يريد منها توفير نفقاته، فلقد كان الهدف المباشر منها مالي (زيادة قيمة ذهب سارديس) وسياسي (فرض معيار مالي واحد علي جميع أجزاء الأمبراطورية) وأيديولوجي (إبراز مكانته كمؤسس للامبراطورية)، ويؤكد كل من هيرودوت (Herodotus) وسترابو (Strabo) بوضح علي وظيفة الخزائن الملكية، ولقد إستخدم الملك الأكبر هذه الخزائن في إطار سياسة إعادة التوزيع (الأشياء القيمة التي يمكن أن تستغل كهدايا)، ولقد كانت عملة الداريك تلعب نفس هذا الدور أيضاً .

دارا (Darius) وأريانديس (Aryandes) :

لقد إستخدم هيرودوت (Herodotus) كلمة (منيموسينون) للحديث عن عملات دارا (Darius) في قصة مازالت في مجملها تثير عدد من المشاكل التفصيلية، ولقد تعامل معها علي أنها تمرد من جانب مرزبان مصر:

«بالمناسبة لقد تم تعيين أريانديس (Aryandes) كحاكم علي مصر من قبل قمبيز (Cambyses) ، ولقد كان هو نفس الرجل الذي فقد حياته بعد ذلك إثر محاولة لتحدي دارا (Darius) ، حيث أنه عندما علم مما سمعه وشاهده أن دارا (Darius) كان يرغب في تخليد ذكراه (منيموسينون) من

خلال عمل لم يقم به أي ملك آخر من قبله، بدأ أريانديس (Aryandes) يحزو حزوه ولكنه سرعان ما حصل علي ما يستحقه عقاباً له علي وقاحته، ولقد كانت الحقائق كما يلي: لقد أصدر دارا (Darius) عملة ذهبية والتي كانت تسك من ذهب علي أعلي درجة من النقاوة، ولقد حزي أريانديس (Aryandes) حزوه وقام بإصدار عملة من الفضة، وفي الواقع فإن «الأريانديك» وهي العملة التي أصدرها أريانديس (Aryandes) لا تزال هي العملة الفضية الأنقي علي الإطلاق، وعندما علم دارا (Darius) بذلك أخفي السبب الحقيقي لغضبه وزعم أن أريانديس (Aryandes) بفعله ذلك تمرد عليه وأمر علي الفور بإعدامه» (الكتاب الرابع، فقرة 166) .

ونص هيرودوت (Herodotus) هذا يثير أسئلة أكثر مما يقدم إجابات مؤكدة، حتي أن مجرد وجود عملة «الأريانديك» هو من الأمور المشكوك فيها إلي حد بعيد، فمن ناحية لا توجد أي عينة علي الإطلاق من هذه العملة ومن ناحية أخرى فإن نص هيرودوت (Herodotus) غير دقيق في حديثه عن هذه النقطة .

ومن المحتمل أن أريانديس (Aryandes) قد غير المعيار المستخدم في مصر لدفع الجزية باستخدام الفضة الموزونة وهذا قد يفسر لماذا قال بوليانيوس (Polyaenus) (الكتاب السابع، فقرة 7-11) «أنه لما لم يستطع المصريون تحمل صرامة وشدة (أوموتيس) أريانديس (Aryandes) ثاروا عليه»، ثم مضي يخبرنا كيف إستعاد دارا (Darius) سيطرته علي البلاد في قصة تم تخصيصها بالكامل تمجيد الرثاء الذي تم تقديمه للعجل المقدس أبيس من قبل الملك/الفرعون، وتاريخ هذه الأحداث هو غير محدد، ولكن إذا فصلنا هذه الأحداث عن التمرد الذي ذكره دارا (Darius) في نقش بيهستون - وهو الأمر الذي يبدو منطقياً فيمكننا أن نقترح أنها تعود إلي العقد الأخير من القرن السادس ق.م، ومن المحتمل أن المصريين قد أرسلوا شكوي إلي الملك الأكبر بسبب معاناتهم من

الإرهاق الشديد نتيجة الضرائب الباهظة التي فرضها عليهم أريانديس (Aryandes) ، والتي قام الملك بناءً عليها بإعادة النظام إلى الإقليم، وتبعاً لهذا الافتراض فمن المحتمل أن أريانديس (Aryandes) قد خالف الإجراءات شديدة الصرامة التي وضعها دارا (Darius) في حوالي عام 518، من خلاله قيامه بتنفيذ عملية إعادة تقييم للجزية باستخدام الفضة الموزونة وهو الفعل الذي تم إعتباره عادلاً من قبل العديد من المؤلفين القدامى، ودعونا نؤكد في الوقت الحالي أنه وتبعاً لهيرودوت (Herodotus) نفسه فإنه لم يكن هذا الفعل هو ما أدى إلى هذه الإستجابة الغاضبة من دارا (Darius) ، ومن وجهة نظره فإن الملك قد أراد معاقبة ذلك المرزبان علي التجاوزات التي إقترفها والتي تمثلت في محاولته أن يصبح نداً لدارا (Darius) شخصياً في النقطة التي إعتبرها دارا (Darius) علي وجه الخصوص الملمح المميز لفترة حكمه .

6- إدارة الجزية: الجوانب التي تشير إلى الإستمرارية مع النظام القديم والنقاط الأخرى التي حدث فيها تعديل:

* الشعوب والأراضي:

بعد أن قمنا برسم مخطط عام لنظام الجزية الذي وضعه دارا (Darius) ، دعونا تنتقل إلي تناول تطبيقاتها الإقليمية؛ وهذه الإصلاحات التي أدخلها الملك الأكبر ومستشاريه يمكن أن يكون لها تفسيرات عديدة، فمن ناحية فإن هيرودوت (Herodotus) يرغب في وصف مدي عالمية وشمول المراسيم الملكية، ومن ناحية أخرى حتي لو كان كل شعب يقابل إقليم واحد فإن المفهوم السياسي الذي يقوم عليه هذا النظام لم يكن في الحقيقة إقليمياً ولكنه كان عرقياً ولقد كان هذا هو تحديداً الوضع القائم في ذلك الوقت والذي وصفه مؤلف كتاب «دي موندو»: «كانت إمبراطورية آسيا بأكملها من مضيق الدردنيل غرباً إلي نهر الأندوس

شرقاً مقسمة تبعاً للأجناس فيما بين القادة العسكريين (ستراتيجوي) والمرزبانان والملوك (باسيليس)، وفي الحقيقة فإن مصطلح (إثنوس/داهيو) يجب أن يفهم بمعناه الواسع علي أنه يشير إلي جميع التنظيمات الإجتماعية والسياسية بما تشتمل عليه من تنوع . ويمكن أن نلاحظ أن مبدأ العرق كان هو القاعدة التي يقوم عليها التنظيم العسكري للإمبراطورية، فعندما كان دارا (Darius) يعد للحملة المقترحة ضد بلاد اليونان «قام بدون أن يضيع أي وقت بإرسال الرسل إلي جميع أجزاء ملكه محملين بأوامر إلي المرزبانان بحشد الجيوش» (هيرودوت (Herodotus) ، الكتاب السابع، فقرة 1)، ولقد قام كسر كسيس (Xerxes) بفعل نفس الشيء بعد ذلك ببعض الوقت: «ففي إطار حشده لجيوشه، قام كسر كسيس (Xerxes) بنهب وإفراغ كل ركن من أركان القارة» (هيرودوت (Herodotus) ، الكتاب السابع، فقرة 19-20)، وهكذا فإن الشعوب هي من قامت بتعبئة قواتها وكان يقود كل فرقة من الفرق العسكرية العرقية قائد محلي (الكتاب السابع، فقرة 96)، وكان يتم تنظيم الفرق العسكرية في كل جيش من الجيوش الأخمينية تبعاً للعرق الذي تنتمي إليه (كاتا إثنيا) (زينوفون (Xenophon) ، الزحف العسكري، الكتاب الأول، 8 9)، ولقد كان الحال بالمثل في تنظيم العمل علي شق القناة عند سفح جبل أثوس: «فلقد تم تقسيم الأرض إلي أقسام متعددة وتم تكليف كل شعب من شعوب الإمبراطورية بحفر جزء من هذه الأجزاء (كاتا إثنيا)» (الكتاب السابع، فقرة 23)، ولكن بمجرد أن وصلت هذه الفرق العرقية إلي نقاط التجمع تم إعفاء القادة المحليين من قيادة هذه الفرق وأوكلت مهام القيادة كلها إلي قادة فرس (الكتاب السابع، فقرة 96):

«إن هؤلاء الرجال الذين خدموا في الإسطول وهؤلاء الذين خدموا في الجيش كان لديهم ضباط وقادة من بني جنسهم (إبيخوروي) ولكن لم

أذكر أسمائهم لأن قصتي لا تحتاج ذلك، ولقد كان بعضهم غير بارزين علي الإطلاق ولقد كان لدي كل شعب ضباط عديدين بقدر ما لديه من مدن، وعلي أي حال فإن هؤلاء الضباط المحليين لم يكونوا قادة بالمعني الحقيقي (ستراتيجوي)، حيث أنهم مثلهم مثل باقي الجنود كانوا مكرهين علي القتال، أما بالنسبة لأسماء القادة الفرس الذين كانوا يتولون القيادة الفعلية (إخونتيس كراتوس) للحاميات التي أرسلتها شعوب الإمبراطورية المختلفة فلقد ذكرت أسمائهم للتو».

ولقد أوكلت مهمة قيادة الفرق الرئيسية في الجيش إلي رجال الملك، وهكذا فإن الجيش الملكي لا يمكن أن يتم إختزاله إلي مجرد حشد هائل من الجنود بدون وجود وحدة حقيقية بينهم، ولكن المؤسسة العسكرية النظامية كانت قائمة علي أساس إقليمي، وفي التحقيق يذكر زينوفون (Xenophon) أنه كان يتم تجميع القوات الإقليمية كل عام من أجل التفقد الذي كان يتم في «في مكان التجمع أو (سيلوجوس) كما كانوا يسمونه (زينوفون) (Xenophon) ، الكتاب الرابع، فقرة 6)، ولقد ذكر من بين أماكن التجمع هذه كاستولوس في سهل كاستولوس في ليديا وسهل كايستر في إقليم فريجيا الذي يقع علي مضيق الدردنيل وثيرمارا في سوريا ولقد ذكرت هذه الإحتشادات كثيراً في الألواح البابلية التي تعود لعهد دارا (Darius) الثاني، وهكذا فإنه يبدو أن الإمبراطورية كانت مقسمة إلي عدد محدد من المناطق العسكرية والتي لم يكن تركيبها متقيداً بالمعايير العرقية، ومن المحتمل أن الوضع كان مماثلاً فيما يتعلق بالأنشطة البحرية حيث كانت كل من كيليكيا وسايي هما مراكز المقاطعات البحرية .

ويشير أيضاً نظام الجزية الذي تم إنشائه في عهد دارا (Darius) إلي أن البني السياسية المحلية قد تم الإبقاء عليها، أي الإعتراف بسلطة الزعماء والقادة المحليين للشعوب المختلفة سواء أكانوا يسمون ملوكاً (قبرص،

فينيقيا) أو عاهل (بافلاجونيا) أو زعماء جماعات عرقية أو حكام مدن (سواء يونانيين أو بابليين)، ولقد كان المرزبان هو المسؤول في كل مقاطعة من المقاطعات أمام الملك عن تحصيل وإرسال الجزية العامة التي تم تحديدها، ولكن يمكننا أن نفترض أيضاً أن كل ملك أو عاهل أو حاكم مدينة كان مسؤولاً بدوره عن تحصيل الجزء المقرر علي شعبه من المقدار الكلي للجزية؛ ولقد كان يقع علي عاتقه مسؤولية تقسيم عبء الجزية علي التجمعات الفرعية التي يتكون منها الشعب الذي يمثله أمام السلطات المرزبانية، ولقد وفر هذا الإتفاق علي المرزبان الإنخراط بصورة مباشرة في التعقيدات التي تتضمنها عملية التوزيع الداخلي لمقدار الجزية فيما بين المجتمعات المختلفة التي تقع في الإقليم الذي يحكمه، وكان يضطر للتدخل بشكل مباشر فقط إذا لم توفي السلطات المحلية بالتزاماتها.

ولكن هذا المنظور الإداري ينطبق فقط علي الشعوب التي يوجد لديها سلطات محلية معترف بها، أما في الحالات الأخرى كانت تضطر السلطة المركزية إلي تحديد مقادير الجزية لكل وحدة من الوحدات الإجتماعية، ونحن نعرف علي سبيل المثال أنه قد تم دمج الكاريين مع شعوب أخرى في النوم الثاني (الكتاب الثالث، فقرة 90)، ولكن هذا المجتمع تم تقسيمه بين مجموعة من الحكام المحليين، ولقد ذكر هيرودوت (Herodotus) أسماء أربعة منهم في حملة عام 480، ولقد أدى إهتمامه الشخصي بأرتيمسيا (Artemisia) ملكة هاليكارناسوس إلي تقديمه تفاصيل مهمة حولها: حيث كانت مطالبة بتقديم خمسة سفن من السبعين سفينة التي كان إقليم كارييا مطالباً بتقديمها (الكتاب السابع، فقرة 99)، ولا بد أن تقسيم الجزية فيما بين الجماعات الفرعية في إقليم كارييا قد تم وفقاً لأسر مشابهه لما حدث في أماكن أخرى، وفي هذا المثال المحدد نعلم أن التقسيم لم يتم تحديده دون وقع خلافات وإضطرابات بين الحكام المحليين، لأنه كان علي السلطة المركزية التدخل .

ويشير أحد النصوص المتأخرة إلى أن تحصيل الجزية كان يتم تنقيذه بشكل إقليمي، وهذا النص هو نقش منيسيمachus (Mnesimachus) الشهير والذي يذكر بالتفصيل العناصر التي كانت تتكون منها هدية (دوريا) تقع بالقرب من سارديس والتي تعود إلى الفترة الأخمينية، ويذكر النقش أن الجزية كانت يجب أن تدفع إلى كبير الياوران، ومن الواضح أن مصطلح كبير الياوران يشير إلى تنظيم عسكري إقليمي والذي عمل في هذه الحالة أيضاً كمقاطعة دافعة للجزية، ولكن التاريخ المتأخر لهذا النص يمنعنا من نقل المعلومات الموجودة به إلى الفترة السابقة، ولكن دعونا فقط نذكر أن أراضي الممالك القديمة قد تم تقسيمها في الغالب إلى مقاطعات إدارية فارسية جديدة وهي التي تسميها النصوص الآرامية «مدينة» في كل من مصر والبلاد التي تقع في إطار مرزبانية إبير ناري، ومن المحتمل أن هذا هو الوضع الذي أشارت إليه العديد من النصوص التوراتية التي تحدثت عن (120) أو (127) مدينة التي كانت تتكون منها إمبراطورية أهاسويروس (Ahasuerus)، وسواء كنا نصدق هذا الرقم أم لا فإن هذه النصوص تشير إلى سعي الإدارة الأخمينية إلى تقسيم الإمبراطورية.

سجلات الأراضي الممسوحة في غرب آسيا الصغرى:

بمجرد أن تم تقسيم الإمبراطورية لم يعد من الممكن إختزالها إلى مجرد مجموعة من وحدات القياس العرقية، ولقد كان من الضروري لتحديد مقدار الجزية القيام بإنشاء سجلات للأراضي الممسوحة (تسجيل الأراضي) أو علي الأقل تعليم الحدود بين الأقاليم المختلفة («بيريورسموس» بلغة موظفي المحفوظات والأرشيف في عهد الدولة السيلويسية)، ونحن متأكدين من أن هذا كان يتم في غرب آسيا الصغرى علي الأقل بعد الإجراءات التي إتخذها أرتافرنيس (Artaphernes) في الفترة بين عامي 492/493 (أنظر فصل 5 12)، ولا يوجد شك في أن مثل هذا النظام كان موجوداً بالفعل في عهد دارا (Darius)، ويمكن إستنتاج ذلك

علي سبيل المثال من عمليات مصادرة الأراضي في ملطية التي تمت عام 493 (هيرودوت (Herodotus)، الكتاب السادس، فقرة 20)، ومن المحتمل أن الإدارة الملكية كانت تعتمد علي سجلات المسح السابقة وهو ما تقترحه إحدى الفقرات في مؤلف هيرودوت (Herodotus) حول الأراضي والحقول في ملطية (الكتاب السادس، فقرة 29)، ولكن في عهد الفرس كانت السلطات المربانية هي التي تقوم بتسجيل هذه الوثائق، وتشهد الأختام التي وجدت في داسيليوم والتي كان منقوش عليها إسم كسرسييس (Xerxes) علي وجود دور للمحفوظات هناك، ويجب أن نفترض أن سجلات الأراضي الممسوحة كانت تحفظ في سارديس حيث كانت تعرف هناك في الفترة الهيلينية بـ«باسيليكاى جرافاي»، ولقد كان الشخص المسؤول عن إدارة شؤونها في سارديس يعرف بـ«بيليوفلاكس» والذي كان مسؤولاً عن تسجيل كل ما يتعلق بنقل ملكية الأراضي وخاصةً نقل الملكية الناتج عن تقديم الملك لإمتيازات ومنح الأراضي الملكية .

حالة إقليم بابل:

في حين أنه من الصحيح أن الإدارة الأخمينية كانت تعتمد أحياناً علي الوثائق المسجلة من فترات سابقة وعلي وجه الخصوص في بلاد مثل بابل ومصر والتي كان لديها أنظمة للتسجيل والمحاسبة منذ وقت كبير - إلا أننا وعلي الرغم من ذلك يجب أن نتساءل عما إذا كان إدخال نظام الجزية الذي وضعه دارا (Darius) قد أدى إلي حدوث تعديلات حتي في حالة مصر وبابل، حيث أنه منذ اللحظة التي أدي فيها الفتح إلي حدوث عملية إعادة توزيع للأراضي يجب أن نقر أنه كان لزاماً علي الإدارة الأخمينية القيام بتحديث سجلات العقارات والتي كانت تعتمد عليها في فرض أنواع عديدة من الضرائب، وهناك حوالي (70) لوحاً يعود معظمها إلي بابل في عهد دارا (Darius) وتشير بشكل أساسي إلي

عمليات نقل ملكية للعقارات والأراضي وتحتوي بجانب النص علي خريطة تخطيطية للحقول التي تم بيعها أو نقل ملكيتها، ومثل هذا النوع من الوثائق ليس جديداً تماماً؛ ولكن النقطة غير العادية فيما يخص هذه الوثائق هي إحتوائها علي معلومات غير موجودة عامة في المصادر الأخرى ونقصد بذلك مقدار الغلال المطلوبة أو عدد أشجار النخيل المزروعة في حقل ما، ومثل هذه الوثائق الخاصة التي تم رسمها من قبل الأفراد وليس الإدارة يمكن أن يكون قد تم كتابتها فقط لتقديم ضمان للمشتري، وحيث أن مثل هذه الوثائق الخاصة كانت موجودة؛ فإننا يجب أن نستنتج من ذلك أيضاً وبشكل قاطع وجود سجلات للأراضي الممسوحة في مدينة بابل وبالتأكيد في أماكن أخرى من إقليم بابل .

هل من الممكن أن سجلات مسح الأراضي هذه لم تكن موجودة قبل الإصلاحات التي أدخلها دارا (Darius) علي نظام الجزية؟ إن هذا الافتراض جذاب ويرجع ذلك ببساطة إلي التوزيع الزمني للألواح: حيث نجد أنها تعود إلي عهد دارا (Darius) ، ولكن التغير السريع وغير المتوقع في المجموعة الكاملة للألواح التي تتناول هذا الموضوع تجعلنا حذرين في إعطاء مثل هذا التأكيد، وعلي أي حال فإنه لا يوجد أدني شك في إدخال الفرس لنظام إداري مالي في إقليم بابل، حيث أننا نعرف بوجود خازن لبيت المال إسمه مثراداتا (Mithradata) منذ عهد قورش (Cyrus) ، ومن المحتمل أن الشخص الذي خلفه في شغل هذا المنصب كان فارسي كان إسمه «بجاسارو (Bagasaru)» والذي تكرر ذكر إسمه في الألواح البابلية فيما بين عامي 518-500 والتي كان يحمل فيها اللقب الأكادي «راب قصير» وأحياناً اللقب الإيراني «جانزابارا» ويشير كلا المصطلحين إلي وظيفة خازن بيت المال، وهكذا فلقد كان هذا الشخص هو المسؤول عن إدارة شؤون خزانة بابل، وكمدبر كان لديه عدد ضخم

من الموظفين يعملون تحت يديه نظراً لسلطة الإشراف والسيطرة علي الأراضي التي منحتة إياها هذه الوظيفة .

وتظهر أيضاً الألواح التي تشير إلي وجود مكتب للتسجيل الملكي (كارامارو ساري) الإلتزام بدفع ضريبة جديدة خاصة علي بيع العبيد والذي ظهر للمرة الأولى في عهد دارا (Darius) ويظهر الأصل الإيراني لهذه الكلمة بوضوح وهو (كارامارا) أن هذا الإبتكار المالي ظهر للمرة الأولى مع قدوم الإدارة الفارسية، ويشير إلي ذلك أيضاً المصطلح المالي المتخصص زيبيلو سا أوبياتا (تسليم الضرائب في صورة سلع عينية)، ونعرف الكلمة الأخيرة من كلمة «أوكياتاس» الموجودة في برسيبولس وهي الكلمة التي من الواضح أن أصلها الفارسي هو «أوبياتا»، وفي نفس الوقت «فإن ممارسة تسجيل المبيعات مثلها مثل الإبتكارات الأخرى التي إستحدثها الحكم الأخميني قامت بالإختيار من بين الوظائف البابلية الموجودة وقامت بتكييف الأشكال الموجودة من السلوكيات القانونية وطرق التسجيل البابلية» ستولبر (91:79) (Stolper).

حالة مصر:

إن الممارسات والتقاليد البيروقراطية في مصر قديمة ومعروفة، ولقد كان حكام النومات (نومارك) هم الأشخاص المسؤولين تقليدياً عن تحصيل الضرائب العينية من الفلاحين، ثم كان يتم نقلها خطوة بخطوة إلي «مديري مخازن الغلال» والذين كانوا يقومون بنقلها في النهاية إلي خازن القصر، ونرغب في الإعتقاد بأن دارا (Darius) لم يكن مضطراً إلي تغيير إدارة مالية محترمة كتلك التي كانت موجودة في مصر مثلما فعل الإسكندر (Alexander) بعد ذلك بوقت طويل علي الأقل في البداية: حيث قسم الإسكندر (Alexander) أراضي مصر بالكامل فيما بين حاكمين إثنين للنومات (واللذان لم تكن لها أي علاقة مع حكام المقاطعات الرئيسية) ولكنه أمر «كليومينيس (Cleomenes) المنتمي إلي نوكراتيس فيما بعد

بالسماح لحكام النومات بأن يحكموا مقاطعاتهم بالتوافق مع الممارسات القديمة (كاثابر إك بالايو) وأن يقوم هو بنفسه بتحصيل الجزية (فوروي) منهم وأمرهم بأن يقوموا بدفعها له» (أريان) (Arrian) ، الزحف العسكري، الكتاب الثالث، 4 5)، والأهم من ذلك هو أن العديد من الوثائق الديموطيقية والتي يعود بعضها إلى فترة حكم دارا (Darius) ذكرت لقب «سنتي»، وينظر إلى هذا اللقب بشكل عام علي أنه كان يشير إلى الشخص الذي كان «مسؤولاً عن إدارة الحقول» أو الذي كان «يوجه كتبة الملك المسؤولين عن تسجيل كل شيء»، وبشكل ما كان «هؤلاء الموظفين رفيعي المستوى مسؤولين عن جرد الموارد والسيطرة علي مستوي الممتلكات وتقسيم عائدات المعابد ومرتببات الكهنة وتنظيم عملية تحصيل وتخصيص الضرائب لبيت الملك»، وكان نطاق سلطات ومسؤوليات السنتي يشمل مصر بأكملها، ولقد نمت ترجمة هذا اللقب باللغة اليونانية إلى كلمة «ديويكيتيس» وهو نفس اللقب الذي كان يعطي إلي وزير المالية في الفترة البطلمية، وعلي أي حال فإن يبدو أن الإدارة الفارسية قد إقتبست هذه المؤسسة التي أنشأها فراعنة أسرة سايتي ووظفتها لخدمة أغراضها ولكننا لا نستطيع الجزم حول ما إذا كان الفرس قد إقتبسوها كما هي دون تغيير أم أنهم قد عدلوا فيه ليتلائم مع أغراضهم.

وفي النهاية فإنه توجد شواهد علي قيام الأخمينيين بتسجيل الأراضي بما فيها الإمتيازات المقدمة من الملك لمن يقدمون خدمات له، فعلي سبيل المثال يشير قيام السلطات الفارسية بالتدخل القضائي في مرات عديدة إلي وجود سجل رسمي لإمتيازات ومنح الأراضي، وتحمل أحد الوثائق علي وجه الخصوص تأكيداً علي ذلك، حيث طلب «بامون (Pamun)» وهو أحد المصريين أن يتم منحه قطعة من الأرض كهدية (باجا) وهي الأرض التي كانت ملك أبيه الراحل سابقاً، ورد عليه المرزبان أرساما (Arsama) بأنه سوف يلبي طلبه إذا كانت «تلك المزرعة

التي كان يملكها أبو بامون (Pamun) - والتي يبلغ إنتاجها 30 أردب- مهجورة أو لا يملكها أحد، أما إذا كانت جزء من أرضه (أرساما (Arsama)) أو إذا كان قد أعطاها إلى أي شخص آخر من خدمه فلن يستطيع فعل ذلك»، وثبتت الإحتياطات التي إتخذها أرساما (Arsama) والتي تتجلى لنا من خلال هذه الجمل الشرطية أنه قد أمر موظفه بالتأكد من أحقية بامون (Pamun) في هذه المزرعة وهو ما يتضمن وجود سجل تدون فيه الأنواع المختلفة من الأرض، وتذكرنا عبارة أرساما (Arsama) بالرسالة التي أرسلها الملك السيلويسي أنتيوخوس (Antiochus) الأول إلى قائد جيشه ملياجروس (Meleagrus) والتي يأمره فيها بإعطاء أرسطوديسيديس (Aristodicides) المنتمي إلى أسوس منحة من الأراضي: «وهكذا سوف تقوم بإجراء إستقصاء عما إذا قد تم منح أراضي بترًا إلى شخص آخر»، ولقد تبين أن «بترًا هي والأراضي المجاورة لها قد تم منحها للتو إلى أثينيوس (Athenaeus)»، وأنه لمن شبه المؤكد أن هذا الإستقصاء قد تم إجرائه في الأرشيف الملكي الموجود في سارديس (باسيليكاى جرافاي) بالمقارنة مع السجلات المعروفة في إقليم بابل في الفترة الأخمينية، ومن المؤكد أنه كانت توجد مؤسسة من هذا النوع في مصر أيضاً؛ حيث يمكننا التعرف عليها من خلال المصطلح «ست-سسوا» الذي كان يستخدم للتعبير عن السجلات والمحفوظات والذي وجد في نص الهبات في إدفو وفي «سجلات الكاتب الملكي للقوائم» المذكورة علي «بلاطة المرزبان»: «وفي الأوقات التي تلت ذلك إستخدمت كلمة (مكان الكتابات) للإشارة علي وجه الخصوص إلى دار المحفوظات حيث كانت تحفظ الوثائق المتعلقة بصفقات الأراضي»، ومن الواضح أن وظيفة «البليوفيلاكيون» التي عرفت في مصر في العهد اليوناني والروماني كانت تمثل الوظيفة التي خلفت وظيفة الكاتب الملكي للقوائم.

لا بد أن نذكر أن قد تم استخدام مقياس «الأردب» للمرة الأولى في مصر في عهد دارا (Darius) الأول وهو مقياس للسعة من أصل فارسي (هيرودوت (Herodotus) ، الكتاب الأول، فقرة 192) ولكننا نعرفه أيضاً من المصادر اليونانية ومن الألواح الإلامية الموجودة في برسيبولس، ولقد كان يتم قياس الأقوات التي يتم إرسالها إلي الحامية في جزيرة فيلة بالأردب، ولقد كانت مساحة الأرض أو مقدار المحصول يقاسان أيضاً باستخدام الأردب، وبالإضافة إلي ذلك توجد إشارة في وثائق سقارة إلي «الماريس» (الكلمة الآرامية المقابلة له هي «مري») وهو مقياس لسعة السوائل مشهور في برسيبولس كما أنه غالباً ما يظهر في النصوص اليونانية ككلمة مستعارة «ماريس» ويمكننا أن نخمن من ذلك أن إدخال مصطلحات فارسية متخصصة إلي مصر يتماشي مع التغيرات التي طرأت علي الحدود، وفي الحقيقة فإنه يبدو أن كلمة أردب كانت تنطبق علي أحد المقاييس المصرية القديمة وهو «الخار»، ونستطيع الجزم بأن الرسوم والتقديرات تشير إلي انخفاض ملحوظ في القيمة النسبية للمقياس الأخير، وكنتيجه لذلك فنحن نتساءل عما إذا كان إدخال الأردب كمقياس هو مرتبط مع فرض الجزية علي مصر في عهد دارا (Darius) ، وهذه الجزية الفرعونية التي كان يدفعها الفلاحون بالتوافق مع المقياس الملكي الجديد قد زادت قيمتها نتيجة لمجرد استخدام هذا المقياس، ومهما كان الحال فمن المهم التأكيد علي أن إدخال مقياس الأردب لم يكن مقتصرأ علي مصر فقط: حيث أنه كان يوجد أيضاً في إقليم بابل خلال عهد قمبيز (Cambyses) ، ويظهر نقش منيسيماخوس (Mnesimachus) كان يتم تقدير الحقائق والرياض في منطقة سارديس في أواخر الفترة الأخمينية بالتناسب مع كم أردب من البذور تحتاجها لتغطية مساحتها بالكامل .

وتشير الوثائق الآرامية أيضاً إلى معايير للوزن، فعلي سبيل المثال تستخدم سلفة مقدارها (4) شيكل إلى «معيار ملكي»، وكان يتم تقييم مبلغ مقداره (4) كار ومبلغ آخر مقداره (4) كار و(2) شيكل باستخدام المعيار الملكي ولقد كان التزاماً علي الموظفين المسؤولين عن المحازن تقديم مواد (خارصين، كبريت) «بإستخدام معيار الوزن الفارسي»، ونستطيع أن نجزم بأن إدخال الأوزان الفارسية لم يؤدي إلى إختفاء المعايير الأخرى، فلقد تم سرد أحد القروض التي تم تقديرها «بإستخدام معيار بتاح (Ptah)»، ولقد إلتزم المقترض برد قيمة القرض «من راتبه الذي يدفع له في صورة فضة من الخزانة الملكية»، ولكن النص يحدد أيضاً التقابل بين أوزان بتاح (Ptah) والأوزان الفارسية، وإذا كان يتم دفع الجزية إلى المرزبان في صورة فضة موزونة؛ فلا بد أن هذا قد تطلب معايير للوزن غير قابلة للجدال أو الشك، ولقد وجدت أوزان عديدة منقوش عليها إسم دارا (Darius) في صوصا وهناك أوزان أخرى مطبوع عليها إسم دارا (Darius) أيضاً وجدت في برسيبولس، وتتنوع هذه الأوزان من (1) كار (ما يعادل 10 شيكل) إلى (70) كار (ما يعادل 10 ألبينا)، ولقد وجدت أوزان أخرى في مناطق عديدة من الإمبراطورية مثل أوزان الأسد في أبيدوس (تعادل 1 طالن) والترايبزوس، ولا يوجد أدنى شك في أن هذه الأوزان كانت تستخدم لقياس وزن الجزية.

ويؤكد كلا المثالين المصري والبابلي ما سبق أن إقترحته التحليلات السابقة بقوة وهو أننا لا نستطيع أن نختزل التأثير الذي خلفته عمليات إعادة التنظيم التي قام بها دارا (Darius) إلى مجرد تقابل منطقي بسيط مع العناصر الموجودة سابقاً، وعلي الرغم من ضخامة المساهمات والإنجازات التي قام بها أسلافه إلا أنه من الواضح إلى حد ما أن الملك الجديد قد تمكن من دمج جميع ما إكتسبه وورثه منهم في نظام مترابط يتسم بالكفاءة، وعلي الرغم من إحتفاظ دارا (Darius) بالمقياس العرقي، إلا أن

هيروdotus (Herodotus) كان عنده ما يكفي من المبررات عندما وصف تنظيمه للجزية بأنه أحد أبرز الدلالات علي قوته الإقليمية.

7 إقتصاد الجزية وتخصيصها:

الأراضي الملكية والأراضي التي تفرض عليها الجزية:

من وجهة نظر المؤلفين اليونانيين كان نظام الجزية قائماً بالفعل علي عملية تخصيص مهولة للأراضي والشعوب مشتقة من نتائج عمل الفلاحين، وهذا هو أحد موضوعات زينوفون (Xenophon) المفضلة؛ حيث أنه قام في مرات عديدة بذكر الحقوق غير المحدودة للفاتحين علي الشعوب والأشياء الخاضعة لهم، ومن الواضح أن الأيدولوجية الإستعمارية الأخمينية كانت تنظر إلي جميع الأراضي المفتوحة دون إستثناء علي أنها تخضع لسلطتها، وهذا هو ما تعنيه كلمة «بومي»، ولقد ذكر كل من ماردونيوس (Mardonius) وأرتايكتيس (Artayctes) كسر كسيس (Xerxes) بذلك بإستخدام نفس الكلمات بالضبط، حيث نصح الملك بشن حملة علي ضد اليونانيين رداً علي ما فعلوه «حتي لا يفكر أي شعب آخر في المستقبل في غزو بلادك» (هيروdotus (Herodotus)، الكتاب السابع، فقرة 5)، ولقد برر أرتايكتيس (Artayctes) قيام الفرس بنهب مقبرة بروتيسيلوس (Protesilaus) وتيمينوس كما يلي: «لقد كان أحد اليونانيين الذي قاموا بغزو بلادك (كسر كسيس (Xerxes))»، ويمكن أن نقول مثل ذلك فيما يتعلق بأهداف الرابطة الديلية كما حددها ثوسيديدس (Thucydides): «لقد كان هدفهم المعلن يتمثل في الإنتقام لمعاناتهم عن طريق سلب وتدمير بلاد الملك» (هي باسيلوس خورا، الكتاب الأول، فقرة 96-1)، ومن تعريفها فإن «الأراضي الملكية» (بالمعني العريض للكلمة) يجب أن يتم الحفاظ عليها من «الجيش المعادية» كما صرح دارا (Darius) بنفسه بوضوح، أما

الأراضي التي تم إحتلالها فتقع ضمن طائفة «الأراضي المعادية»، وتوضح العديد من الأمثلة أنه من وجهة نظر اليونانيين كانت الملك يمارس سلطته بدون تفرقة علي جميع الشعوب التي كان يحصل منها الجزية والتي كانت نفسها أوضح مثال علي الخضوع، وهكذا فإنه من السهل إدراك كيف برر الفاتح مطالبته بما هو ملكه، وبنفس هذه الطريقة قال الإسكندر (Alexander) إلي دارا (Darius) الثالث: «إن البلد ملكي (كاي تن خوران إخو)، لقد أعطتها لي الآلهة» (أريان) (Arrian) ، الكتاب الثاني، فقرة 14-7)، ومن تلك اللحظة فصاعداً صار الإسكندر (Alexander) سيداً (كريوس) علي كل ما كان تحت يد دارا (Darius) الثالث من أراضي وممتلكات (الكتاب الثاني، فقرة 14-9)، فلقد أصبح «سيداً (كريوس) علي آسيا كلها» مثلما كان دارا (Darius) الأول من قبل، وبهذا المعني فإنه «أينما يكون البيت الملكي تكون الإمبراطورية» (راجع ثيوسيديدس (Thucydides) ، الكتاب الأول، فقرة 129 3).

السدود ذات البوابات التي أنشأها الملك الأكبر وقنوات الهركانيين:

تتسم النصوص اليونانية بأنها دعائية إلي حد لا يسمح لنا بأن نقبلها بدون الإعتماد علي نوع آخر من التحليل، دعونا نعود إلي هيرودوت (Herodotus) الذي كتب يقول:

«هناك سهل في آسيا تحيط به حلقة من التلال والتي تقسمها الشقوق إلي خمس أماكن منفصلة، ولقد كانت قطعة الأرض هذه فيما مضي ملك للخوارزميين أنفسهم وللهركانيين وللبارثيين وللسارناجيين والثمانانيين، ولكن منذ وصول الفرس إلي السلطة (إخوسي تو كراتوس) أصبحت هذه الأرض من ممتلكات الملك الأكبر ولقد إنبتق نهر كبير في مكان ما في حلقة التلال هذه والذي كان يسمى بنهر «أسس» والذي كان فيما مضي يزود القبائل الخمسة التي ذكرت أسمائها بالماء حيث أنهم قاموا

بتقسيمه إلى خمس قنوات يتدفق كل منها خلال ممر أو مجري خاص، أما الآن وبعد أن أصبح الفرس هم أسياد هذه البلاد، وجدت كل هذه الشعوب نفسها في مأزق خطير حيث سد الملك هذه القنوات وأنشأ سد ذو بوابات لإحتواء تدفق الماء وهو ما نتج عنه أن ما كان في السابق سهل أصبح الآن بحيرة كبيرة، ومع أن النهر كان يتدفق كما هو إلا أنه لم يعد عنده أية وسيلة للخروج، ولقد كانت نتيجة ذلك كارثية بالنسبة للأشخاص الذين كانوا يعتمدون علي هذا النهر كمصدر للماء والذين حرموا منه الآن، ومن المؤكد أنهم في الشتاء كانوا يحصلون علي الماء من المطر مثلهم مثل أي شعب آخر ولكنهم كانوا محتاجين إلي ماء النهر عندما كانوا يبذرون الدخن (الجاورس) والسمسم في الصيف، وعندما كانوا لا يجدون الماء كانوا يرتحلون برفقة زوجاتهم إلي بلاد فارس وكانوا يقفون أمام بوابات قصر الملك حتي يصدر الملك أوامره بفتح بوابات السدود والسماح للماء بالتدفق تجاه القبيلة التي كانت تحتاجه أكثر من غيرها، ثم وبعد أن تشرب الأرض كفايتها من الماء كان يتم غلق بوابات السد تلك، وكان الملك يأمر بفتح البوابات الأخرى لتروي كل قبيلة من القبائل الباقية أرضها بدءاً بالأكثر إحتياجاً فالأكثر فالأكثر» (الكتاب الثالث، فقرة 117)

لا يجب أن نأخذ قصة هيرودوت (Herodotus) بالمعني الحرفي لها، حيث أن القصص الشفوية التي سمعها من الواضح أنه قد تم تطعيمها في أساطير السيادة الهندية/الإيرانية (بما فيها الأخمينية) والتي كان يحتل الماء فيها مكانة مركزية (راجع فصل 5-6)، وبنفس الطريقة فإن الإحتفال الهندي بالسنة الجديدة والذي تم تنظيمه حول مصارعة البطل المقدس للتنين الذي حجز الماء وراء قلعته وترك البلاد المحيطة به جدياً وجافة، ولقد أدى إنتصار البطل إلي تحرير الماء من الجدران التي سد بها التنين مجري الماء .

ولكننا يجب أن نؤكد أيضاً علي حقيقة أن فقرة هيرودوت (Herodotus) هذه كانت مرفقة كجزء من القسم الذي يتناول فيه مسألة الجزية، فبعد تقديمه لقائمة بأسماء الدول الدافعة للجزية (الكتاب الثالث، فقرات 89-98)، قام بتناول الحدود الإقليمية لسلطة الملك الأكبر تجاه الهند (الكتاب الثالث، فقرات 98-105) التي يصنفها من ضمن «أبعد المناطق في العالم» (الكتاب الثالث، فقرة 106)، ثم نحو الجنوب أي بلاد العرب (الكتاب الثالث، فقرات 107-113) وتجاه إثيوبيا والتي يصفها بأنها «أبعد البلاد المأهولة باتجاه الجنوب الغربي» (الكتاب الثالث، فقرة 114)، وأخيراً باتجاه أراضي الغرب (الكتاب الثالث، فقرات 115-116)، ثم تأتي الفقرة حول السدود ذات البوابات التي أنشأها الملك الأكبر، وهكذا فإنه من الواضح أن هذا المثال من وجهة نظر هيرودوت (Herodotus) يوضح يوضح مدي قوة دارا (Darius) ونتائج الفتوحات الفارسية وتأثيرها علي أسلوب حياة الشعوب الخاضعة وتنظيمها الداخلي، فبعد أن يتحقق الفتح تصبح الأرض «ملك للملك».

ولم يؤدي الفتح الفارسي فقط إلي فرض الجزية، ولكن الملك الأكبر أصبح منذ لحظة الفتح مسيطراً علي الماء والذي كان يمثل العامل المحدد للإنتاج في المناطق التي تعتمد علي الري، وبصياغة أخرى فلقد أصبح الملك منذ ذلك الحين هو المتحكم في تخصيص الماء في المجتمعات المختلفة والتي كما يمكننا أن نفترض قد قامت في السابق بعقد إتفاقات خاصة بهم تنظم حصولهم علي الماء، ولكن في هذه الحالة كانت السيطرة الملكية علي مصادر الماء تمثل عبئاً مرهقاً بوجه خاص؛ حيث أنه كان علي السكان دفع ضرائب خاصة لكي تكون قادرة علي إستخدام الماء لري أراضيهم؛ وهذه الضرائب كانت تدفع بالإضافة إلي الجزية (باريكس تو فورو) ولقد أشار هيرودوت (Herodotus) إلي

إعتمادهم وتبعيتهم للملك وذلك من خلال تصويره لهم كمبتهلين جاءوا مهرولين إلى بوابات القصر مثل عامة الناس الذين يملئون حجرة الإنتظار قبل حصولهم علي الإذن بمقابلة الملك الأكبر أو أحد المرزبانات، وبالرغم من أن هيرودوت (Herodotus) قد قدم روايته في شكل قصة تعليمية ملكية؛ إلا أنها تعرض الوضع الحقيقي الذي كان قائماً في ذلك الوقت: حيث أن تعميق وترسيخ السيطرة الفارسية علي الشعوب الخاضعة لهم مضي يداً في يد مع تطور إقتصاد الجزية والذي كان يمثل القوة الدافعة خلف تخصيص الملك للأراضي .

ولقد أكد بوليبيوس علي الصلة بين السيادة الفارسية والسيطرة علي حقوق إستغلال المياه في فقرته الشهيرة التي تتناول القنوات التي شقها الفلاحون الهركانيون: «في الوقت الذي كان فيه الفرس هم حكام آسيا (برساي تيس أسياس إبيكراتون)، قاموا بإعطاء الحق لهؤلاء الذين نقلوا مصدراً للتزود بالماء إلي أماكن لم تكن تروي من قبل في زراعة أراضيهم لمدة خمس أجيال» (الكتاب العاشر، فقرة 28-3) ويوضح هذا النص من بين أشياء أخرى العلاقة القوية السيادة الإقليمية (حق الغزو) وحقوق الفلاحين في الأراضي والمياه، وفي هذه الحالة فإن حقوق المجتمعات الريفية لا تنبع من كون هذه الأراضي تقع ضمن طائفة «الممتلكات» ولكنها تنبع فقط من الإمتيازات التي منحها لهم الملك للقيام بإستغلال إنتاج هذه الأراضي (كاربويساي) لفترة طويلة ولكنها محددة، وتشير النصوص بوضوح إلي أن الغزو الفارسي لم يؤدي إلي مصادرة عامة للأراضي ولكنه أدي من خلال الجزية والضرائب إلي سيطرة الملك علي وسائل الإنتاج وإستحواذه علي جزء من المحصول.

الأراضي الملكية وأراضي الإمتيازات:

كان يتم إستقطاع قطع الأرض صاحبة الإمتيازات من الأراضي الملكية وإعطائها كهدية (دوريا، باجا، داسنا، نيدنتو ساري) إلي الأشخاص المقربين والمحبيين لدي الملك أو أقاربه أو إلي المستعمرين (سواء أكانوا من العسكريين أم لا)، وهذا هو مضمون النص الهيليني الذي يفصل شروط أحد إمتيازات الأراضي والذي تم إعطائه إلي رجل إسمه أرسطوديسيديس (Aristodicides) من أسوس؛ فلقد حصل علي هدية «دوريا» كان الملك قد تنازل عليها في السابق إلي شخص آخر، ولقد كانت هذه الهدية تتمثل في أراضي ملكية (خورا باسيليكى)، وتظهر هذه الصيغة أن الإمتيازات الملكية في المبدأ كان يمكن إسترجاعها، وأحد الأمثلة الواضحة بشكل خاص علي الإمتيازات الملكية التي تم إسترجاعها يظهر لنا في حالة أخرى وهي حالة هدية «دوريا» منيسيماخوس (Mnesimachus) والتي كانت تقع بالقرب من سارديس، ومن الواضح أن هذه الحالة تعود إلي الفترة الأخمينية، فلقد إقتصر منيسيماخوس (Mnesimachus) مبلغ كبير من هيكل أرتميس، وكتب ضمانه علي تسديد هذا الدين تمثلت في المحصول الذي تنتجه الأرض التي منحها له الملك، ولقد وضع مدراء معبد أرتميس في إعتبارهم أن الملك (أنتيغونس Antigonos) قد يسترجع هذه الأرض، ولقد كان هذا من الضروري لأن الأرض كانت لا تزال تقع ضمن طائفة الأراضي الملكية (سارديس، الكتاب السابع، فقرة 1-1) .

ولقد أكدت العديد من الوثائق الآرامية التي إكتشفت في مصر وجود هذه الممارسة المتمثلة في منح إمتيازات إستغلال الأراضي الملكية، فعلي سبيل المثال نحن نعرف بوجود قطع الأرض الخاصة بالعسكريين في جزيرة فيلة والتي تذكرنا بنظام الهاترو البابلي، وبالإضافة إلي جرايات الجنود التي كانت تقدم إليهم في صورة سلع عينية (بتب) وفي صورة

فضة (برس) والتي كان يتم الحصول عليها من المخازن الملكية، كان لدى الجنود المستعمرين في فيلة قطع من الأرض خاصة بهم، وتظهر أقدم الوثائق التي تعود إلى عام 495 أن قطع الأرض هذه (منت) قد خصصتها الإدارة إلى الجنود أحياناً في صور أجزاء ولقد كانت تقع علي عاتق الإدارة مسؤولية الفصل في أي دعوي ترفع إليها بهذا الخصوص، وفي عهد أرتاكسركسيس (Artaxerxes) (الأول أو الثاني) قدم أحد المستعمرين نفسه بهذه الطريقة: «مالكية؛ آرامي يمتلك أرض في حصن فيلة»، وتسجل أحد الوثائق الأخرى التي تعود إلى عهد أرتاكسركسيس (Artaxerxes) الأول نزاعاً نشأ بين أحد المستعمرين وإمرأتين، حيث يشكو هذا المستعمر إلى السلطات الفارسية من أن المرأتين لم تدفعا المال اللتان تدينان له به مقابل إستخدامهم للحقل الذي يقول عنه «إن شركتنا (دجال) كانت تسيطر عليه منذ السنة (24) إلى السنة (31) من حكم «أرتاكسركسيس (Artaxerxes)»، وتشير كلمة «مهاهسين» رسمياً إلى أن قطع الأرض هذه لم تكن من الممتلكات الخاصة لصاحب الإمتياز، ونشك في أنه كان يتم العمل بنظام مماثل في منف؛ حيث تشير أحد أوراق البردي في سقارة إلى «حقول الحامية» (هايلا) والتي كان يدفع جنود الحامية جزية مقابل إستغلالها، ولقد تكرر نفس هذا الموقف مع البحار الذي كان «يسيطر» علي قارب ملك للإدارة، وفي وثيقة أخرى قام بتوسيريس (Petosiris) المصري إبن بامون (Pamun) وهو السائس المسؤول عن إسطنبول الخيول الخاص بالمرزبان أرساما (Arsama) - بإحضار شكوي إلى أرساما (Arsama) ولقد ذكر بتوسيريس (Petosiris) المرزبان فيها بأن والده قبل أن يلقي مصرعه في «فترة الإضطرابات» كان يسيطر علي ضيعة، ثم قام بتقديم الإلتماس التالي: «أعطني الآن ما كان ملكاً لأبي، مرهم بأن يمنحوها لي، واطلب منك أن أكون مسيطراً عليها»، أحد الأشياء التي يظهرها هذا النص هو أن المرزبان كان بإمكانه التنازل عن

أراضي كهدايا؛ ولكن الأراضي من هذه النوع ظلت ضمن طائفة «السيطرة» وليس «التملك»، ولقد كان من بين المسؤوليات المفترضة للوريث أن يطلب تأكيد المنحة التي تم منحها من قبل إلى المورث .

وأقدم الوثائق الآرامية (بردية باور مايسنر Bauer Meissner) هي أيضاً مثيرة ومهمة للغاية، وتعود هذه الوثيقة إلى السنة السابعة من حكم دارا (Darius) الأول (عام 515) وقد كتبت في مكان ما من الهبة (توزيعي)، وهي عبارة عن عقد بين شخص مسيطر علي أحد الحقول اسمه بادى Padi وفلاح اسمه أها Aha؛ ومن المحتمل جداً أن بادى Padi كان عضواً في أحد المجتمعات الآرامية أو التي تتحدث الآرامية علي الأقل والتي قد تم إنشائها في الواحة إما في عهد فراعنة أسرة سايتي Saite أو بعد الفتح الفارسي، أما «أها Aha» فكان أحد أبناء الشعب المصري، وبموجب هذا العقد قدم بادى Padi الأرض بينما كان علي أها تقديم البذور والأدوات والجهد اللازم لزراعتها، ولقد وافق الطرفان علي التشارك في المكسب وفي الخسارة، ويصف بادى حقله الآن بأنه كان «قطعة من الأرض منحه له الملك»، وبالإضافة لذلك أرفقت بالعقد فقرة إشتراطية تنص علي أن العقد يكون صالحاً فقط إذا وافق عليه الملك (أو إذا لم يعارضه)، وهذا يشير بوضوح إلي أن الشخص الذي كان يمنح إمتياز إستغلال قطعة ما من الأرض كان يحق له إستخدام الأرض بشكل جزئي فقط؛ فعندما يعطي الملك أحد الأفراد إمتيازاً بإستغلال قطعة ما من الأرض فهو لا يلغي بذلك حقوقه عليها، ولقد كان وضع قطعة الأرض التي منحت لبادى Padi مشابهاً لوضع قطع الأرض التي منحت للجنود المستعمرين في فيلة .

دارا (Darius) وجاداتاس (Gadatas) ، الإسكندر (Alexander) وبرين:

بالرغم من كل الأمثلة التي تم ذكرها بالأعلى، إلا أنه مازال من الضروري أن نذكر أنفسنا بأن مفهوم ومدي إتساع الأراضي الملكية الفارسية هما أمران من الصعب فهمهما، حيث أنه من ناحية لم يستخدم نص واحد من النصوص الأدبية اليونانية تعبير (باسيليكي جي) أي الأراضي الملكية أو (خورا باسيلكي) الممتلكات الملكية لوصف الأراضي الملكية الأخمينية بالمعني المستخدم هنا، ومن الناحية الأخرى فإنه من المهم التأكيد علي أهمية الرسالة التي أرسلها دارا (Darius) إلي جاداتاس (Gadatas) والذي من المحتمل جداً أنه كان المدير المسؤول عن الضيعة الموجودة بالقرب من مغنسيا علي نهر The Meander :

«لقد قمت بإخضاع البستانين المقدسين إلي الجزية (فوروس) وأمرتهم بالعمل في الأراضي الدنيوية (خورا بيلوس)».

في هذا الرسالة التي يوبخ الملك فيها عامله، أشار الملك بوضوح شديد إلي طائفتين من الأراضي وهما الأرض التي يملكها الهيكل (والتي تسميها النصوص الهيلينية بـ«هيرا خورا») و«الأراضي الدنيوية»، ولقد تم وصف النوع الثاني بوضوح أكبر في فقرة أخرى من هذه الرسالة، حيث يهنيء دارا (Darius) جاداتاس (Gadatas) علي الجهد الذي بذله في زراعة وإستصلاح الأرض «التي تقع ضمن ممتلكات الملك» (تين إمين جين)، ولقد وجد نفس هذا التعبير في رسالة وجهت من الإسكندر (Alexander) إلي مدينة برين في عام 334؛ والتي يميز فيها الملك بين طوائف عديدة من الأراضي والسكان: حيث أن أراضي هذه المدينة (والتي كانت معافاة من الضريبة العسكرية: سنتاكسس) وبعض الأراضي الأخرى المجاورة والذين كان يخضع سكانهم (كاتويكونتس) إلي الجزية (فوروي)، وفيما يتعلق بهذه الطائفة الثانية ذكر الإسكندر (Alexander) مؤكداً: «أنا أعرف أن هذه الأرض ملكي»، وبالإضافة إلي حقيقة أنه يوجد تشابه في

المفردات الموجودة في كل من هاتين الرسالتين وفي تصريحات ماردونيوس (Mardonius) وأرتايكتيس (Artayctes) (هيرودوت (Herodotus) ، الكتاب السابع، فقرة 5)، وكلا الرسالتين تمثلان بشكل خاص مصدر غني للمعلومات نظراً لكونهما صادرتين عن المستشارية الملكية .

ومن خلال إجراء مقارنة بين هاتين الوثيقتين يمكننا أن نصل إلى إستنتاجين:الأول يتمثل في أن أراضي تلك الضيقة وهي الشيء الذي لم نكن متأكدين حوله تماماً كانت تقع ضمن ما تسميه النصوص الهيلينية بالأراضي الملكية (خورا باسيليكى)؛ والثاني هو أن قيام الملك بتخصيص الأراضي إلي الأشخاص لا يعني أن جميع أراضي الإمبراطورية قد صارت من ممتلكات الملك (بالمفهوم الروماني لكلمة ممتلكات)، حيث أن الغزو لم يؤدي إلي عملية مصادرة عامة ومفاجئة للأرض؛ولقد إستمرت الشعوب في تملك أراضيهم التقليدية (وفقاً لمعاييرهم المحلية)؛ولقد إعترفت الإدارة الفارسية بالحدود المتعارف عليها للقرى والمدن والجماعات العرقية والهاكل أو الممالك وجعلت من هذه الحدود الأساس الذي فرضت بناءً عليه الضرائب، وعند مناقشتنا لتخصيص الأراضي لا يجب أن ننظر إليها علي أنها حقوق بالتملك ولكن علي أنها رمز لسيطرة الملك المباشرة أو غير المباشرة علي الإنتاج والمنتجين .

فبعد القضاء علي إحدي الثورات كان من الممكن أن يقوم الملك الأكبر بمصادرة الأراضي وإعادة توزيعها حسبما يتراءى له، ولقد حدث هذا في منطقة أثارنيوس والتي تم منحها إلي كيوس في حوالي عام 545 (هيرودوت (Herodotus) ، الكتاب الأول، فقرة 160)، ولقد حدث هذا الأمر أيضاً مع أراضي ملطية في عام 493 (خورا بوليتيكى)؛ «حيث إستعمر الفرس أنفسهم الأراضي التي تقع بجوار المدينة مباشرة وباقي

الأراضي الصالحة للزراعة التي تملكها هذه المدينة أما المنطقة الداخلية الجبلية فلقد تم إعطاؤها إلى الكاريين من سكان بيداسوس» (هيرودوت (Herodotus) ، الكتاب السادس، فقرة 20)، وهكذا فإننا نرى أن الملك يستطيع إعطاء أراضي إضافية من الأراضي التي تمت مصادرتها سابقاً لأحد الشعوب أو المدن التي تستحق ذلك، وتوجد شواهد عديدة علي علي منح الأراضي في الفترة الهيلينية، وتشير منحة الأراضي التي قدمها الملك الأكبر إلى إسمونازار Esmunazar ملك صيدا (أنظر فصل 12-3) إلى أن هذه الممارسة نفسها كانت موجودة في الفترة الأخمينية، وإحتفاظ المدن أو الأفراد أو المجتمعات بممتلكات خاصة لم يتعارض مع حق الملك في إستخدام أراضي الإمبراطورية، ويمكننا القول بأن جميع الأراضي الزراعية كان من الممكن أن يتم سحب حق إستغلالها ممن أعطيت له، وفي أغلب الحالات لم يكن لدي الملك أي نية في مصادرة الأراضي التي سحب حق إستغلالها وهكذا فإن هذا الإمتياز الملكي ظل عادةً نظرياً، ولكن الجميع كانوا يعلمون أن هذا الإمتياز سوف يتم إستخدامه بدون تردد في حالة قيام أحد الأشخاص أو الشعوب بتصرف يتم عن التمرد أو عدم الولاء.

الأراضي المنتجة الخاضعة للجزية وأراضي التاج:

لكي نمضي في حديثنا يجب أن نعود أولاً إلى أرسطو المزيف (Pseudo Aristotle) مؤلف كتاب «أوكونوميكا»، ففي بحثه القيم ميز وركز رسمياً علي نوع من الرسوم التي يتم تحصيلها تحت مسمى «الجزية»، وفي الحقيقة يكتب فيما يتعلق بإيصالات ونفقات المنتجات التي يتم إدارتها مباشرة من قبل الإدارة الملكية فيقول بأن «المرزبانان كانوا يتسلمونهم ك(تاجي)» (الكتاب الثاني، فقرة 1 3)، إن هذه الكلمة هي كلمة صعبة والتي فهمها أحد اللغويين اللاحقين (هسشيوس Hesychius) علي أنها تعني «الهدية الملكية وكل المستلزمات الحياتية»،

ويجب أن يتم فهم كلمة دوريا هنا في إطار الإقتصاد الملكي أي الأراضي التي تستغل بموجب إمتياز ممنوح بإستثناء أن الملك في هذه الحالة هو المستفيد من هذا الإمتياز، وهذه الأراضي التي تقدم كهدية «دوريا» يتم وصفها من قبل المؤلفين القدماء دائماً بالهدايا التي لا يتم رعاياتها أو تدعيمها من أي جهة، وأشهر الأمثلة علي هذا النوع من الهدايا -ولكنه ليس المثال الوحيد- هو ثمستوكليس (Themistocles) الذي حصل علي عائدات مدن عديدة، ولقد كان علي كل واحدة من هذه المدن أن تقدم له الخبز والخمر والسّمك والملابس وجزء من نفقات بيته وهذه بالتحديد هي الطريقة التي يعرف بها «هسشيوس Hesychius» كلمة «تاجي»: لقد ذهبت عائداتها إلي إشباع حاجات الملك، وبالنظر إلي حقيقة أنه توجد شواهد علي تقديم هذه الهدايا «دورياي» في العديد من المـرـزبانيات، فإننا يجب أن نقر بأنه في جميع أجزاء الإمبراطورية كانت توجد مساحات من الأراضي مخصصة لتلبية حاجات الملك الشخصية، وهذا تحديداً هو النظام الذي عرفه هيرودوت (Herodotus) فيمت يتعلق بالطائفة المالية «باريكس تو فورو»: «بالإضافة إلي الجزية العادية، كانت الإمبراطورية الفارسية بأكملها مقسمة إلي مناطق بغرض تقديم الإمدادات (تروفي) إلي الملك وجيشه» (الكتاب الأول، فقرة 192)، وهكذا فإنه من المشروع إستنتاج أن كلمة «تاجي» تشير إلي طائفة محددة من الأراضي والتي سوف نطلق عليها «أراضي التاج» والتي كان الملك يحصل عليها رسوم مباشرة، ولقد أوضح أرسطو المزيف (Pseudo-Aristotle) أن هذه الرسوم كانت تحصل في صورة منتجات عينية، وكمت يقول المؤلف فلقد كان للملك مطلق الحرية في التصرف في هذه السلع كيفما أراد بمجرد أن يتم تخزينها في مخازن الغلال أو في المستودعات الملكية (باراثيسيس: الكتاب الثاني، فقرة 2) .

وهناك فقرة أخرى والتي علي الرغم من أنها قد تبدو سريعة الزوال

إلا أنها توضح الطريقة التي كانت تدار أو تعمل بها أراضي التاجي، وما تقوله هو أنه بالإضافة إلى الجزية التي كانت تدفعها مصر كان الملك يحصل أيضاً علي عائدات السمك الذي يتم إصطياده من بحيرة موريس (Moeris) (في صورة فضة) (الكتاب الثالث، فقرة 91)، ولقد كانت هناك إمتيازات أخرى من هذا النوع في مصر مثل مدينة أنثيلا والتي «تم نقل ملكيتها منذ الفتح الفارسي إلي زوجة الملك المتولي للسلطة لتزودها بالأحذية التي تحتاجها» (هيرودوت Herodotus) (الكتاب الثاني فقرة 98)، وفي هذه الحادثة نري إشارة إلي العادة الأخمينية الشهيرة المتمثلة في السماح للأميرات بإمتلاك أراضي وقرى في الإمبراطورية للاستعانة بعائداتها في الإنفاق علي ما لديهم من خدم وموظفين، وتبعاً لأثينيوس (Athenaeus) فلقد كان يتم إرسال عائدات مدينة أنثيلا المصرية التي الأميرات الفارسيات في الفترة الأخمينية، ولقد قال ديودورس سيكيولس (Diodorus) (الكتاب الأول، فقرة 5-52) عن الفرعون موريس (Moeris) «والذي قام بإعطاء الدخل المتراكم الذي حصل عليه من السمك الذي يتم إصطياده من البحيرة إلي زوجته لتستخدمه في الإنفاق علي مراهمها وزينتها العامة، ولقد كانت قيمة السمك الذي يتم إصطياده تصل إلي واحد طالن من الفضة في اليوم»، ولقد كان هذا الوضع مختلفاً عن الوضع الذي ساد في عهد دارا (Darius) حيث والذي كان يتم في عهده دفع العائدات مباشرة إلي الخزانة الملكية (تو باسيليكون) .

ولسوء الحظ فإنه بإستثناء هذه الفقرة نجد أن الإشارات المباشرة إلي الطائفة التي نسميها هنا بـ «أراضي التاج» هي نادرة، ودعونا نعود إلي المعلومات التي قدمها سترابو (Strabo) حول جزية الحيوانات من أقاليم كبادوكيا وأرمينيا وميديا (الكتاب الحادي عشر، فقرة 13 8)، ويجب أن يتم مقارنتها بما نعرفه عن تربية الخيول في هذه المنطقة ولقد قال سترابو (Strabo) للـ (الكتاب العاشر، فقرة 13 7): «إن هذا البلد متميز بشكل

إستثنائي في تربية الخيول، كما أنه كان يوجد هناك مرعي يسمى مرعي الخيول هو المرعي الذي يمر به المسافرون من برسيس وبابل إلى بوابات بحر قزوين ويقال أنه كان يرعي به في فترة الحكم الفارسي خمسون ألف مهرة، ولقد كانت كل هذه القطعان ملكاً للملك الأكبر الفارسي (أجيلاي باسيليكاي)، ولقد قدم لنا أريان (Arrian) بدوره (الكتاب السابع، فقرة 1-13) عدد المهرات النسائية وهو (000,150) مهرة (000,160) في رواية ديودورس (Diodorus)، الكتاب السابع عشر، فقرة 110 6، وفي الحقيقة فإن الخيول «النسائية» التي كان يتم تربيتها هناك قد تم تسميتها بهذا الاسم نسبة إلى سهل «نسائيا» الذي يقع بين بيهستون وإكباتانا، ولقد كان هذا السهل مشهوراً بنبات الفصّة والذي كان يسمى بـ«العشب الميدي» (راجع هيرودوت (Herodotus)، الكتاب السابع، فقرة 40)، ويقول بوليبيوس (Polybius) أن هذا هو السبب في «أن مزارع إستيلاد الخيول الملكية قد أوكلت مهمة إدارتها إلى الميديين بسبب جودة أعشاب مراعيهم» (الكتاب العاشر، فقرة 1-27)، وكما هو الحال مع مزارع إستيلاد الخيول الموجودة في بابل (هيرودوت (Herodotus)، الكتاب الأول، فقرة 191) فلقد تم إعتبار المزارع المشابهة الموجودة في ميديا هي الأخرى جزء من ضريبة «التاجي» وكان يتم تقديم إنتاجها من الخيول «بدلاً من دفع الجزية في صورة فضة»، ومن المؤكد أن هذا كان هو أيضاً حال مزارع إستيلاد الخيول الموجودة في إقليم أيوليا والتي نتيجة لكونها من الممتلكات الملكية كان يتم إدارتها من قبل مدراء متخصصين .

ومن المحتمل أن الغابات- والتي قام أرسطو المزريف (Pseudo-Aristotle) بدمجها بشكل ضمنى في طائفة «منتجات الأرض»- كانت هي الأخرى جزء من التاجي، ويؤكد أحد المراسيم التي صدرت في الفترة الهيلينية (213) علي وجود الغابات الملكية في آسيا الصغرى، لإعادة

بناء مدينة سارديس اصدر أنتيوخوس (Antiochus) الثالث هذا الأمر: «فليتم قطع الأخشاب بسرعة من أجل المدينة ولتقطعوها من غابات ترانزا» ومن المحتمل أنه يقصد بذلك الغابات الشهيرة الموجودة في جبل تمولوس والتي كانت قريبة إلى حد ما من سارديس، والنص واضح: إذا كان الفرد مكلف بأداء عمل للملك، فإن يكون كافياً أن يزعم أنه هو فعلاً كما يدعي لكي يستلم البضاعة، حيث أنه من الضروري أن يظهر أمر كتابي بذلك من الملك (أو المرزبان) قبل أن يعطيه مدراء المخازن بإعطائه ما يريد، ولقد كان هذا ينطبق أيضاً علي مزارع إستيلاد الخيول الملكية، وتوجد شواهد علي وجود الغابات الملكية في ميسيا أيضاً، ولقد أكد سترابو (Strabo) علي مدي ثراء غابات كيليكيا الطراقية، حيث ذكر أن اخشاب الصنوبر الموجودة في المنطقة كانت تستخدم بشكل منتظم في بناء السفن، ولقد كان ساحل كيليكيا هو المكان الذي قام فيه الفرس ببناء أحواض ضخمة لبناء السفن .

أما بالنسبة لمناطق الإمبراطورية الأخري فلقد كانت أقل غني من حيث كمية الأخشاب، ولقد أشار سترابو (Strabo) عدة مرات إلي وجود نقص في الأخشاب اللازمة للبناء بإستثناء جذوع أشجار النخيل (الكتاب السادس عشر، فقرة 1-5)، ولقد إضطّر الإسكندر (Alexander) في عام 324 إلي جلب الأخشاب والنجارين من لبنان، وعلي الرغم من ذلك فإن سترابو (Strabo) يمضي ليقول أن الملك تمكن من تشييد أحواض لبناء السفن في بابل مستخدماً أخشاب السرو التي كان يتم قطعها من الغابات والضياع الملكية، ونحن نعرف أن الضياع كانت مشهورة بجمال اشجارها وغاباتها ولكن أراضي الأشجار تلك كان لها أهمية في هذا العالم أكبر بكثير من مجرد توفير الظل للملوك والمرزبانات! حيث أنها كانت أراضي مربحة أيضاً، فعلي سبيل المثال عندما قام أرتاكسركسيس (Artaxerxes) الأول بإرسال نهميا (Nehemiah) إلي القدس كان حاملاً

معه رسالة رسمية موجهة إلى «عساف Asaph» المسؤول عن الحديقة الملكية» (نهميا Nehemiah) (2:8)) والذي نستطيع القول بأنه كان مدير الغابات الملكية في لبنان، وهذا يعني أن الإدارة الملكية قد أمرت ملوك صيدا وصور منذ عام 538 بنقل أخشاب الأرز بحراً من لبنان وحتى جوبا Joppa من أجل إعادة بناء المعبد في القدس، ولقد كانت هذه هي الغابات الملكية نفسها التي قام أنتيوخوس (Antiochus) الأعور بقطع آلاف الأشجار منها في عام 316 ق.م من أجل بناء الإسطول الذي كان ينوي استخدامه في غزو مصر، ولقد ظلت غابات لبنان ضياعاً ملكية طوال الفترة الهيلينية كما هو واضح من الأمر الذي أصدره أنتيوخوس (Antiochus) الثالث في عام 200 ق.م بخصوص تزيين معبد القدس .

تقييم عام وبعض النقاط المشكوك فيها:

دعونا نراجع ماسبق، إنه ليس من السهل دائماً تعيين حدود فاصلة بين الأراضي الدافعة للجزية والتاجي، حيث أن النصوص التي تم الإستشهاد بها بالأعلي لا تسمح لنا بالوصول إلى إستنتاجات قاطعة تثبت أن مزارع إستيلاد الخيول والغابات كانت جزءاً من التاجي علي الرغم من أن هذا هو التفسير الذي تبنته في إفتراضي، وتشير الألواح البابلية إلى طائفة من الأراضي تسمى «أوزبارا» وهي كلمة ذات أصل إيراني والتي يفهم معناها علي أنها تشير إلى «الأراضي الملكية» بالمقارنة مع طوائف الأرض الأخرى، وفي بعض الأحيان كان يتم تقييم «الجزء الخاص بالملك» (زيتي ساري) علي أوزبارا ولقد كان من الممكن أن يتم أيضاً التنازل عن أجزاء من الأراضي الملكية لأفراد البلاط في صورة ما يسمى بالهدايا الملكية (نيدنتو ساري) ولكن يظل هناك العديد من الأسئلة حول مدى إتساع الأراضي الملكية في إقليم بابل .

وفي الواقع؛ فإن مصطلح الأراضي الملكية يظل غامضاً إلي حد بعيد، وتظهر أدلة علي مثل هذه الأراضي في حالتين موازيتين من العصر

الهيليني: ففي إحداهما أمر الملك أنتيوخوس (Antiochus) بتقديم إمتياز من الأرض إلى أحد المفضلين لديه (أرسطوديسيديس (Aristodicides) المنتمي إلى أسوس) وحدد أن هذه الأرض الممنوحة له سوف يتم أخذها من الأراض الملكية (خورا باسيليكى)، وفي الحالة الأخرى ذكر أنتيجونس (Antigonos) المدن الساحلية بأنها كانت مطابقة بقوة بشراء القمح الذي جاء من الأراضي الدافعة للجزية (خورا فورولوجوميني)، هل كان كل من أنتيوخوس (Antiochus) وأنتيجونس (Antigonos) يشيرون إلى طائفتين من الأرض تم التفريق بينهما من خلال إستخدام مصطلحات مختلفة أم أنهما كانا يشيران إلى طائفة واحدة مع وجود فوارق بسيطة فقط تم تحديدها من خلال السياق؟ أقترح أنه من المنظور الأيديولوجي/السياسي للمصطلح حدث إندماج بين الأراضي الملكية وأراضي الجزية أي مع الإمبراطورية بالكامل (وهذا هو المفهوم الذي أعلنه هيرودوت (Herodotus) أو أشار إليه ضمناً في حديثه عن الجزية)، أما بالنظر إلى المصطلح من المنظور المالي/الإقتصادي فلقد تم إختزال الأراضي الملكية إلى مجرد الهدايا الملكية أو التاجي والتي أعر عنها هنا بإستخدام مصطلح «أراضي التاج»، وبالنظر إليها من هذا المنظور فإن الوثائق الموجودة في برسيبولس تسمح لنا بتوضيح وإجلاء هذا المصطلح .

الفصل الحادي عشر

بلاد فارس: الإمبراطورية واقتصاد الجزية

1- سجلات برسيبولس:

ألواح التحصينات وألواح الخزانة:

في أعوام 1933-1934 و 1936-1938 اكتشف المنقبون الأمريكيون مجموعتين من الألواح في برسيبولس، كانت الأولى تقع في الركن الشمالي الشرقي من الأرض المحاذية للشاطئ، أما الثانية فقد تم اكتشافها في الجزء الجنوبي الغربي، وبسبب هذه المواقع الذي تم اكتشاف الألواح فيه أصبحت الألواح تسمى بألواح التحصينات (PFT) ، وألواح الخزانة (PTT) ، ولقد قام جورج ج. كامرون (George G. Cameron) بنشر المجموعة الثانية في عام 1948، واستمر في تنقيحها وإعدادها للنشر في السنوات التالية (1957، 1963)، وتحتوي هذه المجموعة على (129) لوحاً، وتعود إلى الفترة بين السنة الثلاثين من حكم دارا (Darius) (عام 492) والسنة السابعة من حكم أرتاكسركسيس (Artaxerxes) (عام 458)، ولقد وجد أيضاً لوح مكتوب باللغة الأكادية يعود تاريخه إلى ديسمبر 502 (لوح الخزانة رقم 85)، أما ألواح التحصينات، والتي تعود إلى الفترة من العام الثالث عشر إلى العام الثامن عشر من حكم دارا (Darius) (494-509) فهي أكبر بكثير من حيث

العدد، ولقد قام ريتشارد ت. هالوك (Richard T. Hallock) بنشر (2087) منهم في عام 1968، ثم قام بنشر عدد (33) لوحاً آخر بعد ذلك بعشر سنوات (ألواح التحصينات)، وقد تم أيضاً نشر عدد آخر من الألواح بشكل منفصل منذ ذلك الحين، وقد أعلن هالوك Hallock في مقال نشره عام 1977 أنه قد قام بدراسة (4500) من هذه الألواح تقريباً، ولكننا لا نزال ننتظر نشر النصوص التي كان قد كتبها قبل وفاته، بالإضافة إلى ذلك فإنه يوجد تقريباً (500) لوحاً باللغة الآرامية و(80) تعليقاً وحاشية باللغة الآرامية علي الألواح الإيلامية، ولقد وجد عدد (580) طبعة ختم علي هذه الألواح (تحمل 86 منها نقوشاً)، ولقد تم الإعلان عن بعض هذه الأختام (أختام الخزانة)، ولكن مازال البعض الآخر تحت الدراسة (أختام التحصينات)، ولقد وجد في برسيبولس أيضاً هاونات وأيادٍ، هذه الهاونات بالإضافة إلى (163) نقشاً آرامياً والتي نشرها ريموند أ. باومان (Raymond A. Bowman) في عام 1970، وتعود هذه النقوش نظرياً إلي فترتي حكم كل من كسر كسيس (Xerxes) وأرتاكسر كسيس (Artaxerxes) في الفترة من 478 / 479 إلي عام 436 / 435، ولسوء الحظ، فإن عدة مئات من النصوص والنقوش الآرامية لم يتم نشرها بعد، ويوجد أيضاً عدد قليل من النصوص المكتوبة بلغات أخرى: فنجد لوحين مكتوبين باللغة الأكادية (لوح الخزانة رقم 85 ولوح التحصينات رقم 11786)، وأحد النصوص اليونانية القصيرة (لوح التحصينات رقم 1771)، ونصر آخر مكتوب باللغة الفريجية (تقريباً)، وهكذا فإنه يوجد لدي المؤرخين الذين يريدون دراسة تاريخ الإمبراطورية الأخمينية عدة آلاف من الألواح والنقوش من هذه الفترة .

وجميع ألواح برسيبولس باستثناء واحد فقط والذي من الصعب ترجمته (لوح الخزانة 4 5) هي وثائق غير روائية، حيث إنها لا تحتوي علي أية معاهدات أو أي سرد لوقائع الحملات العسكرية أو حتي أية

إشارات غير مباشرة إلى تاريخ الأسرة المالكة، وتتحدث ألواح الخزانة بشكل أساسي عن عمليات جمع وتخزين وتوزيع المواد الغذائية، ويتمثل المستقبلون لهذه المواد الغذائية بشكل أساسي في الملك، والأسرة المالكة، وكبار المسؤولين في الإدارة، والكهنة أو المسؤولين عن خدمة المنشآت الدينية، الرعا، وخاصة جماعات العمال (كورتاس) في المفوضيات، والمؤسسات الريفية، والورش ومواقع البناء في برسيبولس، وإحدى طوائف هذه الألواح (الطائفة Q) - والتي تتميز بأنها كاملة- تسجل عمليات توزيع مؤن الطعام علي الأشخاص والجماعات المسافرين من مكان لآخر في الإمبراطورية، ويظهر هؤلاء الأشخاص في ثلاث سلاسل أخرى: الرسائل، والسجلات، وحسابات المستودعات، بينما، وعلي الجانب الآخر نجد أن ألواح الخزانة تسجل في الأساس توزيع جريات الطعام علي الحرفيين الذين كانوا يعملون في مواقع التشييد في برسيبولس في عهد دارا (Darius) وكسرکسيس (Xerxes) وأرتاكسرکسيس (Artaxerxes) الأول، وكان يتم توزيع بعض الجريات (أو تقييمها في صورة فضة) بدلاً من توزيعها في صورة منتجات غذائية فقط، وذلك بداية من عام 492 / 493 .

وتتسم الوثائق الأخمينية بأكملها بأنها مركزة بشكل غير عادي في الزمان والمكان، وباستثناء أقوات المسافرين (الطائفة Q) نجد أنها تغطي منطقة جغرافية تقتصر علي وسط فارس وسوسيانا من صوصا إلي شمال غرب نيريز الواقعة في الجنوب الغربي، وتركز ألواح الخزانة بشكل حصري تقريباً علي العمليات التي وقعت في برسيبولس نفسها، ومن ناحية أخرى، فإن التوزيع الزمني لهذه الألواح هو غير منتظم إلي حد كبير، حيث إن 5,46% من ألواح التحصينات تعود إلي الأعوام 22 و 23 من حكم دارا (Darius) (499 500)، بينما تصل نسبة ألواح الطائفة Q (أقوات المسافرين) التي تعود إلي هذه الأعوام إلي 72%، وتعود معظم

ألواح الخزانة إلى فترة حكم كسر كسيس (Xerxes) (466-486) ، وفي إطار هذا الحيز الزمني نجد أن أكثر من 60% من هذه الألواح تعود إلى عام 466 وحده، بينما ترك 90% من فترة حكمه دون توثيق، ومن الصعب الحصول علي بعض الاستنتاجات التاريخية من هذه النسب، حيث إن أدوات المنقبين الأثريين لم تكشف سوي عن جزء ضئيل من السجلات المركزية التي كانت موجودة في برسيبولس، حيث إنه من المؤكد أن جزءاً كبيراً من السجلات الإدارية قد تمت كتابته علي مواد قابلة للتلف، وقد ذكرت ألواح التحصينات بشكل متكرر من قبل الكتبة البابليين الذين كانوا يكتبون علي ورق البرشمان، وهي الطريقة التي عرفناها ليس فقط من المؤلفين القدامي (هيرودوت (Herodotus) ، الكتاب السابع، فقرة 58)، ولكن أيضاً من مراسلات المرزبان أرساما (Arsama) ، والتي كانت تكتب علي الجلد، حتي إن ورق البرشمان قد تم ذكره صراحةً في برسيبولس، حيث تشير رسالة موجهة من الأميرة إرداباما (Irdabama) ، ومكتوبة علي لوح من الطين إحدي الوثائق المكتوبة علي ورق البرشمان، وبالإضافة إلي ذلك تذكر الإشارات في مؤلف هيرودوت (Herodotus) (الكتاب السابع، فقرة 239)، ومؤلف إيلان (Aelian) (الكتاب الرابع عشر، فقرة 12) أن الألواح الخشبية المغطاة بالشمع، والتي اشتهر استخدامها في بابل في عهد الدولة البابلية الجديدة (والتي توجد شواهد علي شيوع استخدامها قبل ذلك في عهد الآشوريين والحيثيين) كانت لا تزال مستخدمة فيها في عهد الأخمينيين، وبالنظر إلي هذه الحقائق فإننا نحتاج أن ندرك أن كل ما لدينا هو سجلات عدد قليل من المكاتب (الوزارات) فقط وبإلقاء نظرة علي الوثائق التي وصلت إلينا من الممالك السابقة التي كانت تقع في الشرق الأدنى سوف ندرك أن بعض السجلات المفقودة والتي كانت تتعامل بعناية مع إدارة بعض السلع الأخرى مثل الأشياء النفيسة والأسلحة وحتى الملابس، وتؤكد بشدة الحكايات القديمة التي تتناول

قيام المقدونيين بنهب برسيبوليس، حدثنا فيما يتعلق بهذا الخصوص (كوينتوس كورتيوس (Quintus Curtius) ، الكتاب الخامس، فقرة 6*3: 5 الأثاث، المنسوجات، الملابس الملكية، المنتجات الخرفية، الخ) .

وسوف تكون للوثائق أهمية ضخمة في عملية صياغة المفاهيم المتعلقة بالتاريخ الأخميني وخاصة فيما يتعلق بالتنظيم الاقتصادي، وتنظيم الجزية في تلك الإمبراطورية، حيث إنها تسمح علي وجه الخصوص بصياغة تحليل قائم علي السلطة المركزية بدلاً من الاعتماد فقط علي المصادر القديمة، والتي علي الرغم من أهميتها تظل جزئية ومتفرقة وغالباً متحيزة، وعلي النقيض من ذلك نجد أن المؤرخين لم يستعينوا بالأواح برسيبولس سوي بشكل محدود، والأسباب الرئيسة وراء الإهمال النسبي لهذه المصادر هي أسباب ذات صلة باللغة، حيث واجهت المؤلفين الأوائل الذين حاولوا فك رموز اللغة الفارسية القديمة، ولغات الإمبراطورية الأخري صعوبات جمة، والتي لا تزال لم يتم التغلب عليها بشكل كامل برغم التقدم الكبير الذي تم تحقيقه في الجهود المبذولة للتغلب عليها، وفيما عدا بعض الاستثناءات القليلة نجد أن ألواح برسيبولس تلك مكتوبة باللغة الإيلامية، وهي اللغة التي كانت تستخدمها السلطات الإدارية في صوصا وأنسان، ولا تزال اللغة الإيلامية الجديدة من المنظور اللغوي والبنائي تضع أمام المتخصصين صعوبات لغوية كبيرة لدرجة أن بعض الممارسات المحاسبية الأكيدة التي أشارت إليها الألواح لا تزال غير مؤكدة إلي حد بعيد للحد الذي يعجز فيه الواحد منا عن التفريق بين الفعل والعميل، والأكثر من ذلك هو أن نسبة كبيرة من أسماء الأشخاص والبلاد والمفردات المتخصصة هي من أصل فارسي، ولا توجد لدينا أعمال أدبية كافيه من هذه الفترة، والتي ستسمح لنا بجمع معجم كامل للكلمات الفارسية ومقابلاتها الإيلامية، والنصوص الوحيدة التي تتسم بأنها شاملة هي النقوش

الملكية، والتي تستخدم عدداً قليلاً نسبياً من الكلمات، وهكذا فإنه لإدراك معني الكلمات الفارسية يشترط من ناحية أن يتم تقديم وصف دقيق لطريقة النطق الفارسي للكلمات التي كتبها الكتاب باللغة الإيلامية، ومن ناحية أخرى تحليلاً للأصول الاشتقاقية للكلمات، والذي يصعب الشروع في تنفيذه بدون الاستعانة باللهجات اللاحقة (العديد من اللغات الإيرانية، بما فيها الفارسية الوسطي واللغة الفارسية الحديثة)، ولكن المبحث الخاص بالأصول الاشتقاقية للكلمات لا يجب علي كافة الأسئلة بمفرده، وذلك بسبب الحقيقة الشهيرة المتمثلة في أن معني الكلمة قد يتغير كثيراً مع مرور الزمن، وهكذا فإن المعني الاشتقاقي للكلمة يجب أن تتم مقارنته مع السياق الذي تأتي فيه هذه الكلمة، ثم بعد ذلك تتدخل مشكلات البناء اللغوي مرة أخرى، وعلي الرغم من الكلمات المستعارة الموجودة في الوثائق الآرامية في مصر، وفي الألواح البابلية والمفردات التي جمعها مؤلفو المعاجم اليونانيين (هسشيوس (The Suda, Hesychius)، الخ)، إلا أن معني عدد كبير من الكلمات التي استخدمها الكتاب العاملون في خدمة الملك الأكبر لا يزال غير معروف أو يوجد عليه خلاف كبير، وفي الوقت الحالي لن يكون من الحكمة أن نستسلم لهذه الشكوك، بل علي العكس من ذلك، فإن اتساع المدي الذي تغطيه هذه الوثائق والنتائج التي تم تحقيقها بالفعل تدفع المؤرخ لاستكشاف هذه الألواح بصبر وحماس .

السجلات والتقارير:

تعطينا الألواح أولاً -وقبل كل شيء- أدلة علي الطبيعة «الخالطة للأوراق» للنظام الإداري الذي تم إنشاؤه للإشراف علي الإنتاج والتخزين، فبعد أن يتم جمع المحصول والماشية في المقاطعات كان يتم تخزينهم في المستودعات، ولقد كان هناك موظفان اثنان مسؤولان عن كل مستودع من هذه المستودعات: أحدهما يدير شؤون المخازن

(التومارا للغلال) والآخر (اليوليرا)، فكان المسؤول عن إعطاء الإذن بتوزيع البضاعة، وقد كان المحاسبون يقومون بإجراء جرد في كل عام، وكانوا يسلمون نتائجهم إلى الإدارة المركزية في برسيبولس، ولقد كان هناك أيضاً رؤساء للمستودعات التي توجد عند كل محطة من محطات التوقف علي الطرق الرئيسية، والتي كان يستطيع الموظفون المسافرون الحصول علي إمدادات السفر منها، وقد كان يتم إرسال نسخة من هذه السجلات إلي برسيبولس، حيث كان يسجل المحاسبون الموجودون هناك بشكل سنوي الوصولات وسجلات السلع التي تم توزيعها، وكانوا يحفظون الدفاتر، وهكذا فإنه نظرياً كانت السلطات المركزية علي علم في جميع الأوقات بوضع كل مخزن من المخازن الموجودة في أراضي الإمبراطورية الشاسعة، وكان بإمكان المختصون أن يقوموا بإعطاء الإذن بتخصيص أي من السلع الموجودة في هذا المستودع أو ذاك لغرض من الأغراض .

ومن الواضح أن عاصمة كل إقليم من الأقاليم كانت تحتوي علي العديد من المستودعات، وقد كان كل واحد منها مخصصاً لجمع وتخزين منتج واحد فقط: الغلال (بأنواعها المختلفة)، السمس، الخمر، شراب الشعير، الحبوب، أو الماشية (الأغنام، الماشية، الجمال، الخيول، الطيور)، ويسجل كشف الحساب المقدم من إقليم هداران في العام 19 توزيع كمية إجمالية مقدارها 2615 باراً (أي ما يعادل 14 طناً) من الغلال خلال تلك السنة، ولقد تم تقسيمها إلي 11 طائفة: للعمال (الكورتاس)، للخيول، للطيور، لأسراب الطيور، وقطعان الحيوانات، وللمستودعات الملكية، وفي دور، في السنة 25 غادر تقريباً 11000 باراً (أي 61 طناً) من حبوب المستودع، ولقد تم تخصيص عدد 5500 لتراً من الخمر في عام 503 من المستودع الموجود في سرامندا، وتذكر قوائم الجرد الخاصة بالماشية كل جنس من الأجناس بنوعه وسنه، ولقد كانت الحسابات تذكر

تحت كل طائفة أسماء الأشخاص المسؤولين عن المستودعات، بالإضافة إلى أسماء المديرين الذين أعطوا الأمر بالصرف؛ بالإضافة إلى الكميات المصروفة ونوع وعدد المستفيدين (الكهنة، الكورتاس، الحيوانات، الخ)، والكميات التي تم نقلها إلى برسيبولس أو مواقع أخرى، وكل أمر من أوامر التسليم التي تأتي من أعلي عبر هذا التسلسل الإداري كانت ترسل في «وثيقة مختومة» (حامي)، فعلي سبيل المثال، يذكر سجل مستودع الغلال الموجود في راكان أنه في العام 21 (501) من حكم دارا (Darius) كان هناك (20) حاملياً موقعة من طرف «إرسينا (Irsena)» أحد المقيمين الرئيسيين (لوح التحصينات 1964)، وفي أي وقت كانت تحدث مشكلة لم يكن يتم تحديد مسؤوليات كل شخص عنها بوضوح شديد، وكان يحمل كل لوح من الألواح طبعتي ختمين: خاتم المسؤول الذي قدم البضاعة، وخاتم الشخص الذي استلمها من أجل التوزيع، وكان يتم إعطاء خصوصية مميزة لأختام كبار المسؤولين، وذلك عن طريق نقش اسمائهم عليها: فمثلاً ينقش «خاتم فلان ابن فلان»، وفي عام 500 قام بارناكا (Parnaka) كبير المسؤولين في الإدارة بإعلام الجميع بأنه قد غير خاتمه: «إن الختم الذي كان ملكي حتي الآن قد تم استبداله، ومن الآن فصاعداً فإن الخاتم الذي يحمله هذا اللوح هو خاتمي» (لوح التحصينات 2076-2086).

وتظهر العديد من الوثائق أنه علي الرغم من هذا التعقيد والتدقيق الذي يتسم به النظام، إلا أنه أدى إلي ظهور بعض المنازعات، حيث يشكو أحد المحاسبين من أن أحد المسؤولين لم يقدم وثيقة مختومة (ألواح التحصينات 1957، 1988)، وهناك اتهامات موجهة لبعض المسؤولين «بالقيام بتخصيص هذه السلعة أو تلك لأنفسهم»، ولقد ذكر المحاسبون في مايو عام 498 أن عاملات إناث معينات لم يحصلن علي أقواتهن، والإمدادات المخصصة لهن لمدة شهرين (لوح التحصينات رقم 1960)،

وفي بعض الأحيان طلبت المساعدة من الإدارة المركزية ليستعيد المدير وظيفته، وهناك رسالة - والتي علي الرغم من غموض تفاصيلها- تذكر أن: «المحاسبون لم يقدموا وثيقة مختومة»، وأن الرجل الذي كان هو الساعي المكلف بنقل اللوح قد هرب»، ولقد صدر الأمر بأن يتم أسرهِ وإرساله إلي ميديا (?)، حيث سيتم إجراء تحقيق هناك، وقد صدر الأمر التالي إلي المديرين: «عندما تقومون بإرسال أحد الألواح إلي بارناكا (Parnaka)، اكتبوا عليه اسم الشخص المسؤول عن تسليمه»، وفي الحقيقة، فإن هذا الأمر يظهر أن مثل هذه الاحتياطات لم يكن قد تم اتخاذها من قبل (لوح التحصينات أ 28)، وغالباً ما كانت تتم محاسبة المسؤولين عن هذه المستودعات، وينتهي أحد الألواح التي تحدثت عن العجز الذي وجد في سجلات العديد من هؤلاء المسؤولين والتعديلات التي تلت ذلك بالصيغة التالية: «بالتوافق مع القانون المعتاد» (لوح التحصينات 1980)، والتي يبدو فيها أن المصطلح الفارسي القديم «داتا» - والذي تمت ترجمته هنا كـ«قانون»- يشير إلي القواعد الإدارية .

2- التسلسل الهرمي الإداري وتنظيم الإنتاج:

بارناكا (Parnaka) :

إن الشخص الذي كان مسؤولاً عن الإدارة بأكملها هو رجل اسمه بارناكا (Parnaka)، وتظهر الوثائق أنه كان هو المسؤول في الفترة بين عامي 506-497، ويحمل حاتمهُ الأسطورة الآرامية «بارناكا (Parnaka) ابن أرساما (Arsama)»، ومن المتفق عليه بشكل عام أن أرساما (Arsama) المذكور في النقش هو بالتأكيد جد دارا (Darius)، وهكذا فإن بارناكا (Parnaka) هو أخو هستاسبس (Hystaspes) الذي هو عم دارا (Darius) وأبو أرتابازوس (Artabazus)، والذي عينه كسرکسيس (Xerxes) مرزباناً

علي إقليم فريجيا الذي يقع علي مضيق الدردنيل، وعلي أية حال، فإن حجم «المؤن» اليومية التي كان يحصل عليها خلال تنقله الموسمي يكشف عن مدي سمو منزلة هذا الشخص، وعظم مسؤوليته، حيث كان يحصل علي خروفين، 90 لتراً من الخمر تقريباً، 180 لتراً من الدقيق تقريباً، وتشهد العديد من الألواح البابلية علي العدد الكبير من الرسائل التي كان يرسلها إلي مساعديه، والتي كانت في معظم الوقت تشتمل علي أوامر لهم للقيام بإعطاء قدر ما من المنتجات (خمر، غلال) إلي أشخاص أو جماعات معينة، وقد كانت تحمل اثنين من هذه الرسائل أوامر بإعطاء قدر ما من الإمدادات إلي الأميرة إرتاسدونا (Irtasduna) ، وتذكر هذه الرسائل أن الأمر جاء مباشرة من دارا (Darius) نفسه، ولتنفيذ المهام المنوطة به كان يرأس عدداً ضخماً من الموظفين، وتحمل كل رسالة أيضاً اسم الناسخ الذي قام بكتابتها، وتشير العديد من هذه الرسائل إلي «النساخ البابليين الذين كانوا يكتبون علي ورق البرشمان»، والذين كانوا يعملون مباشرة لحسابه، ومن المحتمل أن الشخص الذي خلفه في هذا المنصب هو رجل اسمه أبسمندا (Appismanda) ، وكان ذلك في عام 497، ولقد قام النساخ الذين يعملون لدي «زيساويس (Zissawis)» والذي كان الذراع اليمني لبارناكا (Parnaka) بكتابة العديد من رسائل بارناكا (Parnaka) أيضاً، ولقد كان ختم زيساويس (Zissawis) هذا يحمل اسم دارا (Darius) ، وكانت المؤن اليومية المخصصة له بالطبع أقل من نظيراتها المخصصة لبارناكا (Parnaka) ، أقل من 3 لترات من الخمر، وأقل من 60 من الدقيق، وخروف واحد .

رؤساء الأقسام:

يلي بارناكا (Parnaka) وزيساويس (Zissawis) مباشرة العديد من كبار المسؤولين، ولقد كان كل واحد منهم مسؤولاً عن جانب معين من جوانب الإنتاج، حيث كانوا يستلمون رسائل منتظمة من بارناكا (Parnaka)

وزيساويس (Zissawis) تطلب منهم عمل اللازم لتسليم منتجات محددة، ومتسلحين بهذه الرسالة كان يقوم هؤلاء المسؤولون بإرسال أوامر تحمل أختامهم إلى الموظفين الأدنى في التسلسل الإداري، وبقدر ما لدينا من معلومات نستطيع القول بأن الإنتاج كان يتم تنظيمه في خمسة أقسام، هي: الماشية، الغلال، الخمر (وشراب الشعير)، الفاكهة، والطيور .

وكمجرد مثال، دعونا نلقي نظرة عن قرب على قسم الماشية، حيث كان يديره رئيس قسم الماشية (كاسباتيس)، وعلي الأقل في الفترة من (506 501) كان يشغل هذا المنصب رجل اسمه «هارينا» (Harrena) ، ولقد قام هذا الرجل في عام 503 -بناءً على أوامر من بارناكا (Parnaka) ، والذي بدوره كان قد تلقى أوامره من الملك دارا (Darius) بتسليم عدد (100) خروف إلى الأميرة «إرتاسدونا» (Irtasduna) «إحدى زوجات دارا (Darius) ، والتي يسميها هيرودوت (Herodotus) في روايته بـ«أرتيستون» (Artystone) «(لوح التحصينات رقم 6764)- ولقد كان لدي كل مقاطعة مكتب إداري يشبه المكتب الإداري المركزي، حيث كان يوجد في أوراندوس في عام 503 كاسباتيس يسمي «ماكاما» (Makama) ، والذي كان يرسل تقاريره إلى هارينا (Harrena) ، وكان مسؤولاً عن عدد من رعاة الأغنام ومربي الماشية، ولأن المراعي لم تكن تكفي بمفردها - وخاصة في شتاء فارس قارص البرودة - فلقد كان من الضروري التخطيط لتوفير مصادر إضافية من الغذاء - وخاصة الغلال - في مستودعات التخزين، وتتناول العديد من الوثائق مسألة جمع مخزونات الغلال (ألواح الخزانة 432، 465، 495-496، 522، 526، 527، 535، الخ)، وتسجل طوائف عديدة من الألواح (S1-S3) الأقوات المقدمة إلى الحيوانات، بما فيها المؤن الخاصة التي تسبق تنقل الملك (S3) ، وتسجل هذه النصوص جميع الطوائف (الخيول، الماشية، الأغنام، الإبل، وجميع أنواع الدواجن)، وتتبع دائماً الأسلوب

نفسه، حيث إنه بناءً علي أوامر صادرة من أعلي (غالباً وثيقة مختومة [حاملي])، كان مدير المستودع يقوم بإعطاء الحبوب علي سبيل المثال إلي الشخص المكلف بإطعام الحيوانات، وفيما يتعلق بالخيول في العام 17 (505) كان الإداري من المستوي الثاني المسؤول عن المؤن هو «هيوميذا (Hiumizza)»، والذي قام بناءً علي أمر مختوم صادر إليه من المستوي الأعلي بإرسال أوامر إلي المسؤول عن قبو الخمر والمسمي «ياماكسيذا (Yamaksedda)» الذي قام بدوره بتسليم المؤن المحددة من الخمر إلي «مودادا (Maudadda)» المسؤول عن الخيول في بارميزان، وعلي هذا المستوي نفسه كان المسؤولون عن الخيول المحلية هم «المودونرا» أو «مسؤولي الإسطبل»، ولقد كانوا هم من استلموا الأقوات من المستودع لإطعام الحيوانات منها، وتظهر أحياناً ألقاب أخرى، وهي تحديداً مودونراباتيس، باساناباتيس، هرماناباتيس، والتي تستخدم كلها غالباً لتعطي المعني نفسه، ولكن من الممكن أيضاً أنها تشير إلي تسلسل هرمي داخلي للقيادات (راجع «باتيس» - «باتي» بمعني «رئيس»)، وتدفعنا قراءة الألواح الفردية للاعتقاد بأن كل مودونرا كان مسؤولاً عن عدد بسيط من الحيوانات، ففي بعض الأحيان كان يتعامل مع فرس واحد، ولكن في الغالب كان يتعامل مع أربعة أو خمسة أحصنة، ونادراً ما يكون مسؤولاً عن عشر أحصنة أو أكثر، وفي كل موقع من المواقع كان هناك العديد من الأشخاص المكلفين بالعناية بالخيول، وفي منطقة راكان في السنة الواحدة والعشرين (501) تم تسليم أقوات الخيول إلي سبع أشخاص، والذين كان اللقب المميز لهم أكثر من غيره هو «مودونرا»، ويبدو أن كل مودونرا كان مسؤولاً عن مجموعات عديدة من الخيول، حتي إن واحداً منهم كان يتعين عليه الإعتناء بالخيول والماشية والأغنام.

ولقد كانت الأقوات نفسها تتدرج من (1) قا (أقل من 1 لتر) إلي

(40) قا من الحبوب في اليوم، ولقد كانت الخيول تحصل هي الأخرى علي كمية غير عادية من الأقوات: الخمر، شراب الشعير (لوح التحصينات 1779)، والحبوب (ألوح التحصينات 1766 1768)، والدقيق (ألوح التحصينات 1770 1771)، وهذه الإمدادات من الخمر وشراب الشعير المخصصة للخيول - والتي خصصت ذات مرة للجمال أيضاً- هي شيء لا يدعونا للدهشة أو التفاجؤ بالنظر إلي ما ذكره أرسطو من تخصيص (5) مارييس من الخمر لإطعام أحد الأفيال، وهذه الممارسة هي إحدى الممارسات الشائعة والمعروفة في العصر الحديث أيضاً، حيث إنه يتم التمييز بين الخيول من خلال السن «صغيرة» و«كبيرة»- وكذلك أيضاً من خلال الوظيفة، وهناك مصطلحان جديران بالذكر في هذا الخصوص، هما: النوع الأول من الأحصنة يسمى «بيرادازيس»، والنوع الثاني وهو الحصان المخصص للقيام بالرحلات، وكلاهما يشير إلي أحصنة تستخدم في في العادة في توصيل البريد، والنوع الأول منها يمثل «الأحصنة السريعة»، والتي كانت تشتهر بسرعتها وقوة تحملها، وكان يستخدمها السعاة المكلفون بنقل البريد السريع، والذين كان يطلق عليهم أيضاً «بيرادازيس» (فصل 9-2) .

رؤساء الكورتاس (كورداباتيس):

نجد في ألواح التحصينات أن هناك أربعة من المسؤولين يحملون لقب كورداباتيس: هم إرسينا (Irsena) ، كاركيس (Karkis) ، سوداودا (Suddayauda) ، ومسبارما (Misparma) ، وقد تم تقديم تفسيرين لكلمة كورداباتيس، يعتقد البعض -وهم يمثلون العدد الأكبر- أن مثل هؤلاء الأشخاص كانت تقع علي عاتقهم مهمة الإشراف علي العمال الذين كانوا يعملون في الحقول والمحلات ومواقع التشييد، وهي الطائفة التي يطلق عليها بشكل عام في مئات الألواح طائفة «الكورتاس» أو العمال «وهي التسمية التي تقابلها باللغة الفارسية القديمة كلمة [جاردا]»، بينما

يعتقد آخرون أن تسمية «الكورتا» تلك تقابل كلمة «جردا» بمعنى «منزل» -وليس «جاردا» وأن الكورداباتيس كانوا هم القهرمانات الرئيسون، والذين كانت تقع علي عاتقهم مسؤولية رئاسة الأقسام الخمسة وطاخم العاملين بهم، ولكن مناقشة المعني الاشتقاقي لكلا الكلمتين لن تكون له أهمية كبيرة، حيث إنه كان هناك تشابك وتشابه واضح بين المهام التي تقع علي عاتق كلا الشخصين، حيث إن وظيفتيهما كانت تتمثل في تنظيم عملية تخزين الإمدادات والإشراف الإداري علي العاملين تحت سلطته، وكانا يشتركان أيضاً في أحد أبرز أدوارهما، والذي توجد عليه شواهد كثيرة، وهو الدور المتمثل في توزيع الأقوات، وفي عام 494 تم تخزين البلح في ضيعة ميسدوكبا (Misdukba) تحت إشراف مسبارما (Misparma) الذي كان يحمل لقب كورداباتيس وسارمانا والذي يمثل المدير / الموزع ذي المستوي الأدنى (لوح التحصينات 158)، أي أنه كان مسؤولاً عن تسليم مؤن البلح عندما يستلم أمراً عبر قنوات التسلسل الإداري بذلك، وفي حالات أخرى -إن لم يكن الاسم يشير إلي شخص آخر غير مسبارما (Misparma) الذي نعرفه فإن مسبارما (Misparma) كان مسؤولاً عن مخزونات مجموعة متنوعة من المنتجات، وكان إرسينا (Irsena) والذي عمل ككورداباتيس هو الآخر هو الذي يوزعها غالباً علي جماعات الكورتاس، وكون شخصين يحملان اللقب نفسه لا يعني أنهما متساويان في المكانة، كما في حالة كساباتيس (المديرين المسؤولين عن الماشية)، ولقد كان بإمكان بعض الأشخاص أداء مهام وظائفهم في إطار محدود تحت إشراف وسلطة الكورداباتيس الرئيس، ومن المؤكد أن هذه العلاقة الهرمية هي التي كانت موجودة بين مسبارما (Misparma) وإرسينا (Irsena) .

ومن الواضح أن إرسينا (Irsena) كان أحد كبار المسؤولين المشغولين للغاية، ونحن لا نعرف أصله أو نسبه بالتفصيل، ولكنه أعاد

استخدام الختم الموروث عن الدولة الإلامية الجديدة والمنقوش عليه اسم همبان-أهبي (Humban ahipi) ابن ساتي همبان (Sati Humban) وعلي الرغم من ذلك فقد كان فارسياً، والذي يسجل أحد الألواح أنه قدم من أنسان (لوح التحصينات 1368)، ولقد ذكر اسمه في أكثر من 70 لوحاً، وتكشف تواريخ هذه الألواح أنه كان يصدر أوامره علي الأقل من عام 505 إلي عام 498، وتظهر طبغات أختامه أنه كان يعمل وكانت عنده امتيازات في منطقة فهليون، ولكننا يمكننا أن نجد أدلة أيضاً علي أنه كان يعمل في قطاع برسيبولس، وباختصار، فإن وظيفته كانت تتمثل في أنه كبير المسؤولين الماليين، ونتيجة لهذا المنصب فقد أرسل وثائق مختومة (حالي) إلي العديد من مساعديه، والذين كانت تتمثل وظيفتهم في تخصيص الأقوات تبعاً لأوامره، وهكذا قام في عام 503 بإرسال أكثر من عشر أوامر إلي المستودع الموجود في هداران، حيث كان المديرون المسؤولون عنه خاضعين لسلطته، ولقد خطط أيضاً لنقل الحبوب من مكان إلي آخر وتسليم عدة شحنات إلي الملك، وفي عام 500 حصل بعض الكورتاس الذين كانوا مسافرين علي أقوات للسفر في أحد الضياع (إرماتام)، حيث كان إرسينا (Irsena) هو المسؤول عن عملية التخصيص، أي أنه هو من أرسل الأمر إلي مدير المستودع «ميدومانوس (Medummanus)»، وإلي المسؤول «سياتيبارنا (Siyatiparna)» الذي كان سيستلم الغلال منه ليقوم بتوزيعها علي الكورتاس (ألواح التحصينات 1368) .

وقد كان إرسينا (Irsena) نفسه خاضعاً لسلطة بارناكا (Parnaka) ومساعدته زيساويس (Zissawis) الذي استلم منه رسائل تدعوه إلي اتخاذ الخطوات الضرورية لتوزيع الأقوات علي عدد من الأشخاص (ماجوسي، مدير أحد المستودعات، النساخ البابليين الذين يعملون لحساب بارناكا (Parnaka) ، ... الخ)، وفي عام 498 استلم أيضاً خطاباً من مارازا

(Maraza) يحمل أوامر إليه بتوزيع أقوات الحبوب علي الكورتاس (لوح التحصينات 1844)، فبعد نجاحه في تحمل المسؤوليات الكبيرة التي كلف بها في قسم الخمر بكفاءة في الفترة بين عام 405 وجزء من عام 498، وبروز نجمه بين موظفي بارناكا (Parnaka) (لوح التحصينات رقم 1789) تم نقل مارازا (Maraza) بعد ذلك لإدارة قسم الغلال (الألواح 1841-42-44-45)، ومن خلال المكانة الكبيرة والسلطات التي منحها له هذا المنصب، أصدر أوامره إلي إرسينا (Irsena) ؛ للقيام بتوزيع أقوات الغلال علي الكورتاس التابعين له، ويظهر هذا المثال البسيط أن الكورداباتيس إرسينا (Irsena) لم يكن هو كبير القهرمانات، وأن المنصب الذي كان يشغله في الهمم الإداري كان أعلي من منصب رئيس القسم، وعلي العكس من ذلك فبناءً علي تعليمات من المستوي الأعلى قام هو بإصدار أوامره إلي المسؤولين في المستوي الأدنى ليوزعوا الأقوات علي جماعات الكورتاس المسؤولين مباشرة منه، وينطبق هذا الوضع نفسه أيضاً علي كاركيس (Karkis) وسودايودا (Suddayauda) ، والذين خلفوه في إدارة منطقة برسيبولس، ولقد شغل الأول هذا المنصب في الفترة من 507 إلي 503، أما الأخير فقد شغله من 502 إلي 496، وقد اقتضت نشاطات كل منهما علي منطقة معينة، ولكن اقتضت الظروف أيضاً تدخلهم في مناطق أخرى ربما بسبب نقص الموظفين المؤهلين، وعلي أي حال، فإن دراسة الألواح تظهر مدي تعقد وصرامة التسلسل القيادي للنظام الإداري في برسيبولس، كما أنها تقدم إشارات ومعلومات مهمة حول الحياة العملية للموظفين مثل مارازا (Maraza) ، والتي يمكن أن نقتفي أثرها لسنوات عديدة.

السفن الناقلة للكنوز والمسؤولين عن الخزنة:

إن المشكلات التي يثيرها أحد المسؤولين الآخرين هي أكبر بكثير، والمعلومات المباشرة الوحيدة التي لدينا تأتي من ألواح الخزانة التي

سمحت لنا بعمل قائمة بمن شغلوا منصب أمين الخزانة بعد عام 490، وهي السنة التي تولي فيها بارادكاما (Baradkama) هذا المنصب واحتفظ به حتي عام 466، وتسمح لنا الملاحظات الآرامية المنقوشة علي الهاونات ومدقات الهاونات الموجودة في برسيبولس بملء قائمة بأسماء أمناء الخزانة الذين شغلوا هذا المنصب خلال الفترة من 435-436 بفرض أن التواريخ التي ذكرها محرر هذه النقوش هي مؤكدة بالكامل، وهو ما ليس صحيحاً في الواقع، وفي ألواح الخزانة نجد أن أمين الخزانة أو خازن بيت المال، كان يحمل اللقب الفارسي «جانزابارا» المشتق من كلمة «جانزا» والتي تعني «الكنز»، ويظهر أيضاً في النقوش الموجودة علي الهاونات والمدقات لقب «أوبا جانزابارا»، أي «الأمناء المساعدون»، ومن المحتمل أن هذا كان هو دور «ساكا» الذي عمل مع «بارادكاما (Baradkama)»، ولقد تم إعطاء أمناء الخزانة في مرات عديدة اللقب البابلي «كابنوسكيرا»، وهو الكلمة الإيلامية المقابلة لكلمة جانزابارا الفارسية، ويمكن أيضاً أن تتم الإشارة إليهم باستخدام عبارة «خازن بيت مال بلاد فارس» و«خازن القلعة» (هاماريس)، والتي تشير بوضوح إلي برسيبولس، ولقد كانوا يقومون بانتظام وبناءً علي طلب من أحد المسؤولين بإعطائهم بعض المبالغ لاستخدامها في دفع رواتب الكورتاس، وفي الحقيقة، وبداية من عام 493 كان يتم دفع رواتب العمال جزئياً في صورة فضة موزونة، وكانت هذه الفضة تأتي من الخزانة، والتي كانت تسمي في أحد الألواح بالخزانة الملكية (سونكينا: اللوح رقم 27)، وينحصر نطاق صلاحيات أمناء الخزانة في إقليم فارس فقط، وهؤلاء الكورتاس كانوا في معظم الحالات عبارة عن «حرفيين يعملون في برسيبولس» في مواقع التشييد، ولكن الخزانة كانت من الممكن أيضاً أن تعطي المال / الفضة لجماعات الحرفيين الذين كانوا يعملون في مواقع أخرى في إقليم فارس، مثل العمال الذين كانوا يعملون

علي صناعة المعاطف المدرعة في نيريز (لوح الخزانة 52)، وعلي الرغم من هذه البيانات، إلا أنه ليس من السهل تحديد مكانهم في الهرم الإداري بدقة، حيث إننا لا نعرف بالضبط ما هي الخزانة؟ وما هي الأموال التي كانت تستخدم في إعادة ملئها أو سد النقص بها؟ وهل كانت هذه الأموال تأتي من بلاد فارس نفسها (خزانة بارسا)؟ أو أن هذه الأموال كانت تؤخذ من أموال الجزية والضرائب التي كانت تتدفق علي بلاد فارس من جميع أنحاء الإمبراطورية؟ (وهو ما تقترحه ألواح الخزانة 1459، 1357، 1342)، هل كان أمين الخزانة يرفع تقاريره إلي المسؤول الأعلى منه؟ خلال فترة تولي بارادكاما (Baradkama) هذا المنصب لم يتم ذكر أي شيء أكثر من ذلك عن بارناكا (Parnaka) أو عن أي شخص آخر خلفه في تحمل تلك المسؤوليات العظيمة، وتظهر من الألواح أن بارادكاما (Baradkama) قد تلقى في مرات عديدة أوامر من دارا (Darius) مباشرة (ألواح الخزانة 4-7)، هل نستنتج من ذلك أنه كان يتم إرسال خطاب ملكي في كل مرة من هذه المرات؟

وتكشف ألواح التحصينات عن وضع مختلف، حيث إن كلمة «جانزابارا» ظهرت في هذه الألواح مرتين فقط، فقد استلم رجل اسمه مانويا (Mannuya) مال/فضة في صوصا، وتلقى أوامر تقضي بإرساله إلي ماتيزيس (لوح التحصينات 1342)، هل يشير هذا إلي عائدات الضرائب التي تم تحصيلها في إيلام؟ ولكن إذا كان الوضع كذلك فعلاً فلماذا يعطيها إلي ماتيزيس بدلاً من تسليمها إلي الخزانة الفارسية في الحصين القريب جداً من برسيبولس؟ ويسجل لوح آخر كشف بالحسابات التي تم إنشاؤها في راكان والتي تسمي بالخزانة (لوح التحصينات 1947)، ولقد كان أمين الخزانة (جانزابارا) من بين المسؤولين العاملين هناك، والذي كان يستلم أقواتاً من المستودعات، والموظف المسؤول عن إعطاء التصاريح بصرف السلع من المستودع

(يوليرا)، والذي كان يسمى «يوليرا كابنوسكيرا» أي «يوليرا صاحب الخزانة»، وأحد النساخ «تبييرا كابنوسكيما»، ولكن الخزانة التي يدور حولها الحديث هنا لم تكن خزانة بلاد فارس، ولكن واحدة من الخزائن المحلية العديدة الموجودة في جميع أنحاء فارس وإيلام والتي قامت الألواح بذكرها، ويشير أحد النصوص بشكل غير مباشر إلى خزانة برسيبولس، كما أنها تسجل تقديم الأقوات إلى الرعاة الذين أحضروا «الأغنام الملكية» إلى صوصا، والذين تم وصفهم بأنهم «مرتبطون بخزانة برسيبولس» (كانزاياكا، لوح الخزانة 1442). ومن المحتمل أن هذا المصطلح كان يشار به إلى الكورتاس الذين كانوا يعتمدون بشكل كامل على سلطات الحصن في الحصول على أقواتهم، والذين كانوا لازمين للقيام بوظائف معينة (راجع ألواح الخزانة 45، 65، 67).

لقد ظهرت كلمة «كابنوسكي» أي (الخزانة) وكلمة «كابنوسكيرا» أي (أمين الخزانة) في 53 لوحاً من ألواح التحصينات، ولقد كان عدد هذه الخزائن في بلاد فارس هو (11) خزانة محلية، ومن الواضح أنه لم يكن هناك ما يربطها بخزانة برسيبولس التي تتحدث عنها ألواح الخزانة، ولقد كانت هذه الخزائن تحتوي أيضاً على مستودعات للسلع، وكان يعمل بها عدد كبير من الموظفين (كما في راكان)، ولقد كان هناك عدد صغير أو كبير من الكورتاس المرتبطين بهذه الخزائن، فعلى سبيل المثال كان هناك 47 من هؤلاء الكورتاس في شيراز في عام 504 (ثم أصبحوا 231 في عام 500)، وكان عددهم 677 في ماتيزيس عام 497، و544 في أوراندوس عام 500، وهكذا، وقد كانت هذه الخزائن المحلية في الأساس مراكز لتجميع وتخزين ومعالجة المنتجات النباتية والحيوانية، وهكذا فإنه لم تكن هناك روابط كثيرة تجمع بين أمين أحد هذه الخزائن وبين المسؤول عن خزانة بلاد فارس (مثل بارادكاما (Baradkama)) على الرغم من أنه كان يطلق عليهما هما الاثنين اللقب نفسه وهو «جانزابارا»، ولقد ظهر

بارادكاما (Baradkama) في مرات عديدة في عامي 494-495 كموزع للأقوات علي الكورتاس التابعين للخزانة (كابنوسكي) في كل من أوراندوس وشيراز (ألواح الخزانة 864 (867) -عندما كانت الحبوب تحت سيطرة إرسينا (Irsena) - وفي عام 495 كان بارادكاما (Baradkama) مسؤولاً عن سبعة من الكورتاس التابعين لخزانة «كوروبون»، ومن الواضح أنه قد حصل علي ترقية في الفترة ما بين عامي 494-490، والتي جعلته علي رأس خزانة برسيبولس، وهكذا فإنه لا يوجد أي شك في أن الخزائن كانت تشتمل أيضاً علي جماعات من الكورتاس الذين كانوا يعملون في المحلات، كما أشارت النقوش الموجودة علي الهاونات ومدقات الهاونات الموجودة في الخزانة .

ومن الواضح أنه لم يشغل أحد قبل بارادكاما (Baradkama) منصب أمين الخزانة في فارس بقدر ما يمكننا إعادة بناء الوضع الذي كان قائماً في ذلك الوقت من ألواح الخزانة، ولا يعني هذا أنه بعد بارناكا (Parnaka) لم تعد هناك خزانة ملكية بالمعني الذي نعرفه، وهي مستودع للمعادن والأشياء النفيسة، وفي الواقع فإن المؤلفين القدامي يشيرون إلي مثل هذه الأماكن المسماة بـ«ثيسوروي» و«باراثيسيس» (راجع سترابو (Strabo) ، الكتاب الخامس عشر، فقرة 3 21)، وإنه لمن الخطير دائماً بناء افتراضات اعتماداً علي صمت المصادر، فالظهور المفاجيء لعملية دفع رواتب الكورتاس باستخدام الفضة في عام 493 بالتأكيد لا يعني أن بارناكا (Parnaka) لم تكن بحوزته المبالغ المالية اللازمة، ففي الواقع يثبت لوح الخزانة المكتوب باللغة الأكادية أنه علي الأقل منذ عام 502 فصاعداً كان يتم تحصيل الرسوم المقررة في صورة فضة (لوح الخزانة رقم 85)، ويبدو من المعقول أكثر أن نفترض أن بعضاً من سجلات بارناكا (Parnaka) قد اختفت، وبالإضافة إلي ذلك، فإن ألواح التحصينات متحفظة للغاية فيما يتعلق بالعمليات التي كانت تجري في برسيبولس .

حرفيو الكورتاس:

تشير الغالبية العظمى من الألواح إلى الأقوات التي كانت تقدم إلى الكورتاس، وفي الوثائق الخاصة ببرسيبوليس تشير كلمة «الكورتاس» الإيلامية بشكل عام إلى العمال الذين كانوا يعملون في الحقول والمحلات التي تسيطر عليها الإدارة، أو الذين كانوا يعملون في مواقع البناء في برسيبولس، وفي معظم الحالات لم تكن تتم الإشارة إلى مجال تخصصهم، حيث كان يتم تسجيل أسمائهم في قوائم علي أنهم الكورتاس المستلمون للأقوات والمؤن في بلدية معينة أو خزانة معينة (كورتاس كابنوسكيب)، ومن ناحية أخرى، فإنه لم يتم ذكر العديد من الأسماء التقنية للمهن، وهكذا فإننا يوجد لدينا قوائم كاملة غير قابلة للتفسير (راجع لوح الخزانة رقم 865) .

وتحتوي ألواح الخزانة في الأساس علي أسماء العمال المتخصصين في حرف البناء والزخرفة، ويشار إليهم غالباً كـ«حرفيي الكورتاس الذين يحصلون علي أقواتهم من برسيبولس»، وهناك احتمال كبير في أن كلمة «ماريب» الإيلامية التي تعني (الحرفيين) تقابل أو تعادل الكلمة الفارسية «كرنوفاك»، وفي بعض الأحيان تتم الإشارة إلى هؤلاء الحرفيين بشكل عام مثل الرجال الذين بلغ عددهم 1149 والذين أطلق عليه «حرفيون من جميع التخصصات» أو «العمال الذين يقومون بجميع المهام» (لوح الخزانة 79)، وفي بعض الأحيان كانت تتم الإشارة إلى تخصصاتهم بتحديد أكبر، هؤلاء الذين يعملون علي الحجارة، أو هؤلاء الذين ينحتون الصور البارزة علي الخشب، أو الذين أسهموا في إكمال القاعة المرفوعة السقف علي أعمدة، أو صائغي الذهب، أو العاملين في مصاهر المعادن، ويشهد عدد كبير من الألواح علي استمرار العمل في

التشطيبات والزخرفة في برسيبولس طوال عهد كسركسيس (Xerxes) بشكل خاص، ولقد تم ذكر الحرفيين (ماريب) الذين يعملون في برسيبولس في ألواح التحصينات، ولكن بشكل أقل تكرار نسبياً، وتسجل ألواح معينة في الفترة بين عامي 500-507 عمليات نقل الحبوب والدقيق والخمر الذي كان يمثل أقوات الحرفيين، وقد كان أباتيا (Abbateya) هو الموزع (ألواح التحصينات، 1580-1584 * 1594 * 1614 * 1801 * 1831)، وتم ذكر الجنس الذي ينتمي إليه هؤلاء الحرفيون ذات مرة (الليسيون: لوح التحصينات 1049)، ونادراً ما كان يتم ذكر التخصص: النحاتون علي الحجارة (ألواح التحصينات 1587، 1633)؛ صائغي الذهب (ألواح التحصينات 1805، 872)؛ النجارون (لوح التحصينات 1799)، ويشير أحد الشروح المكتوبة باللغة الآرامية إلي مقتلعي الحجارة (لوح التحصينات 1587)، وهذا يذكرنا بالكتابات والرسوم اليونانية التي وجدت في أحد المحاجر في برسيبولس، وتحمل إحدي هذه الكتابات اسم بيثاركوس (Pytharcus)، وتحمل أخرى اسم نكياس (Nikias)، وبالإضافة إلي ذلك، تظهر الهاونات ومدقاتها الموجودة في برسيبولس أنه تم توظيف الكورتاس في عهد كسركسيس (Xerxes) وأرتاكسر كسيس (Artaxerxes) الأول في محلات الحصن ليقوموا بصناعة أشياء من الواضح أنها كانت مخصصة للمائدة الملكية .

ولكن لم يكن جميع الحرفيين متمركزين في برسيبولس، حيث إن أمين خزانة برسيبولس كان يعطي مرتبات أيضاً للعمال الذين كانوا يصنعون المعاطف المدرعة في نيريز (لوح الخزانة رقم 52)، أو للذين كانوا يعملون في إقليم فارس (لوح الخزانة رقم 53)، أو شيراز (لوح الخزانة رقم 42، 60)، ومثلما كان الحال مع خزانة برسيبولس، فإن الخزانات الأخرى المنتشرة في جميع أنحاء بلاد فارس كانت في الواقع لديها جماعات من العمال (كورتاس كابنوسكيب) يختلف عددهم من

خزانة إلي أخرى، وكانت توجد بينهم مجموعة متنوعة من الحرف: البناءون في أوراندوس، وصائغو الذهب العاملون في كورا، والذين تم جلبهم من سارديس (لوح التحصينات 873)، وصائغو الذهب الموجودون في هيدالو (لوح التحصينات 874)، ومن بين الجماعات الأكثر تخصصاً كان العمال الذين سلمتهم الإدارة الجلد والذين قاموا بمعالجته لصنع ورق البرشمان منه، والذي كان يتم استخدامه بعد ذلك من قبل الوزارات العديدة والمكاتب المحاسبية، وبالإضافة إلى ذلك يشير (23) نصاً من مواقع مختلفة إلى جماعات «الباساب» التي تتكون من النساء فقط، ومن المحتمل أنهن كن النساجات اللواتي كن يغزلن الصوف ويصنعن منه مجموعة متنوعة من الملابس .

وفي عام 497 وبناءً علي أوامر أباتيا (Abbateya) حضرت مجموعة مكونة من 31 عاملاً كانوا تابعين لخزانة نيريز للعمل في برسيبولس كبنائين (لوح التحصينات رقم 1852)، ولم يكن هؤلاء العمال بالضرورة يعملون كبنائين مهرة في السابق، حيث إنه من الممكن أنهم قد تم استدعاؤهم كعمال عاديين، ثم تم دمجهم في الجماعات المكلفة بأعمال البناء، وعلي أية حال، فإنه يبدو أن جماعات العمال كان يتم نقلهم بشكل دوري من موقع لآخر علي حسب الحاجة، وتوجد شواهد علي مثل هذه التحركات في ألواح الطائفة Q (مؤن السفر): من صوصا إلي برسيبولس، من صوصا إلي ماكان، من برسيبولس إلي صوصا، من راكان إلي تاموخان، وهكذا، وتوجد شواهد أيضاً علي نقل العمال وإعادة تمركزهم من مكان إلي آخر في ألواح الخزانة، ففي نهاية عهد دارا (Darius) تم إحضار عمال البناء الذين تم استخدامهم في تشييد القصر في نوبستاس من مصر (ناكطي روستام، لوح الخزانة رقم 9)، وفي عام 461-462 صدر أمر بإرسال أحد المتخصص المشهورين في زخرفة الأحجار من صوصا إلي برسيبولس (لوح الخزانة 78)،

والجماعات التي كانت تنقل بهذه الطريقة كانت من الممكن أن تكون كبيرة في العدد: حيث تم نقل 547 من الحرفيين المصريين من صوصا إلي برسيبولس (لوح التحصينات 1557)، ولقد تم أيضاً نقل 108 حرفياً كبادوكياً من برسيبولس إلي إيلام (لوح التحصينات 1577)، وفي مرة أخرى تم نقل 1500 رجل من برسيبولس إلي صوصا (لوح التحصينات 1542)، وتم نقل 150 طراقياً و980 كبادوكياً و303 ليسياً من مكان إلي آخر في إقليم فارس (لوح التحصينات أ 18، 30)، الخ .

إن تغير عدد العمال الموجودين في الموقع نفسه هو دليل إضافي علي تلك الممارسة في نقل العمال من مكان لآخر، حيث إن الأوامر المتعلقة بتوزيع المؤن والأقوات تسمح لنا فعلياً بإجراء إحصاء سنوي لعدد هؤلاء العمال، ويمكننا أن نلاحظ أن بعض الخزانات كان لديها عدد قليل من العمال المرتبطين بها بشكل دائم مثل خزانة حيران والتي -باستثناء عام 488- كان يعتمد عليها عدد (88) عاملاً بشكل دائم، ومن ناحية أخرى كان يتم توزيع الأقوات في ماتيزيس علي عدد 259 عاملاً في عام 506، ولقد زاد عددهم إلي 694 عاملاً في عام 499، و702 عاملاً في عام 498، و677 عاملاً في عام 497، بينما في خزانة أوراندوس نجد أن الأرقام هي كما يلي: 15 في عام 503 عمال، و544 عاملاً في عام 502، ثم صار عددهم أكثر من 200 عامل في المتوسط حتي عام 497، وفي بعض الأحيان تكون الاختلافات في الأرقام أكثر وضوحاً، ففي بارميزان وهو المكان الذي كانت توجد فيه أعداد ضئيلة للغاية (5 عمال في عام 505، و6 عمال في عام 501)، وصل الرقم فجأة إلي 527 عاملاً في عام واحد (508؟)، والشئ الأكيد هو أنه لا يجب أن تؤخذ هذه الأرقام علي أنها صورة دقيقة للظروف القائمة في هذه السنوات بسبب نقص السجلات التي لدينا، وأيضاً وعلي وجه الخصوص، صمتها فيما يتعلق بعدد الحرفيين الذين كانوا يعملون في برسيبولس، وعلي الرغم

من ذلك فإن السجلات الموجودة لدينا تقدم لنا فكرة عامة عن التسلسل الهرمي للخرائن، وعن تنقلات العمال من موقع إلى آخر .

قائدو المائة والمشرفون:

إن الأوامر التي تتعلق بالأقوات وتنقلات العمال (الكورتاسر) كانت تصدر من رؤساء العمال (كورداباتيس)، والذين كانوا من الممكن أيضاً أن يؤديوا مهام الموزعين (سارامانا)، وكان من الممكن أن تصدر الأوامر مباشرة من عند بارناكا (Parnaka) أو حتي من عند الملك، ولكن جماعات العمال وخاصة أفضلها من حيث كمية الإمدادات التي تصلهم- كانت لديهم منظماتهم الداخلية الخاصة، والتي كانت بالطبع خاضعة لسلطة مسؤولي الإدارة، وتظهر لنا ألواح التحصينات في مرات عديدة تحويل منتجات إلى «رؤساء المائة» (ساداباتيس / ساتاباتي)، ورؤساء العشرة (داساباتيس / داثاباتي)، والذين كان يتم ذكر أسمائهم بشكل صريح تبعاً للصيغة «قائد المائة لكذا وكذا، أو قائد العشرة لكذا وكذا» (ألواح التحصينات 138-143)، حتي إننا نجد لقب قائد الأربعة في أحد الألواح (لوح الخزانة 10:1963)، ويسجل أحد الألواح قائمة بأسماء الأشخاص (تاسوب / الأشخاص) مقسمة إلى مئات (لوح الخزانة رقم 84)، ونميل إلى الاعتقاد بأن وظيفة قائد المائة وقائد العشرة كانت تتمثل في القيام بتوزيع الأقوات علي رجالهم، وعلي الرغم من ذلك فإن المعلومات التي حصلنا عليها من ألواح الخزانة لا تؤكد بشكل كامل مثل هذا التفسير، حيث نجد في بعض النسخ أن قائد المائة هو بالفعل من يقوم بالتوزيع (سارامانا، لوح الخزانة 42، 53، 60)، ولكن هذه ليست هي القاعدة العامة، وإنما هي الاستثناء، ففي عامي 482/483 كانت هناك مجموعة من العمال من مصر، ومن سوريا، ومن أيونيا الذين يعملون في برسيبولس، وكانوا يشكلون في مجملهم 201 وحدة، وقد كانت الإمدادات تقسم بصورة غير متساوية بين الجماعات الفرعية التي كانت

تحتوي كل منها علي 46 رجلاً، ومن الواضح أن هذا التفاوت في كمية الإمدادات كان راجعاً إلي تفاوت مؤهلاتهم، وقد كانت هذه المجموعة تحتوي أيضاً علي 63 رجلاً كانوا يسمون بقادة المائة، وقادة المائة الفرعيين، وإذا افترضنا (وهو الافتراض المنطقي) أن كل لوح من الألواح يتعامل مع طائفة محددة من العمال، والذين كانوا يحصلون علي مؤن، فإنه سيكون من الواضح أن كل واحد من قادة المائة -علي الرغم من كثرتهم- لم يكن يقود مائة رجل، ولكي نكون دقيقين فإنه يبدو أن كل من ينتمي إلي طائفة قادة المائة كان يسمي قائد المائة، ومن المحتمل أن هذا كان امتيازاً يعطي الحق لصاحبه في الحصول علي مؤن أكثر مما يحصل عليه 138 عاملاً آخرون مجتمعين (لوح الخزانة 15)، ومن المحتمل أن هذا كان ينطبق أيضاً علي قائد المائة المصري المسمي هارادوما (Haradduma) ، والذي كان يعمل كنجار ولاصق للأثاث، والذي يذكر اسمه أحد الألواح علي أنه الشخص الوحيد الذي كان يحصل علي مؤن (لوح الخزانة 1)، ولا بد أنه كان أحد الحرفيين الذين يتم احترامهم بشكل خاص بالنظر إلي الحجم الكبير للمؤن التي كان يحصل عليها (ما يعادل 6.5 سيكولي في الشهر)، وهي الكمية التي تفوق بكثير ما كان يعطي لقادة المائة الآخرين $(1+3/4+1/8)$ سيكولي في الشهر لكل من قادة المائة وقادة المائة الفرعيين الثلاثة والستين المذكورين في لوح الخزانة رقم 15)، ولقد كانت أيضاً تفوق كثيراً الأقوات التي تمنح لأحد المزخرفين، والذي علي الرغم من أنه قد تم استدعاؤه من صوصا إلي برسيبولس في عام 461/462 إلا أنه كان يحصل علي $3/1$ سيكيولس في الشهر (لوح الخزانة 78)، حيث إن تواضع حجم المؤن التي كان يحصل عليها هو أمر لا يوجد له تفسير علي الإطلاق، حيث إنه يسمي «ماناكوراس»، وهو اللقب المقابل للكلمة الفارسية «فراماناكارا»، والتي تعني (مشرف العمال)، وفي عام 465 / 466 كان هناك رجل اسمه

إسكوس (Eskus) ، وكان مشرفاً علي 612 نجار يعملون في برسيبولس، ولكن لم يتم تحديد كمية المؤن التي كان يحصل عليها (لوح الخزانة 75)، وفي عام 466 حصل رجل كان يشرف علي اثنين من النجارين علي مؤن تقدر بـ(6,1) سيكولي في الشهر (لوح الخزانة 44) .

المؤن الغذائية وتنظيم الإنتاج:

تبعاً لألواح التحصينات، كانت المؤن العينية توزع بشكل غير متساوٍ تبعاً للجنس والنوع، وبشكل عام كان يتم التمييز بين الرجال و«الصبيان» (بوهو) من ناحية، وبين النساء والبنات من ناحية أخرى، ولكن يظل هناك بعض الشك حول المعني الدقيق لكلمة (بوهو) (هل يتم تحديدهم تبعاً للسن؟ أم تبعاً للمنزلة [خادم]؟)، وبتحليل الموضوع تحليلًا كليًا يبدو أن 83% من الرجال كانوا يحصلون علي 30 قا من الحبوب في اليوم، أي حوالي 5,16 كجم (حيث إن كل مائة لتر كانت تعادل 56 كجم)، بينما كان يحصل الآخرون علي كمية تتراوح بين 11-25 كجم، ولقد حصلت 87% من النساء علي كمية تتراوح بين 5,6 11 كجم، بينما كانت تحصل النسبة الباقية منهم تقريباً بأكملها علي 22 كجم، ولكن هذه الأرقام التي تمثل المتوسط لا تأخذ في اعتبارها التنوع الموجود في المواقف، وكمثال (من بين مئات الأمثلة الأخرى) دعونا ننظر إلي كمية مؤن الحبوب التي تم تسليمها في مارس عام 498 إلي عدد (702) عاملاً في ماتيزيس والذين حصلوا علي 1638.5 باراً، أي أكثر من (100) قنطار [لوح التحصينات رقم 960 (1 قنطار – 100 كجم)]، ولقد كانت الكميات المخصصة هي كما يلي:

50,27 كجم	(4) سيدات	50,27 كجم	(1) رجل
22 كجم	(120) امرأة	22	(48) رجل
50,16	(146) امرأة	75,18	(31) رجل
11	(100) امرأة	50,16	(23) رجل
75,13	(3) بنات	25,13	(15) صبي (بوهو)
11	(13) بنت	11	(28) صبي
25,8	(43) بنت	11	(38) صبي
50,5	(22) بنت	50,5	(20) صبي
75,2	(17) بنت	75,2	(22) صبي
11	(8) لباب		

ويمكننا أن نري الفرق مع كل طائفة أيضاً دون أن يكون لدينا في أية حالة محددة من الحالات أية معلومات تساعدنا في فهم المعايير التي يتم بناءً عليها تحديد الكمية الموزعة (باستثناء معيار العمر، والذي من الواضح أنه ليس هو الاعتبار الوحيد)، وبالإضافة إلى ذلك، تظهر في هذا الجدول طائفة جديدة وهي «اللباب»، حيث يذكر اسم هذه الطائفة غالباً في جماعات المسافرين الذين يحصلون على الإمدادات من المستودعات الموجودة على الطرق الملكية، ويمكن تمييز مجموعتين فرعيتين بشكل عام جداً: السالوب واللباب، وهاتان الطائفتان تقابلان طبقات اجتماعية مختلفة، ولكن لم يتم تحديدهما أكثر من هذه الصورة «السادة» و«الخدم/العبيد»، حيث يحصل السادة في العادة على 28,0 كجم في اليوم، بينما يحصل البوهو على 55,0 كجم وهي الكمية نفسها التي كان يحصل عليها الخدم/اللباب هم الآخرين (55,0 كجم).

وفي حين أنه كان من الواضح أن الحبوب هي الغذاء الرئيس، إلا أن بعض الجماعات كانت تحصل أيضاً على الخمر أو شراب الشعير، ولكن هذا الأمر كان نادر الحدوث نسبياً، حيث كان يحدث في أقل من 1/5 من

الحالات، ففي مارس وأبريل من عام 500 -علي سبيل المثال- تم توزيع (24) ماريس من الخمر (ما يعادل 228 لتراً) علي ثمانية من العمال في نيريز كالتالي: تم إعطاء 4,19 لتراً لكل رجل من رجلين أولين، وتم إعطاء 7,9 لتراً لكل رجل من رجلين آخرين، وأعطيت امرأة عدد (23) لتراً (لوح التحصينات رقم 878)، ويمكننا أن نستنتج من هذين المثالين أنه كان يتم بشكل منظم إعطاء النساء مؤناً أقل مما يعطي للرجال، حيث كان يتم بصورة منتظمة تخصيص مؤن قدرها ثلاثة ماريس من الخمر للنساء اللواتي يحملن لقب «إرسارا»، والذي يقابل اللقب الفارسي «ماثيستا»، والذي يعني رئيسة، ومن الواضح أنه كان يوجد رجال يحملون اللقب نفسه، وأنهم كانوا نتيجة لذلك يحصلون علي كميات كبيرة جداً من المؤن، ولكن كان يوجد في الغالب سيدات ترأسن الباساب الإناث، ولقد كانت تلك السيدات الرئيسات يحصلن علي مؤن كبيرة جداً من الحبوب والغلال تقدر بـ(27.5) كجم، وفي إحدى المرات (لوح التحصينات رقم 1790) حصلت خمس من هذه السيدات علي 1/2 خروف، وفي مناسبة أخرى حصلت (544) من العاملات العاديات في أورانديوس علي 1/30 من الخروف في الشهر (لوح التحصينات رقم 1794)، وعلي الرغم من ذلك، فإن توزيع اللحم علي العمال (الكورتاس) كان أمراً نادراً للغاية (لوح التحصينات 1793، 823-825)، ولقد كان العمال الباساب من بين طوائف العمال التي كانت تحصل علي مؤن إضافيه، واحد لتر من الدقيق في الشهر في إحدى الحالات (لوح التحصينات 1090)، و(3) لتر من شراب الشعير لمدة ستة أشهر في مثال آخر (لوح التحصينات 1108)، حتي في جماعة النساجات -واللاتي كان يوجد معهن عدد قليل من الرجال- كان يتم تقسيم الأقوات إلي ثلاث مجموعات فرعية تبعاً للوظيفة (علي حسب خامة الملابس التي يصنعونها هل هي فائقة الجودة جيدة للغاية أو

ذات مستوي أقل من الجودة؟ ومن المحتمل أن الوضع في مواقع البناء في برسيبولس كان مماثلاً لذلك، حيث إنه من المحتمل إلى حد ما أن العمل هناك كان مقسماً إلى فرق ومجموعات، وكان يتم تكليف كل مجموعة أو فريق بمهمة تكرارية محددة .

وتشهد أيضاً النقوش الآرامية الموجودة في برسيبولس علي الجهود التي كانت تبذلها الإدارة لإحكام مراقبتها علي العمال، ولزيادة إنتاجيتهم إلى أقصى مدي ممكن، وقد تمت صياغة هذه النقوش الموجودة علي الأطباق والهاونات والمدقات والحجر الأخضر علي غرار النموذج التالي: (تبعاً لأحد التفسيرات المقترحة):

في خزانة الحصن

وبناءً علي أوامر السيجان X

قام N بصنع هذا الهاون/ هذه المدقة/ هذا الطبق

والذي قام بصنعه تحت سلطة Y1 (أمين الخزانة) و/أو Y2 (مساعد أمين الخزانة) خلال

سلسلة من العمل في السنة A

ويمكن أن تتم إعادة بناء مخطط للإجراءات المتبعة كما يلي، حيث إن الورش المخصصة لإنتاج الآنية الحجرية (من المؤكد بهدف تزيين المائدة الملكية) كانت تقع في غرف في الخزانة، وقد كان يعمل في هذه الغرف حرفيون لم يتم تحديد مكانتهم بالتحديد، ولكن من الواضح أنهم يقعون تحت المسمى العام لطائفة عمال الخزانة (كورتاس كابنوسكيب) الذين كان يتكرر ذكر أسمائهم كثيراً في الألواح، وقد كان بعضهم من المتخصصين الذين يعملون علي إكساب هذه المنتجات اللمعان والبريق، و فرق الكورتاس تلك - والتي من المحتمل أنه كان يتم تقسيمها إلي مجموعات تضم كل واحدة منها عشر عمال أو مائة عامل كان يتم توجيهها والإشراف عليها من قبل «الحراس/ المديرين»، والذين كانوا هم أنفسهم خاضعين لسلطة أمين الخزانة

(جانزابارا) ومساعد أمين الخزانة (أوباجانزابارا)، ولقد مكنت هذه الملاحظات المكتوبة علي الأشياء المنتجة المدير من التحقق من هوية العمال الذين اشتركوا في صنعها (وبالتأكيد القيام بدفع مقابل إنتاجها)، وقد مكنته أيضاً من إنشاء صلة أو مقابلة بين وزن الحجارة الذي يتم إعطاؤه إلي كل ورشة من الورش وعدد الأشياء التي يتم إنتاجها، وبهذا صارت لديه وسيلة يقيم بها الناتج الذي تنتجه كل ورشة من الورش، وذكر تاريخ الإنتاج والرقم المتسلسل يؤكد الطبيعة الدقيقة شديدة الاهتمام بالتفاصيل التي كانت تتسم بها إدارة الخزانة، والتي توجد عليها شواهد واضحة في جميع الوثائق الفارسية، ولولا أن المؤلف ديودورس (Diodorus) يتسم بنزعة واضحة لتضخيم الوقائع وعرضها بأسلوب درامي، لكننا استخدمنا وبدون تردد إحدى فقراته لتوضيح مدى اهتمام الإدارة وتأكيدها علي «الكفاءة» (الكتاب السابع عشر، فقرة 69 4)، وفي الحقيقة وتبعاً لمؤرخ الإسكندر (Alexander) كانت تتم معاملة العمال اليونانيين بهذه الطريقة: «لقد كانوا أشخاص لديهم مهارات ويعملون بحرف معينة، وكانوا قد قطعوا شوطاً كبيراً في طريق تعلمهم وإتقانهم لهذه الحرفة، ثم تم بتر أطرافهم غير الضرورية، وتركت لهم فقط الأطراف الضرورية التي يحتاجونها للقيام بهذه الحرف»!

أصول ومنزلة الكورتاس (الحرفيين):

لم نقم بعد بتوضيح منزلة الكورتاس وليس من السهل القيام بذلك حيث إن الأصل الاشتقاقي لكلمة (جاردا) لن يفيدنا كثيراً، ويمكننا من خلال السياق فقط محاولة اشتقاق بعض التشابه في المعني الذي تعبر عنه هذه الكلمة، والملاحظة الأولى هي أن الكورتاس كانوا يشتملون علي عناصر من جميع شعوب الإمبراطورية بما فيهم الفرس، ولكن كان عددهم محدوداً بشكل واضح، فلقد كان من بين الكورتاس حرفيون تم جلبهم من أقاليم باكتريا، سوجديانا، بابل، آشور، إيلام، شبه

الجزيرة العربية، سوريا، مصر، لىسيا، كاريا، أيونيا، سارديس، كبادوكيا وطراقيا، ويختلف عدد المرات التي ذكر فيها العمال المنتمون لكل من هذه الشعوب، ففي حين أن الكاريين قد تمّ ذكرهم ثلاث مرات فقط (لوح التحصينات 1123، لوح الخزانة 37، 1963)، ولقد تم ذكر العرب أربع مرات فقط (لوح التحصينات 1477، 1507، 1534، لوح التحصينات أ 17)، بينما يظهر العمال المنتمون للشعوب الأخرى في العديد من الألواح وخاصة اللىسيين (أكثر من 10 مرات)، والطراقيين (على الأقل 20 مرة)، ولكنه يبدو من الصعب بناء بعض الاستنتاجات اعتماداً على الإحصائيات القائمة على مثل هذه السجلات الناقصة .

لماذا أتوا أو لماذا تم إحضارهم إلى بلاد فارس؟ لا توجد إجابة واحدة عن هذا السؤال، ويمكن تقديم العديد من التفسيرات المتناغمة لهذا الأمر، حيث توجد شواهد عديدة على سياسة الترحيل التي كانت تتعرض لها الشعوب المهزومة، وهي السياسة التي كانت شائعة من قبل في عهد الدولة الآشورية والبابلية الجديدة (فمثلاً ترحيل العبرانيين في عهد بنوخذ نصر (Nebuchadnezzar) ، وبعد هزيمة أرتاكسركسيس (Artaxerxes) الثالث لأهل صيدا وتدميره لهذه المدينة في عام 345 344 تم اقتياد الرجال والنساء أسري إلى بابل، «وتم إدخالهم إلى القصر الملكي هناك»، وتشير النصوص الكلاسيكية بشكل متكرر إلى هذه الممارسات والتي كان يستخدمها الفرس في بعض الحالات كالتهديد الأخير والأسوأ للشعوب الثائرة عليهم (هيرودوت (Herodotus) ، الكتاب السادس، فقرات 3، 9، 94)، ولقد تعرض أهل بلدة ملطية للترحيل (الكتاب السادس، فقرة 32*98)، وهو ما حدث أيضاً مع البيونيين من سكان طراقيا (الكتاب السادس، فقرة 98)، والبرقيين (الكتاب الرابع، فقرة 204)، والإرتريين (الكتاب السادس، فقرات 101*119)، وسكان بيونيا، والكاريين، هذا بالإضافة إلى كهنة معبد ملطية الذين

فروا خلال انسحاب كسر كسيس (Xerxes) - والذين تم توطينهم في باكتريا، ولم تقم أي من الوثائق بتحديد اسم بلاد فارس علي أنه المقصد الذي كان يتم إرسال الشعوب المرحلة إليه، ولكنها تذكر بدلاً من ذلك ما كان اليونانيون يفضلون تسميته بـ«أطراف الإمبراطورية»، يقصد بذلك باكتريا، بابل، إيلام، بالإضافة إلى جزر الخليج الفارسي، والتي تم استخدامها بشكل متكرر كمكان ترسل إليه الشعوب المرحلة، وكذلك أيضاً الفرس الأشرار والمسيئين، ولكن من المؤكد أنه كان من الممكن توطين أسري الحرب في فارس، حيث إن الإسكندر (Alexander) عقب وصوله إلي هناك اتصل باليونانيين الذين كانوا قد تم ترحيلهم إلي فارس، بالإضافة إلي راعي أغنام أصله من إقليم لسيا، والذي أخبره أنه قد تم تحويله إلي هذا الوضع بعد هزيمة شعبه علي يد الفرس، وهذا يذكرنا علي الفور بالكورتاس الرعاة الذين تحدثت عنهم الألواح، وينطبق هذا الوضع أيضاً علي اليونانيين الموجودين في برسيبولس والذين «نقلهم ملوك الفرس السابقين من بيوتهم إلي هذا المكان» (ديودورس (Diodorus)، الكتاب السابع عشر، فقرة 3-69)، والذين - نتيجة لقيام رؤسائهم في العمل ببتز أطرافهم وتشويههم - اشتكوا إلي الإسكندر (Alexander) من أنهم قد تم إجبارهم علي القيام بأعمال شاقة في ورش العبيد الفارسية (إرجاستوليس، كوينتوس كورتوس (Quintus Curtius)، الكتاب الخامس، فقرات 13*5).

وإلي حد ما تظهر صورة أخرى من «صكوك التأسيس» الخاصة بقصر دارا (Darius) في صوصا (فصل 2-5)، حيث تم مدح وتمجيد الملك فيها؛ لأنه أحضر مواد خام وحرفيين متخصصين من كل مكان (من شعوب أيونيا، وكاريا، وسارديس، ومصر، وبكتريا، وإيلام، وبابل)، وعلي الرغم من الطبيعة الأيديولوجية الطاغية لهذه التصريحات الملكية، إلا أننا نوافق وبسهولة علي أن دارا (Darius) قد استفاد من الفرق العرقية

التي كانت تشتهر بتفوقها وتخصصها في حرفة معينة، ولقد عرف هذا الاستخدام الانتقائي للمتخصصين من عهد الدولة الآشورية الجديدة، ومما لا شك فيه أيضاً أن قورش (Cyrus) نفسه لكي ينجح في تنفيذ مشروعاته الإنشائية في باسارجاداي قام باستدعاء الحرفيين من ليديا، وأيونيا، وتبعاً لديودورس (Diodorus) سيكيولس فقد كان هذا هو الحال أيضاً مع قمبيز (Cambyzes)، والذي لم يكتفِ بنهب المعابد في مصر، «بل أخذ معه أيضاً الفنيين والحرفيين المهرة (تكنتاي) الذين قاموا بتشييد القصور الشهيرة في برسيبولس وصوصا، وجميع أجزاء ميديا»، ولكن لسوء الحظ، فإنه من الصعب التأكد، مما إذا كانت الجماعات العرقية المذكورة في الألواح متخصصة في نشاط مهني معين، وعلي الرغم من أنه من الصحيح أن بارناكا (Parnaka) قد قام بتوظيف البابليين كنساخ يقومون بالكتابة علي ورق البرشمان، إلا أن هذا لم يكن نشاطهم الوحيد، حيث إن بعض البابليين الآخرين كانوا يعملون «كتجار للحبوب» (ألواح التحصينات 1811، 1821-1822)، وكان بعضهم الآخر يعمل كحفار للقبور (لوح التحصينات 1856)، ومن الكاريين كانت هناك طائفة تعمل علي الأحجار (لوح الخزانة 37)، وطائفة أخرى تعمل كبنائين (لوح الخزانة 37، 1963)، ولقد كان المصريون والسوريون يعملون في حرف مختلفة متصلة بالبناء، البناء، والنجارة، والنحت.... الخ، وإذا أضفنا إلي ذلك حقيقة أنه في بعض الأحيان كانت جماعات الكورتاس تتكون من عمال من أجناس مختلفة، فسوف يوضح لنا ذلك كيف أن أي استنتاج فيما يتعلق بتخصص كل شعب من الشعوب في حرفة أو فن معين هو استنتاج غير مفيد وخادع .

ويشكل الحرفيون الذين تم ذكرهم بالاسم حالة خاصة -علي سبيل المثال المشرف المصري الذي تخصص في الأعمال الخشبية، والذي تم توظيفه في برسيبولس عام 489 490 (لوح الخزانة رقم 1)، أو المشرف

الذي تخصص في الخزفة، والذي أرسل في طلبه بأقصى سرعة من صوصا إلي برسيبولس (لوح الخزانة 78)، ونميل إلي افتراض أن بعض الحرفيين/ الفنانين الأساتذة ربما جاءوا إلي برسيبولس ليس لأنهم قد تم إجبارهم علي ذلك، ولكن لأن المسؤولين الفرس الذين كانوا يسعون لاجتذاب الفنانين المهرة- قد طلبوا منهم ذلك، ومن المحتمل أن هذا كان هو الوضع في حالة النحات تيليفانيس (Telephanes) المنتمي إلي فوسيس الذي تحدث عنه بليني (Pliny)، والعديد من الفنانين اليونانيين الآخرين الذين برعوا في مجالات متعددة (الرياضيون، الشعراء، الراقصون)، علي الرغم من أن بعضهم أمثال الطبيب ستيسياس (Ctesias) وديموسيدس (Democedes) - كانوا أسري، ويشير هذا الافتراض إلي أنه كان من الممكن لهؤلاء الفنانين في نهاية مدة تعاقدهم أن يعودوا إلي بلادهم أو أن يقوموا بتبني أسلوب حياة آخر، وفي الوقت الحالي فإن هذه العملية إذا أمكن إثباتها- فلا بد أنها كانت تنطبق فقط علي عدد محدود من الحرفيين المهرة، حيث إنه لم يكن هناك سوق عمل حقيقي (انظر بالأسفل: فصل 9-11، حالة هنزاناي (Hinzanay)، ولا بد أن هناك تفسيرات أخرى لأسباب قيام الإدارة الفارسية بنقل آلاف العمال الذين لم تكن لديهم أية مهارات محددة باستثناء ما يتم تكليفهم به من مهام بشكل مؤقت إلي مواقع البناء في برسيبولس، حيث كان يقوم معظمهم بأداء مهام تكرارية رتيبة لم تكن تشتمل علي أي نوع من الإبداع .

العوامل الديموجرافية و نمو السكان:

إن النساء اللواتي كن علي وشك الوضع كن يحصلن علي مؤن خاصة (لوح التحصينات 1200-1237 * 1248)، وعلي الرغم من أن مصطلح «الكورتاس» لم يكن يتم تحديده دائماً إلا أنه من المؤكد أنه كان يشير غالباً إلي النساء العاملات اللاتي كان يتم تحديد تخصصاتهن أحياناً، فمثلاً النساجات (ألواح التحصينات 1200، 1203، 1236،

راجع 1224)، ولقد كان يتم تسجيلهم بالاسم من آن لآخر، ولقد كن يحصلن بشكل عام علي الخمر وشراب الشعير والدقيق، ولقد كان يتم مضاعفة المؤن المخصصة للمرأة العاملة في حالة ما إذا أنجبت ولداً، فمثلاً كانت تحصل الأم علي عشرة لترات من الخمر في حالة إنجاب صبي وخمسة لترات في حالة الفتاة، (11 كجم) من الحبوب للولد، و(5,5 كجم) للفتاة، ولقد كان يتم مكافأة بعض الأمهات بتخصيص كميات أكبر من المؤن لهم؛ وذلك لأسباب لا نعرفها (كماكاس: 15 لترًا من الخمر في إحدي الحالات)، وتظهر العديد من الألواح أن كل أم كانت تحصل علي كل من الخمر / شراب الشعير والغلال، وعلي الرغم من أن العينة محدودة في العدد، وفي الحيز الزمني الذي تغطيه (معظم الألواح تأتي من الفترة بين عامي 497-500)، إلا أنه من المثير ملاحظة أن العدد الكلي للمواليد هو 449 وأن 247 مولوداً منهم كانوا ذكوراً (55%)، ويبدو أنه لم تكن هناك حالات ولادة توائم، وعلي الرغم من ذلك، فإن الوثائق تشهد علي انتهاج الإدارة الفارسية لسياسة الإضافات الاختيارية، والتي توجد شواهد كثيرة أيضاً -ولكن في إطار سياسي مختلف إلي حد ما علي أنها كانت تستخدم مع الأسر الفارسية نفسها (راجع هيرودوت (Herodotus)، الكتاب الأول، فقرة 136، سترابو (Strabo) الكتاب الخامس عشر، فقرات 3، 17)، ومن الواضح أن هذه المؤن التي كانت تعطي للأمهات بعد الولادة هي مؤن إضافيه غير المؤن العادية، حيث إنها كانت تمثل مكافأة، وفي الوقت نفسه، فإن هذه الزيادات لا بد أنها مكنت النساء من التعافي من ولادة الطفل في ظروف جيدة، ومن المؤكد رعاية المولود، وذلك إذا إفترضنا أن القدماء كانوا يعتقدون أن إفراز اللبن يكون في أفضل حالاته بتناول شراب الشعير!

وتظهر هذه الوثائق أيضاً أن بعضاً من العمال الموجودين في إقليم فارس كانوا ببساطة نتيجة للزيادة الطبيعية في عدد السكان، حيث إنه من

المؤكد أن منزلة الأمهات كانت تنتقل إلى الأطفال، ولسوء الحظ لا توجد لدينا أية معلومات عن الآباء، كما أنه نادراً ما كان يتم تحديد الموطن الفعلي للأمهات، حيث كن من طراقيا في إحدى الحالات (لوح التحصينات رقم 1215)، ومن أيونيا في حالة أخرى (لوح التحصينات رقم 1224)، ولكن هل كان الآباء أيضاً من طراقيا أو أيونيا؟ وربما نعود إلى الراعي الليسي الذي أرشد الإسكندر (Alexander) إلى البوابات الفارسية، والذي كما يذكر بلوتارخ (Plutarch) «كان أبوه من ليسيا، بينما كانت أمه فارسية» (الإسكندر (Alexander)، ، فقرة 37 1)، ولقد كان هناك عمال يعملون في ذلك الوقت في «سجون العبيد» (إرجاستولا) الموجودة في برسيبولس، والذين أشار ممثلوهم إلى النساء «اللاتي جمعتن الصدفة والضرورة بهن»، واللاتي أنجن لهن أطفالاً «اضطرتهم العبودية إلى الاعتراف بهن» (كوينتوس كورتيوس (Quintus Curtius)، الكتاب الخامس، فقرات 5 * 15 * 20)، ولكن هل يمكننا أن نطبق هذه التفاصيل علي بلاد فارس في عهد دارا (Darius) الأول؟ وهل تصف هذه الروايات تقليداً شائعاً في ذلك الوقت؟ ويظهر التاريخ البابلي والنصوص اليونانية فيما يتعلق باستيلاء أرتاكسركسيس (Artaxerxes) الثالث علي صيدا أن الأشخاص الذين تم ترحيلهم منها كانوا يشتملون علي رجال ونساء .

ولكن ماذا حدث للأطفال الصغار؟ هل تم دمجهم بصورة نهائية في مجموعة من الكورتاس كانت تشتمل (افتراضياً) علي آبائهم وأمهاتهم؟ لحسن الحظ أنه يوجد لدينا - وكما رأينا- عدد كبير من ألواح المؤن التي تسجل كميات من المؤن تختلف حسب الجنس والسن تبعاً لطوائف عامة هي الرجال، النساء، الأولاد، والبنات، وعلي أساس هذه الوثائق يمكننا عمل بعض الإحصائيات، فبوضع جميع ألواح التحصينات في الاعتبار، قام إم. إيه. دنداميف (Dandamaev) ببناء الجدول التالي:

الإجمالي	الرجال	النساء	الصبيان	الفتيات
21567	8183	8564	2687	2142
%100	%5,37	%39,8	%12,7	%10

نظراً لأن النسبة بين المولود التي يحصل عليها الرجال، وتلك التي تحصل عليها النساء هي تقريباً مساوية للنسبة بين مؤن الصبيان والفتيات، فإن الاستنتاج الوحيد الممكن الوصول إليه من ذلك هو أن الكورتاس كانوا يعيشون في أسر، ولكن المنطق الذي يقوم عليه هذا الاستنتاج توجد به بعض الثغرات، فأولاً وقبل كل شيء نجد أن معدل الخصوبة يبدو منخفضاً بصورة غير عادية حتي مع أخذ معدل الوفيات المرتفع بين الأطفال في ذلك الوقت (راجع ستيسياس (Ctesias) ، فقرة 49)، ويجب التأكيد أيضاً علي أن أي استنتاج يعتمد علي النسب الكلية لن تكون له أية قيمة تجريبية، حيث إنها نفترض أن الكورتاس كانوا عبارة عن مجتمع ثابت، مستقل ومتجانس، وهو الأمر الذي من الواضح أنه لم يكن صحيحاً، وفي الحقيقة، إذا كنا سنتساءل حول تركيبة الأسرة، فإنه سيكون من الواجب علينا القيام بتحليل تركيب جماعات الكورتاس التي كانت تتميز بعزلتها الشديدة .

ونلاحظ أولاً أن العديد من مجموعات الكورتاس لم تكن تحتوي علي أعداد متساوية من الرجال والنساء، وهذا ينطبق بشكل خاص علي نساكات الخزانة، ففي (14) لوحاً وجدت في (5) مواقع تعود للفترة بين عامي 501 496، نجد أن نسبة السيدات في المجموعات هي بين 63% و 5,73%، والزيادة في أعداد النساء والأطفال تبدو أوضح كثيراً في حالة جماعات العمال التابعين لخزانة شيراز، ونعلم أنه قد حدثت عمليات تجنيد وتعبئة في عام 505، وفي الفترة بين عامي 499-502، وفي حالة التجنيد الأولي ظل عدد الرجال دون تغيير، بينما زاد عدد النساء

والأطفال من (6) إلى (18)، وفي حالة التجنيد التي تمت بين عامي 499-502 زاد عدد الأطفال من (16) إلى (99)، وبناءً على ذلك، فإن النساء والأطفال يمثلون 90% من العدد الكلي للعمال، ولقد أدت عملية التجنيد الجديدة هذه إلى إعادة تنظيم العمل في المجموعة، ويظهر أحد الألواح أن المجموعة قد تم تقسيمها إلى (11) مجموعة فرعية، كانت تتكون (6) مجموعات منها من رجال فقط، بينما كانت تتكون الخمس مجموعات الباقية من نساء فقط، والذين كان يتم خلط عدد قليل من الرجال معهم أحياناً. ويبدو واضحاً أن هذه التغيرات ليست راجعة إلى العوامل الديموجرافية، ولكن إلى قرارات اتخذتها الإدارة الأخمينية التي كانت مهتمة بزيادة الإنتاجية عن طريق إنشاء نظام يعتمد على التقسيم الجنسي للعمل، ونفترض أن النساء والأطفال قد تم فصلهم عن الآباء، ولكن لا يوجد ما يظهر أن تلك السيدات كن أمهات الصبية والفتيات الذين يعملون بجوارهم.

ويبدو أيضاً أن نسبة الأطفال كانت منخفضة بصورة غير عادية في بعض الحالات، ويسرد أحد النصوص مجموعة من صائغي الذهب من إقليم كاريبا، كانت تشتمل هذه المجموعة على (27) رجلاً، (27) امرأة، (13) فتاة، و (3) صبية (لوح الخزانة رقم 37)، وحتى إذا افترضنا (دون أن يكون عندنا دليل) أن هذه المجموعة من الكاريبين كانت تشتمل على (27) زوجاً، فإنه من الصحيح أيضاً أنه لا يمكن توضيح نسبة الصبية؛ وذلك لأن النصوص التي تسجل الأقوات التي كانت تعطي إلى الأمهات تشير إلى أن عدد الصبية المولودين كان أكبر قليلاً من عدد الفتيات اللاتي تمت ولادتهن، ويمكننا أن نعدد الأمثلة على عدم التوازن بين عدد الصبية والفتيات، لم تكن هناك فتاة واحدة في مجموعة تتكون من (70) رجلاً، (95) امرأة، و (20) صبية (لوح التحصينات رقم 951)، وقد كانت إحدى مجموعات العمال في ماتيزيس تتكون من (103) رجال،

(364) امرأة، (122) صبيًا، و(84) فتاة (لوح التحصينات 959، راجع رقم 960)، وتشتمل مجموعة من الكورتاس من طراقيا علي (250) رجلاً، (220) امرأة، (18) صبيًا، و(32) فتاة (لوح التحصينات 1010)، وقد كانت إحدى مجموعات الحرفيين في موقع البناء في برسيبولس في عام 466 تتكون بالكامل من (501) رجلاً (لوح الخزانة رقم 74) .

دعونا الآن ننظر إلي إحدى الحالات الشاذة (بالمعني الإحصائي)، ويتعلق هذا المثل بالصبيّة الفرس (بوهو) الذين كان يطلق عليهم لقب «كورتاس»، والذين كانوا يعملون علي «نسخ النصوص» في بيتامان، حيث إنهم حصلوا في مارس ونوفمبر عام 499 علي مؤن من الحبوب والخمر بناءً علي أمر سودايودا (Suddayauda) (ألواح التحصينات أرقام 871، 1137)، ومن الواضح أن هؤلاء الصبية أو الشباب قد تم أخذهم من أسرهم وتجميعهم في موقع تعلموا فيه أساسيات فن النسخ، ونري أيضاً كيف أن عددهم قد تقلص في الفترة من مارس إلي نوفمبر من 29 إلي 16، وأنه في داخل المجموعة كان يوجد تسلسل هرمي في كمية المؤن التي يحصل عليها كل واحد منهم، ومن الصحيح أيضاً أنه في السنة نفسها، وفي المكان نفسه يسجل لوحان وجود مجموعة من العمال تخضع للمسؤولين أنفسهم، والتي كانت تتكون من نساء ورجال فقط (لوح التحصينات 903-904)، ولكننا يجب أن نقاوم الميل للنظر لهؤلاء الرجال والنساء كأبناء وأمّهات للبوهو الفرس، وفي الواقع، فإن تلك المجموعة كانت تشتمل علي رجل واحد وأربعة نساء، وماذا حدث لبناتهم؟

علي الرغم من وجود إشارة وحيدة لإحدى زوجات (إرتيري) الكورتاس (لوح التحصينات رقم 999) ربما يقودنا هذا إلي الاعتقاد بأن الزيجات بين العمال كان يتم الاعتراف بها من قبل الإدارة، إلا أننا يجب

أن نتخلي تماماً عن فكرة أن الكورتاس كانوا يعيشون في أسر، وهذه الملاحظة البسيطة تقدم لنا فهم مكانة هؤلاء العمال، وفي الحقيقة، فإنه من الواضح أن الإدارة لم تكتفِ بمجرد نقل جماعات الكورتاس من مكان إلى آخر في أراضي الإمبراطورية، فلضمان زيادة الإنتاج قامت بقطع الوحدات الأسرية أو منعت إنشاءها (هذا يفرض أن السلطات الفارسية كانت تعترف بها في الأساس)، وتظهر الألواح أيضاً أن الرابطة بين الأم وطفلها لم تكن دائمة، ففي حين أننا يمكن أن نفترض أن الأم كانت تبقي صغيرها بالقرب منها خلال السنوات القلائل الأولى -فقط من خلاله إلحاقه بالتدريب علي إحدي الحرف إلا أن النصوص تثبت أيضاً أن الأطفال أو الشباب كان يتم أخذهم إلي جماعات أخرى، والتي كان من الممكن أن يتم تقسيمها تبعاً لحاجات إدارة الأفراد وهي الحاجات التي كان يتم تحديدها من قبل الإدارة .

وأخيراً، فإن هذا النقص الموجود في الشباب (الذكور والإناث) يجعلنا نعتقد أنه ربما قد تم إرسال بعضهم إلي البلاط؛ ليتم تحويلهم إلي عبيد للقصر علي غرار الكولخيين والبابليين، والذين كان يتوجب عليهم كل عام القيام بإرسال (100) صبي و(100) فتاة [الكولخيون]، و(500) خصي [البابليين] إلي الملك (هيرودوت (Herodotus) ، الكتاب الثالث، فقرة 92، 97)، ومن المؤكد أن العديد من أقسام البلاط الملكي كانت تحتوي علي عدد كبير من العبيد، وبالإضافة إلي ذلك، فإن طائفة العبيد الملكيين (أراد-ساروتو) كانت إحدي الطوائف التي تحدثت عنها النصوص البابلية كثيراً، حيث ذكرت هذه النصوص أحد عبيد قمبيز (Cambyses) -قبل توليه السلطة ونعرف أيضاً بطائفة عبيد القصر (أراد إكالي)، ويشتمل لوح التحصينات الأكادي (لوح التحصينات رقم 11786) علي فقرة تقضي بأن يشهد البائع بأن العبد الذي يبيعه ليس عبداً ملكياً (أو مواطناً حراً أو من خدام المعابد)، وعلي

الرغم من أن هذه الفقرة كانت إحدى الفقرات القياسية في مثل هذا النوع من الصفقات، إلا أنها تستحق أن نوليها اهتماماً خاصاً؛ لأن هذا اللوح قد تمت كتابته في بلاد فارس.

فصل أفراد الأسر عن بعضهم البعض والتجانس العرقي:

تظل هناك مشكلة أخيرة، حيث إنه توجد شواهد علي تواجد العديد من الجماعات العرقية في الموقع نفسه، فمثلاً الليسيون والطراقيون في راكان (لوحة التحصينات رقم 1946)، وكان يوجد هناك أيضاً حرفيون من كبادوكيا (لوحة التحصينات أ 30)، وكان عدد ضئيل للغاية من جماعات الكورتاس هو الذي يحتوي علي أعضاء من جماعات عرقية مختلفة، الليسيون والطراقيون (ألواح التحصينات 1006، 1172، 1823)، والليسيون والباكتريون (لوحة التحصينات رقم 1947)، والمصريون والآشوريون والذين يمكن أن نضيف إليهم مجموعة من الحرفيين الذين كانوا يعملون في مواقع البناء في برسيبولس، حيث كان من الممكن مشاهدة المصريين والسوريين والأ يونيين وهم يعملون جنباً إلى جنب (لوحة التحصينات رقم 15)، ولقد كان يتم تقسيم المؤن في هذه المجموعات تبعاً للطوائف التقليدية (الرجال، النساء، الصبية، الفتيات)، وليس تبعاً للخلفية العرقية، وبشكل عام، فإن مجموعات الكورتاس الذين تم ذكر أجناس أعمالهم ظلت متناغمة، وغيل إلي استنتاج أنه في حين أن الإدارة الفارسية قد قامت بفصل الآباء عن أبنائهم، إلا أنها لم تقم بمحاولة موازية للتخفيف من الهوية الجماعية لهم، ولكن هل يشكل الانتماء إلي جنس واحد معيار مطلق للتجانس الثقافي؟ توجد أسباب معقولة للشك في هذه الفرضية.

وبالقيام بتحليل مجتمعات الأجانب الذين استقروا في إقليم بابل، سنجد أنه من المتفق عليه بشكل عام أن هذه المجتمعات قد حافظت علي قدر كبير من الترابط الداخلي؛ لأن السلطات الأخمينية قد اعترفت بالبني

الداخلية لهم وخصوصياتهم الثقافية، وعلي وجه الخصوص ممارساتهم الدينية، ولكن كيف كان الوضع في بلاد فارس نفسها؟ يظهر فحص الألواح التي تتناول المون التي كانت تقدم للمسؤولين عن خدمة المعابد التابعة للأديان المختلفة أن الفرس سمحوا للأديان الأخرى بعبادة آلهة غير آلهتهم بالنمو، علي الرغم من أن عبادة الآلهة الفارسية كانت هي العبادة الطاغية هناك، ولقد كان الكهنة المسؤولون عن معابد الآلهة الإيلامية (هومان، نابيرسا، سيموت، نابازابا)، والآلهة البابلية (أداد، كي) يحصلون هم أيضاً علي مون من الإدارة الفارسية، وفي بعض الأحيان كانت المون تعطي «للآلهة» دون أن يتم تحديدها، وفي أغلب الحالات كان يتم إرسال هذه المون إلي العديد من الآلهة، وإنه ليس من غير الطبيعي أن تجد المون وهي توزع بشكل مشترك علي المشرفين علي معابد الآلهة الإيرانية وغير الإيرانية (لوح التحصينات 338-339 * 1956)، وقد يشير هذا إلي أنه كانت توجد في بعض المواقع هياكل لعبادتها.

إن الهياكل المخصصة لعبادة الآلهة الإيلامية كانت توجد في مناطق جغرافية متعددة، ويعزي هذا الانتشار إلي قدم توطن السكان الإيلاميين في أنسان ونشاط النساخ الإيلاميين في مكاتب الإدارة الفارسية، ويستوطن الإيلاميون في الجزء الشمالي الشرقي علي وجه الخصوص، وهي المنطقة التي تحولت إلي جيب إيلامي حقيقي، وتوزيع الآلهة البابلية مشابه لذلك إلي حد كبير باستثناء أن الشواهد عليها أقل من الشواهد التي تتحدث عن المعابد البابلية، ومن المعترف به بشكل عام هو أن هذا السجل يوضح ما يمكن أن نسميه بالسياسة الدينية للأخمينيين، والذين كانوا حريصين علي عدم المساس بالمعتقدات الدينية لمواطنيهم.

ومن ناحية أخرى فنحن لا نعرف شيئاً عن الممارسات الدينية للكورتناس، ويظهر أحد الألواح أن الكورتناس كان بإمكانهم المشاركة في الاحتفالات الدينية (لوح التحصينات 337) ، وتقول إن : « 80 باراً

من الحبوب كانوا تحت تصرف باكاميرا، ولقد استلم الكاهن باكابانا الحبوب واستخدمه في إتمام المراسم الدينية، 40 باراً لأهورا-مازدا، والأربعين الباقية للإله «مسدوسي»، ثم تناوله الكورتاس، وكان ذلك في السنة 22»، ولكن ما المغزي من وجود الكورتاس في أحد الاحتفالات التي تمجد الآلهة الفارسية؟ هل كانوا عمالاً فرس؟ أو هل كانوا مجرد عمال موجودين في المنطقة المجاورة، وتم استدعاؤهم للمشاركة في الاحتفال، وللحصول علي بعض المؤن التي كانت توزع خلاله؟ ولا توجد لدينا أية إشارات إلي الآلهة اليونانية أو الكبادوكية أو السورية، وبالنظر إلي حقيقة أن أكثر من (120) لوحاً من ألواح التحصينات (التي تم نشرها) تتحدث عن الكهنة والآلهة والخدمات، فإنه من الصعب تصور أن عدم الإشارة إلي آلهة غير الآلهة الإيرانية والإيلامية والفارسية هو محض صدفة، وكذلك أيضاً فإنه لا يوجد أي سبب يدفعنا للاعتقاد بأن الفرس منعوا الكورتاس من تكريم آلهتهم التقليدية، ولكن الأدلة المتوفرة لدينا تشير بقوة إلي أن الإدارة الفارسية لم تكن تقدم لهم لا الخمر ولا الحبوب اللازمين لتقديم القرابين .

وهكذا فإنه توجد لدينا المبررات الكافية للنظر إلي مثال الممارسات الدينية الإيلامية والبابلية علي أنهما كانتا حالة خاصة، ويجب أن نتساءل أيضاً: هل كانت الهياكل الإيلامية والبابلية مخصصة للعمال؟ الإجابة عن هذا السؤال ليست واضحة، وتوجد شواهد كثيرة علي وجود مجموعات متجانسة من البابليين في فارس، حيث توجد أدلة منذ عهد قمييز (Cambyzes) تشير إلي قدوم بعض التجار لاقتراض المال والمتاجرة في العبيد في ماتييزيس (فصل 7/2)، ويؤكد لوح التحصينات الأكادي بوضوح هذه النقطة، فعلي الرغم من أنه قد تمت كتابته في فارس إلا أنه يستخدم النموذج البابلي التقليدي، حتي إن ألقاب دارا (Darius) نفسها هي الألقاب البابلية: «دارا (Darius) ملك بابل، ملك الأراضي» (لوح

التحصينات 11786)، وهذا يظهر أن البابليين الموجودين في برسيبولس قد حافظوا علي قدر معين من التجانس الثقافي والعرقي، ويجب التأكيد مرة أخرى علي أن البابليين الذين تم تصويرهم في الألواح الأكادية لم يكونوا موظفين إداريين، حيث إنهم كانوا رجالاً أحرار، ومن المحتمل أن بعضهم قد جاء إلي فارس لإدارة شؤون أعمالهم، بينما قدم آخرون من بابل إلي فارس لعقد صفقات، وكان هذا أيضاً هو سبب ذهابهم إلي إكباتانا وصوصا.

ومن المؤكد أن هذا كان هو الحال بالنسبة للغالبية العظمي من جماعات العمال (الكورتاس)، وعلي خلاف بعض المجتمعات اليونانية التي تبنت العادات والأفكار الفارسية، نجد أن الليسيين والكبادوكيين والسوريين لم ينتقلوا إلي فارس اختياريًا، حيث إنهم لم تكن لديهم وبصورة واضحة أية استقلالية أو حرية في إطار النظام الفارسي الذي حرّمهم من الحريات الفردية والجماعية، وإلي حد ما نجد أن المفردات التي استخدمتها الإدارة الفارسية تكشف عن رأي الفرس في هذه الجماعات، لقد شكلت جماعات الكورتاس قوة عاملة لا توجد بين عناصرها أية فوارق والتي أرادت الإدارة الفارسية استخدامها إلي أقصى مدي دون أن يعوقها شيء عن ذلك، وبشكل عام فقد كان ذلك الوضع أقرب كثيراً إلي العبودية منه إلي نظام «الهلوت» للتبعية الريفية، وهو النظام الذي سمح للفلاحين المحليين (والذين كانوا يسمون بـ«لاووي» في النقوش الهلينية) بالاستمرار في العيش في قراهم مع أسرهم، وكذلك أيضاً الاحتفاظ بممتلكاتهم الخاصة .

4- الزراعة: الإنتاج والضرائب:

البازيس وأشكال الضرائب الأخرى:

تشير إحدى طوائف الألواح إلي وصولات استلام الماعز والخراف،

والتي كانت تدفع كضريبة تسمى «بازيس» (لوح التحصينات 267-273)، وتشتمل هذه النصوص علي عدد الحيوانات محددة تبعاً للنوع والعمر والجنس، وقد تم أيضاً ذكر اسم المدير المسؤول عن استلام الحيوانات، وفي العديد من الألواح الأخرى يمكننا تمييز شخصين يحملان الاسم نفسه «ماكاما (Makama)»، واللذين يمكن تمييزهما من خلال اسم الأب، حيث إن أحدهما كان ابن «نابوندا (Nappunda)» (لوح التحصينات 268)، بينما كان الآخر ابن «ونتيس (Wuntis)»، وكان ماكاما (Makama) الثاني يشغل منصبه في «يريتوكاس» (لوح التحصينات 269-270)، ويظهر هذا الاسم في دفتر للحسابات (لوح التحصينات 2008) يسرد عدد الحيوانات التي استلمها ماكاما (Makama)، والذي كان يرفع تقاريره إلي «هارينا (Harrena)» في العامين 16، 15 (506-507) من حكم دارا (Darius)، كما أنه يظهر أيضاً في حساب عن السنة التاسعة عشرة (503)، والذي يحمل فيه لقب «رئيس القطعان» (كاساباتيس) في أوراندوس (لوح التحصينات 2025)، ويسجل هذا اللوح استلام ماكاما (Makama) عدد (526) حيواناً من روباسا (Raubasa) و«رفاقه»، ولقد حصل رجل يسمى أوميزا (Umizza) والذي كان يعمل كراعٍ علي عدد (48) حيواناً، ولقد ظهر اسم «أوميزا (Umizza)»، والذي كان يلقب بـ«الراعي الملكي في هيران» في السنة السابقة (504) في رسالة وجهها «روباسا (Raubasa) ورفاقه» بناءً علي أمر من بارناكا (Parnaka) إلي أشخاص لم يتم تحديد هويتهم بوضوح (لوح التحصينات 2070).

وفي هذه الرسالة يحمل روباسا (Raubasa) ورفاقه لقب (دافعي ضرائب الأرض؟)، وعلي الرغم من الغموض الشديد الذي يكتنف هذا اللقب، إلا أنه من المؤكد أن هؤلاء الرجال كانوا خاضعين لدفع الضرائب، ويشير النص أيضاً إلي أنهم كانوا مسؤولين عن البازيكارا (جامعي ضريبة البازيس) واللذين كانوا يرسلونهم إلي المقاطعات

المختلفة، وفي وثائق أخرى تظل الظروف غامضة، ومن الصعب تفسيرها، وتظهر كلمة بازيكارا في لوحين تالين (466)، وفي أحد اللوحين يظهر البازيكارا وهو يوزع المؤن علي الكورتاس (لوح الخزانة 54)، وتظهر وثيقة أخرى أن بعض الكورتاس كانوا يلقبون بـ«البازيكارا»، وأنهم كانوا يحصلون علي مرتب لقاء خدماتهم تلك (لوح الخزانة 41)، ولقد كان البازيكارا (يقابله اللقب الإيلامي ماتيرا) يحصلون علي الحبوب، والذي كان يحدد أحياناً بشكل معلن أنه مخصص «للماشية الملكية» -فعلي سبيل المثال- لقد كان البازيكارا المسمى «كوبيا» هو من قام بتنحية الحبوب المخصص «للماشية الملكية» في هداران جانباً مرتين في السنة نفسها (ألواح التحصينات 1943، أ 32)، ومن الواضح أن «كوبيا» كان عضواً مهماً في إدارة تربية الماشية، حيث إنه قام في مناسبات عديدة بتسليم الأغنام لأشخاص رفيعي المنزل وللملك (لوح التحصينات 663، 678، 696)، ويظهر حجم المؤن التي كانت تقدم له أنه كان من المسؤولين رفيعي المنزل في الإدارة الفارسية (ألواح التحصينات 843، 1323)، هل تعني هذه الإشارات أن البازيكارا كانوا مسؤولين عن الإشراف عن قطعان الحيوانات وأسرار الطيور الملكية (أي أنهم كانوا المستوي الأعلى من الرعاية)، أو أن ضريبة البازيس كان يتم تحصيلها علي منتجات حيوانية أخرى بالإضافة إلي المنتجات النباتية (وهو ما سيساعدنا علي فهم وتفسير لقب روباسا (Raubasa)) من الصعب معرفة الإجابة عن هذا السؤال .

وهناك ملاحظة أخرى تستحق الذكر، وهي أنه في أحد سجلات المستودعات في «كوركاراكا» يظهر لقب آخر يطلق علي فئة من الموظفين، وهو «روسدابازيس»، ويمكن أن يفهم هذا اللقب علي أنه «محصل ضريبة الأراضي» (وكانت ضريبة الحبوب تعادل 10/1 إجمالي المحصول)، وتوجد شواهد علي وجود ضريبة العشر في العديد من الألواح

الأخري التي تشير إلى الخمر (لوح التحصينات 1953-1954، 1997-2001)، وفي كل عام كان يتم تخصيص جزء من الكمية المخزنة يمثل «ضريبة العشر»، وفي إحدى المرات تم ربط كلمة «العشر» (داثايا) بالحبوب، وتم تعيين المدير المختص بتحصيلها «من قبل الملك» (لوح التحصينات 1942)، وفي مثال آخر، تذكر سلسلة من الألواح جمع الإنتاج (الحبوب، الخمر، الفاكهة، والسّمسم) التي كان يتم تحصيلها من القرى قبل أن يتم نقلها إلى مستودع آخر، والذي من المحتمل أنه كان يقع في قلب المقاطعة، وكان يتم تخصيص جزء من حصة الضرائب هذه (10/1 من الشعير، 30/1 من السّمسم)؛ ليتم استخدامه في إطعام الحيوانات، وأخيراً تسجل سلسلة من الألواح (ألواح التحصينات 48 * 49 * 388-396 * 428) نقل وتسليم هذه المنتجات المتعددة (الخمر، أنواع متعددة من الحبوب، السّمسم)، والكلمة التي كانت تعبر عن الجهة التي تنقل إليها هذه المنتجات هي «أوكبياتاس» (أوباياتا)، وهي تشير إلى الضرائب التي كانت تدفع في صورة سلع عينية، وفي بابل كانت توجد ضريبة تسمى «رسم نقل الضرائب المسددة في صورة سلع عينية» (زيبيلو سا أوبياتا)، والتي من المحتمل أنها كانت تذهب لمائدة الملك، وفي إحدى الحالات كان النص أكثر تحديداً بقليل: «300 باراً من الحبوب (تارمو) كانت تحت تصرف بابينا (Babena)، والتي استلمها مانا-كيتين (Manna-Kitin) في السنة (28) بوصفه الأوكبياتاس الملكي، وقام بإعداد شاب الشعير من هذه الحبوب» (لوح التحصينات 428).

ضريبة البازيس المقررة علي الحيوانات:

بالنظر إلى التشابكات بين الوثائق التي تسجل ضريبة البازيس المقررة علي الحيوانات والسجلات الأخري التي تسجل أعداد الماعز والأغنام (ألواح التحصينات 2007 2012)، فإن هذه الوثائق تدعونا إلي محاولة إعادة بناء الطرق المختلفة التي كان يتم فيها فرض رسوم

علي الحيوانات، وهذا علي الرغم من النقاط الكثيرة غير المؤكدة، والتي لا يمكن التغلب عليها، والنص الأوضح من بين هذه الوثائق (أو الأقل غموضاً!) هو الرسالة التي أشرنا إليها سابقاً الصادرة من روباسا (Raubasa) ورفاقه (لوح التحصينات 2070)، والذي يسرد ضريبة البازيس التي تم جمعها في مقاطعة هيران، ويبدو أن أوميزا (Umizza) الراعي «الذي كان يعيش في هيران» قد طلب منه جمع عدد (48) رأساً من الأغنام والماعز التي عهد إليه روباسا (Raubasa) برعايتها، ومهما كان الحال، فإن الشيء المبهّر هو أنه في السنة التالية حصل علي العدد نفسه من الحيوانات الذي كان روباسا (Raubasa) ورفاقه قد عهدوا إليه في السابق برعايته (لوح التحصينات 2025)، والشيء الذي تغير فقط هو النسبة بين عدد الذكور وعدد الإناث ويبدو أن هذا يشير إلي أن كل مقاطعة كان يقدم إليها العدد نفسه من الحيوانات كل عام، وقد قام أربعة أفراد -من ضمنهم امرأة- علي التوالي بتقديم (5 * 5 * 8 * 9) من الأغنام والماعز، فلقد كانوا تابعين لإحدي ضياع (إرماتام) ميتورنا (Miturna) (والذي تسميه النصوص اليونانية هيدارنيس (Hydarnes))، ولقد قام شخصان آخران بتقديم 6، 15 حيواناً علي التوالي، أحدهما كان أحد عمال الخزانة (كابنوسكي، من هيران؟)، أما الآخر فكان يسمى «عامل الملك»، وهكذا فإنه يبدو أنه كان يتم تقديم الأغنام والماعز لسداد ضريبة البازيس أو «الجزية» كل سنة، وكان يتم إعطاء جزء من العدد الإجمالي الذي يتم تحصيله من هذه الحيوانات إلي الرعاة (مثل أوميزا (Umizza)) وجزء كان يذهب إلي «رئيس القطعان (كاساباتيس)» في المقاطعة (مثل ماكيما (Makema))، ويمكن ان يتم إرسال بعض الحيوانات إلي «هارينا (Harrena)» رئيس الكاساباتيس (لوح التحصينات 271)، وكان من الممكن أن يتم نقلهم مسافة طويلة، حيث يتحدث لوحان من الألواح عن القيام بنقل حيوانات البازيس إلي صوصا (ألواح التحصينات 57،

1495)، وتبعاً للوح الثاني فقد حصل 32 رجلاً علي مؤن سفر من أجل هذا الغرض، فبأمر من باكبادوس (Bakabadus) ، قاموا بنقل حيوانات البازيس التي تم تحصيلها من أوراندوس إلي صوصا، وتوجد شواهد أخرى علي أن هذين المسؤولين كانا المديرين المكلفين بشؤون الأغنام والماعز (لوح التحصينات 62-66)، فلقد كان كلاهما مسؤولاً عن الأغنام والماعز التي يتم إرسالها إلي الخزائن .

وفي الحقيقة، تسجل سلسلة أخرى من الألواح (ألواح التحصينات 58 77) تسليم الجلود والتي كانت بشكل عام جلوداً للأغنام والماعز، وأيضاً للإبل إلي الخزائن، حيث كانت تتم معالجتها، وتذكر السجلات أن هذه الجلود هي جلود الحيوانات التي تم تسجيلها بشكل منفصل قبل أن يتم ذبحها في ذلك موقع جمعها، ثم كان يتم إرسال الجلود إلي الخزانة تحت إشراف هذين الموظفين، ومن المحتمل أن الصوف كان يأتي من هذا المصدر، ثم كان يتم غزله ومعالجته من قبل العمال المتخصصين، أما الحيوانات التي لم يتم ذبحها فكانت تربي في المكان نفسه تحت رعاية بعض العمال (الكورتاس) (راجع ألواح التحصينات 484، 1142)، وفي الحقيقة، فإنه توجد شواهد علي وجود كورتاس رعاة في العديد من ألواح الخزانة، والتي تتحدث عن مجموعتين: الأولى تضم أكثر من (370) فرداً (رجال - نساء - صبية - فتيات)، والثانية تضم (131) فرداً (ألواح الخزانة 50، 61، راجع ألواح الخزانة 13، 1963)، ولقد تم أيضاً ذكر الرعاة هنا وهناك في ألواح التحصينات، ولقد علمنا عن الرعاة الليسيين الذين كانوا يعملون بالقرب من برسيبولس عندما وصل الإسكندر (Alexander) ، ويمكننا القول بأن إدارة الأنواع الأخرى من الحيوانات مثل الماشية (ألواح التحصينات 2085 2086)، والطيور (لوح التحصينات 1721) كانت تتم بالأسلوب نفسه، وتظهر سجلات محطة بارنيس علي وجه الخصوص أن الماشية كانت أيضاً مقسمة إلي

مجموعات متنوعة: مجموعة سيتم ذبحها، ومجموعة سيتم تربيتها في المكان نفسه، ومجموعة سيتم تكليف الرعاة برعايتها (باتيرا: لوح التحصينات 2013، راجع 1947، 2085، 2087) .

ويساعدنا لوح الخزانة الأكادي في إدراك حجم الفجوات الموجودة في الأدلة. كما أنه يساعدنا علي إدراك مدي جهلنا بالحقائق (لوح الخزانة 85)، وفي الحقيقة فإننا يمكننا أن نري في هذا النص أنه بعد انتهاء عام 502، كان هناك ثلاثة أشخاص يدفعون ضريبة (مانداتو) في صورة فضة موزونة وهم: (1) امرأة اسمها «إندوكا» (Indukka) والتي كانت أم توتو (Tutu) «كبير التجار» (تامكارو)، (2) باتيميدو (Pattemidu) الميدي «ابن الراعي»، و(3) [؟] والذي كان «الراعي»، وفي بعض الألواح تم استبدال كلمة بازيس بالكلمة الأكادية مانداتو والتي تشير بشكل عام إلي جزية إجبارية، ونحن نعرف أيضاً أن هذه هي الكلمة التي استخدمها أرساما (Arsama)، بالإضافة إلي الكلمة التي تقابل كلمة خزينة، وهي (جانزا) للتعبير عن كمية «الضرائب/ الرسوم» التي يتم تحصيلها علي ضياعه الموجودة في مصر، ومن الضياع المملوكة لرجلين آخرين من النبلاء الفرس، وفي نقش بيهستون تم استخدام كلمة «مانداتو» كمقابل لكلمة «بازيس»، وبالطبع فإن كلمتي «مانداتو» و«بازيس» هما كلمتين مرنتين جداً من حيث المعني، لدرجة أننا يمكن أن نستنتج أن باتيميدو (Pattemidu) والراعي المجهول كانا يسددان ضريبة البازيس المفروضة علي الحيوانات في صورة فضة موزونة، وعلي أية حال، فإن لوح الخزانة رقم 85 علي الأقل يثبت أنه في عام 502 في برسيبولس كانت هناك طائفتان مختلفتان من المهن - بما فيهم راعي أو راعين- والذين كانوا يسددون الضرائب المقررة عليهم باستخدام عملة السيكيولس المصنوعة من الفضة الموزونة، وهي حقيقة لم نستطع إدراكها من خلال أي من ألواح التحصينات الإلامية.

بسبب الطبيعة الخادعة للوثائق الفارسية، نجد أن تلك الوثائق لم تجب علي سؤال مهم جداً نتوق بشدة لمعرفة إجابته: من كان يدفع هذه الضرائب المختلفة؟ من كان يزرع هذا المحصول؟

إن أول شيء يجب قوله هو إنه -بغض النظر عن الرعاة الذين تم الحديث عنهم بالأعلي- توجد إشارات صريحة قليلة جداً للكورتاس المخصصين للعمل في الأرض علي الرغم من أن وجود العديد منهم في الحقول والمزارع هو من الأمور المؤكدة؛ حيث إن الكورتاس علي سبيل المثال قد استلموا بذوراً من الإدارة عدة مرات (ألواح التحصينات 508، 484، 463، 123) فإننا يمكننا أن نستنتج من ذلك أنهم كانوا مزارعين، ومن المؤكد أن زراعة واستصلاح الضياع كان يحتاج إلي عدد ضخم من العمال (لوح التحصينات أ 33)، ولكن كلمة «فلاح» نفسها ليست موجودة في السجلات، أو أنه لم يتم التعرف عليها بعد، حيث إن الإشارات إلي «الرجال المسؤولين عن رعاية النباتات في المشاتل» (مارسابارا) أو «المتخصصين في ري الحقول» تظل افتراضية أو حتي مختلف عليها إلي حد كبير؛ وذلك لأن الكلمة الثانية من هاتين الكلمتين تفهم أحياناً علي أنها: «غزال/ نساج»، وتقدم لنا بعض الحواشي المكتوبة باللغة الآرامية تفاصيل تكميلية، ويظهر أحد الألواح أنه تم توزيع المؤن علي كورتاس وكانوا يسمون بيراساناس: ويقول النقش الآرامي «مؤن الطحانين»، وليس من السهل تحديد السبب وراء هذا النقص المفاجيء في الإشارات للفلاحين، ومن المحتمل أن العمال الزراعيين كانوا يقتاتون علي جزء من المحصول الذي ينتجونه؛ ولذلك لم يحصلوا علي مؤن من الإدارة، أو علي الأقل أن هذه المؤن لم يكن يتم تسجيلها من قبل الإدارة، ومن ناحية أخرى، فإن الوضع كان مختلفاً بالنسبة للعمال الذين كانوا يعملون في معالجة المنتجات الزراعية:

صانعو الخمر، مخمرو الجعة أو صانعوها، الطحانون، عاصرو الزيوت، الخبازون (٤)، وهؤلاء الذين كان يتم استخدامهم في المستودعات أو لنقل المنتجات من مكان إلى آخر، بالإضافة إلى هؤلاء العمال الذين كانوا يعملون في المكاتب الإدارية (المحاسبون، النساخ، الخ) .

وعلي أية حال، فمن المؤكد أن الكورتاس لم يكونوا هم الوحيدون الذين يعملون في الحقول، حيث إن المؤلفين القدامي قد قاموا بتصوير الفلاحين الفرس في مرات عديدة، ولكن، ولسوء الحظ كان ذلك في صورة إشارات غير مباشرة إلى حد ما، ومن بين الإصلاحات التي ينسبها زينوفون (Xenophon) إلى قورش (Cyrus) هي قيامه بإنشاء فرقة مكونة من (10000) من رماة الرماح لتكون من ضمن الحراس الملكيين، وتبعاً لزينوفون (Xenophon) (قورش (Cyrus)، الكتاب السابع، فقرة 5 67)، فقد قام قورش (Cyrus) باختيار هؤلاء الرجال من بين الفلاحين الفرس الأكثر فقراً، والذين يسميهم زينوفون (Xenophon) «أوتورجوي» أي الفلاحين الذين كانوا يقومون بزراعة قطع الأرض الصغيرة التي كانت تحت أيديهم، وهذه أيضاً هي الكلمة التي استخدمها إلبان (Aelian)، وفي بعض الأحيان كان يتم ذكر هؤلاء الفلاحين بالاسم (سينيتس Sinetes، أوميسيس Omises، رهاكوكيس Rhakokes)، وقد كانوا يبذلون الكثير من الجهد (الكتاب الأول، فقرة 31) في حدائقهم (بارادايوسي)، ومزارعهم (إيبوليس، الكتاب الأول، فقرة 32)، وقد كانوا يربون الحيوانات (الماشية والأغنام)، ويزرعون القمح والكروم والفواكه (الكتاب الأول، فقرات 31، 32) والخضروات مثل الخس (الكتاب الأول، فقرة 31)، ومن الواضح أن هذه هي الطبقة الاجتماعية التي كان ينتمي إليها الفلاح فيرولاس Pheraulas الذي تحدث عنه زينوفون (Xenophon) في كتابه، فقد كان أبوه فلاحاً فقيراً، والذي اضطر إلى اقتراض البذور في فترة انقطاع بين محصولين (قورش (Cyrus)، الكتاب الثامن، فقرة 3 * 36-38) .

وعلي الرغم من ذلك، فإن أهمية هذه النصوص تكمن في تقديم صورة ملموسة عن هذه الشريحة غير المعرفة من السكان، والتي تعرف بصغار ملاك الأراضي الأحرار، حيث إن الوثائق الموجودة في برسيبولس بأكملها تدفعنا إلى افتراض أن الأراضي كانت تتم زراعتها بالكامل عن طريق استخدام الكورتاس، ولكن ما العلاقة المحتملة التي يمكن اكتشافها بين هذه المعلومات وبين المعلومات الموجودة في الألواح؟ يمكننا علي سبيل المثال إجراء مقارنة بين حالة والد فيرولاس وبين الكورتاس الذي حصل علي البذور من الإدارة (ألواح التحصينات 508، 484، 463، 123)، ولكن ما القيمة المعلوماتية لهذه القصة البائسة عن فيرولاس؟ ونعرف أيضاً من إليان (Aelian) أن صغار الملاك من الفرس طلب منهم تقديم هدايا إلي الملك الأكبر عندما عبر بلاد فارس (الكتاب الأول، فقرة 31-32)، ومن المحتمل أن المعني الذي تم اقتراحه مؤخراً لكلمة «نوتانوياس/ نادانو» علي أنها تعني «الهدية» تسمح لنا بفهم ما يقصده إليان (Aelian) ؟

ومن الأشياء التي تم اقتراحها أيضاً أن هؤلاء الزراع كانوا يوقعون عقداً مع الإدارة كل عام، حيث إنهم كانوا يربون ويطعمون الحيوانات التي يعهد بها إليهم، وكانوا يحصلون في المقابل علي جزء من الزيادة، ولكن يجب أن نذكر أن الوثائق الموجودة لدينا لا تشير إلي وجود مثل هذا النظام، وكل ما لدينا هو سجلين (ألواح التحصينات 2010-2011)، والتي تعطي قوائم بالأشخاص (12 و 22)، ونجد أسماء بعض هؤلاء الأشخاص في وثائق أخرى، والتي يطلق عليهم فيها -وبوضوح- لقب مديرين، وأحد هؤلاء الأشخاص كان «مانوكا (Mannuka)»، والذي كان مسؤولاً في عام 493 عن الدقيق الذي يتم تقديمه لمن يقومون بدبغ الجلود، ولكن احتمال وجود أشخاص آخرين يحملون الاسم نفسه يجعلنا نتوخي الحذر، ولكن هل حقاً لهذه البيانات أية علاقة بصغار

ملاك الأراضي الأحرار؟ وتبعاً لهذه النظرية، فإن الحدود التي تفصل بين الناتج الذي ينتجه الفلاحون أو ملاك الأراضي والإنتاج الذي تنتجه الأراضي التي تسيطر عليها الإدارة مباشرة هي غير واضحة، هل كان يتوجب علي الكورتاس العاملين في الحقول القيام ببساطة بتقديم جزء من إنتاجهم والاحتفاظ بنسبة ثابتة لأنفسهم؟

باختصار، تظل هناك نقاط كثيرة للغاية غير مؤكدة؛ وذلك نتيجة لأننا لا نعرف الإجابة عن سؤال أساسي، وهو: هل يمكن اعتبار جميع الضرائب -التي يمكن التعرف عليها أو تحديدها في الألواح رسوماً مالية (سواء كانت تسمى جزية أم لا) هو أمر سيظل مناقشة فرعية؟ إن هذا السؤال في الحقيقة يثير سؤال آخر والذي هو أيضاً شديد الأهمية حول وضع الأرض والأشخاص في الريف الفارسي، حيث إن الملاحظات التي تم تقديمها في الأعلى تمثل إجابات جزئية فقط والتي يجب أن يتم تناولها بشكل أكثر تنظيماً.

5- الأراضي والضياع (العزب):

بارتيتاس:

علي الرغم من هذا التأكيد والاهتمام بالإنتاج النباتي والحيواني، فإن الألواح لم تشر مطلقاً بصورة صريحة إلي الأرض الزراعية باستثناء عدد قليل من الإشارات غير المؤكدة إلي المراعي، وعلي الرغم من ذلك، فإن هناك ثلاث كلمات تستحق أن نوليها اهتماماً خاصاً، هي: بارتيتاس، إرماتام، وأولهي، ومن المؤكد أن كلمة «بارتيتاس» توازي تماماً ما يسميه الكتاب اليونانيون «الضيعة أو الروضة»، وكلمة الروضة هذه هي كلمة استعارها اليونانيون من الكلمة الفارسية (بارادايда)، والنقض الذي تم توجيهه لهذا التفسير يقوم علي الاعتقاد بأن هذه الرياض الفارسية كانت عبارة عن محميات مخصصة للصيد فقط، ولكن

المصادر الكلاسيكية تثبت بشكل لا يقبل الشك أن استخدام هذه الرياض كان أكثر تنوعاً من ذلك بكثير، حيث إن هذه الرياض كانت تحتوي أيضاً علي مزارع وأراضي زراعية كانت تزرع بالأشجار المثمرة والفواكه علي وجه الخصوص، وبالنسبة لزينوفون (Xenophon) فإن الروضة كانت نوعاً محدداً من الحدائق (كيبوس)، وهذه الفكرة عن الحدائق / الحقول هي ما يقصده إليان (Aelian) بالكلمة التي تشير إلي قطع الأرض الصغيرة التي كان يملكها الفلاحون في بلاد فارس نفسها، وهي أيضاً المعني المقصود من «حدائق السوق» الذي كان يستخدمه اليونانيون في الفترة الهلينية، وعلي أية حال، فإن هذا هو المعني الذي تنقله كلمة موجودة في أحد النصوص اليونانية في سارديس، والتي تعود لأصول أخمينية (سارديس، الكتاب السابع، فقرة 1-1)، والتي تسجل المكونات المتعددة التي كانت تتكون منها «العزبة أو الضيعة الهدية» (دوريا) .

ولقد تم اختيار أماكن مفضلة لإنشاء رياض البارتيثاس، وعلي وجه الخصوص الأماكن التي كانت تحتوي علي مياة جارية (أنهار ونبابيع)، وتتميز أجزاء متعددة من بلاد فارس بهذه الملامح، فتبعاً لنيرخوس (Nearchus) قام سترابو (Strabo) (الكتاب الخامس عشر، فقرة 3 1) وأريان (Arrian) (إنديكا، فقرة 40: 2 5) بتقسيم بلاد فارس إلي ثلاث مناطق مناخية وبيئية رئيسة، ولقد وصفا ساحل الخليج الفارسي بأنه: «رملي وجذب بسبب الحرارة الشديدة»، ووصفا المنطقة الشمالية الجبلية بأنها: «شتوية وجليدية»، وعلي العكس من ذلك، فقد أكد أريان (Arrian) علي خصوبة المنطقة المركزية، والتي سماها سترابو (Strabo) «كوليبرسيس» محدداً مكانها بالمنطقة المجاورة لباسارجاداي (الكتاب الخامس عشر، فقرة 3-6): «يتميز الريف بأنه عشبي، ويحتوي علي مراعي مائية، وعلي العديد من أنواع الكروم والفواكه الأخرى، باستثناء الزيتون، وقد كانت غنية بجميع أنواع الحدائق (باراديسوي)، وكانت

تجري بها أنهار عذبة ونقية، وكانت بها البحيرات أيضاً؛ ولذلك كانت صالحة لجميع أنواع الطيور التي تبني أعشاشها علي ضفاف الأنهار والبحيرات، وكذلك كانت صالحة أيضاً للخيول، وكانت تحتوي علي المراعي اللازمة للحيوانات المنزلية الأخرى، كما كانت تكثر بها الغابات، وكان يوجد بها الكثير من الطرائد» (أريان) (Arrian)، إنديكاس، فقرة 40: 3-4 .

ويصف كوينتوس كورتيس (Quintus Curtius) منطقة برسيبولس فيقول: «إنها سهل فسيح، وأرض خصبة تكثر بها المذن والقري، التي يرويها نهر أراكسيس (الفلوجا)، وتحدها أشجار مستوية وأشجار الحور، وتتميز تربتها بشدة خصوبتها، كما يكثر بها علف الماشية» (الكتاب الخامس، فقرة 4 * 6 * 7 * 20) .

ولقد كان هذا الوصف ينطبق أيضاً علي منطقة «فاهليوم» التي كانت تقع في كل من بلاد فارس وإقليم سوسيانا، ولقد ترك لنا الشهود العيان (من عهد الإسكندر (Alexander) والفترات التالية) أوصافاً متحمسة عن هذه المنطقة: «غنية تغذيها بالمياة العديد من المجاري المائية، وتنتج فواكه متعددة من جميع الأنواع» (ديودورس (Diodorus)، الكتاب السابع عشر، 67 3)، فبعد أن وصف الطريق بين سوسيانا علي أنه: «منحدر الجوانب، تلفحه الشمس، ولا يوجد فيه أي مستراح للمسافرين»، تحدث عن التغير المفاجيء في الترحيب بالمسافر عندما يدخل إلي حوض فاهليوم: «أما الجزء الثاني من الطريق فيقع علي أرض مرتفعة تتميز بمناخ صحي للغاية، ومليء بالفواكه علي حسب الموسم الذي يدخل فيه المسافر إلي هناك، حيث إنه كانت توجد أودية صغيرة كثيرة الظلال ومليئة بالأشجار، ورياض مزروعة بأشجار ذات أنواع متعددة، هذا بالإضافة إلي الفرج الطبيعية المتلاقية في الغابة، والتي كانت مليئة بالأشجار من كل نوع ومجاري المياه، وكل هذه الأشياء تسمح للمسافرين

بالتريث أثناء عبورهم هذه المنطقة، وقضاء بعض الوقت في هذه الأماكن التي تقدم لهم الكثير من مسببات الراحة والسرور، وأيضاً كانت توجد وفرة في الماشية من جميع الأنواع، ولقد كان هذا الإقليم يتفوق من حيث كثافة سكانه علي جميع المرزبانيات الأخرى» (الكتاب العشرين، فقرة 21: 2-3) .

ومن المؤكد أن هذه الروضة كانت هي الموقع الذي أقيم فيها سرادق يعود إلي الفترة الأخمينية، والذي تم إكتشافه في منطقة فاهليوم، وكانت مثل هذه الرياض هي في الغالب الأماكن التي تستريح فيها الحاشية والملوك لبعض الوقت خلال تنقلهم (بلوتارخ (Plutarch) ، أرتاكسركسيس (Artaxerxes، 1-25)، وبالطبع فإن خصوبة هذه الرياض كانت تعتمد أيضاً علي المنشآت المائية مثل تلك التي اكتشفها علماء الحفريات في الروضة الموجودة بالقرب من باسارجاداي، حتي إننا نعرف أن مقبرة قورش (Cyrus) كانت تحتوي علي معدات كثيرة: «فلقد تمت زراعة بستان -حول الروضة- وكان يحتوي علي جميع أنواع الأشجار، ولقد تمت حشائش طويلة في هذا المرعي» (أريان (Arrian) ، الزحف العسكري، الكتاب السادس، فقرة 29 4)، وقد تم أيضاً اكتشاف بعض القنوات وخزانات المياه التي تعود إلي الفترة الأخمينية بالقرب من سهل برسيبولس .

ويقدم لنا أحد ألواح التحصينات علي وجه الخصوص الكثير من المعلومات حول هذا الموضوع (لوح التحصينات أ 33)، وهذا اللوح هو عبارة عن قائمة جرد (تشير إلي بذور؟) 6166 شجرة فاكهة (الكمثري، التفاح، البلح، التوت، السفرجل، الخ)، والتي كان ستتم زراعتها في الرياض القريبة من برسيبولس، ويشير نصان آخرين (لوح التحصينات 1946، لوح الخزانة 38) بوضوح إلي الكورتاس الذين كانت تتمثل وظيفتهم في «حراسة الأشجار» (راجع أيضاً ألواح الخزانة

49 و1963-1969)، ويتحدث لوح آخر (لوح التحصينات 1815) عن المؤن التي سيتم تقديمها إلى أربعة عمال، والذين كانت تتصل وظيفتهم بالأشجار في الروضة الموجودة بالقرب من برسيبولس، ولقد كانت هذه الرياض تعمل أيضاً كمصادر محتملة لهذه الأخشاب (راجع بلوتارخ (Plutarch)، أرتاكسركسيس (Artaxerxes)، فقرة 25: 1-2)، وهو الأمر الذي كان واضحاً في بعض الأقاليم التي لم يكن يوجد بها غابات مثل بابل (سترابو (Strabo)، الكتاب السادس عشر، فقرة 1، 5، 11).

وباستثناء هذه الأمثلة والتي هي الأسهل في التفسير فإن كلمة بارتيتاس تعاود الظهور مرة أخرى في سلسلة مكونة من (15) لوحاً، ويبدو أن بعض الرياض التي تم ذكرها في هذه الألواح كانت تقع في منطقة برسيبولس (واحدة منهم كانت تقع في نوبيستاس [ناقسي روستام])، ولكن هذه الألواح تتعامل فقط مع الأمور الإدارية، وليس مع إدارة الضياع (العزب)، وفي الحقيقة، فإنهم عبارة عن سجلات لتخزين العديد من المنتجات: حيث كان يتم وضع الفواكه المتنوعة، البلح، التين، والحبوب/ تارمو تحت عناية أحد المديرين، حتي يتم توزيعها لاحقاً (في صورة مؤن) علي حسب الأوامر التي تصدر إلى الموزع (والذي كان يتم أحياناً تحديد اسمه بشكل صريح)، ويمكن أن نذكر أنه في عشر من هذه الألواح تمت تسمية هذه المنتجات «السونكيينا» الملكية، ولكن يصعب تفسير هذه النقطة؛ لأن صفة «الملكية» يتم استخدامها بشكل منتظم، ويبدو أنه يُقصد بها وصف مصدر هذه المنتجات التي تم جمعها أكثر مما تصف مستودع التخزين؛ ولهذا فإنها تمثل مشكلة أخرى (فصل 10-11 بالأسفل)، ومن هذا السجل المختصر يبدو من المحتمل أن إدارة الرياض - والتي من المؤكد أنه كان يوجد مدير خاص مكلف بها في بلاد فارس وفي المناطق الأخرى قد تم دمجها ضمن الإدارة العامة للناطق الذي كان

ينتقل بين المستويات الإدارية والمقاطعات المختلفة، وهكذا فإن إدارة الرياض كانت تمثل مجرد فرع آخر من الحكومة علي الأقل بشروط معينة .
إرماتام:

أما الطائفة الثانية من «العرب» وهي الإرماتام فتثير مشكلات أكثر صعوبة، ولسنا متأكدين من الكلمة الفارسية القديمة التي تقابل هذا المسمي، وتظهر هذه الكلمة في النسخة الإيلامية من نقش بيهستون فيما يتصل بـ«فيفانا» (Vivana)، والذي قيل إنه: «كان يقوم بمهام المرزبان في أراخوسيا»، فقد حقق فيفانا (Vivana) نصراً -خلال الثورات الكبيرة التي اندلعت في عام 522- مع المتمردين بالقرب من حصن أرسادا في أراخوسيا، وهو الحصن الذي كان يسمى بإرماتام فيفانا (Vivana)، ومن الصعب تفسير هذا الاستخدام لكلمة إرماتام؛ وذلك لسببين: الأول هو أنه لا يوجد مقابل لهذه العبارة في النسخة المكتوبة باللغة الفارسية القديمة والتي لم تذكر سوي كلمة «حصن» (دايدا)، كما هو الحال أيضاً في النسخة الأكادية من هذا النقش (برتو)، ومن الصعب أيضاً بالنظر إلي الأدلة المتوفرة تحديد ما الذي كان يقصده الكاتب الإيلامي الذي كتب هذه العبارة، وبالنظر إلي أنه في الألواح الموجودة في صوصا والتي تعود إلي ما قبل السيطرة الأخمينية نجد أن كلمة إرماتام كانت تشير إلي نوع من «العرب» (بمعني غامض)، وأنه يبدو أن هذه الكلمة قد تمت استعارتها من اللغة الفارسية القديمة في المقام الأول، فإنه لا يوجد سبب يجعلنا نظن أن لها معني مختلفاً في نقش بيهستون، ولكن إذا افترضنا ذلك فعلاً، فلماذا استخدمت النسخة الفارسية القديمة كلمة «دايدا»؟ وما العلاقة التي كانت موجودة بين كلمة حصن وكلمة إرماتام في عام 522؟ من المحتمل أنه كما في ألواح برسيبولس فإن كلمة «حصن» (والتي تعني باللغة الإيلامية «هاماريس») تشير إلي كل من مقر عسكري ومركز إداري مثل عاصمة

المقاطعة التي كان يتم فيها جمع محصول المنطقة المجاورة، وإذا كان فيفانا (Vivana) يمتلك «عزبة» هناك فيمكننا فهم السبب الذي جعل المتمردين يقومون بجعلها الهدف الأساسي لهجماتهم، ويذكر النص بوضوح أيضاً أن مثل هذه العزب كانت موجودة قبل عهد دارا (Darius)، وهي حقيقة لا نستطيع التأكد منها بالاعتماد على ألواح صوصا. وتظهر هذه الكلمة في (30) لوحاً من ألواح التحصينات (لم يتم نشر [9] منهم)، وفي كل مرة تكون مرتبطة باسم شخص: الإرماتام الخاصة بـ«إستيمانكا (Istimanka)»، أو الخاصة بـ«إرتوبيا (Irtuppiya)»، أو الخاصة بـ«داياكا (Dayaka)»، أو الخاصة بـ«مبارما (Misparma)»، الخ، وفي أغلب الحالات كانت تسجل النصوص تخزين السلع في إرماتام (لوح التحصينات 2079)، أو أن الإرماتام تحت تصرف (كورمين) مدير معين، حيث كان يتم «تخزين هذه المنتجات» (نوتيك، لوح الخزانة 1857) قبل أن يقوم الموزع بتوزيعها في صورة أقوات، والذي كان يتم ذكر اسمه أيضاً (ألواح التحصينات 1892، 1256، 331)، وكان من الممكن أن يتم توزيع هذه الأقوات على الكورتاس (ألواح 1802، 1368)، أو على الحيوانات (لوح 331: الإبل)، وأحياناً كان يتم ذلك بناءً على أوامر مختومة من الملك (لوح التحصينات 1256)، وفي أحد الألواح كانت إحدى هذه العزب تسمى ببساطة «العزبة التي يمثل فيها إرسينا (Irsena) رئيس العمال (الكورداباتيس) بالمنظم/ الموزع (سارمانا)» (لوح التحصينات 1368)، ويوضح هذا اللوح نفسه أيضاً أن العزبة المذكورة كانت تمثل نقطة توقف لجنود الكورتاس الذين كان يتم تحريكهم من مكان إلى آخر، وقد كانوا يحصلون على مؤن للسفر تكفي ليوم واحد .

ومن هذا المنظور، تم دمج الإرماتام ضمن الإدارة العامة تماماً مثل الباريتاس، وقد كانت كلتاها تعمل كمراكز لتجميع وتخزين وتوزيع

الناتج المحلي، وبالإضافة إلى ذلك كان يتم أحياناً الربط بين الإرماتام والضياع، ففي ستة من ألواح التحصينات (ألواح التحصينات 150 155)، والتي تعود إلى السنة الثانية والعشرين من حكم دارا (500) (Darius) نجد أن الوجهة التي كانت ترسل إليها الحبوب المخزنة في بعض الضياع هي كالتالي: «ليتم استخدامها في الإرماتام الخاصة بـ(سوتيزا) (Sutezza)»، ويمكن ربط اثنين من هذه الألواح بثلاثة ألواح أخرى تم دمجها في سلسلة من الألواح تتناول الضرائب المفروضة علي المنتجات الزراعية التي تنتجها القرى والمزارع المجاورة (لوح التحصينات 640/152، اللوح 637/153)، وتظهر هذه الألواح سوتيزا (Sutezza) علي أنه المسؤول عن المحصول الذي تم جمعه من المنطقة المجاورة لـ«موتريزاس (Mutrizas)» (لوح التحصينات 640) أو سوراكاس (لوح التحصينات 641)، والتي تم تخزينها في ضياع موتريزاس (Mutrizas) وكوتكوس (Kutkus)، ومرة آخر يظهر سوتيزا (Sutezza) علي أنه المسؤول، ولكن هذه المرة عن الحبوب في «كوتكوس (Kutkus)» التي تم تخزينها لتستخدم كبذور (لوح التحصينات 520 521).

وعلي الرغم من ذلك، فإنه من المؤكد أيضاً أن الإرماتام كانت أيضاً عزباً زراعية، وقد كان معظمها يقع في المنطقة الوسطي بالقرب من الضياع، مما يعني أنها كانت تتكون من أراضٍ زراعية خصبة يتم ريها، وغيل إلى افتراض أن الملك قد منح هذه العزب للمديرين، وهكذا كانت عبارة عن منح أو علاوات، بما فيهم العزبة التي تم منحها ليفانا (Vivana) في أراخوسيا نتيجة لكونه المرزبان هناك، وبالنظر إلي كل هذه العوامل فإنه لا يمكن اعتبار أن هذه الجزية كانت بلا مقابل علي الإطلاق، حيث إن أصحاب هذا الإمتياز كانت عليهم التزامات تجاه الإدارة، فقد كانوا مجرد تروس في الآلة الإدارية للإمبراطورية، وقد كان يتم في بعض قوائم الجرد تحديد مكان الإرماتام في إحدى المقاطعات (باتن)، والقرى المجاورة

(هومانوس)، وتشير بنية النص الموجود علي أحد الألواح (لوح التحصينات 1857) إلي أن هذه العزب كان يتم محاسبتها كوحداث مالية من قبل الإدارة، ويشير هذا اللوح أيضاً إلي أن الأشخاص الذين تم منحهم هذه العزب كانوا مطالبين بتقديم جزء من إنتاجها (الحبوب في هذه المرة) إلي المستودع الخاص بالإدارة، ويؤكد لوح آخر (لوح التحصينات 2070) والذي يتحدث عن تحصيل ضريبة البازيس أن هذه العزب لم تكن تتمتع بأي شكل من أشكال الحصانة المالية: ففي الواقع تمت الإشارة إلي أربعة من دافعي الضرائب علي أنهم «كانوا في الإرماتام التابعة لميتورنا (Miturna) (?)»، والذي كان يقوم بنفسه بتنفيذ بعض المهام الرسمية، وربما كان هذا هو سبب حصوله علي هذه العزبة .

أولهي:

إن الكلمة الثالثة هلي أولهي، وفي النقوش الملكية تقابل كلمة أولهي الكلمة الأكادية «بيتو»، وهما مترادفتان يمكن ترجمتهما علي أنهما «منزل»، واللذان تشيران إلي أن الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في إحدى العزب التي تشتمل علي أراضٍ وأنواع متعددة من المزارع، والتي يرأسها سيد البيت أكثر مما يشيران إلي المبنى الذي يتكون منه هذا المنزل، وهذا بالضبط هو المعني المراد من هذه الكلمة في الفقرة (16) من نقش بيهستون: وفي حين أن النسخة الفارسية القديمة تستخدم «فيث» في النسخة الإيلامية كلمة «أولهي»، وقد قام دارا (Darius) في صلواته للإله أهورا-مازدا بالتضرع إليه حتي يحميه ويحمي شعب فارس (داهيو)، وأن يحمي بيته (فيث)، وتحمل عناصر زخرفيه معينة في القصر (أطر النوافذ، مفصلات الأبواب) نقش يقول: «صنع في بيت (فيث) الملك»، وتقابل هذه الكلمة تماماً الكلمة اليونانية «أويكوس»، وهي ما تسميه النصوص اليونانية بشكل متكرر البيت الملكي الفارسي، وتظهر بهذا المعني نفسه أيضاً في العديد من ألواح برسيبولس، ولقد قام

بارناكا (Parnaka) في عام 506 بناءً علي أوامر من الملك دارا (Darius) بإرسال الأمر التالي إلي هارينا (Harrena) رئيس قسم القطعان: «ارسل إلي الأميرة إرتاسدونا 100 (Irtasduna) من الأغنام مأخوذة من بيتي» (أولهي، لوح التحصينات 6764)، وفي لوح آخر (لوح التحصينات 1987) تم نقل الأغنام إلي البيت الملكي (أولهي سونكينا) وعُهد بها إلي أحد الرعاة .

وهناك أشخاص آخرون يعملون في عزبة يشار إليها كـ«أولهي»، وقد كان هذا هو الحال مع إرتاسدونا (Irtasduna) إحدى زوجات دارا (Darius) والتي كان يعرفها هيرودوت (Herodotus) بـ«أرتيستون (Artystone)»، والتي كان لديها عزبتان من هذا النوع في ميراندو وكوكناكا (ألواح التحصينات 1835-1837)، وأيضاً بالنسبة لأرساميس أحد أبناء دارا (Darius) (لوح لم يتم نشره بعد)، وأيضاً بالنسبة لامرأة تسمى إرداباما (Irdabama) ، والتي كانت تمتلك أولهي في سولاكي (لوح التحصينات أ 27)، ومن المحتمل أيضاً أن إرتاسدونا (Irtasduna) كانت لديها ممتلكات بالقرب من قرية متانان، حيث أرسلت رسالة إلي هناك تطلب منهم فيها تزويدها بالحبوب (لوح التحصينات 1857)، ومن الواضح أنه قد تم تخصيص الحبوب بناءً علي طلبها في مرتين (ألواح التحصينات 166، 168)، وفي المثال الثاني كان اسم المنظم (سارناما) هو «سلامانا (Salamana)»، ومن المحتمل أن هذا كان هو الشخص نفسه الذي نقل أوامر أرتيستون (Artystone) التي تقضي بتسليم المحصول «الذي أنتجته عزبتها» في ثلاث مرات منفصلة (ألواح التحصينات 1836-1838)، وقد كان لدي شخصين آخرين مثل هذا النوع من العزب: رمانويا (Rammanuya) (لوح التحصينات 1855)، وربما ناكثانا (Naktanna) (لوح التحصينات 2075)، ولسوء الحظ فنحن لا نعرف شيئاً عن ظروف هؤلاء الأشخاص، وفي كل حالة من هذه الحالات تظهر هذه العزب في في خطابات يأمر فيها صاحب أو تأمر فيها صاحبة هذه الأولهي

بتسليم قدر معين من الناتج إلى شخص معين، محددة أنهم سوف يقومون بأخذ الحبوب أو الخمر «من الأولهي الخاصة بي»، وقد قام إرداباما (Irdabama) بتوجيه أحد هذه الخطابات إلى محاسبه (لوح التحصينات أ 27)، وكذلك أيضاً قامت أرتيستون (Artystone) بإرسال أحدها إلى محاسبها «كماسابانا (Kamasabana)» تأمره فيها بإرسال المؤن (لوح التحصينات 1837)، ومن حيث المكونات المادية لا يمكن أن تكون العزب الزراعية الملحقه بواحد من هؤلاء الأولهي مختلفة عن الإرماتام أو الروضة، ولا يمكن أن يكون التمييز اللغوي بين هذه المفردات قد تم بشكل عشوائي، حيث إن أفراد العائلة المالكة لا يحصلون مطلقاً علي «إرماتام»، ولكنهم يحصلون دائماً علي «أولهي»، ولكن هذه الملاحظة والتي يمكن أن تتغير مع الإعلان عن ألواح إضافيه لا تساعدنا في شرح الاختلاف الفعلي بينهما في المنزل، حتي إنه يبدو في قرية متانان كما لو أن بعضاً من الناتج كان يتم دفعه وتقديمه إلي الإدارة بأوامر من أرتيستون (Artystone) (لوح التحصينات 1857) .

وكان بيت الأميرات يحتوي علي ما هو أكثر من المزارع، فمن الواضح أنه كانت لديهم حاشية شخصية، وعدد ضخم من الموظفين والخدم، ويكمن الدليل علي ذلك في تلك الكميات الهائلة من المواد الغذائية التي كانت توضع تحت تصرفهم عند السفر (ألواح الخزانة 730 739 * 2019، 2035)، وينطبق هذا الوضع أيضاً علي الأميرات الملكيات الأخريات (لوح التحصينات أ 5)، واللاي من المؤكد أنهن أيضاً كن يرأسن بيوت خاصة بهن، ولقد تم ذكر اسم أرساميس مع أرتيستون (Artystone) في هذا السياق (لوح التحصينات 733-734 * 2035)، فقد كانت لديه هو الآخر خيول (لوح التحصينات أ 24 * 29)، وبالإضافة إلي ذلك، فإن العديد من الألواح تسجل تقديم المؤن إلي العمال، والذين كانوا يسمون عمال أرتيستون (Artystone) أو إرداباما

(Irdabama) (الأواح التحصينات 1236 * 1454 * 849 * 1002 * 1028 - 1029 * 1041 - 1043 * 1089 * 1109 * 1198 * 1221 * 1232)، وتثير هذه الوثائق بعض المشكلات؛ وذلك لأنها لم تحدد بوضوح العلاقة بين الأميرات وهؤلاء العمال، والذين لا يبدو أنهم كانوا مختلفين في شيء عن الجماعات الأخرى المماثلة، فقد كانوا يعملون في مكان محدد (شيراز علي سبيل المثال)، ولكنهم كانوا يؤدون العمل نفسه (فعلي سبيل المثال الباساب الإناث الخاصين بأرتيستون (Artystone) : لوح التحصينات 1236)، ومن المحتمل أن هؤلاء العمال كانوا مرتبطين وتابعين للإدارة بشكل عام، ولكن المستفيدين من هذه المنح المؤقتة كانوا يستعينون بخدماتهم، ومن ناحية أخرى، فإنه من المؤكد أن أفراد الأسرة المالكة كان لديهم أيضاً مساعدون قد تم تخصيصهم للعمل بشكل دائم في بيوتهم، مثل الشخص «الذي تم إلحاقه ببيت (فيث) هستاسبس (Hystaspes)» والد دارا (Darius) (لوح التحصينات 1596)، والذي يمكن مقارنته بالأشخاص الذين تم إلحاقهم بالبيت الملكي، والذين كان يوجد من بينهم أفراد يشغلون وظائف مهمة في اقتصاد القصر (لوح التحصينات 1946) .

6 ألواح برسيبولس والإدارة الإمبراطورية: المصادر والمشكلات:

بعد إعادة بناء تنظيم العمل والإنتاج في بلاد فارس - وخاصة في عهد دارا (Darius) - تظل هناك مشكلة أساسية، هل يجب أن تقتصر الصورة التي حصلنا عليها من الألواح علي بلاد فارس نفسها؟ أم هل يمكن أن نمدّها لتشمل بعض أجزاء الإمبراطورية مع أخذ الظروف المحلية في الاعتبار طبعاً؟ أو بشكل آخر هل تعكس وثائق برسيبولس بصورة محددة -علي الرغم من أنها آلية- الخصائص التنظيمية لإقليم فارس فقط؟ دعونا نؤكد منذ البداية علي أن لهذا السؤال أهمية حاسمة:

حيث إن الإجابة عنه تقدم لنا صورتين متناقضتين عن الإمبراطورية الأخمينية، تكشف إحدى هاتين الصورتين عن تنظيم منحل ومهلهل للغاية يربط مجموعة من البلاد التي استمرت في اتباع طرقهم وأساليبهم التقليدية، دون وجود أدنى أثر للسيطرة الفارسية، أما الصورة الثانية -أو ما يسمى بالنظرة القوية- فتحول الإمبراطورية الأخمينية إلى بناء إمبراطوري بكل معني الكلمة، أي دولة قام فيها الفاتحون بوضع وتوحيد قواعد التنظيم الإداري والاستغلال الاقتصادي والتي -بدون أن تشن هجوماً مقصوداً علي القواعد المحلية- تمكنت علي الرغم من ذلك من التغلغل داخل هذه التقاليد وغيرتها بعمق علي الأقل ببعض الطرق الرئيسة، والتي سمحت للطبقة الإجتماعية العرقية المسيطرة بالتمتع بالهيمنة بالتحالف مع النبلاء المحليين .

دعونا نبدأ برفض ودحض بعض الأفكار الخاطئة القائمة علي ضيق الحيز الزمني والمكاني لهذه الألواح (فصل 11-1 بالأعلى)، والفترة التي تعود إليها هذه الألواح (فيما بين عامي 509-458) لا تشير علي الإطلاق إلي أن التنعيم الإداري الذي كان معروفاً في عهد دارا (Darius) قد اختفي فجأة في السنة السابعة من فترة حكم أرتاكسركسيس (Artaxerxes) الأول، أو أنه لم يكن معمولاً به قبل عام 509، وللأسباب التي ذكرناها للتو، فإنه من الواضح أننا لا نملك سوي عينة ضئيلة من الكم الهائل من الوثائق التي كانت في دور محفوظات الإمبراطورية الأخمينية، وبالنسبة للحيز الجغرافي الذي تغطيه هذه الوثائق، فيجب علينا هنا أيضاً الانتباه إلي الأفكار الخاطئة التي قد نصل اعتماداً علي الأماكن التي وجدت فيها الوثائق التي لدينا، ففي البداية لا يمكن إنكار أنه كانت توجد دور محفوظات في كل مرزبانية من المرزبانيات الأخمينية، ولقد قدم لنا هيرودوت (Herodotus) ، هذا التفصيل في إحدى الحواشي، وهو يتحدث عن مساعد أورتيس (Oroetes) : «هذا الموظف يمثل جزءاً من

المؤسسة الخاصة بكل حاكم (جراماتيسثاي باسيلوي)» (الكتاب الثالث، فقرة 128)، ويشير زينوفون (Xenophon) أيضاً إلى هذه المؤسسة عندما يتحدث عن وجود ميغافرنيس (Megaphernes) -أحد النساخ الملكيين- في خدمة قورش (Cyrus) الأصغر (فونيكستيس باسيلوس، الزحف العسكري، الكتاب الأول، فقرة 2-20)، ونجد أيضاً في الوثائق المصرية والبابلية والتوراتية أشخاص رفيعي المنزلة في الإدارة المربانية يحملون ألقاباً (أحياناً متعددة) «بل تيمي» و«سيرو»، أي «المستشار» و«الناسخ»، وهكذا فإنه من الواضح أنه قد تم تنظيم جميع الإدارات المربانية بالأسلوب نفسه، وأنهم كانوا مسؤولين عن إرسال خطابات وأوامر واستلام وحفظ الرسائل التي ترد إليهم من الإدارة الملكية .

ومن الصحيح أنه لم يتم العثور علي أرشيف مرباني واحد بالمعني الدقيق في صورة سليمة وكاملة، وترجع هذه الفجوة في الأساس إلى فرص الوصول إلى مثل هذا الاكتشاف، ولكنها ترجع أيضاً، وبشكل خاص إلى تلف المواد التي كانت شائعة الاستخدام للكتابة عليها في ذلك الوقت (البردي، البرشمان، الألواح الخشبية المغطاة بالشمع)، ويشهد أحد فصول «حياة يومينيس (Eumenes)» (الكتاب الثاني، فقرة 6 7) بوضوح شديد علي هشاشة مثل هذه المحفوظات: فبعد أن أتت النيران علي خيمة الإسكندر (Alexander) «قام الملك بإرسال خطابات إلي جميع المربانات والقادة العسكريين؛ ليقوموا بإرسال نسخ من الوثائق التي احترقت بفعل هذه النيران، والتي قام يومينيس (Eumenes) بناءً علي أوامر بجمعها كلها»، لقد وجدت في داسيليوم الواقعة في مربانية فريجيا المظلة علي الدردنيل أختام تحمل نقوشاً مسمارية وأرامية، ولقد كانت تحمل بعضها اسم كسركسيس (Xerxes) ، وتشهد طبغات الأختام التي وجدت علي أوراق البردي والخيوط علي وجود رسائل ووثائق مكتوبة علي أوراق البرشمان أو البردي المحفوظة في دور

المحفوظات المبرزانية، والشيء الوحيد الذي لازال موجوداً حتي الآن هو الأظرف الطينية (الأختام) .

ولقد اتسع الحيز المكاني الذي تغطيه الألواح بعد إضافة الطائفة Q (مؤن السفر)، والتي تغطي جميع أجزاء الإمبراطورية، وتشير طريقة عمل النظام نفسها إلي وجود العديد من دور المحفوظات الملحقه بالمستودعات التي تزود المسافرين علي شبكة الطرق بالمؤن في كل مرزبانية، ولكن من المحتمل أن العديد من الأشياء كانت تسجل علي ورق البردي أو البرشمان، ولقد كان هذا هو حال الوثيقة التي أعطاها أرساما (Arsama) إلي قهرمان قصره نهتيهور (Nehtihor) عندما هم بإرساله إلي مصر، ولقد تم التعرف علي العلاقة بين هذا النص وبين ألواح الطائفة Q منذ فترة طويلة، ونؤكد بعض الوثائق الأخرى مثل وثيقة أراد الآرامية إذا كان هناك حاجة لذلك أن تنظيم السفر علي الطرق الملكية كان يعتمد علي نظام إمبراطوري موحد، وتوجد العديد من الاكتشافات التي تمت في أماكن أخرى - والتي مع أنها استثنائية- إلا أنها تستحق الذكر، وخاصة أحد الألواح الإيلامية من صوصا، وآخر من قندهار، وآخرون في أرمينيا(٤)، ومن المفارقات أن الطبيعة العشوائية لهذه الاكتشافات تشهد علي حقيقة أنها ممثلة للمكان والفترة التي جاءت منها (انظر فصل 16-18) .

وهكذا فإنه من المحتمل أن خصوصية وثائق برسيبولس لا تعني أن التنظيم الإداري للإنتاج كان منحصراً في بلاد فارس أو في محور برسيبولس-صوصا، ومن الواضح أن هذا ما زال يحتاج إلي التحقق منه من خلال جمع قدر أكبر من السجلات والوثائق الإقليمية، وفي الحقيقة، فإنه سيكون من غير الصحيح القيام بصورة تلقائية بتعميم أي تحليل نستخلصه من هذه الألواح علي الإمبراطورية بأكملها، والسبب في ذلك ليس ببساطة هو أن بلاد فارس والفرس كانوا يشكلون شعباً (داهيو) ذا

مكانة سياسية وأيديولوجية غير عادية، وإنما هو أيضاً لأنه توجد درجة من الشك حول تفسير الألواح فيما يتعلق ببعض النقاط، وفي ظل هذه الظروف فإن أي تعميم لنتائج تحليل الألواح يجب أن يقوم علي إجراء مقارنة مع الوثائق الأخرى، والتي تتسم نفسها بأنها مؤكدة، ولا يوجد أي التباس حولها.

7- إدارة الممتلكات والمستودعات الملكية في مصر:

إن مناخ مصر الجاف يعني فقط أن كم الوثائق التي بها مساوٍ ومشابه لكم الوثائق التي وجدت في برسيبولس، فبالإضافة إلي كم من الرسائل المكتوبة علي ورق البردي أو علي الجلد تعود إلي عهد المرزبان أرساما (Arsama) توجد لدينا العديد من الرسائل الرسمية التي تشهد علي مدي دقة الإدارة المرزبانية هناك، وخاصة فيما يتعلق باستلام وتوزيع المنتجات التي تتطلب وجود مستودعات، وسوف نقوم بتوضيح وشرح هذا الموضوع من خلال خمس وثائق، بعض هذه الوثائق هي وثائق متأخرة (تعود إلي عهد دارا (Darius) الثاني)، ولكنهم جميعاً يجعلوننا نتخيل أن طريقة التنظيم التي بصورونها تعود علي الأقل إلي عهد دارا (Darius) الأول .

إعادة تزويد الحامية الموجودة في حصن فيلة Syene بالمؤن:

الوثيقة الأولى هي بردية مكتوبة باللغة الديموطيقية تعود إلي السنة الأخيرة من حكم دارا 486 (Darius) ب. لويب.1)، وتحدث هذه الوثيقة عن «خنوميماش (Khnumemash) المصري -ابن هوروينميفر (Horwenmefer) - والذي صدرت إليه أوامر هو والأرتابان الفارسي تدعوه للبحث عن السلع -وخاصة القمح- في المنطقة الجبلية (جيبييل)، علي أن يتم تخزين الحبوب -من المحتمل في Syene - في بيت الرجل الذي أصدر الأمر وهو مصري آخر اسمه أوزوريريس (Osoreris) ، وقد تم إرسال خطاب الدعوي إلي بارنو « المسؤول عن المقاطعة الجنوبية »،

والذي كان المدير المباشر لأوزوريريس (Osoreris) ، ويمكننا أن نتصور أن خنوميماش (Khnumemash) كان بحاراً مصرياً، وأنه كان يعمل لحساب المديرين المسؤولين عن إطعام الجنود الموجودين في حصن فيلة Syene تحت إدارة البارنو .

وقد كانت عملية إعادة تزويد الحامية بالإمدادات هي الموضوع الذي تحدثت عنه إحدى الوثائق الآرامية أيضاً، والتي كانت تعود إلى السنة الثانية من فترة حكم كسر كسيس 484 (Xerxes) ، حيث حصل شخصان يحملان أسماء يهودية (حوسيا Hosea وأهيايأ Ahiab) علي سلع (شعير وعدس) مباشرة من مصري يدعي «إسبيميت (Espemet)» ، والذي كان يعمل كخادم (?) لدي القائد حناني (Hanani) ، وهذه هي السلع التي كان قد تلقي أمراً بنقلها بالقارب إلى فيلة، وقد كان العدس والشعير يمثلان إمدادات إلى الجنود المستعمرين الموجودين هناك: عدد (22) جندياً ينتمون إلى وحدتين عسكريتين مختلفتين (من وحدات المائة)، ولقد أمر كل من حوسيا Hosea وأهيايأ Ahiab في وجود إسبيميت (Espemet) أن يقوموا بتسليم هذه السلع «أمام المسؤولين في بيت الملك، وأمام كتبة المستودع»، وقد كانت تقع علي عاتق هؤلاء الكتبة مسؤولية القيام بتقسيم هذه المؤن علي الجنود الاثنين والعشرين الذين يشكلون قوة الحامية، وهذه الوثيقة موثقة بأسماء العديد من الشهود، كما أنها تحدد كمية المؤن الفردية، وإجمالي كمية السلع التي تم استلامها: 38,32 هل، منها (16,6) هل من العدس، وكان علي كتبة المستودع القيام بتسديد ثمن هذه السلع إلى إسبيميت (Espemet) ، وفي الحالة المقابلة شرع حوسيا Hosea وأهيايأ Ahiab بدفع (100) كار من الفضة النقية إلى إسبيميت (Espemet) ، وكضمانة إضافيه قام الاثنان بإيداع مرتباتهم التي يحصلون عليها من بيت الملك، بالإضافة إلى بيوتهم وممتلكاتهم، والتي في حالة حدوث أي خطأ أو مشكلة يحق لإسبيميت

(Espemet) أن يضع يده عليها، وهكذا فإننا نري أنه في مصر كان الأشخاص ذوو الرتب المختلفة في الهرم الإداري مسؤولين شخصياً عن السلع التي في عهدتهم: ففي حالة الضياع أو السرقة كان عليهم سداد قيمتها من مالهم الخاص .

وتمكننا إحدي الوثائق الأخرى من الحصول علي فهم أفضل لهذه الإجراءات علي الرغم من أنها تأتي من فترة لاحقة (مايو 419)، وتحدث هذه الوثيقة عن سجلات الحامية في فيلة Syene ، حيث قام فيها المحاسبون والكتابة بتلخيص إجمالي المؤن التي تم توزيعها علي جنود فيلة و Syene في سنة واحدة، ولقد جاء الشعر المذكور من مواقع عديدة: من مقاطعة طيبة والمقاطعة الجنوبية (التي عاصمتها فيلة)، وقد تم إحضارها إلي Syene بالاستعانة بجهود العديد من الأشخاص ممن يحملون أسماء مصرية والذين من المحتمل أنهم كانوا من البحارة وأن مكائنتهم كانت مشابهة لمكانة إسيमित (Espemet) أو بيتيسيس (Peteisis) ، والذي كان أحد البحارة المصريين الآخرين، والذي عرفناه من خلال أحد الأختام المصرية، ولقد كان يتم إيداع جزء من الشحنة في مخزن الحبوب، وكان يتم توزيع الباقي علي جنود الحامية كمؤن غذائية (بتب)، وبقدر ما يمكننا إعادة بناء صورة عنه فإن نقل السلع في Syene كان يتم بطريقة تشبه كثيرا الطريقة التي تصورها لنا ألواح برسيولس، وبالإضافة إلي ذلك هناك وثيقة رابعة تشير إلي أن المدراء المحليين -النساخ- كانوا مطالبين بإرسال «كل بند من هذه البنود شهرياً» إلي منف، وكانت الإدارة المركزية في منف تقوم بتعويض هؤلاء المدراء المحليين علي أساس هذه الوثيقة، وقد كان المشرفون مسؤولين عن الإشراف علي انتظام إجراءات توزيع المؤن في الموقع نفسه.

إصلاح أحد قوارب الإدارة:

تمثل الوثيقة الخامسة مثالا واضحا بشكل خاص علي الطبيعة

البيروقراطية للإدارة المرزبانية، فهذه الوثيقة التي تعود إلى عام 411 تتناول عملية إصلاح أحد القوارب، وقد كان يقوم بتشغيل هذا القارب اثنان من المصريين هما: باسمسينيث (Psamsineith) وبحار آخر لم يتم حفظ اسمه، وكلاهما كان يحمل لقب «بحارة التحصينات»، وتشير الكلمة الأخيرة إلى حصني فيلة و Syene، ولم يكن هذان البحاران هما مالكي القارب: فقد كانا «مسؤولين عنه» بالطريقة نفسها التي كان الجنود المستعمرون «مسؤولين» بها عن الأراضي، وهكذا فإن القارب كان ملك الإدارة، وقد كان البحاران المصريان يستخدمانه في القيام بالمهام الرسمية مثل نقل المواد الغذائية إلى Syene، وهي خدمة كانا يحصلون علي أجر في مقابلها.

وتلاحظ أيضاً أنه في ذلك الوقت، كان القارب الذي يعمل عليه باسمسينيث (Psamsineith) ورفيقه بحاجة إلى بعض الإصلاحات: حيث إن سطحه كان بحاجة إلى أن يتم استبداله بالكامل، وهو العمل الذي كان يمكن إجراؤه فقط في أحد أحواض السفن التابعة للإدارة في فيلة، ولتحقيق ذلك كان عليهما أن يتعهدا بدفع تكاليف ذلك، وهي التي كان يجب أن يتم أخذ تصريح بها من المرزبان أرساما (Arsama) نفسه، ولقد كان هذا هو السبب الذي جعل أرساما (Arsama) يرسل خطابه إلى المصري المسمي «واهبريماهي (Wahpermahi)»، والذي يبدو أنه كان مسؤولاً عن إدارة الخامات في حوض بناء السفن الموجود في فيلة، ولكن القرار النهائي سبقه تبادل عدد كبير من الرسائل والأوامر بين Syene ومنف، ففي البداية لجأ باسمسينيث (Psamsineith) ورفيقه إلى رئيسهم المباشر، والذي كان متراداتا (Mithradata) الفارسي الذي كان يحمل اللقب (الفارسي) «ناف-باتي» أو كبير البحارة، ويخضع لسلطته جميع البحارة الموجودين في مقاطعته، وقد أخبرا متراداتا (Mithradata) عن الأعطال التي أصابت قاربهم، وبعد إجراء فحص أولي للقارب الذي

جرح «أمام الحصن»، قام رئيس مثراداتا (Mithradata) بإرسال تقرير إلى أرساما (Arsama)، ولكن قبل إعطاء الإذن بعملية الإصلاح، أمر المرزبان أن يتم إجراء فحص كامل، وأن يتم رفع تقرير مفصل للغاية عن حالة هذا القارب إليه، وقد كان من الضروري أن يتم تنفيذ هذه العمليات بشكل مشترك فيما بين محاسبي الخزانة (جانزا) والمشرفين (فراماناكارا) [سماسيليك (Samasillek) ورفاقه] ورئيس النجار المسؤول عن هذه المقاطعة، وهو مصري اسمه سماو Samaw ابن كونوفي Konufi .

وبعد فحص القارب والذي تم إجراؤه في حضور مثراداتا (Mithradata) والبحارين اللذين يعملان عليه- تم إرسال تقدير دقيق جداً عن حالة القارب إلى الإدارة في منف، وبناءً عليه أرسل المرزبان أمراً إلى واهبريماهي (Wahpermahi) يصرح له فيه بتقديم الخامات اللازمة إلى رئيس النجارين سماو Samaw: ولقد ذكر عدد وجودة الألواح الخشبية اللازمة لإصلاح الأجزاء المختلفة من القارب، بالإضافة إلى الإمدادات الأخرى (الأشعة، الشرائح البرونزية، الخ) -حتى عدد المسامير: (425) مسماراً برونزياً للحافة العليا من جانب المركب، (200) لتثبيت العناصر المعدنية، وبالإضافة إلى ذلك طُلب منهم تقديم الخارصين والكبريت واللذين سيتم تقدير وزنهما «نوعاً للوزن القياسي لبلاد فارس»، وقد تحدد أيضاً أنهم في مقابل الخشب الجديد «سوف يقومون بإحضار الخشب القديم والألواح المكسورة إلى الخزانة»، ويكشف هذا التفصيل عن ندرة الخشب في مصر، ويشير النص أيضاً إلى أن «ألواح خشب الصنوبر المستخدمة» كانت من بين الألواح التي تم إعطاؤها للنجار، ويوضح أيضاً أن الإدارة لن تسمح بتضييع أو الإسراف في أي بند من السلع أو الممتلكات التي تملكها، فعلي سبيل المثال لم يسمحوا للبحارة أو لعمال حوض بناء السفن أن يقوموا بإعادة بيع الألواح المستخدمة لحسابهم الخاص! ومن المؤكد أنه بعد الإنتهاء من عمل

هذه الإصلاحات طلبت الإدارة المركزية في منف من واهبرماهي (Wahpermahi) تقديم وثائق مكتوبة علي الدرجة نفسها من التفصيل حول الخامات التي تم استخدامها، وهو ما يعني قيام رئيس النجارين ومحاسبي الخزانة بإجراء فحص آخر للقارب، وقد كان القرار يعود إليهم في تحديد ما إذا كان يجب إعادة أي من المسامير التي لم يتم استخدامها إلي مستودعات ومخازن الإدارة! وهكذا تمت الاستعانة بالجهاز الإداري بأكمله من أجل التأكد من صحة الأوجه التي سيتم فيها إنفاق مبلغ لم يتعد في مجمله طالن واحد و(10) ألينا.

أحواض بناء السفن والورش الملكية:

وكانت هناك أحواض أخرى لبناء السفن معروفة في مصر، وخاصة حوض بناء السفن الذي كان موجوداً في منف، والذي توجد شواهد علي وجوده في أحد الوثائق الآرامية، والتي لسوء الحظ لم تصلنا بحالة جيدة، وقد كان هذا الحوض يسمى «بيت القوارب». والنص نفسه هو نوع من الدفاتر التي كان يتم فيها تسجيل تحركات العاملين بدقة شديدة، وكان العاملون فيه ينتمون إلي أجناس متعددة، وكما هو الحال في مستعمرة فيلة، فإن العمال الذين كانوا يعملون في حوض السفن في منف كان مقسمين إلي جماعات تتكون كل واحدة منها من «ألف عامل» (دجالين)، والتي من المحتمل أنها كانت تنقسم بدورها إلي جماعات تتكون كل منها من (100) عامل (كما هو الحال في برسيبولس)، ولقد كانت إحدى جماعات الألف هذه تحت قيادة رجل إيراني اسمه باجاباتا، وهذه الوثيقة -بالصورة التي هي عليها- لا تقدم أية معلومات مباشرة حول وضع العمال الذين كانوا يعملون في حوض بناء السفن في منف، ولا يوجد أي دليل يجعلنا نساوي بينهم وبين الكورتاس الذين كانوا موجودين في برسيبولس علي أنها من هذه النظرية تبدو جذابة، كما أننا لا نعرف أي شيء عن العلاقة الفعلية التي كانت تربطهم بمجموعات

«الدجالين» (جماعات الألف) العسكرية، والتي توجد شواهد علي وجودها في منف في إحدى أوراق البردي التي نشرت مؤخراً .

وهناك دلائل قوية علي وجود الورش الملكية في مصر حصلنا عليها من اكتشاف -في صوصا علي وجه الخصوص- العديد من الأواني الزهرية الأراجونية التي نُقشت عليها باللغة الهيروغليفية أسماء كل من دارا (Darius) ، كسرکسیس (Xerxes) ، وأرتاکسرکسیس (Artaxerxes) الأول في شكل بسيط «الملك الأكبر كسرکسیس (Xerxes)» ، أو في شكل أكثر تعقيداً وتفصيلاً «الملك دارا (Darius) ، ملك مصر العليا والسفلي، سيد الأراضي، أطال الإله عمره إلي أبد الأبدین»، وقد نُقش علي الآنية الزهرية التي تم إنتاجها في عهد كسرکسیس (Xerxes) وأرتاکسرکسیس (Artaxerxes) الأول نص بأربع لغات مختلفة (الإيلامية، الفارسية، البابلية، والمصرية القديمة)، وقد تم تحديد تاريخ العديد من هذه الأواني الزهرية باستخدام السنة الملكية، وتشير اثنتان منهما إلي المحتويات باستخدام المقاييس المصرية، والشيء شبه المؤكد أن هذه الآنية الزهرية قد تم إنتاجها في الورش المصرية، ثم أرسلت بعد ذلك إلي البلاط المركزي، ومن المحتمل أنه قد تم تنظيم عملية التصنيع في مصر علي غرار ورش برسيبولس التي كانت متخصصة في صناعة الآنيات الحجرية (فصل 11 3)، وقد كانت أدوات المائدة الملكية الحجرية توجد أيضاً في برسيبولس، وتحمل الأشياء التي وصلت إلينا جميعها اسم كسرکسیس (Xerxes) مكتوب بأربع لغات، وأشكال هذه الأدوات وطريقة حفر النقوش عليها تشبه كثيراً الأواني الزهرية المصرية السابقة، ولكن من الصعب تحديد ما إذا كانت مصنوعة في مصر وليس في برسيبولس علي يد حرفيين مصريين .

وقد كانت صناعة الأسلحة معروفة في منف خلال عهد الفراعنة، ووجدت أوانٍ زهرية منقوشة عليها أسماء بسماتيك Psammetichus

وأماسيس (Amasis) في برسيبولس، حيث إنها كانت جزءاً من الغنائم التي استولي عليها قمبيز (Cambyses) بعد هزيمته لأماسيس (Amasis)، وهذه الأنية الزهرية تشبه كثيراً الأنية التي تعود إلى عهد دارا (Darius) الأول وخلفائه، كما أنه توجد شواهد كثيرة علي وجود أحواض لبناء السفن في مصر الفرعونية، وكان يتحكم في أحواض بناء القوارب «سيد السفن» والذي انتقلت سلطاته وواجباته إلى مرزبان مصر، وعلي الرغم من ذلك، فإن هذا التواصل لا يجب أن يجعلنا نغفل عن الابتكارات التي أدخلها الفرس، وتمثل المصطلحات الإدارية ذات الأصل الفارسي التي توجد بكثرة في النصوص الآرامية بأدلة محددة علي ذلك، ويمكننا في الغالب اكتشاف معني هذه المصطلحات عن طريق مقارنتها بالمفردات الموجودة في ألواح برسيبولس، فالخزانة المسماة (جانزا) والتي تحدثت عنها أوراق البردي يبدو أنها كانت تعمل بأسلوب مماثل لأسلوب عمل الخزائن الموجودة في فارس، ويمكن الإشارة إليها باستخدام مصطلحات «مستودع»، «مستودع الملك» أو «بيت الملك»، وفي كل حالة من هذه الحالات نجد أنها تشتمل علي الخزانة نفسها بالإضافة إلي المستودعات، حيث إن الجنود كانوا يحصلون علي مرتبات في صورة فضة (برس)، بالإضافة إلي المؤن التي كانت تقدم لهم في صورة سلع عينية (بتب)، والخزانة هي المكان الذي يتم فيه إيداع المخزونات الاحتياطية «لتكون تحت تصرف مسؤولي الحكومة، وتحت تصرف موظفي الخزانة»، وهذا يوضح لنا الإجراء الذي كان معروفاً في برسيبولس، حيث إن الناتج كانت «يوضع هناك تحت تصرف» (كورمين) أحد المسؤولين والذي كان يعطيه إلي المسؤول المكلف بالتوزيع (سارامانا).

كما كانت توجد في مصر أيضاً بعض الألقاب التي توجد شواهد كثيرة علي أنها كانت مستخدمة في برسيبولس، ففي فيلة تم التصريح

بصرف الخامات اللازمة لإصلاح القارب من قبل مسؤولين يحملون اللقب الفارسي «هاماراكارا»، وهو اللقب الذي نجده أيضاً في النصوص الموجودة في برسيبولس وفي الوثائق الأكادية، وقد كان هؤلاء المسؤولون يقومون بوظيفتين في وقت واحد، فقد كانوا مكلفين بحفظ السجلات، كما أنهم كانوا محاسبين، والذين تبعاً لألواح الخزنة كانوا مسؤولين عن جماعات الكورتاس، وقد كان من بين المسؤولين الذين تم تكليفهم برفع تقرير مفصل عن أعطاب القارب (سماسيليك (Samasillek) ورفاقه)، والذين كانوا يحملون لقب «فراماناكارا» (أي المشرفين)، وهو المصطلح الذي يظهر أيضاً في وثائق برسيبولس، ويظهر تحليل الوثائق أن هذه الاستعارات لم تكن لغوية فقط، حيث إنها تتصل بمنظمة مماثلة تعمل علي إدارة الناتج وتوزيعه علي المستودعات والخزائن .

8- إدارة الفائض:

العودة إلي أرسطو المزيف:

لا بد عند هذه النقطة من إجراء مقارنة مع مصدر آخر وهو كتاب «أوكونوميكا» لأرسطو المزيف، فعندما قام (جي.جي.كاميرون) (George G. Cameron) في عام 1948 بنشر ألواح الخزنة، قام أحد أول من كتبوا مقالات نقدية حول هذه الألواح (إف.ألتهايم) - والذي سرعان ما تبعه كاميرون نفسه- بتوضيح أوجه الشبه بين تحليل أرسطو المزيف (Pseudo-Aristotle) وممارسات الإدارة الفارسية في برسيبولس، وتتناول هذه المقارنات المقترحة تقديم المؤن في صورة فضة إلي الكورتاس، وهي الممارسة التي تم تفسيرها في ضوء أحد التعبيرات في «أوكونوميكا»، وسوف نعود قريباً إلي هذه الفقرة مرة أخرى، ودعونا نذكر فقط أنها قد تم دمجها في مناقشة أوسع وأشمل للاقتصاد الملكي، والتي تشتمل علي أربعة قطاعات: «العملات، الصادرات، الواردات،

الإنفاق» (الكتاب الثاني، فقرة 1-3)، وعند هذه النقطة يشير المؤلف بشكل موجز إلى إدارة الفائض في السلع والمنتجات، الذي يتولد نتيجة الضرائب التي تفرضها الإدارة علي الشعوب الخاضعة لها، وتقدم لنا ألواح برسيبولس وخاصة ألواح التحصينات تأكيداً واضحاً وتعليقاً دقيقاً علي تحليل أرسطو المزيف (Pseudo-Aristotle)؛ لأن هذه الطوائف الأربعة الرئيسة تقابل العمليات المركزية الأساسية، والتي يمكن إعادة رسم صورة لها: الضرائب / التخزين / التسجيل / التوزيع .

وتتمثل المهمة الأولى بالنسبة لمسؤول الإدارة في الإشراف علي عملية حفظ وتسجيل المنتجات التي تم جمعها، ولكي نظل في الإطار الزمني والجغرافي نفسيهما، يمكننا أن نستشهد بأحد الأمثلة اليونانية الموازية، والتي تعود إلي البدايات الأولى للفترة الهلينية (عام 320)، وهو وثيقة تعكس ما قاله أرسطو المزيف (Pseudo Aristotle) بقدر ما تعكس ألواح برسيبولس، فقد كان الديادوكي يومينيس (Eumenes) حاكم كاريا -الذي كان يتعرض للهجوم من جانب أنتيباتر (Antipater)، والذي كان أيضاً ينظر إلي نفسه علي أنه الممثل الأعلى للنظام الإمبراطوري- يقوم بتعزيز فرسان جيشه بالاستعانة بمزارع استيلاد (ولادة) الخيول الملكية الموجودة في إذا الواقعة في تروس: «لقد أخذ عدداً كبيراً من الخيول بقدر ما تسني له من فرص، وأرسل سجلاً بفعله ذلك إلي المشرفين، وهو الشيء الذي ضحك عليه أنتيباتر (Antipater) قائلاً إن يومينيس (Eumenes) يستحق المدح فعلاً لكونه مستعد بهذه الطريقة لتسليم سجلات دقيقة لنا بكل أمور الإدارة (تاباسيليكا)» (بلوتارخ (Plutarch)، يومينيس (Eumenes)، فقرة 5-8).

يمكننا تفهم رد فعل أنتيباتر (Antipater)، فقد اندهش عندما علم أن يومينيس (Eumenes) حتي في مثل هذه الفترة التي تعمها الفوضى أظهر أنه ملتزم بالقواعد والقوانين وكله أمل في النجاة سياسياً من هذا الهجوم، أي

أن يومينيس (Eumenes) في اهتمامه بإظهار مدي ولائه للملك الفارسي حرص علي تطبيق قواعد المحاسبة التي اقتبسها المقدونيون من الإدارة الأخمينية، وفي الوقت نفسه يظهر هذا المشهد بوضوح شديد أن الاضطرابات السياسية لم تتسبب علي الإطلاق في تغيير الأساليب الإدارية الروتينية، حيث إن الموظفين الإداريين كانوا يعلمون أنهم يمكن أن يطالبوا في أية لحظة بإظهار السجلات التي تثبت إدارتهم الرشيدة أي الدفتر الذي يحتوي علي تسجيل لجميع السلع التي تم استلامها، وكذلك أيضاً جميع الأشياء التي خرجت من مستودعاتهم.

الفائض في السلع وعمليات التبادل:

لم يرق مؤلف كتاب أوكونوميكا فقط بمناقشة عملية تخزين الناتج -الذي كان يتوفر لدي الإدارة من تحصيل الجزية- في المستودعات الملكية (باراثيسيس) مثل تلك التي تقع عند المحطات الموجودة علي طول شبكة الطرق الملكية (الكتاب الثاني، فقرة 2-34أ: ثيسوروي)، أو المخزونات الاستراتيجية التي كان يقوم المرزبانان بإيداعها في أراضيهم (زينوفون (Xenophon)، الزحف العسكري، الكتاب الثالث، فقرة 4 31)، ولكنه تناول أيضاً كيفية تسويق هذا المنتج، وتشير عبارة «معرفة اللحظة التي يمكن عندها والطريقة الأنسب التي يمكن بها تحقيق أكبر قدر من العائد عند بيع هذا الناتج» إلي إحدي مهام الاقتصاد الملكي، والتي كانت تعمل بالدرجة نفسها علي مستوي «الإكساجوجيما» و«أيساجوجيما» (الكتاب الثاني، فقرة 1-2)، والمقصود من هاتين الكلمتين ليس ما نسميه بالصادرات والواردات ولكن المقصود بهما هو عمليتي شحن المنتجات من المستودعات الملكية واستلام هذه المنتجات، وإدخالها إلي تلك المستودعات، وربما كان المؤلف يقصد حاجات الجهاز الإداري للدولة (وحدات الجيش التي كانت في حالة تحرك، الرحلات الرسمية علي الطرق الملكية، المائدة الملكية، نقل الناتج من مرزبانية إلي أخرى،

الخ)، ولتلبية مثل هذه الحاجات كان من الضروري القيام بعمليات جرد دائمة، ولكن تحليل ذلك المؤلف يمضي إلى ما هو أبعد من ذلك: فالفعل المستخدم «دياتيشيتاي» يأتي من قاموس المفردات المستخدمة في السوق، وهكذا فإن الشيء الذي يشير إليه المؤلف هو طريقة تمكن بها المملك من جني المال من خلال بيع الفائض الموجود في مخازن الحبوب في الوقت المناسب (الكتاب الثاني، فقرة 1-3) .

لا توجد أية لمحة عن منظور نظري، ومن الواضح أنه باستثناء طلبات الإمدادات الهائلة مثل تلك التي كان يطلبها أباطرة الفرس من أجل حملاتهم، وباستثناء بعض السنوات السيئة، فإن مخزونات القمح أو المنتجات الأخرى كانت تخضع لإدارة دقيقة: ما الذي كان يتم فعله بالفائض؟ إن هذا بالضبط هو السؤال الذي أجاب عنه المؤلف: فقد كانت الإدارة تستغل الظروف المواتية في إخراج مخزونها من هذه السلع إلى السوق، ومن الواضح أن الكاتب قد وجد هذه المشكلة مثيرة للغاية كما يتضح لنا من أحد الاستراتيجيات المالية التي نسبها إلى أنتيمينيس (Antimenes) حاكم رودس في عهد الإسكندر (Alexander) : «لقد أصدر أنتيمينيس (Antimenes) أوامره إلى المرزبان أن يحافظوا على امتلاء المخازن الموجودة على طول الطرق تبعاً لعادة تلك البلاد، ولكن عندما كان يمر بها أحد الجيوش أو فرقة من الرجال غير مصحوبين بالمملك، كان معتاداً على إرسال أحد رجاله وعلى القيام ببيع محتويات هذه المخازن» (الكتاب الثاني، فقرة 38) .

وعلى الرغم من أن سلوك أنتيمينيس (Antimenes) يمكن تفهمه إلى حد ما من منظور القواعد الإدارية، إلا أنه يذكرنا على الأقل بالمبدأ الذي وضعه أرسطو المزيف (Pseudo Aristotle) وهو تسويق القمح الموجود في الأجران الملكية .

ونجد أحد الأمثلة الملموسة على هذا الإجراء في وثيقة أخرى من

غرب آسيا الصغرى تعود إلى الربع الأخير من القرن الرابع، ففي رده علي مبعوثين مدن لبدوس، أجاب أنتيوجونس (Antiochus) الأعور بأنه لا يميل إلى إبقاء هذه المدن علي مخزونات القمح: حيث كتب يقول: إن هذا النظام سوف يكون مكلفاً للغاية بالنسبة لهم، وقام بتذكيرهم بسياسته مستخدماً الكلمات التالية: «لم نكن راغبين حتي الآن في منح أي مدينة الحق في استيراد القمح أو إنشاء مخزونات من القمح، ومرة ثانية في الحالة الحالية، فإن تفكيرنا الأولي هو ألا نصرح بالقيام بهذه العملية، حيث إن الأراضي الدافعة للجزية (خورا فورولوجوميني) تقع علي مقربة منا، وهكذا فإنه من السهل علينا - كما نعتقد- الحصول علي ما نريد منها».

وبمعني آخر، فقد استفاد الملك من وجود سوق قريب منه (المدن اليونانية) في بيع الفائض القمح الذي توفر لديه من تحصيل الجزية (باستخدام الكلمة بمعناها العام)، وفي هذا التاريخ، كانت لديه الوسائل السياسية الكافية لفرض ما يبدو أنه كان نوع من الاحتكار، حيث إن المدن لم يكن يحق لها شراء ما تريد من الخارج، فقد كان يتعين عليهم طلب القمح الذي يحتاجونه من مدراء المخازن الملكية للقمح، ويوجد لدينا دليل آخر يعود لبداية الفترة الهلينية، وهو عبارة عن مرسوم يكرم ثرسيوس (Thersippos): إن أحد الأعمال الصالحة التي قام بها والذي استحق الثناء والتقدير من المدينة بسببه يتمثل في قيامه بإمداد المدينة بالقمح خلال إحدى فترات المجاعة (سيتوديا): «فقد حصل علي الإذن من المرزبان باستيراد القمح (أيساجوجا [نسيتو])»، ومن الواضح أن هذا القمح جاء من مخزونات الإدارة المرزبانية، ويشير المثال السابق بشدة إلي أن ثرسيوس (Thersippos)، قد تفاوض علي هذا الشراء مع المرزبان، وتؤكد نقوش أخرى تم نشرها مؤخراً تكرار حدوث مثل هذه الصفقات في الفترة السيلويسية .

ومن الواضح أن هذه الممارسات قد وُثرت من عهد الإمبراطورية الأخمينية، وهذا التأكيد علي الاتصال ليس مجرد افتراض، فأولاً وقبل كل شيء، إن وجود مخزونات في المستودعات المرزبانية يتجلي لنا بوضوح من التعليمات التي أصدرها دارا (Darius) فيما يتعلق بالقدس (عزرا 9-6 (Ezra)، راجع جوزيفوس Josephus، الكتاب الحادي عشر، فقرة 16)، وتوجد لدينا أدلة قاطعة علي وجود هذه الممارسة نفسها، والتي تم التغاضي عنها بالكامل، وتأتي هذه الأدلة من أحد المراسيم الأثينية -الذي لم يتم تحديد تاريخه بشكل قاطع ولكن من المحتمل أنه يعود إلي منتصف القرن الرابع ق. م. والذي يكرم المرزبان أوروونتيس (Orontes) الذي كان يشغل منصباً في آسيا الصغرى في ذلك الوقت (من المفترض في ميسيا)، وقد مُنح أوروونتيس (Orontes) حق المواطنة الأثينية لأنه رد بالإيجاب علي طلب طلبته منه هذه المدينة، وقد كانت الجيوش الأثينية في هذا الوقت تخوض حرباً في المنطقة القريبة من المضائق، ولأن القادة كانوا يواجهون ضائقة مالية شديدة للغاية، فقد عجزوا عن دفع «المستوس» إلي جنودهم، والذي كان يدفع جزءاً منه في صوة سلع عينية، وبناءً عليه لجأت أثينا إلي المرزبان الفارسي، حيث إن كل يوناني كان يعلم أن لديه مخزونات هائلة من القمح (مثل أي مرزبان آخر)، وهكذا فإن المبعوثين الأثينيين قد ذهبوا إلي أوروونتيس (Orontes) ليقدموا له هذا الطلب، ويظهر هذا المرسوم بوضوح أن أروونتيس (Orontes) لم يمنحهم القمح مجاناً، ولكنه باعهم إياه، حيث إن هذا المرسوم يذكر الأموال التي سيتم أخذ المبالغ الضرورية منها، كما أنه يحمل تعليمات إلي أمناء الخزانة تتعلق بسداد هذه المبالغ إلي المرزبان، وهكذا فإنه يبدو جلياً أن أنتيوجونس (Antiochus)، والملوك السيلويسين كانوا يسرون فقط علي خطي مرزبانات آسيا الصغرى: حيث إنهم كانوا يقومون بصورة منتظمة

بإخراج الفائض الموجود في مخازن القمح الملكية وعرضه للبيع في السوق الإيجي، ومن المؤكد أن هذا طبعاً كان يتم بعد موافقة السلطة المركزية وبشرط أن يكون السعر مرتفعاً .

السّمك الذي يتم اصطياده من بحيرة موريس (Moeris) :

تقدم فقرات عديدة في تاريخ هيرودوت (Herodotus) المزيد من الإشارات علي أنه كان يتم سداد الرسوم العينية في صورة فضة، ويذكر كما رأينا للتو أن الأرباح من الأسماك التي كان يتم اصطيادها من بحيرة موريس (Moeris) كانت تدفع في صورة طالن في اليوم إلي الخزّانة الملكية (تو باسيليكون، الكتاب الثالث، فقرة 91)، وللتعبير عن ذلك بصورة أخرى، كان يتم بيع السمك الملكي كل يوم في السوق القريب في منف أو في مكان آخر، ويمثل هذه بالطبع حالة استثنائية، حيث إنه كان من الصعب حفظ السمك إلا من خلال التمليح، وهي الطريقة التي كان المصريون مغرمين بها جداً (الكتاب الثاني، فقرة 77)، ولكن علي المدى الطويل كانت هذه مشكلة عامة بالنسبة للإدارة: كيف يمكننا تحقيق أرباح من بيع عائدات الضرائب العينية؟

العمال الذين حفروا فناة أثوس:

من الممكن أن نتساءل عما إذا كانت الحرب تمثل فرصة ممتازة لبيع مثل هذه المخزونات، ربما نجد جزءاً من الإجابة علي هذا التساؤل في الاستعدادات الضخمة التي قام بها كل من دارا (Darius) وكسركسيس (Xerxes) ، فبمجرد سماعه أنباء الهزيمة في ماراثون أمر دارا (Darius) بحشد الجنود، بالإضافة إلي جمع «السفن الحربية، وسائل النقل، الخيول، المواد الغذائية» (الكتاب السابع، فقرة 1)، وبعد ذلك بعدة سنوات كرر كسركسيس (Xerxes) ما فعله أبوه: «حيث تم إنشاء مخازن للمؤن خشية أن يتعرض الجنود أو الحيوانات للجوع خلال الزحف نحو بلاد اليونان، وقد تم اختيار أنسب المواقع لهذه المستودعات بعد إجراء

مسح دقيق، وقد تم إحضار الإمدادات من العديد من أجزاء آسيا المختلفة في السفن التجارية أو في سفن النقل» (الكتاب السابع، فقرة 25) .

ولسوء الحظ، فإن هيرودوت (Herodotus) لم يقدم المزيد من التفاصيل، ولكن يمكننا افتراض أن القمح كان يأتي أساساً من مخازن القمح الملكية، وأن الملك قد أذن للقهرمانات المسؤولين عن المخازن الملكية للقيام بالصرف (إكساجوجيما) .

ونحن نعلم أن الإمدادات الغذائية لفرقة الخالدين «منفصلة عن باقي الجيش، قد تم نقلهم إليهم علي الجمال والبغال» (الكتاب السابع، فقرة 83)، ومن الأشياء المحزنة فعلاً هو أننا لا نعرف شيئاً عن توزيع المؤن علي الجنود، هل كانوا يحصلون علي المؤن مجاناً؟ أم أنهم كان يتوجب عليهم أن يدفعوا مقابلها؟ إن هذا السؤال قد يبدو مفاجئاً، ولكنه مشروع، فنحن نعرف من العديد من الأمثلة أن الجيوش القديمة بما فيها الجيوش الأخمينية لم تكن تحتوي علي فرع خاص بالإمداد والتموين بالمعني الذي نعرفه اليوم، ففي الغالب كان الجنود يعيشون علي ما في الأرض، إما بالسلب أو عن طريق شراء ما يحتاجون إليه من السكان المحليين، وهذه هي الطريقة التي كان يقتات بها الجنود المرتزقة الذين استأجرهم قورش (Cyrus) الأصغر، حيث الإعداد الوحيد الذي قام به هو تجهيز عربات الدقيق والخمر ليقتات عليها اليونانيون في حالة عجزهم عن إيجاد الإمدادات في الموقع (الزحف العسكري، الكتاب الأول، فقرة 10، 18)، وقد صاحب جيش قورش (Cyrus) الفعلي التجار الذين كانوا يسيطرون علي «السوق الليدي»: حيث إنه في وقت الندرة كان المرتزقة اليونانيون يأنون لإعادة التزود بالمؤن من هذا السوق، بالرغم من الأسعار المرتفعة التي كانت تطلب منهم، والتي كانت تجعلهم يرفضون الشراء منه (الزحف العسكري، الكتاب الأول، فقرة 5، 6)، ونعرف أيضاً التجار الفينيقيين

الذين كانوا يصاحبون جيش الإسكندر (Alexander) (أريان Arrian) ، الكتاب السادس،
فقرة 22 4) .

إن أحد أكثر الأمثلة إثارة وأهمية فيما يتعلق بالقوات المرزبانية هي جزيرة قبرص
في عامي 385-386: لأن إيفاجوراس (Evagoras) كانت لديه كل تلك المميزات، فقد
دخل الحرب وهو مطمئن؛ ولأنه لم يكن لديه قوارب من النوع المستخدم في القرصنة، فقد
قبع ساكناً وانتظر الإمدادات الواردة إلي العدو، وقام بإغراق بعض سفنهم، وأبعد البعض
واستولي علي البعض الآخر، وكنتيجة لهذا لم يجرؤ التجار (إمبورو) بعد ذلك علي إرسال
المؤن الغذائية إلي قبرص؛ ولأنه قد تجمعت قوات حربية كبيرة علي الجزيرة، فسرعان ما
بدأ جيش الفرس يعاني من نقص الطعام، ودفع ذلك الجنود إلي التمرد، فهاجم المرتزقة
الذين جلبهم الفرس ضباطهم وذبحوا بعضهم وملأوا المعسكر بالاضطراب والتمرد، وقد
تمكن القادة الفرس وقائد الأسطول المعروف بـ«جلوس Glos» -بصعوبة- من القضاء
علي هذا التمرد، وأبحروا مع أسطولهم بالكامل، ونقلوا كمية كبيرة من الحبوب من
كيليكيا، وأمدوهم بكمية وفيرة من المواد الغذائية (ديودورس Diodorus) ، الكتاب
الخامس عشر، فقرة 3 1 3) .

وفي الحقيقة، فإنه في هذا الوقت -وكما كان الوضع في عهد دارا (Darius)
- كان الساحل الكيليكى يمثل قاعدة للتزود بالمؤن للجيش الفارسية، فقد كان
القادة الفرس يعتمدون علي مخزونات القمح الملكي في كيليكيا لإحضار الإمدادات
إلي قبرص، وعندما أصبح البحر خالياً من الأخطار وقعت هذه المهمة علي عاتق
التجار، والذين كانوا مكلفين بضمان تقديم الإمدادات إلي قبرص، ويمكننا أن
نتصور أن التجار في هذه الفترة كانوا يقومون بشراء القمح من مخازن القمح
الملكية، ثم كانوا يعيدون بيعه إلي الجنود بمكسب كبير، ومعني آخر فتبعاً لهذه

النظرية كان يعود جزء من رواتب الجنود إلى الخزانة الملكية عبر مخازن القمح الملكي مع خصم نسبة الربح التي كان يحصل عليه التجار، وبالطبع فإن جنود دارا (Darius) وكسرکسيس (Xerxes) لم يكونوا من المرتزقة، ولكن هذا لا يعني أنهم كانوا يحصلون علي مال أقل (في شكل فضة موزونة)، وقد رأينا بالفعل كيف إن حشد الجنود في بابل لم يكن يكلف الإدارة أي شيء، حيث إن هؤلاء الجنود كانوا يقدمون المعدات الخاصة بهم، وكذلك المعدات الخاصة بموظفيهم من مالهم الخاص، كما أنهم كانوا مطالبين بإحضار ما يلزمهم من الطعام لعدة أيام (فصل 10 4)، ولن يكون من المفاجيء أن حركة الجنود أدت إلى خلق سوق خاص بهم، مما سمح للإدارة بتصرف ما لديها من فائض عن طريق بيعه إلى جنودها.

وفي الحقيقة، فإن هذه هي طريقة عمل النظام الذي تم إنشاؤه لضمان توفير الإمدادات إلى العمال الذين يعملون في حفر قناة جبل آثوس، وقد كان هؤلاء العمال عبارة عن الفرق العسكرية التي أرسلتها الشعوب الخاضعة للفرس والمجموعات التي قدمتها المدن اليونانية الموجودة في المنطقة: «كان المرعي المجاور يمثل المكان الذي يجتمع فيه هؤلاء العمال (أجورا)، كما أنه كان يمثل السوق أيضاً (بريتيريون)، وكان يتم إحضار كميات كبيرة من الحبوب المطحونة من آسيا لتباع فيه» (الكتاب السابع، فقرة 23). وهكذا، فإنه من المؤكد أن العمال كانوا يشترون المؤن التي يحتاجونها، ومن المحتمل أنهم كانوا يحصلون علي مرتب (في أي صورة كان: فضة أو عملات)، والتي سرعان ما كانوا ينفقونها في المستودعات العسكرية الملكية!

العودة إلى برسيبولس:

من المحتمل أن نص هيروdotus (Herodotus) يصف إجراءً مشابهاً للعملية التي تصفها ألواح الخزانة، فبداية من عام 493 كان يتم دفع

رواتب الكورتاس في صوة فضة أو علي الأقل جزءاً من راتبهم، ومن الواضح أن الكورتاس كانوا يحصلون علي مواد غذائية (شراب شعير، حبوب، خمر)، ولكن لا يزال هناك بعض الغموض فيما يتعلق بطريقة العمل الفعلية لهذا النظام، ولكن الشيء المؤكد هو أن طريقة الدفع تعني أنه قد تم تحديد أسعار ثابتة للسلع بمعدل (3) سيكيولس لكل خروف و(1) سيكيولس تمناً للماريس الواحد (7,9 لترات) من الخمر، وغالباً ما يتم المقارنة بين طريقة الدفع هذه وبين أحد مبادئ الاقتصاد الملكي، والتي عبر عنه أرسطو المزيف (Pseudo Aristotle) بهذه الكلمات: «فيما يتعلق بالإنفاق، ما النفقات التي يجب أن يقتصد فيها؟ ومتي؟ وما إذا كان يتوجب علي الفرد القيام بالدفع في صورة عملات معدنية (نوميسما) أو في صورة سلع لها قيمة مساوية؟» (أنتي نوميسماتوس أونيا، فقرة 2* 1-3)، مع فارق بسيط ولكنه أساسي، وهو أن الفرس لم يكونوا يستخدمون عملات الفضة، ولكنهم كانوا يستخدمون بدلاً من ذلك الفضة الموزونة، وبالنظر إلي هذا المبدأ مع قاعدة أخرى «لا يجب أن يتخطي الإنفاق الدخل» (70601)، يصبح من الواضح أن الهدف الرئيس للاقتصاد الملكي كان يتمثل في زيادة عائدات الإدارة المركزية .

وبالنظر إلي كل هذه العوامل، يمكننا أن نفترض أن الفضة التي كان يتم تخصيصها إلي عمال الإدارة سوف تساعدهم علي شراء المواد الغذائية، والتي سوف تكمل المؤن العينية التي يحصلون عليها في العادة، ولكن ممن سيشترى هذه المواد الغذائية؟ من المحتمل أنه كان يوجد سوق خاص في بلاد فارس، حيث تشير العديد من الألواح البابلية إلي وجود تجار في بلاد فارس، كما أنه من المحتمل أيضاً أن البلاط لم يكن يتم إطعامه بالكامل من خلال الرسوم التي كانت تحصل في صورة سلع، حيث يشير دينون (Dinon) إلي المشتريين الملكيين (هوي

أجوراستاي) الذين أتوا إلى السوق لشراء (أونيستاي) التين، وعلي الرغم من ذلك، فإن هذا السوق إذا كان موجوداً في برسيبولس لم يكن «حراً» بالمعني المعتاد، حيث إن الإدارة كانت تقوم بتحديد الأسعار، وتشهد وثائق أخرى علي صفقات أجراها مديرون ملكيون، وهكذا، ففي عام 503 قام مدير مستودع أوداراكا بتخصيص قدر من الحبوب وحصل في مقابلة علي «بغل جيد وبقرة جيدة» (لوح التحصينات 1978)، ومن المحتمل أن هذه المبادلة جرت مع مستودع آخر (أو من المحتمل حتي مع حصن أوداراك)، وليس مع تجار خصوصيين، وتشتمل كل حالة من الحالات علي مبادلة للسلع (فلم تتم المبادلة بالفضة مطلقاً)، ولكن ضالة بعض مخصصات الفضة (1/18 من السيكيولس) تجعل من غير المحتمل أن الإدارة كانت فعلاً تزن وتحسب مثل هذه المبالغ الضئيلة، ولكن يبدو من المحتمل أكثر أن هذه المبالغ كانت عبارة عن صفقات «علي الورق»، أي أن الكورتاس كانوا يحصلون علي قدر من المال، والذي كان بإمكانهم إنفاقه في المستودعات الملكية، ولو كان الوضع كذلك فعلاً فقد كان هذا الموقف كله مكاسب بالنسبة للإدارة الفارسية، حيث إنها كان بإمكانها تحديد الأسعار، وأن تطلب من الكورتاس التسوق من هناك، وقد أصبحت الظروف المعيشية أصعب وأصعب بالنسبة للكورتاس بسبب ارتفاع مستوي المعيشة، وهو الوضع الذي كان يمكن ملاحظته فعلاً في برسيبولس في الفترة ما بين ديسمبر 467 وأغسطس 466، وتظهر الألواح تنوعاً فوق المعتاد في سعر الحبوب، فقد ارتفع السعر إلي خمسة أضعاف السعر العادي، واستمر في الزيادة إلي ما هو أكثر من ذلك، ولم يرجع السعر إلي مستواه الطبيعي إلا في أغسطس 466، ولا نعرف شيئاً عن ملابس ذلك، ولكننا نستطيع القول بأن مستوي حياة العمال الكورتاس قد تضائل كثيراً بسبب احتكار الإدارة للسلع، وبشكل عام فإن هذا المثال يبدو أنه

يؤكد أنه لم يكن هناك ما يعرف بالسوق الحر والذي -من المحتمل- أنه كان بإمكانه خفض الأسعار عن طريق استيراد كميات كبيرة من المناطق المجاورة (مثل بابل) . وبالمقارنة مع نص هرودوت (Herodotus) الذي بدأنا به، فإن وثائق برسيبولس تلقي بضوء شديد وتجريبي علي الطرق التي كان يتم اتباعها في إدارة الفائض في السلع المخزنة في مخازن القمح الملكية، هل كان يتم استخدام هذه الطرق بانتظام في جميع المرزبانيات؟ وفي الوقت الحالي فإن أحد الوثائق الأرامية التي وجدت في مصر تشير مشكلة حقيقية، هل تذكرون البحارين المصريين اللذين استلما الشعير والعدس من إسبميت (Espemet) -خادم (?) القائد حناني Hanani - وذلك ليقوما بنقله إلي مستودع فيلة، وفي الحقيقة، فإن هذه الوثيقة تخبرنا وبشكل صريح أن الموظفين في مستودع فيلة كانوا من المقرر أن يقوموا «بسداد السعر» إلي إسبميت (Espemet) والذي كان يعادل (100) كار، ونظهر هذه الوثيقة أيضاً أن أحد المستودعات (مستودع Syene) كان بإمكانه «بيع» السلع إلي مستودع آخر (فيلة) تبعاً للإجراء المعروف من وثائق برسيبولس، هل كان يتم شراء هذه السلع في Syene من السوق المصري؟ من المحتمل أن هذا كان هو الحال؛ وذلك لأنه من المحتمل أن المؤن السلعية التي كان يتم تقديمها إلي الحامية من الجزية المدفوعة في صورة سلع ومنتجات- لم تكن تكفي لضمان إعادة تزويد الحامية بالإمدادات بصورة منتظمة .

9- الأراضي والفلاحين:

الكورتاس، الجاردا، الجاردو:

يمكن أن يؤدي إجراء مقارنة مع المصادر الأخرى إلي تعميق فهمنا لسلسلة أخرى من ألواح برسيبولس، حيث تظهر كلمة كورتاس في صورة

جاردا/ جاردو في الوثائق الآرامية المكتشفة في مصر، ويمكن استخدام كلا المصدرين لتوضيح معني كلمة كورتاس في ألواح برسيبولس، ولقد تم استخدام كلمة جاردا في ثلاث رسائل آرامية يعود تاريخها للفترة بين عامي 410 420، ولقد قام أرساما (Arsama) بإرسال إحداها إلي نهتيهور (Nehtihor)، والذي كان المدير المسؤول عن عزب وضياع المرزبان الموجودة في مصر، ويشكو أرساما (Arsama) في هذه الرسالة من سلوك نهتيهور (Nehtihor)، ويقارنه بالسلوك الحسن للمدير السابق «بسميسيك» والذي بالرغم من الصعاب «نجح في الإعتناء بممتلكاتنا وحماية الجاردا الخاصة بنا»، حتي إنه بحث عن الجاردا في أماكن أخرى لاستبدال هؤلاء الذين ماتوا أو الذين هربوا، وبالمثل مع المديرين الآخرين الموجودين في مصر السفلي، حيث إن أوامر أرساما (Arsama) كانت كالتالي: «اجتهدوا في البحث في كل مكان آخر عن الجاردا (كل أنواع الفنانين)، وأحضروهم إلي بلاطي، سموهم بعلامتي، وقوموا بتخصيصهم وتقسيمهم للعمل في عزبتي (بيت)، مثلما كان يفعل المراقبون السابقون» [الرأس الأبيض]، أما الرسالة الثانية فقد أرسلتها إحدي نبيلات الفرس وهي «فارفيس (Varfis)»، والتي كانت لديها هي الأخرى أراض في مصر، وقد كانت هذه الرسالة موجهة هي الأخرى إلي نهتيهور (Nehtihor) الذي في تحدي لأوامر المرزبان أرساما (Arsama) رفض إعطاء مجموعة من العمال الكيليكين إلي مساباتا (Masapata) المدير المسؤول عن الإشراف علي ممتلكات «فارفيس (Varfis)»، وقد صاغ مساباتا (Masapata) شكواه في هذه الصورة: «لقد اعتدي نهتيهور (Nehtihor) علي ممتلكات سيدي، واستولي علي سلع منها»، وقد غضبت فارفيس (Varfis) بشدة، ونفست عن غضبها بهذه الكلمات إلي نهتيهور (Nehtihor): «والآن، وحيث إنك ليست لك أية علاقة أو أي حق في الجاردا التابعين لي، أعد إلي الجاردا الذين أخذتهم بالقوة من ممتلكاتي» (الرأس الأبيض).

أما الرسالة الثالثة فقد أرسلها أرساما (Arsama) مرزبان مصر إلي المدير المسؤول عن أراضي نهتيهور (Nehtihor) ، وإلي المحاسبين التابعين له الموجودين في مصر، وجاء فيها: «من أرساما (Arsama) إلي نهتيهور (Nehtihor) ، كنزاسيرما ورفاقه (المحاسبين)، أما بعد، يوجد لدي خادم يعمل كنحات (بانيكارا كارا) اسمه «هينزاناي (Hinzanay)»، والذي أحضره باجاسارو (Bagasaru) إلي صوصا، قدم له هو وطاقمه (بيت) المؤن نفسها التي تقدم إلي أفراد الجاردا الآخرين (الملمعين؟) الذين يعملون عندي، حيث إنه سيقوم بنحت نقش بارز يصور جندياً علي صهوة جواده، ونقش بارز آخر يصور حصاناً يجر عربة، تماماً كما نحت لي في السابق العديد من النقوش البارزة الأخرى، مر بإرسالهم إلي علي الفور! إن أرتوهي Artohi يعلم عن هذا الأمر، الناسخ: راستا Rasta (الرأس الأبيض / كتابة الأسماء بحروف هذه اللغة: جريلو)».

وقد تمت صياغة رسالة أرساما (Arsama) بالأسلوب نفسه الذي كانت تصوغ به الأميرات إرتاسدونا (Irtasduna) وإرداباما (Irdabama) خطاباتهن الموجهة إلي المحاسبين المسؤولين عن بيوتهن (راجع لوح التحصينات أ 27)، وتقرر هذه الرسالة أن النحات هينزاناي (Hinzanay) والذي كان خادماً (ليم) لدي أرساما (Arsama) بالإضافة إلي نساء بيته سيحصلون علي مؤن في شكل سلع (بتب) من القهرمان التابع لأرساما (Arsama) : «تماماً مثلما كان يحصل الجاردا الآخرون التابعون للمرزبان أرساما (Arsama)»، والنحات المذكور - والذي من المؤكد أنه كان من بلاد ما بين النهرين - كانت له من الشهرة ما يكفي لجعل أرساما (Arsama) يستدعيه إلي صوصا قبل أن يتم إرساله إلي مصر، ونحن نعرف أيضاً أنه كان فناناً كثير التنقل، وأنه كان يأخذ معه أسرته أينما ذهب، كما أنه كان لديه عمال يعاونوه متخصصون في نحت الأحجار، مثل «المشرف الذي كان موجوداً في برسيولس» (راجع لوح التحصينات 75)، ولكن لم يتم

تحديد منزلته بوضوح، ومن المؤكد أنه سيكون من الخطير اعتبار هذا النحات علي أنه نموذج للفنان الحر الذي يكسب أجره من خلال العمل لحساب الحكام، حيث إن أرساما (Arsama) يسميه الخادم العبد (ليم)، وهذه الكلمة غامضة بعض الشيء، ولكن يمكننا مقارنة حالة هينزاناي (Hinzanay) مع العديد من الحرفيين المهرة الآخرين الذين تحدثت عنهم الألواح، والتي ذكر فيها أن أفراد معينين «قد تم إلحاقهم بالبيت» (لوح التحصينات 1946)، وبدلاً من أن يكون حرفياً حراً يتنقل كثيراً لكسب عيشه، فإنه يبدو أن هينزاناي (Hinzanay) قد أصبح أحد الحرفيين التابعين لأرساما (Arsama)، والذين يحركهم كيفما يشاء، وكما يتفق مع مصالحه.

إن إحدى العبارات التي استخدمها أرساما (Arsama) «الجاردا» (جميع أنواع الحرفيين) هي إحدى الترجمات الآرامية المفترضة للعبارة الفارسية التي نعرفها من ألواح الخزانة (لوح الخزانة 79)، والتي ذكرت فيها بترجمتها الإيلامية (كورتاس ماريب مسبازانا)، ولكن المقارنة اللغوية بين هذه المفردات لا تعطينا أية إشارة حول وضع الجاردا ومنزلتهم، حيث إن كلمة «جاردا» قد تم استخدامها هنا بمعناها العام وهو «الأفراد العاملون»، ويقع الكليكيون الذين تحدثت عنهم الرسالة الثانية والعديد من الوثائق الأخرى ضمن هذه الطائفة، وقد تم وصفهم في وثيقتين أخريين بكلمات غامضة (بد، ليم)، وهذه الكلمات تجعلنا ننظر إليهم علي أنهم كانوا عبيداً بالدرجة نفسها التي يعملون بها كخدم، ونحن لا نعرف إذا ما كان القهرمانات يقومون بتجنيد والحصول علي «عبيد» جدد عن طريق شرائهم من مصر، أو من أسواق العبيد الأخرى بعد أن يتم أسرهم في الحرب، ومن المحتمل أن الغالبية العظمى منهم كانوا يعملون في الحقول، ولكن العزب والضياع الخاصة بالنبلاء كانت توظف هي الأخرى موظفين لهم مهارات متنوعة للغاية، حيث إن عدداً

معيناً منهم مثل هؤلاء الذين تم تخصيصهم لروحة مساباتا (Masapata) من المؤكد أنهم كانوا عبيداً منزليين، وبشكل عام، فإن الإنطباع السائد هو أن كلمة «جاردا» هي تسمية أو لقب عام أكثر من كونها مصطلحاً متخصصاً يمكن تحديد مكانته الشرعية علي الفور، ويمكننا أن نذكر بصورة عابرة أن الجاردا كانت لديهم ممتلكات شخصية، حيث إنه قد تم اتهام نهتيهور (Nehtihor) بأخذ البعض منها لنفسه، ولكن يمكننا أن نستنتج أنهم لم يكونوا أحراراً، بل كانوا أتباعاً و/أو عبيداً يزرعون الأرض والضياح مقابل المؤن التي يحصلون عليها من القهرمان .

وهناك حقيقة أخرى تحتاج إلي توضيح: الحديث عن علامة مميزة كان يتوجب علي هؤلاء الأشخاص إرتداؤها، ومن المفارقات الغريبة أننا تمكنا بشكل غير مباشر من خلال إحدي الفقرات في مؤلف كوينتوس كورتيسوس (Quintus Curtius) من إنشاء علاقة وظيفية بين الوثائق الآرامية وألواح برسيبولس، ففي وصفه لوصول الإسكندر (Alexander) في عام 331، قام كوينتوس كورتيسوس (Quintus Curtius) (مثل ديودورس (Diodorus)) بتخصيص إحدي فقراته (والتي أرادها أن تكون مؤثرة) للحديث عن اليونانيين الذين تم ترحيلهم إلي برسيبولس، والذين كما يكتب كانوا يعملون في المحلات التي يديرها العبيد (إرجاستوليس)، وقد أضاف أحد التفاصيل المهمة: وهو أنه «كان يتم وسمهم بالحروف البربرية» (الكتاب الخامس، فقرات 5*6)، وكانت هذه الممارسة مشهورة أيضاً في بابل، حيث كان يتم وسم العبيد (سركو) وقطعان الحيوانات التابعة لمعبد الإلهة إينا بالنجمة المميزة للإلهة، وكان يتم وسم العبيد المملوكين لأفراد باسم سيدهم، ويؤكد اللوح الأكادي الوحيد من ألواح التحصينات وجود مثل هذه العادة (لوحة التحصينات 11786)، حتي إن إحدي الوثائق البابلية التي ترجع إلي عهد قمبيز (Cambyses) تذكر أن يد أحد عبيد إيتي ماردوك بالاتو «كانت تحمل

نقشاً باللغة الأكادية وآخر باللغة الآرامية» (قمبيز (Cambyzes)، 143)، وتقدم لنا وثيقتين أخريين من مصر روايات مماثلة مثيرة، ويتحدث أحد أمثلة تقسيم الممتلكات بين مجموعة من الورثة عن عبد ذكر (بد)، والذي كانت يده تحمل كلمة آرامية تمثل اسم المالك المتوفي، وتؤكد رسالة أخرى أن العبيد كانوا يوسمون علي أذرعهم بأسماء الملاك المتعاقبين لهم، وهكذا فإنه من المؤكد أن المعلومات التي قدمها لنا كوينتوس كورتيس (Quintus Curtius) هي معلومات صحيحة، ولكن هل نستنتج من ذلك أن كل أفراد الكورتاس كان يتم وسمهم؟ من الصعب تأكيد هذا، وعلي الرغم من ذلك يبدو أن إحدى الفقرات في تاريخ هيرودوت (Herodotus) تشير إلي أن هذا كان في الحقيقة هو حال أسري الحرب (الكتاب الثالث، فقرة 233: الأسري اليونانيين الذين كان يتم وسمهم بالعلامات الملكية (ستجماتا باسيليا))، ومن ناحية أخرى، فإن الشيء المؤكد فعلاً هو أن العبيد أنفسهم كان يتم بيعهم وشراؤهم ووشمهم، وقد عرفنا ذلك من أحد اللوحين المكتوبين باللغة الأكادية اللذين وجدا في برسيبولس، كما تحدثت عن ذلك أيضاً الألواح التي تعود لعهد كل من قمبيز (Cambyzes) وبارديا (Bardiya)، والتي تمت كتابتها في ماتيزيس (فصل 2 7)، ولكن علي أية حال، فإن هذا كان يتعلق بالعبيد المملوكين لأفراد خاصين، والذين من الواضح أنهم كان يجب تمييزهم عن الكورتاس المملوكين للإدارة .

وقد وجدت كلمة كورتاس أيضاً في العديد من الألواح البابلية في شكل «جاردو»، ولكن كما هو الحال دائماً، فإن هذه الكلمة تستخدم بشكل ضمني وعشوائي، وتتسلل خلصة إلي سياقات نعجز حتي عن فهم المنطق الذي اعتمد عليه استخدامها فيها، حيث إنه يفترض دائماً أننا نعرف بالضبط ما الذي نأمل في معرفته، وتذكر إحدى الوثائق التي تعود إلي عهد دارا (Darius) الأول (الفترة بين عامي 507 500) أن الجاردو كان

من الممكن أن يتم درجهم ضمن القوات الاحتياطية للجيش، أما الشواهد الأخرى فهي شواهد متأخرة وتعود إلى سجلات بيت موراسو في عهد أرتاكسركسيس (Artaxerxes) الأول ودارا (Darius) الثاني، والشئ الذي تخبرنا به هذه السجلات هو أن الجاردو كان بإمكانهم زراعة قطع الأرض التي استأجروها من بيت موراسو، ونجد أيضاً بعض الكلمات المتخصصة التي تمت استعارتها من مجموعة المفردات الفارسية التي كانت معروفة في برسيبولس، ويوجد لدينا أيضاً مصطلحات مثل الجاردو الملكيين ورئيس الجاردو (جاردوباتو - كورداباتيس)، وأحد المسؤولين الآخرين كان يحمل لقب «بتياباجا» الجاردو والذي يعني «موزع المؤن السلعية» (بتب)، وهو اللقب الذي نجده في مؤلف دينون (Dionon) مكتوباً في صورة بوتيازيس (أثينيوس (Athenaeus) ، الكتاب الحادي عشر، فقرة 503 ف)، ويظهر هؤلاء المسؤولون في اثنتين من الوثائق وهم يحصلون الضرائب المقررة علي أراضي ولي العهد، والتي كانت تحت إدارة بيت موراسو، والتي قام بتأجيرها إلي الجاردو، ويخضع الجاردو أنفسهم بشكل هرمي إلي ثلاثة أشخاص أعلي منهم في المنزل، يلقب أحدهم بـ«ساكنو الجاردو» علي غرار السيجان الذي يشرف علي الكورتاس الموجودين في ورش برسيبولس، وقد كان ساكنو الجاردو هذا هو «المشرف» علي الجاردو، وكان الشخص الثاني منهم يلقب بالمرزبان (فقد تم استخدام هذه الكلمة بصورة مرنة للغاية في الوثائق الفارسية)، وكلا هذين الشخصين كان من المسؤولين الملكيين، وهكذا فإننا نميل إلي استنتاج أن النبلاء البابليين والجاردو الذين كانوا يعملون في أراضي النبلاء والملك في بابل كانوا منظمين اعتماداً علي نموذج إداري وإجتماعي يشبه كثيراً النموذج الذي كان موجوداً في برسيبولس: فقد كانوا يحصلون علي أقواتهم من الإدارة الملكية .

وتوضح الوثائق الملكية في الوقت نفسه أن بعض أفراد آخرين من

الجاردو كانوا يحصلون بدلاً من المؤمن علي أراضٍ من خلال نظام الهاترو، وقد كان هذا علي سبيل المثال هو حال أحد أفراد الجاردو الذي كان يسمى «سلامانو» (Salammanu) ، وقد ظهر هذا الشخص نفسه في مكان آخر وهو يحمل اسم «جاردو السنة الرابعة من فترة حكم دارا (Darius) الثاني»، ويبدو هذا التعبير غامضاً إلي حد ما، وقد قام أحد التفسيرات المقترحة له بالمقارنة بين هذه العبارة وبين استخدام كلمة «رباب»، والتي يوصف بها بعض الكورتاس الموجودين في برسيبولس، وبفضل نقوش بيهستون تمكنا من معرفة المعني الأساسي لهذه الكلمة بوضوح إلي حد ما: حيث تعني «مرتبط / ملحق / تابع»، وقد تمت ترجمتها إلي كلمة «مجند»، وهي الكلمة التي تستخدم لوصف جماعات الكورتاس الذين تم استدعاؤهم بشكل مؤقت للعمل بالسخرة في المشروعات التي تنفذها الإدارة في إقليم فارس، ومن المؤكد أن نظام السخرة كان معروفاً في إقليم بابل، ومن المعروف أيضاً أنه في عهد دارا (Darius) الأول كان من الممكن أن تصدر أوامر للبابليين للقيام بتأدية الخدمة العسكرية في إيلام لمدة محددة، ولكن لا يزال أمامنا الكثير لمعرفته حتي نصبح متأكدين من تفسير كلمة «رباب» في ضوء المعلومات الضئيلة التي تقدمها الألواح البابلية، خاصة وأنه في هذه الحالة نجد أن فكرة الدعم المتبادل الذي يبدو أن الوثائق البابلية والفارسية تقدمه لنا تعتمد علي منطق دائري.

الكورتاس واللاوي: تيسافرنيس (Tissaphernes) والفلاحون الموجودون في قري

باريساتيس (Parysatis) :

توجد فقرة عند زينوفون (Xenophon) ، والتي علي الرغم من كونها خادعة إلا أنها تستحق أن تتم إضافتها هي الأخرى إلي المناقشة، فبعد انسحاب المرتزقة اليونانيين من بابل وصلوا إلي مكان بالقرب من «قري باريساتيس» (Parysatis) « (والذي من المحتمل أنه لم يكن بعيداً عن

أوبيس)، وقد كتب زينوفون (Xenophon) يقول: «قام تيسافرنيس (Tissaphernes) ليهين قورش (Cyrus) بإعطاء هذه القرى إلى اليونانيين لينهبوها ويستولوا علي ما فيها بشرط ألا يستعبدوا أهلها (بلين أندرابودون)، وقد كانت توجد بها كميات وفيرة من الحبوب والماشية والممتلكات الأخرى» (الزحف العسكري، الكتاب الثاني، فقرة 4-27).

يتماشي تفسير زينوفون (Xenophon) هذا من الناحية السياسية بشكل جيد مع سياق الأحداث فيما بعد معركة كوناكسا، حيث أصبح تيسافرنيس (Tissaphernes) عدواً لقورش (Cyrus)، ومكروهاً من قبل باريساتيس (Parysatis)، ولكن الحظر الذي فرضه علي استعباد السكان يبدو مثيراً إلى حد ما، وعلي الأقل يعطينا شيئاً لتأمله ونفكر فيه.

ومن بين الوثائق التي تتحدث عن اللاووي «عامّة الناس»، يمكننا أن نستشهد بما يعرف بنقش منيسيماخوس (Mnesimachus) (سارديس، الكتاب السابع، فقرة 1-1)، والذي يشير إلى هدية (دوريا) بالقرب من سارديس، وقد تم ذكر العديد من القرى (كوماي) واللاووي في قوائم الجرد، وقد كانت كل قرية منهم تدفع ضريبة «فوروس» إلى المقاطعة العسكرية (Chiliarchy) التي تتبعها، وتشهد كل الوثائق المتاحة علي أنه حتي في حالة إعطاء القرى كهدية لأحد الأشخاص، فإن الفلاحين الذين يعيشون بها كانوا يظلون مرتبطين بقريتهم، والتي كان يحكمها «الكومارك» كما في حالة القرية الأرمينية التي ذكرها زينوفون (Xenophon)، والذي كان مطالباً بتسليم الجزية «داسموس» إلى الإدارة الملكية (الزحف العسكري، الكتاب الرابع، فقرة 5*9-10*24)، وفي أمثلة أخرى تؤكد النصوص الأدبية والمقتبسة التي تعود إلى آسيا الصغرى وجود مثل هذا النظام، وقد تمت الإشارة إليه بشكل ضمنى في الخطاب الذي أرسله دارا (Darius) إلى جاداتاس (Gadatas): حيث كانت تقوم الإدارة بحماية الفلاحين (اللاووي، اللاووي باسيليكوي [عبيد القصر]، هيرودولوي

[عبيد المعبد]]، والذين يكونون مرتبطين بقريتهم، ولم يكن يسمح بأي حال من الأحوال بأن يتم أسرهم أو بيعهم في أسواق العبيد (راجع فصل 12 4)، وبناءً عليه، فإن هذا يدفعنا إلى التساؤل عما إذا كان هذا هو السبب وراء التصرف الذي شهدناه من تيسافرنيس (Tissaphernes) في بابل، ويمكننا أن نقارن سلوك تيسافرنيس (Tissaphernes) هذا بسلوك مثراداتيس، والذي قام بنهب القري ليعلن عن تمرد (أبوستاسيس) بوضوح علي الملك الأكبر (كوماي، بوليانوس، الكتاب السابع، فقرة 1-29، نيبوس (Nepos)، داتاميس (Datames)، فقرة 10 2)، ويتوارد إلي الذهن مثال آخر، فنحن نعرف أن الصكوك المسجلة لعمليات بيع العبيد في بابل كانت تشتمل بشكل منتظم علي فقرة مقيدة وهي: عملية البيع قد تم تسجيلها بشكل جيد في السجلات الملكية، ويشترط لصحتها ألا يكون العبيد المذكورين عبيداً ملكيين، مواطنين أحرار أو عبيد معابد، وإذا كانت المقارنة مع المثال البابلي صحيحة، فيمكننا القول بأن القرويين الذين كانوا مخصصين لأرض مقدمة كهدية (دوريا) قد استفادوا هم الآخرون من فقرة الأمان هذه، وهكذا فإن مكانتهم الاجتماعية/ القانونية كانت معادلة لمكانة اللاوي والهيروودلوي الذين عرفوا فيما بعد في الأناضول في الفترة الهلينية .

ولكن لكي ننتهي من هذه النقطة يجب أن نؤكد أيضاً أن الاستنتاج الذي تم تقديمه للتو لا يمكن أن يتم تعميمه، حيث إنه لا يمكن تطبيقه سوي علي الفلاحين، والذين بسبب إعطاء أحد الأشخاص امتياز استغلال الأرض استمروا في العيش في قراهم التقليدية، وزراعة الأراضي التي ورثوها عن أجدادهم، وقد أشار إليهم زينوفون (Xenophon) في موسوعة قورش (Cyrus) في الخطاب الذي كتبه «لقورش (Cyrus)» والذي كان قد وضع يديه للتو علي مناطق كانت خاضعة «للأشوريين»: «هناك شيئان من المفيد لنا أن نسعي لتحقيقهما: أن نجعل من أنفسنا أسياداً علي هؤلاء

الذين يملكون هذه الأراضي، وأن نحرص علي بقائهم في أماكنهم؛ لأن البلاد المأهولة بالسكان (أويكوميني خورا) هي ممتلكات قيمة للغاية، علي العكس من الأراضي قليلة السكان، والتي تصبح بالمثل قليلة الإنتاج، وأنا أعرف أن هؤلاء الذين قاوموكم قد قمتم بذبحهم، ولا يوجد مانع عندي في ذلك، فأنتم فعلتم الصواب بذلك، ولكن هؤلاء الذين استسلموا لكم وأخذتموهم كأسري حرب (أيخامالوتوي) إذا قمنا بتحريرهم الآن فأعتقد أن هذا سوف يعود علينا بالنفع؛ لأننا في المقام الأول لا يجب أن نشغل أنفسنا بعبء مراقبتهم أو حمايتهم أو توفير الطعام اللازم لهم؛ وثانياً لأننا إذا قمنا بإطلاق سراحهم سوف نحصل علي عدد من أسري الحرب أكبر مما لو لم نفعل ذلك، حيث إننا إذا كنا أسياد البلاد فسوف يكون كل من فيها أسري لنا، وعندما يري الآخرون هؤلاء أحياءً ويتحركون في حرية فسوف يبقون في أماكنهم، ويفضلون الخضوع بدلاً من القتال» (الكتاب الرابع، فقرة 4 * 5-8).

وبمعني آخر، فإن اقتصاد الجزية اقتضي الإبقاء علي تبعية اللاوي للمكان الذي يعيشون فيه وعلي حريتهم، حيث إن الكلمات التي خاطب بها قورش (Cyrus) الأسري الآشوريين كانت كما يلي: «سوف تسكنون في البيوت نفسها التي كنتم تسكنون بها، وتعملون في الحقول نفسها التي كنتم تعملون بها، وسوف تنامون مع الزوجات أنفسهن، وتعيشون مع الأولاد أنفسهم الذين هم لكم الآن، ولكن لا يجب عليكم أن تقوموا بمحاربتنا أو محاربة أي شخص آخر» (الكتاب الرابع، فقرة 4 * 10-11).

وتقودنا مقارنة هذه المادة الأدبية مع روايات الكتاب الكلاسيكيين الآخرين إلي الاعتقاد بأن زينوفون (Xenophon) كان ينقل فقط الرؤية اليونانية عن نظام التبعية القروية: حيث إن الإجراء الذي اتخذه تيسافرنيس (Tissaphernes) يمثل تطبيق دليل ملموس علي هذه السياسة

التي تُسبت إلى «قورش (Cyrus)»، حيث إن الغنائم كانت تقتصر علي المحصول والماشية، وتم استثناء القرويين منها بشكل واضح، وفي الحالة المقابلة لا بد أن المرزبان قد أبطل الفوائد الاقتصادية التي منحها الملك إلي باريسانيس (Parysatis)، حيث إن هدية الأرض بدون الفلاحين الذين يزرعونها كانت لا فائدة من ورائها، وهذه الحقيقة توضح لنا المسافة بين منزلة الكورتاس ومنزلة اللاووي.

الإرماتام، الأولهي والأراضي المقدمة كهدية (دوراي):

وبالمثل، فإننا نميل إلي مقارنة الألواح مع الوثائق الأخرى في محاولة للتخلص من بعض الشكوك التي تحيط بالمكانة الدقيقة للضياع (الإرماتام، الأولهي) التي كانت تمنح إلي الأمراء والأميرات والأفراد رفيعي المنزلة الذين ينتمون إلي الدائرة الداخلية لدارا (Darius) (أسرته المباشرة).

وكما رأينا للتو من إحدى الفقرات في زينوفون (Xenophon)، فإن الكتاب الكلاسيكيين يشهدون غالباً علي وجود الأراضي و/أو العائدات التي كانت تمنح للأميرات الفارسيات، وينطبق هذا علي سبيل المثال علي عائدات الأسماك من بحيرة موريس (Moeris) في مصر، والتي ذكرها هيرودوت (Herodotus) في فقرته التي تحدث فيها عن الجزية (الكتاب الثالث، فقرة 91)، وقد استخدم زينوفون (Xenophon) تعبيرات مشابهة لوصف القرى التي تقع بالقرب من مدينة حلب، والتي كانت تملكها باريساتيس (Parysatis) زوجة دارا (Darius) الثاني: «فقد تم إعطاؤها لتستفيد من دخلها في عمل حزام المال الخاص بها» (الزحف العسكري، الكتاب الأول، فقرة 4-9)، وبالمثل نجد أفلاطون (Plato) يقول: «لقد تحدثت ذات مرة مع رجل ثقة، اختلط بالبلاط الفارسي، وقد أخبرني أنه مر بقطعة من الأرض كبيرة جداً، وتتسم بالغني الشديد، وقد استلزم الأمر لعبورها يوماً كاملاً، وكان السكان المحليون

يسمون هذه الأرض «حزام الملكة»، وتوجد قطعة أخرى تسمى «حجاب الملكة»، بالإضافة إلى العديد من القطع الأخرى، والتي كانت تتميز كلها بأنها أراضٍ جيدة وغنية، وكانت كل قطعة من هذه القطع تسمى باسم جزء من أجزاء ملابس الملكة؛ وذلك لأن كل واحدة كانت يخصص دخلها للإنفاق على هذا الجزء من ملابس الملكة» (فقرة 123 ب، ج) .

وقد أشار العديد من المؤلفين القدامى الآخرين إلى مثل هذه الممارسة، والتي وصفها سيسيرو (بطريقة ازدرائية) على أنها كانت خاصة فقط بملوك المشرق (الكتاب الثالث، فقرة 33)، ومهما كانت القيود المفروضة على استخدامنا للمصادر الكلاسيكية، إلا أن جميع هذه المصادر قد أوضحت أن الأميرات كانت لديهن أراضٍ وقرى مخصصة لهن في مناطق متعددة من الإمبراطورية، وأنهن كن يستخدمن عائداتها في الإنفاق على بيوتهن، ويوجد تأكيد على ذلك في العديد من الألواح البابلية التي تعود إلى عهد كل من أرتاكسركسيس (Artaxerxes) الأول ودارا (Darius) الثاني، والتي تشير إلى البيوت (بيتو)، أي الضياع التي كانت مخصصة لأفراد الأسرة المالكة، بالإضافة أيضاً إلى النبلاء الفرس، ونعرف أنه كانت توجد في عهد أرتاكسركسيس (Artaxerxes) الأول ضيعة تسمى «ضيعة سيدة القصر»، والتي من المحتمل أنها كانت إحدى زوجات الملك، بالإضافة إلى «ضيعة ابن الملك» (مارساري: عهد دارا (Darius) الثاني)، ودعونا نركز بالخصوص على الإشارات العديدة إلى ضياع باريساتيس (Parysatis)، والتي يمكننا أن نستشهد من بينها بالملتطف التالي: يقدر إيجار الأراضي المخصصة لباريساتيس (Parysatis) - والذي كان يتم تحصيله في صورة عينية- بـ(60) كوراً من الشعير، وقد كانت هذه الأراضي تقع على طول ضفتي قناة أدو أب أوسور من بوابات السد إلى المصب، وهذا في السنة الثالثة من عهد دارا (Darius)، وهذه الأراضي هي تحت يد «ماتيناى لاما» الذي هو عبد

«إيا بولتسو» (المدير (باقدو) المسؤول عن أراضي باريساتيس (Parysatis))، كما أن هذه الأراضي هي تحت تصرف «ريموت نينورتا (Rimut Ninurta) » ابن موراسو، وقد قام ماتاني ياما (Mattani Iama) بتقديم هذا الشعر (60 كوراً) والذي يمثل الإيجار المقرر علي هذه الأرض لمدة ثلاث سنوات- إلي إنليل إتانو وموتير جيميلي، وهما المحاسبان اللذان يعملان لدي ريموت نينورتا (Rimut-Ninurta) ، وقد حصل ماتاني- ياما (Mattani-Iama) علي إيصال بمقدار (60 كوراً) والذي يمثل الإيجار المقرر علي الأرض لثلاث سنوات، والمقدم من إيا بولتسو (Ua bulitsu) مدير أراضي باريساتيس (Parysatis) إلي إنليل إتانو وموتير-جيميلي [تم ذكر أسماء الشهود والناسخ]، نيبور .

وقد ذكرت أيضاً الضياع العديدة التي كان يملكها أرساما (Arsama) أمير البيت (الملكي) في الفترة بين عامي 425 404، وإذا كانت الألواح التي تتحدث عن باريساتيس (Parysatis) تعكس ما جاء في روايات زينوفون (Xenophon) وأفلاطون (Plato) ، فإن تلك التي تتحدث عن أرساما (Arsama) بشكل طبيعي تذكرنا بالرسائل الآرامية العديدة التي صدرت منه عندما كان مرزباناً علي مصر، والتي كان يمتلك فيها ضياعاً هي الأخرى (بيت)، وبالإضافة إلي ذلك، لم يكن أرساما (Arsama) الوحيد الذي يملك مثل هذه الضياع، حيث تشير بعض الضياع إلي اثنين من النبلاء الفرس هم «فارفيس (Varfis) » و«فاروهي (Varohi) »، واللذين كانا يمتلكان هما أيضاً أراضٍ في مصر، وبالطبع فإن هذه الوثائق متأخرة كثيراً عن ألواح برسيبولس، وعلي الرغم من ذلك، فإن مقارنتها مع الألواح البابلية التي تعود إلي عهد دارا (Darius) الأول تدفعنا إلي الاعتقاد بأن التنظيم الداخلي للضياع البابلية لم يتغير كثيراً في الفترة من عهد دارا (Darius) الأول إلي عهد دارا (Darius) الثاني .

وترجمة كلمة «بيت» («بيتو» باللغة الأكادية) كعزبة لا يجب أن

يصينا بالارتباك علي الإطلاق، حيث إن الأراضي التي كان يتم تخصيصها كعزب من هذا النوع لم تكن تتكون بالضرورة من وحدة إقليمية متجانسة محددة، وتابعة لشخص واحد كما في الريف، فهذه العزب لم تكن «عزباً ريفيه»، أو قصوراً محاطة بأسوار عالية، فهذه البيوت كانت تشتمل علي العديد من العناصر المساحية بما فيها أراضي «الهاترو» (أراضي الأقواس علي سبيل المثال)، وأجزاء من «الأراضي الملكية» (أوزبارا)، وهذه أيضاً هي الصورة التي قدمها لنا أحد النقوش اليونانية الموجودة في سارديس (سارديس، الكتاب السابع، فقرة 1 1) التي تسجل الأراضي المختلفة التي كانت تتكون منها «دوريا» الأخمينية: كان الشخص الذي تم منحه هدية الأراضي هذه هو رجل اسمه منيسيماخوس (Mnesimachus) ، وكان يعيش في نهاية القرن الرابع، وقد كانت هذه الهدية تشتمل علي قري، كليروي (قطع أراضي عسكرية)، حدائق للإيجار (باراديسوي)، إلخ، وهذا يشير إلي أن الملك لم يمنح أفراد أسرته والمقربين منه مزارع ريفيه في وحدات بالطريقة التي نتخيلها، حيث إن الإدارة خصصت العائدات التي يتم الحصول عليها من عدد معين من الوحدات المساحية لهم، والتي يمكن أن تزيد أو تنقص، ويشير منشأ ومكانة الأراضي التي يتم تخصيصها بهذه الطريقة بشكل واضح إلي أن الأشخاص الذين يحصلون علي هذه الامتيازات سواء كانوا من النبلاء أو الأميرات- لم يكونوا معافين من الالتزامات المالية نحو الملك: حيث إنه حتي لو تم منح بعض أراضي الهاترو إلي أحد أمراء البيت الملكي، فإنها كانت تحتفظ بالالتزامات الأصلية المفروضة عليها، والتي تتمثل في أشكال الضرائب المختلفة والخدمة الملكية (تقديم الجنود إلي الملك و/أو المرزبان في حالة طلبهم)، وبالمثل ظلت الأراضي-التي تم تقديمها إلي منيسيماخوس (Mnesimachus) كهدية- خاضعة للجزية (فوروي)، والتي مثلت عبئاً علي القري والكليروي التي كانت تتكون منها هذه الدوريا، وهذا هو

المعني الذي حفظت به روايات المؤلفين اليونانيين بعضاً من الحقيقة المؤسسية، فالتيه الذي منحهم الملك إياه لم يكن الأرض والفلاحين بقدر ما هو جزء من العائدات، ومن وجهة نظر زينوفون (Xenophon) أو أفلاطون (Plato) ، فإن القرى التي تم تخصيصها لباريساتيس (Parysatis) ليست سوى ما يسمى اليوم بالقائمة المدنية، وينطبق هذا الأمر نفسه على عائدات بيع السمك الذي كان يتم اصطاده من بحيرة موريس (Moeris) ، وعلى الرغم من أن هذه الأشياء كانت منحاً إلا أن أصحاب هذه الامتيازات كانوا يدركون منذ البداية أن هذه المنح يمكن أن يتم سحبها في أي وقت، فلم تكن ممتلكات خاصة بالمعني الكامل .

كون هذه المنح قابلة للاسترداد لا يعني أن المستفيدين منها لم يخطرخوا بنشاط في إدارتها، فبشكل عام كانوا يعهدون بإدارتها إلى القهرمانات التابعين لهم (باقدو) مثل نهتيهور (Nehtihor) ، بساميسيك (Psammesek) ، هاتوباستي (Hatubasti) أو مساباتا (Masapata) في مصر، أو لاباسي (Labasi) القهرمان المسؤول عن العزب البابلية التابعة لأحد أمراء الأسرة المالكة وإيا-بولتسو (Ua-bulitsu) القهرمان الخاص بباريساتيس (Parysatis) ، وقد كانت مهمتهم تتمثل في مراقبة الأراضي والممتلكات والعمال، وبالتالي مراقبة الناتج والعائدات، وفي مقابل خدماتهم تلك كانوا يحصلون على منح من الأراضي، وهكذا فقد كان يقع على عاتق المستفيدين من هذه المنح القيام باستغلال عزبهم الاستغلال الأمثل من استخلاص أكبر قدر من الربح منها بعد خصم الضرائب التي يتم دفعها إلى الإدارة الملكية بالطبع، وقد كان هذا في الحقيقة هو الهدف الذي حدده أرساما (Arsama) والنبلاء الفرس الآخرون إلى قهرماناتهم.

حتى إذا قدمنا هذه الحقائق في شكل مجمل وغير كامل، فإنها تكون مفصلة بدرجة أكبر بكثير من الحقائق التي يمكننا استخراجها من ألواح

برسيبولس، وبغض النظر عن كلمة «أولهي» (والتي تقابل الكلمة الأكادية بيتو)، وكذلك أيضاً بغض النظر عن مكانة الأشخاص حاملي هذه الامتيازات (الأميرات)، إلا أنه من الصعب في الحقيقة بناء جسور قوية بين الوثائق المختلفة، حيث إن العلاقة بينهم هي مجرد علاقة جزئية وغير مؤكدة، وكمثال.. دعونا نفحص البيانات التي يعطيها لنا لوح واحد من هذه الألواح، ويسجل هذا اللوح مؤن السفر التي تم تقديمها إلي (71) ولداً (بوهو) يتبعون أباموس (Abbamus) وإرتاسدونا (Irtasduna)، وهم عبارة عن خدم «ينقلون خزانة (كابنوسكي - جانزا) من كرمان إلي صوصا» (لوح التحصينات أ 14)، وأيهما كانت الأولى من بين هاتين السيدتين (من المؤكد أنها كانت ذات مكانة كبيرة)، فإن المعلومات تثير قدراً من المشكلات، ويسجل لوح آخر (لوح التحصينات 1357) نقل إحدى الخزانات (كابنوسكي) من بابل إلي برسيبولس، ولكنها لم تذكر شيئاً عن خلفيه الإدارية، ويحيكي لنا (لوح التحصينات 1342) عن حدث مشابه لذلك، وهو قيام أحد أمناء الخزانة (جانزابارا) بنقل الفضة من صوصا إلي ماتيزيس، ونميل إلي مقارنة أولى هذه الوثائق (لوح التحصينات أ 14) برسالة من المرزبان أرساما (Arsama) تأمر بنقل الخزانة (جانزا) والتي تتكون بشكل جزئي من عائدات الضرائب (مانداتو) المقدرة علي العزب التي يملكها النبلاء الفرس في مصر- وإحضارها إلي بابل، ومن المحتمل أن إرتاسدونا (Irtasduna) وأميرات أخريات كن يملكن عزباً في إقليم كارمانيا، وتلك الخزانة التي كان يتم نقلها تشير إما إلي العائدات التي تم استخلاصها من هذه العزب، أو أموال الضرائب التي كانوا يدينون بها إلي الإدارة الملكية أو ربما كليهما معاً.

وتوضح لنا الرسالة التي عهد بها إلي قهرمانه نهتيهور (Nehtihor) وبصورة رائعة نقاط الالتباس التي تحيط بكلمة «بيت» (بيتو)، وبإعادته نهتيهور (Nehtihor) إلي مصر، فإن ما عهد به أرساما (Arsama) إليه لم

يكن أقل من صك للسفر، ففي خطابه إلى القهرمانات (المديرين) المسؤولين عن المحطات التي كانت توجد علي طول الطريق من إقليم بابل إلى مصر (من «مدينه» إلى «مدينه») أمرهم بأن يقدموا إلى نهتهور (Nehtihor) ورفاقه (بتب) «مأخوذة من بيته (بيت)»، ولكن إلي أي شيء يشير ذلك؟ فحقيقة أن القهرمانات الآخرين المسؤولين عن المدن العديدة التي تقع في الطريق كانوا يحملون اللقب (بيقيد/باقدو) نفسه لا تعني أنه كانت لهم المهام نفسها، وبالمثل أيضاً، فحقيقة أن الأفراد الذين يعملون في عزب أرساما (Arsama) كانوا يحصلون هم أيضاً علي أقوات (بتب) لا تعني أن البيوت الموجودة في أربيل أو دمشق قد تم ضمها إلي عزب المرزبان أرساما (Arsama) الموجودة في مصر، وإلا فكيف يمكننا تفسير حقيقة أن مؤن السفر كانت تؤخذ من أموال خاصة مع العلم بأن ألواح برسيبولس تقول إنها كان يتم الحصول عليها من مستودعات الإدارة أو الولاية؟

وتسمح لنا الألواح بتقديم إجابة عن ذلك علي الرغم من أنها مجرد افتراض، حيث إنه من المؤكد أن هذه العزب كانت تشبه الإمارات -أي العزب- التي كانت تقع ملكيتها عند نقطة الالتقاء بين الملكية العامة والملكية الخاصة، وقد رأينا كيف أنها كانت تعمل كمراكز لجمع وتوزيع منتجات الملاك الذين كانوا معفيين من الضرائب المقررة علي الإمارات، ويمكننا أن نفترض أن بيت أرساما (Arsama) كانت لديه بعض الممتلكات في لاهيرو، أربيل، أو دمشق، والتي استغلها في مساندة أنشطة امتزجت فيها مصالحه الخاصة مع مصالحه كمرزبان، ويمكننا بسهولة أن نستخدم المثال الموازي الخاص بمكانة الرياض المرزبانية، وفيما يلي نري كيف كان رد فعل فارنابازوس (Pharnabazus) علي التلفيات التي تسبب فيها جنود أجيسيلوس (Agesilaus) للروضة الخاصة به والموجودة في داسيليوم: «كل تلك المساكن والرياض الجميلة

المتمثلة بالأشجار والحيوانات البرية التي كنت أسعد بها كثيراً، والتي تركها والدي لي، ها أنا أراها مقطوعة بالكامل» (هيلينيك، الكتاب الرابع، فقرة 1 33) .

تبدو الكلمات التي استخدمها فارنابازوس (Pharnabazus) كما لو كانت تشير إلي أن هذه الروضة قد انتقلت إليه عن طريق الميراث، وفي الحقيقة، فإن ما ورثه هو فقط وظيفة المرزبان، وهذه الروضة لم تكن من ممتلكاته الخاصة، ولكنها ظلت مرتبطة بالوظيفة التي شغلها بشكل مباشر عن طريق رضا الملك، وليس لأنه ورثها عن أبيه، ولكن، وكما هو الحال، فإن الممارسة المتمثلة في انتقال الوظيفة بين أفراد الأسرة الواحدة يبدو أنها تلقي ببعض الغموض علي إحدي الحقائق الأساسية: حيث إن هذه الروضة كانت عبارة عن عزبة مصاحبة للوظيفة، والتي مثلها مثل عزب أرساما (Arsama) في مصر كانت تقع عند تلاقي المصالح فيما بين الملك والشخص حامل هذا الامتياز .

10- بيت الملك:

أغنام، إبل، وخيول الملك:

ولكن ما ملابسات قيام دارا (Darius) بإصدار أمره القاضي بإرسال (100) من الأغنام من بيته (أولهي) إلي أرتيستون (Artystone) ؟ (لوح التحصينات 6746)، إن الإجابة الأسهل هي الإجابة الأكثر وضوحاً، والتي تتمثل في افتراض أن البيت الملكي كان في أوج قوته بالمفهوم السياسي والاقتصادي، وتبدو هذه الملاحظة أكثر وضوحاً إذا نظرنا إلي أن الأمر قد صدر إلي بارناكا (Parnaka) ، وهو الموظف الذي كان مسؤولاً عن إدارة شؤون الإنتاج والعمال في إقليم فارس، وفي رسالة أرسلها دارا (Darius) إلي جاداتاس (Gadatas) القهرمان المدير المسؤول عن إحدي الرياض الملكية في آسيا الصغرى، تقول الترجمة اليونانية لها: «سوف

تنال تقديراً كبيراً في بيت الملك» (إن باسيلوس أويكوي)، والكلمة هي «أويكوس»، والتي هي قريبة جداً من كلمة «فيث» الفارسية، وقد استخدمها اليونانيون غالباً لتسمية ما كانوا يعتبرونه بنظام الإدارة الوراثي للإمبراطورية، ويظهر هذا الاستنتاج نفسه من الصيغ المالية البابلية «الضرائب المدفوعة، جندي الملك، دقيق الملك، البار، وجميع أنواع الإيجار لبيت الملك (بيت ساري)».

ولكن المفردات المستخدمة في الألواح تدفعنا إلى نكون حذرين، ويمكننا أن نذكر باختصار أن بعض النصوص تشير إلى «الرعاة الملكيين» (باتيرا سونكينا، لوح التحصينات 1091 * 2025)، وإلى «أغنام الملك» (ألواح التحصينات 1442، 775)، وإلى «ماشية الملك» (ألواح التحصينات 1965، 1991، 1946، لوح التحصينات أ 32)، وإلى «خيول وبغال الملك والأمراء» (1973)، وإلى «الخيول الملكي» (1942، 1675، 1668، 1669 * 1784 1787)، وإلى «حصان أرياراميس (Ariaramnes)» (لوح التحصينات أ 29، 24)، وقد كان بعض رؤساء إسطنبولات الخيل (مودونرا) «ملحقين بالعزبة الملكية» (لوح التحصينات 1946)، أو قد يتم اختيارهم تحديداً للاعتناء بخيول الملك (1765) أو «خيل وبغال الملك والأميرات» (لوح التحصينات 1793)، وقد كان يقال إن الجزء السفلي من البلاط في برسيبولس (أو جزء منه) «كان مملوكاً للمستودعات الملكية» (1797)، وكان يطلق لقب «الملكية» أيضاً على بعض أجزاء من المنتجات المخزنة في المستودعات (ألواح التحصينات 150-156 * 158-160)، الخ، وتتمثل إحدى أهم الوثائق في وثيقة «تصريح النقل»، والتي تسجل عبور قطيع ضخم (أكثر من 100 ألف رأس)، والتي قام حوالي (700) راعٍ بإحضارها من برسيبولس إلى صوصا (1442) تصاحبهم بالتأكيد أعداد كبيرة من الكلاب (راجع لوح التحصينات 1264 1266 * 1904)، ومن المؤكد أن هذه الوثيقة تشير

إلى الكورتاس، حيث إنه تم وصفهم علي أنهم «مملوكين للخزانة»، ومن المؤكد أيضاً أن الأغنام هي «أغنام ملكية»، ومن الممكن أن ينطبق هذا التحليل نفسه علي ألواح أخرى، والتي تتحدث عن حركة قطعان الحيوانات وقطعها لمسافات كبيرة (لوح التحصينات أ 31) .

وهكذا، فإن السؤال الذي تثيره هذه الوثائق بسيط للغاية، حيث إنه تسهل صياغته علي الأقل، وهو: لماذا تم استخدام كلمة ملكي «سونكينا» في عدد قليل فقط من الوثائق؟ ماذا تعني هذه الكلمة؟ هل هي محددة أما أنها مجرد إشارة عابرة إلي حقيقة معروفة؟ هل كانت هناك قطعان ورعاة آخرين لم يكونوا «ملكين» علي الرغم من أنهم كانوا ملكاً للإدارة، وكانوا يحصلون علي مؤن منها؟ أم أننا يجب أن نفترض أن حذف الصفة «سونكينا» ليست له أية أهمية خاصة، وأنه كان راجعاً ببساطة إلي عجلة وتسرع الكتابة، والذين لم يروا أية ضرورة في تحديد الشيء الذي يعرفه الجميع؟ إن الفكرة الأخيرة هذه هي ما يعتقد محرر ألواح التحصينات، والذي قام بإدخال كلمة «ملكي» في بعض الحالات في الألواح التي تشير إلي تسليم المنتجات إلي المستودعات (ألواح التحصينات 2 4 * 30 32 * 53 378 383 * 385 387)، ولكن ليس في آخرين (ألواح التحصينات 435 * 459-460 * 488، الخ)، ولا يوجد في الوقت الحالي ما يثبت أن إحدى الكلمات التي تستخدم للتعبير عن معني المستودع (هوتوت) يجب أن يتم النظر إليها دائماً علي أنها تشير إلي «مستودع ملكي»، هل يمكننا القول بأنه نظراً لأن كلمة «سونكينا» قد تم استخدامها لوصف بعض المستودعات، وأنها لم تستخدم لوصف بعضها الآخر، أليس من المحتمل بدرجة أكبر أن جميع المستودعات لم تكن مستودعات ملكية؟ وإذا «كان الملك يقوم باختيار (دامانا) بعض المديرين» (لوح التحصينات 1942) أليس من الممكن أن يكون السبب وراء ذلك هو علاقتهم المميزة بالبيت الملكي؟

تصعب في الحقيقة معرفة الأسباب وراء وجود أو اختفاء صفة «ملكي»، فعلى سبيل المثال لماذا تم وصف ضريبة البازيس بالملكية مرة واحدة فقط (لوح التحصينات 2025)؟ ولماذا تم تلقيب ضريبة أخرى (أوكيياتاس) بالملكية في (6) مرات من (13) مرة التي ظهرت فيها في الألواح (48-49 * 388 * 395 * 396 * 428)؟ ونحن أيضاً غيل إلى مشاركة المحرر اعتقاده بأن الصفة هي ضمنية في جميع الألواح، وتسمح لنا مقارنة الألواح المتناظرة أحياناً بملاحظة أن الناسخ قد حذف كلمات معينة من هذا اللوح أو ذاك، حيث إن «أوميزا (Umizza)» قد تمت تسميته «الراعي الملكي» في هيران في أحد الألواح (لوح التحصينات 2070)، بينما تمت تسميته «الراعي» فقط في أحد النصوص التي كُتبت في السنة التالية (لوح التحصينات 2025)، وهذا على الرغم من أن السياق هو نفسه، ويمكننا أن نستشهد أيضاً بالمثل المثير المتمثل في الإبل الثلاثة والثلاثين التي تم إحضارها من برسيبولس إلى صوصا «حيث يوجد الملك» (لوح التحصينات 1787)، والتي تمت إعادتها إلى برسيبولس بعد ذلك بشهر (ألواح التحصينات 1786، أ 26 * 29)، فلقد تمت تسميتهم في النص الأول «الملكيون»، ولكن ليس في الثلاثة الآخرين، والتي تكرر فيها ذكر مؤن الدقيق التي حصلوا عليها خلال رحلة العودة، حتى إن النصوص الموجودة في هذه الألواح الثلاثة ليست متماثلة تماماً، حيث إن المقصد أحياناً يكون برسيبولس، وأحياناً ماتيزيس (والتي من المؤكد أنها كانت إحدى ضواحي برسيبولس)، ولم يتم تحديد اسم الموظف المسؤول عن عملية النقل في كل الحالات، وبالمثل أيضاً باكابادا (Bakabada) الذي أعطي التصريح بالسفر، حتى إن أغراض الألواح الثلاثة ليست متماثلة، وفي السجل العام (لوح التحصينات 29 أ) قام الناسخ بحذف بعض التفاصيل وأضاف أخرى، ولكننا لا نعرف ما الوثائق التي كانت متاحة أمامه؟ ومهما كان الحال، فإن السبب الذي

جعل الإبل التي كانت تلقب بالإبل الملكية بعد ذلك بشهر خلال رحلة الذهاب تفقد هذه التسمية خلال رحلة العودة هو غير واضح .

ولكن بمجرد أن نبدأ في تناول سلاسل النصوص الأكثر طولاً لا يبدو الأمر يمثل هذه البساطة، حيث إنه من مئات الألواح التي تسجل المؤن التي تم تقديمها إلى الكورتاس نجد أن أربعة منها فقط أشارت بشكل صريح إلى الكورتاس الملكيين (ألواح التحصينات 1092 * 1127 * 1211 * 2070)، كما أنه من بين (100) نص تحدثت عن المؤن التي كانت تقدم للخيول، نجد أن (5) منها فقط سجلت المؤن التي تم تقديمها إلى خيول الملك أو الأمراء (ألواح التحصينات 1669-1670 * 1775 * 1784، لوح التحصينات أ 24 = لوح التحصينات أ 29)، وبعض سجلات المؤن تجعل الأمر يبدو كما لو أن بعض الأقوات كانت محجوزة لـ «الماشية الملكية» (السهم: ألواح التحصينات 1991 * 2082)، ولكن في السجلات الأكبر نجد أن أقوات «الماشية الملكية» هي مجرد جزء من المقدار الكلي للأقوات (لوح التحصينات أ 32)، ويتضح هذا بشكل خاص في لوح التحصينات 1792 الذي يخاطب فيه «سودايودا (Suddayauda)» كبير الكورتاس بارناكا (Parnaka) من خلال رئيسه «هارينا (Harrena)»، ويذكر أنه قد خصص (60) باراً من الحبوب للماشية التي تم تحديدها بوضوح علي أنها «الماشية الملكية»، وبالمثل، ففي سجل عام آخر (لوح التحصينات أ 29) تمثل المؤن التي تم تخصيصها إلى «حصان أريارامنيس (Ariaramnes)» مجرد طائفة فرعية محددة من أحد السجلات العامة (راجع لوح التحصينات أ 24)، والتي حصلت فيها خيول أخري علي أقوات السفر المخصصة لها، ويذكر هذا السجل ببساطة أن مقدار (2) بار من (5) بار -وهي القدر الإجمالي الذي يحق له الحصول عليها- هو مؤن السفر الخاصة به، ومن الواضح أن مؤن السفر هذه كانت أكبر بكثير من المؤن التي تحصل عليها الخيول الأخرى التي تم ذكرها

مسبقاً (0.7 بار)، وبمعني آخر فإن الخيول الملكية (أو خيول الأمراء) كانت تمثل طائفة خاصة معترفاً بها من بين الخيول التي تطعمها الإدارة، وتنطبق هذه الملاحظة أيضاً علي الأغنام، الدواجن، والماشية التي تلقب بالملكية، ويجب علي وجه الخصوص أن نذكر الوصف الذي تم وصف رؤساء إسطبلات الخيل (مودونرا) به: «إنهم ملحقون بالبيت الملكي» (لوح التحصينات 1946)، كما أن آخرون «ملحقون ببيت هستاسبس (Hystaspes) 1956).

المجالات الاقتصادية:

ولكن إذا كانت بيوت الأمراء والبيت الملكي توجد فعلاً بشكل منفصل عن الملك، فماذا كانت علاقاتهم؟ إن أحد الألواح له أهمية خاصة فيما يتعلق بهذا الخصوص، ويقول هذا اللوح: «أحد الثيران الذين كانوا يوجدون في المستودع تحت مسؤولية (كورمين) رومادا- تم دفعه (زاي) إلي الملك، وإلي أنزامانكا في العام التاسع عشر، وقد كان إسكوميبانا هو الراعي (باتيرا)» (لوح التحصينات 692).

وقد أرفق المحرر هذا اللوح ضمن الوثائق التي تشير إلي السلع التي كان يتم تسليمها إلي الملك، وتحديدًا إلي المائدة الملكية (لوح التحصينات 691-740)، وعلي الرغم من الروابط والتشابهات الكبيرة التي تربط الأسماء الموجودة في هذا اللوح باللوح الذي يليه (لوح التحصينات 693) وصعوبات الترجمة، إلا أن هذه العملية يمكن أن تكون مرتبطة بعملية مختلفة تماماً، حيث إن كلمة «زاي» هي كلمة نادرة الاستخدام إلي حد ما كما أن استخدامها غير محدد بشكل واضح، ففي بعض الحالات نجد أن «زاي» لها علاقة بتوزيع المؤن علي الكورتاس (1178-1181 * 1986-1987: «لقد دفع كمية إلي كورتاس محددين»، ولكن لا يمكننا تمييز الفرق بوضوح بينها وبين

عمليات التوزيع العادية (علي الرغم من أنه من المؤكد أنه كانت توجد واحدة)، وتشير كلمة «زاي» في أربعة من هذه الحالات إلى عمليات شراء يقوم بها أحد المديرين لأحد الحيوانات مقابل حصوله علي الحبوب (ألواح التحصينات 1976-1978 * 1980)، وهكذا فإنها وبشكل واضح تشير إلى صفقات كانت تجري بين مستودعين، ومن المحتمل أن هذا هو ما كان يحدث: فالوثيقة تعني ببساطة أنه في أحد المرات قد طلبت الإدارة ثوراً من أحد مستودعات الماشية، وتم نقله إلى العزبة الملكية (من المحتمل في مقايضة)، ولو صح ذلك، فإن هذه يمكن أن تكون الطريقة التي تمت بها تسمية هذا الثور «الملكي»، حيث إن الراعي الذي تم اختياره، إما أنه كان الراعي الملكي الذي استلم الثور باسم الملك أو (وهو الاحتمال الأرجح) أن الراعي كان راعي المستودع، ومن المؤكد أن قيام الرجال المسؤولين عن القطعان الملكية بإعادة تجديد ماشيتهم عن طريق الاستعانة ببعض من الحيوانات المختارة بعناية كانت أحد الممارسات الشائعة إلى حد ما، ويخبرنا أحد الألواح (لوح التحصينات 198732) أن المديرين قاموا بمبادلة الحبوب بالأغنام، والتي تم نقلها إلى البيت الملكي (أولهي سونكينا)، ووضعوا تحت رعاية أحد الرعاة، والذي من المؤكد أنه كان من الرعاة المسؤولين عن قطعان الأغنام الملكية، ويشير لوح آخر إلى أن الراعي الخاص بدارا (Darius) قد استلم (55) حيواناً من الإرماتام التابعة لإرتوبيا (Irtuppiya)، والتي توجد في بارمادان (لوح التحصينات، 1091).

دعونا نعود إلى المثال المهم المتمثل في «أوميزا (Umizza)»، والذي كان أحد «الرعاة الملكيين» (باتيرا سونكينا)، والذي تم توضيح وضعه بوضوح في أحد الألواح (لوح التحصينات 2070): «أوميزا (Umizza) ابن هالبا (Halpa) الذي يعيش في هيران في المقاطعة المسماة هالكوكاباتاريس»، ويظهر هذا الراعي في لوحين من الألواح يعود

تاريخهما إلى عامين مختلفين (504، 503)، ولكنهما يعكسان السياق نفسه، حيث توجد بهما أسماء المديرين نفسها (لوح التحصينات 2025، 2070)، وكلاهما يتناول مسألة تحصيل الجزية (والتي تم وصفها بـ«الملكية» في أحد هذين اللوحين: 2025)، وفي كل من الحالتين يستلم أوميذا (Umizza) أغنام وماعز، ويتم تسليم عدد آخر من الأغنام والماعز إلى «رئيس القطعان» المحلي، وإذا كان الراعي الملكي يتعامل مع الأغنام الملكية - وهو الشيء الذي يبدو منطقيًا - فإننا يمكننا أن نستنتج أن عدداً من الأغنام والماعز (قليل: أقل من 10/1) التي تتوفر لدى الإدارة من خلال تحصيل الجزية المقررة علي الحيوانات (البازيس) لم يكن يتم ذبحه علي الفور، ولكنه كان يستخدم في تجديد القطعان الملكية، أما الجزء المتبقي فكان يذهب بشكل طبيعي إلى رؤساء قطعان الإدارة.

وتوجد شواهد علي حدوث عمليات نقل أو تبادل أخري فيما بين الممتلكات الملكية والممتلكات الإدارية، وفي بعض الحالات كان يتم وضع المنتجات الملكية كمخزون مدخر في مخازن الرياض (لوح التحصينات 150-156 * 159-160)، وفي إحدى المرات تم ادخار محصول الحبوب الملكية ليتم استخدامها كبذور توزع بين أربعة من المسؤولين هما فيهم أحد رؤساء الاسطبلات (مودونرا، لوح التحصينات 440)، والوثائق الأكثر عدداً بكثير هي الوثائق التي تصف تزويد الملك أو أفراد أسرته بالعديد من المنتجات من المستودعات، ويمكن أن يتم تسليم المنتجات المذكورة إلى أحد المستودعات الملكية: الخمر (لوح التحصينات 42، 729)، القمح (لوح التحصينات 1796، 348)، الفاكهة (لوح التحصينات 133)، بالإضافة إلى الحيوانات (لوح التحصينات 533، 543)، أو ببساطة «إلى الملك» (لوح التحصينات 1846)، والفاكهة التي يتم تخزينها بهذه الطريقة كانت تأتي أحياناً بشكل صريح من الرسوم المقررة علي القرى المجاورة (لوح التحصينات

رقم 650)، وقد رأينا أيضاً كيف أن الحيوانات «الملكية» كان يتم إطعامها بشكل متكرر من مخزونات الإدارة، وقد كان هذا هو الحال مع قطع هائل من الأغنام الملكية التي قام الكورتاس «الملحقون بالخزانة» بنقلها إلى صوصا (لوح التحصينات 1442)، وتسجل سلسلة أخرى من الألواح (ألواح التحصينات 691-740 * 2033-2035) إمدادات المواد الغذائية المستهلكة في خلال عمليات تنقل الملك أو أعضاء الأسرة المالكة: إرتاسدونا (Irtasduna)، أرساميس، إرداباما (Irdabama) (ألواح التحصينات 730 * 740 * 2035)، أو حتي أخوات دارا (Darius) (لوح التحصينات أ 5، 31).

بارناكا (Parnaka)، بلاد فارس، دارا (Darius) :

لقد رأينا كيف أن النقوش الملكية قد خصصت مكانة منفصلة للشعب الفارسي من بين الشعوب (داهيافا) التي يحكمها دارا (Darius)، ولقد أضفي هيرودوت (Herodotus) عليها مكانة مميزة فيما يتعلق بالجزية المفروضة عليها، وذلك في إحدى فقراته (الكتاب الثالث، فقرة 97)، والتي قد قمنا بالفعل بتوضيح أوجه القصور والفجوات الموجودة بها، ومسبقاً، ومن البداية، فإن المكانة المميزة لبلاد فارس بين جميع أقاليم الإمبراطورية لا تعني بطبيعة الحال أنها لم تكن خاضعة لإشراف وإدارة الدولة، ولكننا لا نستطيع أن نكون متأكدين حول ذلك، حيث إن الوثائق لم تتعامل بشكل مباشر مع مشكلة الإدارة الإقليمية لهذا البلد، والتي أثارها بعض ألواح برسيبولس .

وعلي الرغم من ذلك، فإن المكانة المميزة لبلاد فارس تثير التساؤل حول المكانة المميزة لبارناكا (Parnaka)، هل كان يمارس نوعاً من السيطرة الاقتصادية العليا بحيث كان يحقق له التدخل في الجانب السياسية البحتة؟ لا توجد لدينا أية إشارات واضحة حول وجود مرزبانية في بلاد فارس خلال حكم الملوك الأوائل، ولكن أشارت الألواح إلى

وجود «مرزبان» هناك (ألواح التحصينات 679-681)، وتسجل هذه الألواح تقديم المؤن إلى ثلاثة أشخاص، الشخصان الأولان تمت تسميتهما «المرزبان الذي يمارس مهام منصبه في مكاش»، أما الشخص الثالث فقد تمت الإشارة إليه علي أنه «المرزبان الذي يمارس مهام منصبه في بورا(?)»، وقد كانت المؤن التي حصل عليها هؤلاء الثلاثة كبيرة بصورة غير عادية، ولكن لا يمكن استخدام هذه المعلومة لتحديد وتوضيح مكانتهم، فقد كانت هذه المؤن في الحقيقة هي مؤن للسفر، والتي يحتمل أنها قد استخدمت لإطعام الحاشية المرافقة لهم (علي الرغم من أنهم لم يتم ذكرهم، راجع لوح التحصينات أ 4)، ولو سلمنا بأن هؤلاء الأشخاص كانوا مرزبانات بالمعني الإداري للكلمة، وأن هذه التسمية ليست مجرد لقب عام، فإنه يبدو علي الرغم من ذلك أن هؤلاء الأشخاص كانوا يمارسون مهام منصبهم هذا في مناطق بعيدة عن بلاد فارس .

ولم تذكر النصوص الكلاسيكية شيئاً عن ذلك عن مثل هؤلاء الأشخاص، والمعلومات التي ذكرها هيرودوت (Herodotus) حول واجبات ومهام «الحاكم» (الهيبارخوس) المسؤول عن إقليم فارس، وهي المهام التي كان من المفترض أن هستاسبس (Hystaspes) هو الذي كان يقوم بها قبل عام 522 هي معلومات خاطئة بشكل واضح (الكتاب الثالث، فقرة 70)، ولم تتوافر لدينا أية معلومات عن هذا الأمر حتي عهد الإسكندر (Alexander)، كما أننا لم نعلم أنه كان هناك مرزبان مسؤول عن فارس «أريوبارزانيس (Ariobarzanes)» حتي ذلك الوقت، ومن المهم مرة أخرى أن نؤكد أن أريان (Arrian) كان هو المؤلف الوحيد الذي استخدم هذا اللقب (الكتاب الثالث، فقرة 18-2)، وهو الأمر الذي لم يمر دون إثارة مشكلات في التفسير، وقد كانت هناك في هذا الوقت أيضاً حامية مكلفة بحراسة برسيبولس، ولقد كانت بلاد فارس

نفسها مزروعة ومملوءة بالقلاع التي كان علي الإسكندر (Alexander) أن يتغلب عليها بالقوة، ونحن نعرف أيضاً أن شخصاً اسمه تيريداتيس (Tiridates) كان يلقب بـ«حامي الثروة الملكية» (كوستوس بيكونياي ريجيس)، وأن فارسياً آخر القائد (برافكتوس) كان هو المسؤول عن باسارجاداي، ويقول ديودورس (Diodorus) عن تيريداتيس (Tiridates) إنه: «كان يحكم مدينة برسيبولس»، ومن المحتمل أن ذلك كان في حالة غياب أريوبارزانيس (Ariobarzanes)، والذي منع من دخول المدينة؛ لأنه نفسه كان يتفاوض مع الإسكندر (Alexander)، وعلي أية حال، فقد قام بتسليم الخزانة التي كان مكلفاً بحراستها إلي الإسكندر (Alexander) (راجع فصل 12-16)، ومن المحتمل أن لقب تيريداتيس (Tiridates) الفارسي كان «جانزابارا».

وللوهلة الأولى، نجد أن المعلومات التي قدمها لنا المؤلفون الهلينيون لا تتعارض مع المعلومات الضئيلة التي استخلصناها من الألواح، فأولاً وقبل كل شيء نجد أنه قد تم ذكر القلاع في مرات عديدة، فلم تكن هذه القلاع (هاماريس) مجرد مراكز لتحصيل وإعادة توزيع المنتجات التي توفرت من الضرائب المفروضة علي الريف، ولكن من المؤكد أنها كانت أيضاً وبشكل طبيعي مواقع عسكرية كاملة التجهيزات، والتي خدمت أيضاً كمحطات تبديل لنقل الإشارات السمعية (ديودورس (Diodorus)، الكتاب التاسع عشر، فقرة 6-17: فيلاكاي)، ويسجل لوحان من الألواح تقديم المؤن (شراب الشعير، الحبوب) إلي «حراس القلعة» (هاماريس نوسكيب) بما فيهم القلعة الموجودة في برسيبولس، وفي إحدى الحالات كانت المجموعة تتكون من (3) فصائل (10*20 و70 رجل) كانت كل واحدة منهم تحت قيادة قائد مختار، ويجب التمييز بين هؤلاء الجنود وبين الكورتاس الملحقين بالورش الأربعة لإحدى الخزائن (كابنوسكيرا)، أو الكورتاس الذين كانوا

يشرفون علي الورش (لوح التحصينات 874)، وكذلك أيضاً يجب تمييزهم عن حراس الرياض أو العزب الريفية، والذين كانوا ينتمون أيضاً إلي طائفة الكورتاس (بوهو) .

وعلي الرغم من أن هذه المعلومات محدودة، إلا أنها تثبت هذا إن كانت هناك ضرورة لذلك- أن الحاميات التي سمعنا عنها في عام 331 لم يتم وضعها فجأة في هذه الأماكن لصد التقدم المقدوني، ولكن هذه المعلومة لا تسمح لنا بمفردها أن نستنتج أي شيء فيما يتعلق بالمكانة السياسية لبلاد فارس في عهد دارا (Darius) الأول، والشيء المحير بشكل واضح هو أنه لم يتم مطلقاً ذكر أي من هؤلاء المرزبانات المسؤولين عن بلاد فارس بصفته الرسمية في الألواح من بين كبار المسؤولين الذين كانوا يحصلون علي أقوات من الإدارة، ومن الصحيح فعلاً أن عدم وجود أي لقب متصل باسم بارناكا (Parnaka) هو ليس أساساً لأي شيء سوي لحجة تقوم علي صمت المصادر، وهذه الحجة هي أقل وضوحاً من المنظور الذي اقترحه بعض المفسرين الذين يشيرون إلي بعض الأشخاص كمرزبانات، مع أنهم لم يحملوا أبداً هذا اللقب؛ وذلك بسبب الدور الذي كانوا يلعبونه في توزيع «الهامي» علي المسافرين الذين كانوا يستخدمون الطرق الملكية، وعلي الرغم من ذلك، فإن هذه الحجة القائمة علي المصادر ليست بدون سند علي الإطلاق؛ لأن كلمة مرزبان -وكما رأينا- موجودة في سجلات برسيبولس .

وتخبرنا الألواح أيضاً عن وجود مجموعات عديدة من المديرين المكلفين بمهام قضائية وتشريعية، وتشير ثلاثة ألواح علي سبيل المثال إلي كلمة «ساميداكورا»، وهي كلمة تفهم أحياناً علي أنها تعني: «ضباط السلام / الموفقين» (ألواح التحصينات 1311، 1374، 1461)، وقد كان هناك أشخاص آخرون، والذين يبدو أنهم كانوا مكلفين بأداء مهام الشرطة، ويخبرنا أحد الألواح (لوح التحصينات 1272) عن تسليم مؤن

من الخمر إلى شخص معين اسمه باكابادا (Bakabada) ، والذي كان يسمى «قاضي (داتابارا) بارناكا (Parnaka) »، وحيث إنه حصل علي مؤن تكفيه عشرين يوماً، فمن المحتمل أن وظيفته جعلته يتنقل من مكان إلى آخر في داخل بلاد فارس، ولا يجب أن نصاب بالدهشة علي الإطلاق من تعبير «قاضي بارناكا (Parnaka) »، حيث إننا نجد هذه الصيغة نفسها في الألواح البابلية كما في «داتابارو الخاص بأرتاريم (Artareme) »، وهو شخص من الواضح أنه كان يقوم بواجبات ومهام رسمية (أرتاريوس (Artarius)/ أرتاريم (Artareme) كان مرزباناً علي بابل)، أو «قاضي جوبارو (Gubaru) »، والذي كان مرزباناً (أو أحد كبار المسؤولين) في إقليم بابل في عهد دارا (Darius) الثاني .

ونعرف من إيليان (Aelian) (الكتاب الأول، فقرة 34) أنه كان يوجد قضاة متنقلون في بلاد فارس في عهد أرتاكسركسيس (Artaxerxes) الثاني، ولكن مهام باكابادا (Bakabada) تبدو مختلفة نوعياً عنهم، ولا يوجد دليل علي أن باكابادا (Bakabada) كان في الحقيقة مسؤولاً يقضي في الموقع الذي هو فيه باسم المرزبان، وفي الحقيقة فإن هذه النظرية سوف تساعدنا في فهم لماذا لم تعطِ الألواح بارناكا (Parnaka) أبداً لقب مرزبان؟ حيث إنه لم يتم تعريفه مطلقاً بهذه الطريقة، وقد كانت مهام بارناكا (Parnaka) متنوعة للغاية، ولكنها كانت مقتصرة في الوقت نفسه علي إدارة الممتلكات، وإدارة شؤون العمال العاملين في الحكومة، ومن المؤكد أن هذا هو الإطار الذي كان يعمل فيه «قاضي بارناكا (Parnaka) »، وفي الحقيقة فإنه يبدو أن كلمة داتا «قانون» في الاستخدام الإداري كانت تشير إلي القواعد التي تحكم سلوك الموظفين العاملين في الإدارة بما فيها إحصاء حساباتهم المالية (لوح التحصينات 1980)، وهكذا، فإنه من المحتمل أن باكابادا (Bakabada) قد تم تكليفه باسم بارناكا (Parnaka) بالقيام بالفصل في النزاعات الداخلية في الإدارة، وضمان أن المحاسبين

ورؤساء المستودعات كانوا ملتزمين بالقواعد والتعليمات المنظمة لوظائفهم، وبهذا المفهوم، فإن العلاقة بين باكابادا (Bakabada) وبين قضاة القضاة المتنقلين الذين تحدث عنهم إليان (Aelian) لا يجب أن تجعلنا نخلط بين وظيفة باكابادا (Bakabada) وبين المهام التي كُلف بها القضاة المتنقلون، حيث إن باكابادا (Bakabada) كان جزءاً من الإدارة العامة، بينما كان ينتمي الآخرون إلى الإدارة الملكية، ولا يجب أن يدفعنا تواضع المؤن اليومية التي كان يحصل عليها (أقل من لتر من شراب الشعير) إلى عدم نسبة مكانة بارزة في الهرم الإداري إليه، ويمكننا أن نستنتج بشكل قاطع أن بارناكا (Parnaka) لم يكن يحمل لا اللقب ولا المسؤوليات الخاصة بالمرزبان بقدر ما يمكننا تعريفها اعتماداً على تحليلنا للمرزيانات الذين كانوا يحكمون الأقاليم المختلفة الموجودة في إمبراطورية دارا (Darius) (راجع فصل 12).

ويمكن إضافة ملاحظتين إضافيتين إلى ما سبق، أولاً: هناك شك في أن العائلات الأرستقراطية الكبيرة في فارس كانت تخضع إلى الإدارة نفسها التي كانت مسؤولة عن الإشراف على حياة وعمل الكورتاس، فقد كانت حياتهم قبلية بدرجة أكبر بالمعنى الذي ينسبه هيرودوت (Herodotus) إلى كلمة «جيني» الفارسية (الكتاب الأول، فقرة 125)، ويجب علينا عند هذه النقطة أن نسترجع ما كتبه كوينتوس كورتوس (Quintus Curtius) عن أوركسينيس (Orxines) في عام 325: «ومن هناك قدم الإسكندر (Alexander) ورفاقه إلى باسارجادي والتي تعني الجنس الفارسي والتي كان مرزبانها هو أورسينيس (Orsines)» (الكتاب العاشر، فقرة 1-22)، وبالطبع فإن كلمات كوينتوس كورتوس (Quintus Curtius) غير مؤكدة، وتخبرنا بقية القصة بأن أوركسينيس (Orxines) كان هو شيخ قبيلة باسارجادي، ولكن في الوقت نفسه، فإن المحتوى الإداري لكلمة «مرزبان» نفسها هو غير أكيد، وبالنظر إلى جميع الملاحظات التي

ذكرناها، فإنه سوف يكون من المفهوم إطلاق لقب المرزبان علي رؤساء العائلات الأرستقراطية الكبيرة والتي بلا شك كانت تسيطر علي الفلاحين الذين يعملون في الأراضي التابعة للقبيلة، ومهما كانت حقيقة هذا الاستخدام (الثانوي) لتلك الكلمة، فإنه من المعقول التفكير في أنه بالتوازي مع التقسيم الإقليمي الخاص بالإدارة التي كان يرأسها بارناكا (Parnaka)، فإن التقسيم القديم المتعارف عليه عند القبائل والعشائر الفارسية كان لا يزال معمولاً به، وهذا بغض النظر عما إذا كان شيوخهم يحملون لقب «مرزبان» أم لا، وبالإضافة إلي ذلك، فإنه في داخل المجتمع المدني الفارسي استمر ربط اسم القبيلة باسم الجد الأكبر فيها، كما نري في مثال «ماسدايساننا» (Masdayasna) المنتمي إلي قبيلة المارافي» (لوح التحصينات 1797) ومعاصريه «أماسيس» (Amasis) المنتمي إلي قبيلة المارافي» و«بادريس» (Badres) المنتمي إلي قبيلة الباسارجادي» (هيرودوت (Herodotus)، الكتاب الرابع، فقرة 167)، وتبعاً لهذه النظرية، فإن إنشاء منصب «مرزبان فارس» فيما بعد عزز إلي حد كبير من السلطة الملكية في فارس نفسها علي حساب السلطة الوراثية لشيوخ القبائل، ولكن تبقي هناك بعض الأمور غير الأكيدة حول هذه النقطة، والتي يلزمنا التأكد منها لتدعيم مثل هذه النظرية.

ويجب أن نضع في اعتبارنا أيضاً أن الحيز الجغرافي والسياسي الذي تغطيه ألواح برسيبولس لا يشمل جميع أجزاء بلاد فارس، فقد كانت العرقيات الفارسية تشتمل علي مجموعات فرعية تقع علي هامش السيادة الملكية نفسها، ومع أن هيرودوت (Herodotus) قد ذكر بعضاً من هذه الجماعات مثل الساحرتيين واليوتيين ضمن الشعوب الدافعة للجزية، إلا أن البعض الآخر لم يتم ذكره وخاصة المارديين والأوكسينين، وقد كانت المجموعة الأولى تعيش في الجبال التي لا تبعد كثيراً عن مركز السلطة الملكية، أما الثانية فكانت تسكن الجبال المتاخمة لكل من سوسيانا وبلاد

فارس بالقرب من منطقة تسيطر عليها الإدارة الملكية بقوة وهي حوض فاهليون، وقد كان كلا الشعبين من البدو الذين لا يتنقلون لمسافة بعيدة، حيث إنهم كانوا مرتبطين بالعمل في الزراعة في الوادي الأصلي، فعلي سبيل المثال قام أريان (Arrian) بوصف «الأوكسين سكان الجبل» بهذه الطريقة: «لم يكن لديهم لا المال ولا الأراضي القابلة للزراعة، ولكنهم كانوا في الغالب رعاة (نوميس)» (الكتاب الثالث، فقرة 6-17)، ويكشف مقدار الجزية التي فرضها عليهم الإسكندر (Alexander) عن حجم القطعان التي لديهم: 100 حصان، 500 حيوان من حيوانات النقل، و(30 ألف) رأساً من الأغنام (أريان (Arrian) ، الكتاب الثالث، فقرة 6-17)، ولم يكن الأوكسين دافعي جزية أو مقدمي هدايا، بل علي العكس من ذلك، وتبعاً للمؤلفين اليونانيين، فلقد كان أباطرة فارس هم الذين يدفعون لهم جزية أو يقدمون لهم هدايا عند عبورهم لأراضيهم (فصل 11-16)، وباختصار فإن هناك استنتاج لا يمكن تجنبه، وهو أن أراضي فارس لم تكن كلها تتم إدارتها بصورة مباشرة من قبل الإدارة التي يرأسها بارناكا (Parnaka) .

البيت الملكي، بلاد فارس، والإمبراطورية: افتراض

عندما أمر دارا (Darius) بأن يتم إعطاء (100) رأس من الأغنام إلى إرتاسدونا (Irtasduna) من بيته (أولهي)، تميل إلى افتراض أنه لم يكن يشير بذلك بشكل عام إلى الممتلكات التي تديرها الإدارة، وأنه كان بدلاً من ذلك يأمر بارناكا (Parnaka) بأن يضيف هذه الحيوانات إلى حساب معين، وكذلك أيضاً فإن الأوامر التي أصدرها كل من أرساميس، إرداباما (Irdabama) ، وإرتاسدونا (Irtasduna) بأن يتم أخذ سلع معينة من بيوتهم (أولهي) وتخصيصها إلى أفراد معينين تبدو كأنها حالة مشابهة، وربما يمكننا أن نتبع في المصادر القديمة آثار أحد البيوت الملكية ذات الحسابات المنفصلة عن الإدارة المالية العامة،

ونحن نعلم أن الملك الأكبر عندما كان ينتقل إلى الإقامة في أحد المقار الرسمية له كان يصاحبه البلاط بأكمله بما فيه الخزانة الملكية، والتي كان يتم نقلها باستخدام مئات الحيوانات، وليس من المؤكد إذا ما كان من الممكن الخلط بين هذه الخزائن والخزائن الموجودة في عواصم الإمبراطورية، وهي الخزائن نفسها التي قد استولي عليها الإسكندر (Alexander) في عامي 330-331، وعلي أية حال، فإن هذا هو ما اقترحه كاريس المنتمي إلى ميتيلين في إحدى فقراته، والتي استشهد بها أثينيوس (Athenaeus) في مناقشته المستفيضة للترف الخاص بملوك فارس: «بالقرب من السرير الملكي، وخلف رأسه كانت توجد حجرة كبيرة، بحيث كانت تسع خمس أرائك، ولقد كان مخزن بهذه الأرائك (5000) طالن من العملات الذهبية، والتي كانت تملأها تماماً، وكان هذا المبلغ يسمى بالوسادة الملكية، وعند رجل السرير كانت توجد غرفة أخرى تحتوي علي ثلاث أرائك تحتوي علي (3000) طالن من العملات الفضية، وكانت تسمى بمسند القدم الملكي (الكتاب الثاني عشر، فقرة 514 هـ-و).

ويوضح لنا هذا النص الصيغ التي كان يستخدمها المؤلفون اليونانيون للإشارة إلى العائدات التي كان يخصصها الملك للقائمة الرسمية من الأميرات الفارسيات (الحجاب، حذاء الملكة، الخ)، وهذه المقارنة هي مقارنة مثيرة، حيث إنها تشير في الحقيقة إلى أن الملك كانت لديه خزانة يستخدمها لحاجاته الشخصية، والتي لا يجب أن نخلط بينها وبين الخزائن التي كان يديرها أمناء الخزانة الذين يظهرون في ألواح برسيبولس.

ويقوم هذا التفسير علي الفارق الذي اقترحناه بين (التاجي) وبين الأراضي المنتجة للجزية (فصل 10-7)، فعلي الرغم من أن جميع الأراضي - ما نسميه بالإمبراطورية - كانت ملكاً للملك الفاتح (عن

طريق الجزية التي تحصل منها)، إلا أن أجزاء منها كانت مخصصة له (التاجي)، كهدية يتفق منها علي الحاجات الخاصة لبيته، ونقترح نحن بشكل خاص أن بلاد فارس نفسها كانت منظمة بالأسلوب نفسه: أي أننا في إطار هذا البلد كان بإمكاننا أن نميز وجود عدة أنواع من الأراضي، هي الأراضي المملوكة للجماعات العرقية المختلفة (إثني)، عزب النبلاء (الذين حصلوا عليها عن طريق الوراثة عن آبائهم و/أو كهدية من الملك)، الأراضي التي تديرها الإدارة، والأراضي الملكية (بالمعنى الضيق الذي أشارت إليه كلمة «تاجي» في مؤلف أرسطو المزيف)، والتاجي هو الظاهرة التي أشارت إليها الألواح التي تذكر وتحدد الأولهي الملكية، والتي تعرف أيضاً بالبيت الملكي (أويكيا باسيلوس)، وفي الحقيقة، كان التاجي الملكي الفارسي عبارة عن هدية «دوريا» بمفهوم أرسطو المزيف (Pseudo Aristotle)، أي أنه لم يكن يتم تمييزه في الإطار الكلي لأراضي الإدارة، حيث إن الأراضي والقرى كان يتم تخصيصها للبيت الملكي، ومن المؤكد أنها كانت تتم إدارتها من قبل القهرمانات التابعين لهم، وكان يتم استخدام العائدات من هذه الممتلكات في تغذية خزانة الملك، كما أنها أدت إلى زيادة حجم أوقافه وثروته، وقد أخبر دارا (Darius) بارناكا (Parnaka) بأن يضيف الأغنام المائة التي أعطاها إلى إرتاسدونا (Irtasduna) علي هذا الحساب، ويتضمن اقتراحنا - والذي نقدمه هنا فقط علي سبيل المناقشة أن الملك لم يكن فقط سيد الإمبراطورية، ولكن كانت له حياة منفصلة كمواطن مستقل، أو بدلاً من ذلك كرب بيت (أولهي)، ولا يجب أن يتم الخلط بين الأموال التي تأتي منها وبين ما يعرف عادة بالاقتصاد الملكي .

وربما يعكس هذا الالتباس الموجود في الكلمات الالتباس الموجود في الموقف، والذي يخلط ويميز في الوقت نفسه ، حيث إن معني كلمة « أولهي » لا يمكن أن يتم اختزاله إلي مجرد عزبة ريفيه بالتقابل مع عزبة

عاملة «إرماتام»، والتي تمثل الروضة الملكية أحد الأمثلة الشهيرة عليها، وفي الأساس، فإنه من المؤكد أن البيت الملكي كان يتكون من ممتلكات الأسرة مثل أي بيت آخر من بيوت النبلاء (أويكوس: هيرودوت (Herodotus) ، الكتاب الثالث، فقرة 119، فصل 4-8)، وقد كان يتم تدعيم البيت الملكي في الأساس بالمنتجات الواردة من الجزء الذي يعني الأصل الاشتقاقي لمعناه «جزء الملك»، والذي كان يتم دفعه إلي الملك في صورة «هدية» وفقاً لعملية من المحتمل أنه قد تمت الإشارة إليها من بعيد في «العادات الفارسية (نوموس برسيكوس)» التي قام إليان (Aelian) بتحديدتها بعناية شديدة (الكتاب الأول، فقرة 31، فصل 10-3)، وفي الحقيقة، فإن هذا هو المعنى الأصلي لكلمة «باجي بازيس»، ولا بد أن هذا التقسيم كان قديماً جداً، حيث إن كلمة «بازيس» تظهر في اسم الشهر الفارسي الخامس (يوليو-أغسطس) الذي يسمى درنابازيس أي «شهر البازيس (المحصول)»، وفي إطار عملية تعزيز السلطة الملكية استمر استخدام كلمة بازيس، ولو أنها قد أصبحت تستخدم للإشارة إلي واحدة فقط من الضرائب المالية .

ولا يعني هذا الافتراض أنه كان يوجد اقتصادان منفصلان تماماً عن بعضهما البعض، فقد كان بارناكا (Parnaka) هو الذي أمره دارا (Darius) بأخذ الغنم من الأولهي الخاصة به، ونقلها إلي حساب إرتاسدونا (Irtasduna) ، وفي الحقيقة، فإن بيت الملك كانت لديه موارد أخرى غير تلك التي تأتي من عزب معينة، حيث كان يتم في كل عام تخصيص جزء من الإنتاج أو الربح ووضعه في حساب خاص تابع لبيت الملك، وعلي الرغم من الأنشطة التي كان يؤديها بعض الموظفين «الملحقين ببيت الملك»، إلا أن المديرين الذين يعملون مباشرة لحساب بارناكا (Parnaka) كانوا يؤدون العديد من الوظائف هناك، حتي الراعي الملكي «أوميزا (Umizza) » نفسه يبدو أنه كانت له علاقات هرمية (غير واضحة) مع

ميسومانيا والذي -بتفويض من هارينا (Harrena) (ألواح التحصينات 267، 2070)- كان يتولى مسؤوليات في إدارة القطعان (ألواح التحصينات 267، 2012)، والشئ الذي يجعل التفسير صعباً إلى هذه الدرجة هو أن البيوت بيت الملك وبيوت الأمراء قد تم دمجها في الوقت نفسه، وبأشكال مختلفة في إطار الإقتصاد الملكي؛ وذلك لأن هؤلاء الأمراء والأميرات كانوا يستمتعون بعائدات بيوتهم بإذن وموافقة من الملك تحديداً، تماماً مثلما كان بارناكا (Parnaka) يتمتع بسلطته تلك بتفويض من الملك، وبشكل ما، ونتيجة لمنصبه وجد بارناكا (Parnaka) نفسه في النقطة التي يلتقي فيها المجالان اللذان يسيطر عليهما الملك دون أن يفصل بينهما بوضوح، ونميل عند هذه النقطة إلى الاعتقاد بأن هذه كانت هي الحقيقة التي ألمح إليها دارا (Darius) عندما قام في وقت واحد بالتمييز والجمع في صيغة مكثفة بين العنصرين المتمثلين في بلدة (داهيو - بلاد فارس) وبيته (فيث - أويكوس) .

ومن وجهة نظر تاريخية، يمكننا أن نسأل أخيراً إذا كان هذا الالتباس في المفردات المستخدمة ناشئاً أيضاً عن الولادة والتطور (الصعب والمتضارب) للجهاز الإداري للدولة، والذي نشأ في عالم كان ينظر إليه في النهاية على أنه من الممتلكات الخاصة بالملك، وقد تم المزج في إطار ديناميكية الجزية بين النماذج الأيديولوجية والحقائق الاقتصادية/ السياسية؛ لأنه عن طريق الجزية والهدايا والرسوم، كشف الملك ومارس سلطته التي لا ينازعه فيها أحد ليس على الأراضي نفسها بقدر ما هو على الثروة التي ينتجها العمل الذي يقوم به المواطنون الخاضعون له .

11- التحول:

إن تركيبة الإقتصاد الملكي كما كان يراها أحد الكتاب اليونانيون في نهاية القرن الرابع في آسيا الصغرى كانت تشبه كثيراً الطريقة التي

كانت عليها قبل ذلك بقرنين من الزمان في بلاد فارس أو في مصر الأخمينية، وتتكشف التنظيمات الإقليمية من خلال تحليلها في ضوء المعلومات التي تقدمها لنا ألواح برسيبولس - عن ترابط و تماسك داخلي لا يمكن إنكاره، ويمتاز هذا الاستنتاج بأنه يرجع العالمية والتنوع الكبير الذي كانت تتميز به الإمبراطورية إلى ما كان ينظر إليه في العادة علي أنه مجرد تقرير عن الدخل المحلي، وقد رأينا علي وجه الخصوص المساهمة الكبيرة التي قدمتها الوثائق الأرامية الموجودة في مصر إلى هذه الحجة، وفي الحقيقة، فإنه لا يوجد سبب تاريخي قاطع لاعتبار أن مصر كانت حالة خاصة في إطار الإمبراطورية الأخمينية، بل علي العكس من ذلك، فإن الأدلة الواردة من مصر تكشف بصورة كاملة عن نقاط القصور الموجودة في هذا الادعاء الذي يقوم بشكل تلقائي بالربط بين كمية الوثائق الموجودة في إحدى البلاد، وبين الدرجة التي تم بها دمج هذا البلد في إطار البنية الإمبراطورية، وفي الحقيقة -وبالنظر إلى أن كمية الأدلة هي أمر عرضي بحث- فإن مصر كانت البلد الوحيد الذي نجح في أن يفصل نفسه سياسياً عن مركز الإمبراطورية ولمدة جيلين كاملين؟ وعلي الرغم من الفجوات الموجودة في الوثائق، ومهما كانت الخصوصيات المحلية التي تميزها، فإننا يمكننا وبشكل منطقي أن نفترض أن إدارة الممتلكات الملكية كان يتم تنظيمها بصورة مماثلة في كل مرزبانية من مرزبانيات الإمبراطورية، ويدفعنا كل من التوافق الواضح الذي يتسم به تحليل أرسطو المزيف (Pseudo-Aristotle) والمعلومات التي تقدمها لنا الوثائق المصرية والبابلية ونموذج برسيبولس إلى الاعتقاد بأن هذا النظام كان معمولاً به منذ وقت دارا (Darius) الأول .

ولا تعني هذه الملاحظات أن ضرورة تنصيب آلة إدارية إمبراطورية قد أدت إلي محو التقاليد والعادات المحلية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية علي وجه الخصوص وبشكل مستمر ، ومن

الواضح علي سبيل المثال أن وجود طائفة تسمى جاردو لم يؤدّ إلي طمس أو محو الطوائف الأخرى من العمال الموجودين في بابل، حيث إننا في الفترة الأخمينية -كما في الفترات السابقة- نقابل في بابل عدداً من العمال الأحرار والملوك مساوٍ للعدد نفسه الذي نجده من العبيد والمجموعات الأخرى التابعة (والتي كانت مرتبطة غالباً باقتصاد الهياكل)، والذين كانت مكانتهم «تقع بين مكانة الأحرار والعبيد»، وهذه هي الصيغة الشهيرة التي وضعها واضع المعاجم المسمى بولوكس للتعبير عن حالهم، وبمعني آخر، فإن المنظور الذي تم تبنيه هنا لا يزيل أو يطمس المنظورات الأخرى، ولكنه يضيف عليها أهمية أكبر، وقد تمت إثارة هذا الاستقصاء، والبدء في مناقشته بالفعل خلال الفصل السابق (فصل 10 7)، وسوف تتم مواصلته بشكل منتظم.

الفصل الثاني عشر

ملك الأراضي

1- دارا Darius ومصر:

المرزبان والمرزبانية:

إن ما يتوافر لدينا من مصادر عن سياسة دارا Darius في مصر غزير ومتنوع، حيث إن النصوص المكتوبة باللغات المصرية، والآرامية، واليونانية، بالإضافة إلى المعلومات الأثرية (مثل تمثال دارا Darius ، الصور والتماثيل، الألواح الحجرية التي تحمل نقوشاً تذكارية، والنواويس)، تشهد كلها وبوضوح علي الأنشطة المتعددة التي قام بها دارا Darius علي ضفاف النيل، وفي الصحراء الشرقية والغربية والتي تمثلت في بناء الهياكل وصياغة أو وضع قانون لمصر، وحفر قناة تربط بين النيل والبحر الأحمر إلي غير ذلك من الأعمال والأنشطة الأخرى، ومهما كانت الشكوك التي توجد حول الملابسات التي أدت إلي حدوث ثورة في مصر عام 522 فإنه من الواضح أن دارا Darius قام في ذلك الوقت بتولية أريانديس Aryandes كمرزبان علي مصر، وأن أريانديس Aryandes ظل يحكمها حتي عام 510، وهو التاريخ الذي تم فيه خلعه وقتله في ظل ظروف وملابسات لم توضحها رواية هيرودوت Herodotus بشكل كامل (الكتاب 4 166)، وفي الحقيقة فإن النصوص التي كتبت

باللغة الديموطيقية توضح أن فارانداتيس Pharaudates قام في عام 492 بتولي مهام المرزبان (برلين أ. 15339-15340)، وذلك عام 484 عندما قام كسر كسيس Xerxes بتعيين أخيه أخيمينيس Achaemenes مرزباناً علي مصر (هيرودوت Herodotus الكتاب 7-7) .

وبعد قيام قمبيز Cambyes بغزو مصر، تم اختيار مدينة منف لتكون مقراً لبلاط مرزبان مصر، ولتكون مركزاً لكل المكاتب (الوزارات) والفروع الإدارية المختلفة، وكانت هناك حامية من الجنود الفرس والقوات التابعة لهم، وكانوا يتمركزون في القلعة أو هذه الحامية بالمؤن، فرض علي المصريين دفع 120



الشكل 44

ألف بوشل من القمح، هذا بالإضافة إلي الجزية (هيرودوت Herodotus الكتاب 3-91)، ولم يتعرض التنظيم الأساسي لأراضي مصر الذي كان يتمثل في القرى والنومات لأي تغيير واضح، ولكن كانت مصر مقسمة تحت السلطة العليا لمنف إلي عدد من المقاطعات، والتي كانت تسميها النصوص الآرامية التي كتبت في القرن الخامس «أقاليم» (مدينة) .

وتوضح الوثائق الآرامية أن المقاطعة الجنوبية المعروفة بـ (تستريس)

قد اتخذت من جزيرة فيلة عاصمة لها، وقد كانت إقليمياً مستقلاً عن إقليم طيبة (DAE 55[AP24])، وكانت هناك حامية تتمركز في حصن Syene الذي يقع في مواجهة جزيرة فيلة، وكان علي قمة التسلسل الهرمي للسلطة في هذا الإقليم الفراتاركا أي الحاكم، والذي كان يعيش في جزيرة فيلة وكان يتبع المرزبان، وهناك أيضاً قائد الحامية الذي كان يعرف بـ(الراب هيل) وكان يقطن في Syene، ويظهر اسم أول قائد نعرفه للحامية في إحدى أوراق البردي المكتوبة باللغة الآرامية والتي يعود تاريخها لعام 495، وهي عبارة عن حوار بين ثلاثة نساء من أصل يهودي، وفيه تشير السيدتان الأوليان إلى «نصف الحصنة التي قد منحنا إياها قضاة الملك والقائد رافاكا» (DAE 2[AP11])، ومما لا شك فيه أن منصب «القائد» هذا كان يشغله واحد من «البارنو»، أي شخص هندي أو إيراني والذي كان اسمه مذكوراً في بعض أوراق البردي المكتوبة باللغة الديموطيقية التي يعود تاريخها إلى عام 487، 486 وقد تم تعيينه «كممثل للمقاطعة الجنوبية، وعُهِدَ إليه بإدارة الحصن الموجود في Syene» (برلين. 13582، ب. لويب (1))، ومن المحتمل جداً أن قرار رافاكا كان يتعلق بجزء من الحصنة أو (المنن) التي خصصتها الإدارة للجنود المستعمرين الموجودين في جزيرة فيلة، والتي كانت تحتوي علي مؤن الجند مثل المواد الغذائية (بتب) والفضة الموزونة (برس)، وهناك دلالات تشهد علي التدخل المتكرر للسلطات الأخمينية في الشؤون القضائية الخاصة والمدنية، فمثلاً يطالب أعضاء المجتمع اليهودي في جزيرة فيلة -في التماس لهم (410)، (Ca) - بأن يقوم القضاة وأفراد الشرطة والمرشدون (الجوساكا) المسؤولون عن الإقليم الجنوبي بإجراء استقصاء (DAE 101[AP27]).

وكان علي القوات والحامية الموجودين في جزيرة فيلة وحصن Syene الذي يقع مباشرة أعلي الشلال الأول، الحفاظ علي النظام كجزء

من مهمتهم وفي الوقت نفسه كان يتوجب عليهم حراسة الحدود الجنوبية مع النوبة، وعلي الرغم من ذلك فإن الحدود مع النوبة لم تكن مغلقة تماماً كما نستنتج من إحدى الوثائق التي تتحدث عن شخص من البارنو، والتي تشير إلى قافلة من القمح قادمة من جنوب الشلال الأول (ب. لويب (1)).

عودة أودجاهورسنت Udjahorresnet إلى سيسى:

تشهد الوثائق المصرية فوق كل ذلك علي وجود درجة معقولة من الاتصال من عهد قمبيز Cambyzes وصولاً إلى دارا Darius ، وتأتي أقدم الأدلة التي لدينا والتي من المؤكد أنها متحيزة- من السيرة الذاتية لأودجاهورسنت Udjahorresnet المشهور الذي ظهر علي الساحة بعد غزو قمبيز Cambyzes لمصر في عام 525، ويبدو أنه قد رافق قمبيز Cambyzes عندما رحل عن مصر عام 522، ولكنه وجد نفسه بعد ذلك في حاشية دارا Darius ، والذي سرعان ما أرسله ثانيةً إلى وادي النيل (شكل 44)، وقد كتب: «عظمة السلطان دارا Darius ، سلطان مصر العليا والسفلي، أطال الله عمره إلى أبد الأبدين أمرني بالعودة إلى مصر بينما كان عظمته في إيلام، وعندما كان الملك الأكبر لكل البلاد الأجنبية والعاهل العظيم لمصر يقوم بإعادة تنظيم مؤسسة ديوان المخطوطات بعد تدميرها، ولقد حملني البربريون من بلد إلى بلد حتي أوصلوني في النهاية إلى مصر كما أمر بذلك سيد الأراضي (بوسنر Posener رقم 1 (E)).

وهكذا، ومثل نهتيهور Nehtihor قهرمان أرسامة الذي عاد إلى مصر «ماراً بإقليم بعد إقليم» (DAE 67[AP6]) ، قام أودجاهورسنت Udjahorresnet متسلحاً بالتفويض الملكي بالاستعانة بالخدمات الرسمية للعودة إلى وادي النيل «ماراً ببلد بعد الآخر»، ويكتب أنه قام هناك بإعادة تنظيم وبناء المؤسسة المنوط بها تدريس الطب (بيت الحياة) وتزويد التلاميذ بكل ما يلزمهم لمتابعة دراستهم» كما كانت في السابق» ويقول

المصري محددًا: لقد قام جلالته بفعل ذلك لأنه أدرك مدي فائدة ونفع هذا الفن ومدي ضرورته لإحياء كل شخص مريض»، وقد رأينا بالفعل كيف أن الأطباء المصريين كانوا يحظون بتقدير كبير في بلاط الأخمينيين (الفصل السابع 2)، وقد تم إحضارهم دون غيرهم إلى دارا Darius عندما أصيب بالتواء عنيف ومفاجئ بينما كان يترجل عن جواده خلال إحدى رحلات الصيد، وذلك «لما كان لهم من شهرة واسعة بأنهم الأبرز في مهنتهم هذه» (هيرودوت Herodotus الكتاب الثالث - 129)، ويؤكد أودجاهورسنت Udjahorresnet أن أعمال الترميم والتجديد والتي تم البدء فيها بمبادرة من دارا Darius اشتملت علي هيكل الإلهة نيث بالكامل والموجود في سيس، حيث يقول «قام جلالته بفعل هذا ليحفظ أسماء الآلهة ومعابدها والعائدات التي تأتي من ممتلكاتها الموقوفة، وللحفاظ علي واحترام احتفالاتها إلى الأبد»، ومن وجهة نظر أودجاهورسنت Udjahorresnet فإن دارا Darius هكذا أكمل ما بدأه قمبيز Cambyses والذي أظهر تقوي واحتراماً واضحين تجاه الإلهة نيث .

دارا Darius والقوانين المصرية:

قام دارا Darius في التاريخ نفسه تقريباً، أي عام 519 بإرسال رسالة إلى مرزبان مصر، والتي نعرف محتواها بشكل جزئي من نص كُتِبَ خلف التقويم الديموطيقي، وفيها يأمر دارا Darius المرزبان الذي ولاه علي مصر بجمع حكماء المصريين الذين سيتم اختيارهم من بين الكهنة والمحاربين والكتبة، وأن يصدر إليهم تعليمات بجمع وتدوين جميع القوانين المصرية القديمة من البداية وحتى السنة الرابعة والأربعين من حكم الفرعون Amasis ، أي حتي عام 526 عشية الغزو الأخميني لمصر، وقد استمر عمل هذه اللجنة 16 عاماً (519 603)، وأعدت نسختين من عملها إحداها باللغة الديموطيقية والأخرى باللغة الآرامية .

ولا يذكر النص بالتفصيل الدقيق محتوى الكتاب الذي أعده،

ولكنه يميز فقط بين القانون العام «(أو الدستوري) «وقانون المعابد» «والقانون الخاص»، وسوف يكون من المفيد القيام بمقارنة هذا النص مع برديات أخرى تعود للعصر البطلمي، والتي تم تكوينها علي غرار قوانين دارا Darius ، وإحدى هذه البرديات مكتوبة باللغة الديموطيقية وتعرف بـ «قوانين هيرموبوليس غرب»، وهي ليست قوانين بالمعني الحرفي للكلمة بل هي أكثر من ذلك، حيث إنها مجموعة من السوابق القانونية التي تتناول في الأساس النزاعات حول الإيجارات والممتلكات، ويستطيع القاضي أن يجد بسهولة المسار الذي سيتبعه في أية قضية قد يتعرض لها، ومن الأكيد بصورة عملية أن هذه المجموعات من القوانين قد تمت مراجعتها من قبل رجال الدين والذين من المتاح لهم الحصول علي الوثائق المحفوظة في بيوت الحياة مثل بيت الحياة الذي قام أودجاهورسنت Udjahorresnet بترميمه وتجديده .

فارانداتيس Pharandates هيكل الإلهة خنوم في جزيرة فيلة:

لقد كان حل المنازعات وبشكل واضح هو أحد الأدوار الشائعة التي قام بها دارا Darius وحاكمه الذي عينه علي مصر، وهكذا تدخل في قضية تتعلق بهيكل الإلهة خنوم في جزيرة فيلة فيما بعد في عامي 491 492، وتشهد رسالتان مكتوبتان باللغة الديموطيقية علي أن العلاقة بين المجلس الإداري لهذا الهيكل وبين شخص يدعي فارانداتيس Pharandates «والذي عُهدَ إليه بإدارة شؤون مصر» (برلين. أ 15339-15340)، ولا يمكن أن يكون ذلك سوي إشارة للمرزبان خليفة أريانديس Aryandes ، وتتمثل القضية موضع المناقشة هنا في اختيار Lesonis لمعبد لجزيرة فيلة، و Lesonis هذا ليس كاهناً بالمعني الدقيق ولكنه مدير لأملاك المعبد، وهو يشبه Neocore أي مدير لأحد المعابد اليونانية، وفي الرسالة الأولى يذكر فارانداتيس Pharandates مجمع كهنة الإلهة خنوم بالشروط الأخلاقية والاجتماعية التي يجب توافرها في المرشحين لهذه الوظيفة

والتي يجب أن يتم التفكير فيها بما يتوافق مع ما أمر به الفرعون دارا Darius ، وبعد ثمانية شهور كتب كهنة خنوم إلي فارانداتيس Pharandates دون الإشارة مباشرة إلي رسالة المرزبان السابقة وأعلموه باسم الشخص الذي اختاروه .

وهكذا فإن تدخل دارا Darius وممثله في مصر لم يكن مهمة شاقة أو مرهقة، ولكي يتم التحكم في استخدام التواريخ الدقيقة للرسائل ومحتواها فإن كهنة خنوم لم يقوموا بالمعني الحرفي بتقديم مرشحهم للحصول علي موافقة الحكومة عليه، ولكن كل ما فعلوه هو أنهم قاموا بنقل اسم المرشح الذي اختاروه إلي المرزبان، وقد كان فارانداتيس Pharandates مسروراً بالتذكير السابق بأن عملية الاختيار يجب أن تتوافق مع الشروط المعروفة لكلا الطرفين، ومما لا شك فيه أن فارانداتيس Pharandates بفعله هذا، كان ببساطة يكرر دوراً كان من المسؤوليات التقليدية للفرعون، وهي حقيقة عكسها اسم «دارا Darius الفرعون».

بالإضافة إلي ذلك، فإن النص المشهور المسمي بـ «التماس بيتيسيس Peteisis» يبدو أنه يضع حدوداً لاستخدام السلطة الملكية في هذه المجالات، ففي السنة التاسعة لحكم دارا (512 Darius) قام أحمس Ahmose بسجن بيتيسيس Peteisis الثالث الذي أجري استقصاء في Teuzoi (El-Hibeh) جنباً إلي جنب مع Lesonis Zeubestefonk ابن جينهارو Jenharou ، وقد كان بيتيس Peteisis يعمل كأحد كتبة المعبد في ذلك الوقت، وقد تم رفع تقريره هذه إلي الحاكم (مرزبان منف)، وبعد ذلك بوقت قصير جاء Pkiop إلي El-hibeh وقام بشجب ما فعله بيتيسيس Peteisis أمام الكهنة، «وقام أيضاً بالإضافة إلي ذلك بإعفاء Lesonis من واجباته، وزج به في السجن وأحكم إغلاق باب السجن، ثم قام بعد ذلك بتعيين جينهارو Jenharou ابن بيتيهابي Petehahapi في منصب Lesonis»،

وبعد مواجهة صعاب عديدة، تمكن بيتيسيس Peteisis من أن يحظى بفرصة استماع الحاكم إلي شكواه، وقد قام بيتيسيس Peteisis بتقديم اتهامات إليه حول أنشطة كهنة Teuzoi ، وعندما عاد بيتيسيس Peteisis وجد بيته قد احترق، ثم عاد الحاكم للكهنة للاجتماع في منف وكان Lesonis هو الوحيد الذي أجاب هذه الدعوة وحضر، وقد تمت معاقبته بخمسين ضربة عصا، ولكن سمح له في النهاية بالعودة إلي Zeuzio برفقة بيتيسيس Peteisis الذي لم يستطع الحصول علي حقوقه رغم وعود Lesonis (ب. ريلاندز 4) .

دارا Darius في معبد هيبيس (الخارجة):

يمكن ملاحظة نشاطات دارا Darius التشيدية في عدد من المواقع في مصر، ففي الكاب -هيكل الملك الأكبر في جنوب مصر - وهو المكان الذي تلقى فيه حورس Horus الفرعون الجديد التاج الأبيض، قام دارا Darius في هذا المكان بإعادة بناء المعبد، ويوجد علي أحد الأوزان المقابلة الموجودة في الكرنك كتابات تم وصف دارا Darius فيها بـ«محبوب هاروريس» والذي كان إلهاً لجنوب مصر، وأيضاً تحمل قطعة من الأوراق الطقسية نقشاً باسم دارا Darius ، وقد وجد حديثاً في الهيكل نفسه نصف عمود منقوش عليه اسم دارا Darius «إنه هو الذي قام بممارسة الطقوس، ملك مصر العليا والسفلي، دارا Darius » ومظاهر تواجد دارا Darius بارزة ومهمة بشكل خاص في واحة الخارجة، والتي تقع علي بعد 200 كم غرب وادي النيل علي دائرة العرض نفسها التي تقع عليها الأقصر، حيث وُجدَ هناك معبد مبني علي الطراز المصري، وهو المعبد السليم الوحيد المعروف الذي ينتمي إلي العصر البطلمي، وقد كان الفرعون الأخير من أسرة سايتي هو أول من بدأ العمل في هذا المعبد، ولكن يعود تاريخ الجزء الأعظم من أعمال التشيد فيه إلي دارا Darius ، حيث تم تكريس هذا الهيكل الذي تم تزيينه بتمائيل لمئات من المعبودات

المصرية بشكل رئيس للإله آمون رع، وقد ظهر دارا Darius بمظهر الفرعون في أماكن عديدة، وفيها يرتدي التيجان وباقي الملحقات التقليدية التي تمثل قرابين متنوعة للآلهة البانتيون المصري (البخور، الخمر، الماء، الأرض)، وتم نقش اثنين من الأناشيد الدينية للإله آمون والابتهالات هناك، بالإضافة إلى ابتهاج للشمس والذي قام الملك بتلاوته أثناء تأدية المراسم.

وقد تمت تحية الملك بما فيها بهذه الطريقة: «سيد التيجان، ابن الإله آمون، وآلهة مصر، ملك مصر العليا والسفلي، نور رع، ابن رع الذي يحب دارا Darius، أطال الله عمره إلى الأبد، محبوب الإله آمون رع سيد هيبس، الإله العظيم والقوي، أطال الله عمره إلى الأبد»، وتوجد علي الجدار الخارجي نقوش متعددة تحتفي بأعمال دارا Darius الإنشائية، وقد قام الإله آمون رع بإظهار رضاه كما يلي: ظهر قرص آمون رع في قوة الحياة في الصباح، مضيئاً الأراضي بإشراق عينيه، الآلهة مبتهجة، لقد شاهد العرف المريحة والفخمة والتمينة الموجودة في معبده، ولا يوجد أمير آخر له عظمة ملك مصر العليا والسفلي، دارا Darius، ابن الإله رع والملك علي جميع أمراء البلاد الأجنبية، وقام دارا Darius ببناء هذا المعبد تخليداً لوالده آمينيبس Amenebis الإله العظيم ذي القوة الكبيرة، وقد بناه من الحجر الأبيض الجيد المجلوب من «مسكا» مكان الخلود، والذي قام سيشار ببناء جدرانه، وقد بذل لتحقيق ذلك جهداً وعملاً يناسب الأبدية، وقام بزخرفته «ريسي إنبيف» الذي جمل بواباته بحيث تسطع عليها الشمس دائماً.

وتصور العديد من النقوش والصور البارزة العلاقات المتميزة بين الآلهة والفرعون والذي كان في هذه الحالة هو دارا Darius، فعلي سبيل المثال الألواح الأربعة المعروضة علي الجدار الشرقي للقاعة (ب) المرفوع سقفها علي أعمدة، تظهر هذه الألواح دارا Darius مع آلهة معينة: حيث يأخذ الإله موت Mut بيد الملك وينفخ الحياة في

منخاريه، ونري أيضاً الإله إيمي-ويت وهو يمد صولجانه باتجاه منخاري دارا Darius ، وبالأسفل نجد إيزيس وهي تعانق دارا Darius مخاطبة إياه بابنها المحبوب، بالإضافة إلى ذلك نجد الإلهة نيث إلهة سيث، وهي ترعي دارا Darius وهو صغير، بينما أمسك الإلهة حتحور إلهة هيبس به من ذراعيه، ويوجد نصان يشرحان هذا المشهد: «كلمات تنطقها نيث العظيمة، الأم المقدسة وسيدة سيس التي تسكن في هيبس»، و(خلفها): «ضع أيها الشاب حلمتي ثدييها في فمك؛ فهي الإلهة القوية التي تتزعم سيس»، ويتكرر هذا المشهد نفسه في الحجرة (L) من حجرات الهيكل: كلمات تتفوه بها نيث العظيمة، سيدة سيث: «أنا أضع جسدك من لبني بالطريقة نفسها التي تقوم فيها بجمع الأرضيين والرخيت (مواطنيها) كلهم وضمهم إلي صدرك، يا بني!، وأيضاً في القاعة ذات الأعمدة (N) حيث نري الإله Mut وهو يرعي دارا Darius ، ويقوم هذا الطقس الفرعوني المشهور بإضفاء مكانة مقدسة علي الملك الجديد .

دارا Darius وهليوبوليس:

إن أحد الأشياء المهمة التي تم نشرها مؤخراً هو تمثال دارا Darius شكل (19)، وقد تم وضعه في النهاية علي مدخل بوابة صوصا المعروفة «ببوابة دارا Darius»، ولكن وكما توضح إحدى الشهادات الصادرة عن دارا Darius نفسه فإن التمثال قد أتى من مصر حيث تم نحته هناك، وقد تم نقش أربعة نصوص باللغة الهيروغليفية علي قطع من الحزام، وعلي طيات التنك، وعلي حافة القاعدة، ويشير أحدها إلي أن: الصورة التي تم رسمها عن الشكل الدقيق للإله المثالي سيد الأراضي والتي أمر جلالته بإعدادها لتكون أثراً له يخلده إلي الأبد وحتى يتم تذكر شكله أمام أبيه (أتوم) هليوبوليتان سيد الأراضي ورع هاراختي (عبدة آمون) إلي الأبد، لعله يعطيه في مقابل ذلك كل الحياة وكل القوة، وكل الصحة والفرحة التي يستمتع بها الإله رع .

ويقوم أطول هذه النصوص بتوضيح -بدرجة أكبر- الروابط الموجودة بين دارا Darius وأتوم، وحتى بالطريقة التي تمزج بها بين الألقاب الفرعونية والفارسية: «ملك مصر العليا والسفلي، سيد الأراضي، الدرويش أحياء الله إلى الأبد! الملك الأكبر، ملك الملوك، السيد الأسمى للأرض بأكملها ابن أبو الإله Hystaspes (Wishtapa) الأخميني الذي ظهر كملك علي مصر العليا والسفلي، وجلس علي العرش الذي حكم حورس Horus الأحياء من عليه، وهو مثل رع يعلو علي الآلهة جميعاً إلى الأبد».

يضي الإله قوة عالمية علي دارا Darius :

أنا أعطيك كل البلاد التي تحتوي علي السهول والجبال، كلها موحدة تحت نعليك، أعطيك مصر العليا والسفلي، وأجعل الناس يعشقون وجهك الوسيم إلي الأبد مثلاً هو الحال مع رع .

شهرة دارا Darius الفرعونية:

في كل مرة تصور المصادر القديمة دارا Darius كفرعون يحترم -بدرجة كبيرة- عادات مواطنيه المصريين، وذلك علي العكس من سلوكيات قمبيز Cambyzes ، وهكذا فإن تمثال دارا Darius في صوصا يجعلنا نفكر فيما كتبه كل من هيرودوت Herodotus (الكتاب الثاني 110) وديودورس Diodorus Siculus سيكيولس (الكتاب الأول 58 4) عن العلاقات التي كانت بين دارا Darius وكهنة هيكل هينماسيتس (بتاح) في منف، حيث إن هذا الهيكل كما يقول المؤلفون اليونانيون- هو المكان الذي تم فيه وضع الصور والنقوش والمنحوتات البارزة التي تمجد المآثر والأعمال البطولية للفرعون سيزوستريس Sesostris ، والذي اشتهر بغزواته الآسيوية، وقد تمني دارا Darius أن يضع تمثاله فوق تمثال الفرعون سيزوستريس Sesostris ، ولم يسمع الكهنة بمثل هذا الشيء: «وقد عارض كبير الكهنة (أرخيهيروس) ذلك في خطاب له ألقاه أمام مؤتمر

للكهنة، وكان يري أن أعمال دارا Darius لم تتفوق بعد علي أعمال سيزوستريس Sesostris «، ويبدو أن دارا Darius قد تقبل ذلك وعدل عن خطته مؤقتاً، وإذا كان لهذا التقليد الشعبي أي معني فإنه يشير إلي أن دارا Darius حاول في مصر أن يستغل لمصلحته الهيبة والمكانة التي كانت للفراعنة السابقين، وعلي وجه الخصوص سيزوستريس Sesostris الذي قدمه كل من هيرودوت Herodotus وديودورس Diodorus علي أنه أعظم الفاتحين والمديرين، حيث إنه وقبل أن يشرع في غزو العالم المأهول بالسكان، «قام سيزوستريس Sesostris بتقسيم أراضي مصر بالكامل إلي (36) جزءاً والتي يسميها المصريون نومات، وولي علي كل واحدة منها حاكماً تتمثل واجباته في الإشراف علي جميع العائدات الملكية، وإدارة جميع شؤون إقليمه»، ولقد أحاط نفسه بمجموعة من الرجال من جيله والذين كان يثق في إخلاصهم الكامل له وتفانيهم في خدمته: «وقام بمنح كل هؤلاء القادة قطعاً من أفضل أراضي مصر؛ وذلك لكي يتمتعوا بدخل كافٍ، ولا يشعروا بأنه ينقصهم أي شيء، مما سيجعلهم يمارسون فنون الحرب بكد ومثابرة»، وقد شملت فتوحاته مساحة شاسعة من الأرض، حيث إنها امتدت من Ganges وحتى نهر الدانوب شمالاً، وقد قام بغزو إقليم طراقيا Thrace وأيضاً باقي أجزاء قارة آسيا ومعظم جزر Cyclades، وقام بتشييد أعمدة في طراقيا Thrace محفور عليها أشكال للشعوب التي غزاها، «وتعامل بلطف مع كل الشعوب التي غزاها، وبعد أن أكمل حملته التي استمرت تسعة أعوام، أمرهم بأن يقدموا هدايا إلي مصر كل عام كل علي حسب مقدرته (كاتا دينامين)» (ديودورس Diodorus الكتاب الأول 54-55)، ومرة أخرى يؤكد ديودورس Diodorus علي الإنجازات التي قام بها هذا الفرعون في وقت السلم باستخدام ما توفر له من عمال بعد حملاته العسكرية هذه، «وقد قام بحفر قنوات كاملة في المنطقة من منف وحتى البحر، وتصب كل هذه

القنوات في النيل، وكان الغرض من وراء حفر مثل هذه القنوات تسهيل نقل الفواكه، وزيادة العلاقات الاقتصادية بين جميع السكان، ولكن الغرض الأكثر أهمية من وراء ذلك تمثل في حماية مصر من غزو الأعداء» (الكتاب الأول 56 57)، ومن المغربي إلي حد ما أن نري في هذا العرض والتصوير لمآثر سيزوستريس Sesostris إشارات ضمنية إلي الإنجازات التي قام بها دارا Darius في العديد من المجالات، بالطريقة نفسها التي تعامل بها ديودورس Diodorus (أثناء تتبعه ستيسياس Ctesias) مع الملكة الأسطورية سميراميس في ضوء الواقع الأخميني .

وبالمثل فإن ديودورس Diodorus يضع قيام دارا Darius بصياغة وجمع القانون المصري علي مدار التاريخ الطويل للفراعنة بعد أعمال الفراعنة السابقين مثل منيفيس و Sasyches وسيزوستريس و Bocchoris (الكتاب الأول 94 95) .

ويقال إن هناك رجل سادس شغل باله بقوانين المصريين وهو دارا Darius أبو كسرسيس Xerxes ، حيث إنه كان غاضباً من الفوضى التي تعامل بها سلفه قمييز Cambyses مع الهياكل والمعابد المصرية، وكان يرغب في أن يعيش حياة مليئة بالفضيلة والتقوي واحترام الآلهة، وفي الواقع فقد رافق كهنة مصر وشاركهم في دراسة علم اللاهوت، وفي دراسة الأحداث المسجلة في كتبهم المقدسة (هيراى جرافاي)، وعندما عرف من هذه الكتب مدي عظمة أرواح الملوك القدامي ونواياهم الحسنة تجاه شعبهم، قام بتقليد سلوكياتهم وأساليبهم، وهذا السبب كان محل هذا التكريم الكبير لدرجة أنه وحده من بين جميع الملوك قام المصريون بمخاطبته كإله خلال حياته، وعند وفاته تم منحه تشريفات وتقديرات مساوية لتلك الممنوحة لملوك مصر القدماء الذين حكموا بأقصى درجة من التوافق والالتزام بالقوانين .

وبشكل موازٍ يؤكد كل من هيرودوت Herodotus (الكتاب الثاني

159-158)، ديودورس Diodorus (الكتاب الأول 33) أن دارا Darius أمر بإنشاء ممر مائي بين يوباستيس والبحر الأحمر، وكرر إنجاز نيخو الثاني وهو الفرعون الذي تبعاً لرواية هيرودوت Herodotus «بدأ في حفر هذه القناة وهو العمل الذي أكمله الملك الأكبر دارا Darius الفارسي فيما بعد»، ويذكر هيرودوت Herodotus أن نيخو قد أجبر علي وقف العمل في هذه القناة بسبب معارضة المصريين لها، فقد أعلن أحد الكهنة أن «هذا العمل هو في مجمله موجه لمصلحة البربرين»، فالتجار الأجانب هم الذين سيجنون الفوائد من وراء إنشاء هذه الوصلة المباشرة، ويقلل ديودورس Diodorus من هذا التقليد، ولكنه يضيف أن دارا Darius لم يكمل هذه القناة؛ وذلك لأن مستشاريه قد أقنعوه بأنه «إذا حفر في هذه الأرض الضيقة، فإنه سيكون مسؤولاً عن غمر مصر بالمياه»، وذلك نتيجة لاختلاف مستوى الارتفاع بين البحر الأحمر والأراضي المصرية! وقد سمح هذا المنظور لديودورس Diodorus بأن ينسب إلي البطالة وحدهم القيام بإنهاء المشروعات السابقة .

الفرعون والملك الأكبر:

في الأعمدة الحجرية الموجودة عند هذه القناة، تم إعلان دارا Darius مولوداً لنيث سيدة سيس «إنه هو الشخص الذي أجلسه الإله رع علي العرش ليكمل ما بدأه» وقد قامت «أمه» نيث بمنحه القوس» ليقاوم الأعداء كل يوم، مثلما فعلت في السابق مع ابنها رع» (بوسنر Posener رقم 8)، وتوجهنا الرسوم والتركيبات الجمالية الموجودة في هيبيس (الخارجة) إلي الأهداف الأيديولوجية لدارا Darius ومستشاريه في مصر، ويوجد دليل آخر مثير والذي يمثل ناووساً خشبياً صغيراً وجد في هيرموبوليس، ويحمل نقوشاً باسم «الإله الكامل سيد الأراضي، دارا Darius»، «ملك مصر العليا والسفلي، دارا Darius»، أطال الله عمر الإله الكامل سيد الأراضي دارا Darius المخلد»، وتقودنا كل هذه النصوص

بالإضافة إلى أدلة أخرى إلى الاعتقاد بأن دارا Darius أراد أن يشير إلى تواصل التقاليد عن سلطة الفرعون .

ومن ناحية أخرى، فإنه يوجد أحياناً التباس في الخطاب الأيديولوجي، وقد تم تصوير فرعي النيل تحت القرص المصري المجنح علي العمود الحجري الموجود في تل المسخوطة، وتخاطب الآلهة دارا Darius بهذه الكلمات: «أنا أعطيك كل الأراضي وكل البلاد التي قمت بإخضاعها، وكل البلاد الأجنبية، كل الأقواس أعطيها لك لتظهر كملك علي مصر العليا والسفلي» إن دارا Darius هو مولود نيث إلهة سيس، وهو صورة رع، وهو الذي أجلسه رع علي عرشه لينهي ما قد بدأه»، ولكن يقوم النص الهيروغليفي بتكرار الألقاب الفارسية لدارا Darius : «الملك الأكبر، ملك الملوك وينادي به أيضاً كملك للملوك وابناً لهستاسبس، الأخميني» (بوسنر Posener رقم 8)، وبالمثل وكما علي تمثال صوصا، حتي هيستاسبس تم جعله مصرياً باستخدام صفة «أبو إله»، وقد تم التعبير عن الخصائص الفارسية أيضاً لحكم دارا Darius من خلال النقوش المكتوبة باللغات الثلاث الفارسية والإيلامية والآكادية، وتنظم هذه النقوش علي يسار الرءاء الملكي لهذا التمثال، والتي تقول إن: هذا هو التمثال الحجري الذي أمر الملك دارا Darius بنحته في مصر لكي يعلم كل من يري هذا التمثال في المستقبل أن الرجل الفارسي قد حكم مصر» (Dsab) ، وهذا الإعلان المتغطرس عن السيطرة بقوة السلاح لا يدع مجالاً للشك فيما يتعلق بالطبيعة الفارسية للسيد الجديد، ويستدعي إلي الأذهان الكلمات التي نقشها دارا Darius هذا نفسه علي نقصي-روستام والتي يخاطب فيها بصورة مجازية مواطناً أعزل من السلاح: «لاحظ التماثيل التي تحمل العرش، وسوف تعرف حينها أن رمح المحارب الفارسي قد وصل إلي أماكن بعيدة، تماماً كما ستعرف ذلك بعيداً عن بلاد فارس، فلقد خاض المحارب الفارسي

الحروب» (DNA) ، ولا يقل غرابة عن ذلك التمثال الذي تم نحته في مصر بيد نحّاتين مصريين، والذي يصور الملك الأكبر مرتدياً لباساً فارسياً مراسمياً، وفي الحقيقة هناك احتمال كبير أن يكون قد تم وضع التمثال في الأساس في هيكل آتوم في هليوبوليس، ولا يمكن أن يكون الهدف من وراء ذلك سوى إثارة إعجاب المصريين بمثال واضح لا لبس فيه عن السلطة الفارسية، ويتم عامة وضع عملية حفر القناة في السويس في إطار المهمة التي كلف بها دارا Darius إحدى سرياه، ولقد أخبرنا هيرودوت Herodotus عن ذلك (الكتاب الرابع 44)، والذي استقي معلوماته بدون شك من مواطنه الذي يرجع أصله إلى إقليم كاريا المعروف بسكيلاكس Scylax of Carianda والذي شارك في هذه الحملة: لقد قام دارا Darius باكتشاف الجزء الأعظم من آسيا، وقد أراد أن يكتشف المكان الذي يلتقي فيه نهر الإندوس بالبحر، ونهر الإندوس Indus The هذا هو النهر الوحيد بخلاف نهر النيل الذي وجدت فيه التماسيح؛ ولتحقيق هذا الغرض قام بإرسال بعثة لاكتشاف مصب النهر، وهم مجموعة من الرجال ممن يثق بكلمتهم، ولقد أبحرت هذه البعثة تحت قيادة رجل اسمه سكيلاكس Scylax of Carianda انطلاقاً من Caspatyrus في مقاطعة باكتيكا Pactyica ، وتبعوا مسار النهر شرقاً حتي وصلوا إلي المصب، ثم استداروا جهة اليسار، وتبعت السفن الساحل وبعد رحلة استمرت ما يقرب من (30) شهراً، وصلوا إلي المكان الذي أطلق منه ملك مصر البحارة الفينيقيين الذين ذكرتهم توا ليدوروا حول ليبيا، وبعد اكتمال هذه الرحلة قام دارا Darius بإخضاع الهنود واستخدم المحيط الهندي بشكل منتظم، وبهذه الطريقة فلقد ثبت أن آسيا كلها باستثناء الجزء الشرقي هي محاطة بالبحر؛ ولذلك فإنه يوجد تشابه جغرافي عام بينها وبين ليبيا.

ولقد أدخلت هذه الفقرة إلي كتاب هيرودوت Herodotus فيما يبدو في

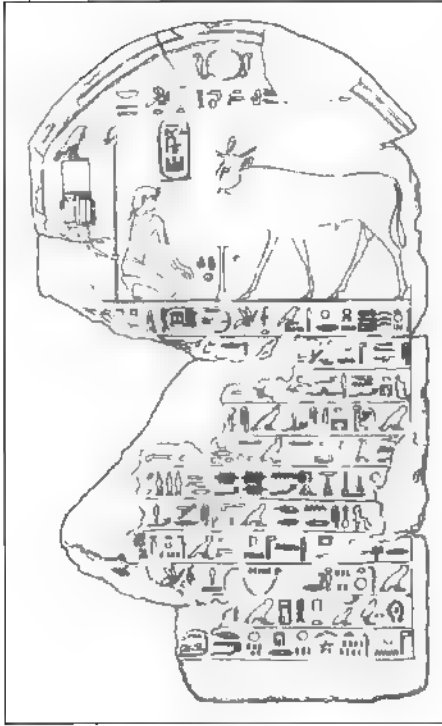
مناقشة أكثر عمومية حول حدود العالم المعروف، وتركيبية كل وحدة من الوحدات الجغرافية الرئيسة (الكتاب الرابع 36 46)، وقد تم إرفاق هذه المناقشة نفسها خلال عرض نانورامي كبير لغزوات دارا Darius الأوروبية، وأفضل ما يمكن أن نقوله هو أن المهمة التي عهد بها دارا Darius إلى سريته كانت تتمثل في اكتشاف نهر Indus إعداداً لغزو هذا البلد (حوالي عام 518)، ويقوم هيرودوت Herodotus بتكوين رابطة مباشرة مع مرسوم أصدره الفرعون نيخو بعد توقف العمل في القناة: فقد أمر نيخو بعض البحارة الفينيقيين بالدوران حول أفريقيا عبر بحر أستراليا Austral (المحيط الهندي)، والعودة عبر طريق أعمدة هرقل (جبل طارق)، وهي رحلة بحرية كانوا سيكملونها في ثلاثة أعوام (الكتاب الرابع 43)، وتبعاً لرواية سكيلاكس Scylax ، فإن الأسطول الذي أرسله دارا Darius كان سيدور حول شبه الجزيرة العربية قبل الدخول مرة أخرى في البحر الأحمر، ولكن ومهما كانت حقيقة هذا الدوران الملاحي، فإنه سيكون من الكثير جداً أن نتخيل أن الملك قد أمر في الوقت نفسه بحفر القناة؛ لكي يوفر بذلك خطأً ملاحيًا منتظماً بين مصر والخليج الفارسي، وإذا حدث ذلك في أي وقت من الأوقات فإن إرسال القوارب المملوءة بمال الجزية كان بالتأكيد حدثاً غير عادي، وتوجد صلة كبيرة بين أمر دارا Darius الموجود علي عمود شالوف (بوسن Posener رقم 9)، ومثل هذه الأشياء التي نراها في النقوش الملكية: حيث إنها تمثل اقتباساً رمزياً للحيز الذي تحدده الآثار التي تخلفها السفن السائرة في الماء، بالإضافة إلى ذلك، فإنه تصاحب النقوش أوصاف لأشخاص علي الطراز المصري، والذين يخضعون نظرياً إلى سلطة الملك الأكبر، وعلي الرغم من ذلك فإنه يجب أن نقلل من شأن أمر إنشاء هذه القناة، وأن ننظر إليه علي أنه كان رؤية سياسية، وتظهر الحملات الاستكشافية أنه كان هناك توسع تجاري ملحوظ في منطقة تل المسخوطة خلال القرن الخامس .

من قمبيز Cambyes إلى دارا Darius :

يحب المؤلفون القدامي أن يظهروا تناقضاً شديداً بين سياسات قمبيز Cambyes في مصر (غير الورع) ودارا Darius (الذي يحترم الدين المصري)، ولقد ذكر ديودورس Diodorus هذا التعارض بشكل صريح عند مناقشته لدارا Darius كمشرع، فبعد عرضه لنموذج قمبيز Cambyes ، شغل دارا Darius نفسه بدفن العجل المقدس أبيس في السنة الرابعة من حكمه (بوسنر Posener رقم 5) كـ«ملك مصر العليا والسفلى، سيد الأراضين والذي تم منحه الحياة «الأبدية» مثل رع، وفي الحقيقة فقد أحب جلالته العجل المقدس أبيس الحي أكثر من أي ملك آخر»، وعلي الرغم من أن الإطار التاريخي يثير بعض المشكلات، فإننا يمكننا أن نذكر ما كتبه بوليانيوس Polyaeus في هذا الخصوص (الكتاب السابع II-7).

لم يستطع المصريون التساهل مع أو تحمل ظلم واضطهاد المرزبان أريانديس Aryandes ؛ ولذلك تمردوا عليه، ولقد عبر دارا Darius الصحراء الغربية ووصل في اللحظة التي كان فيها المصريون في حالة حداد؛ لأنه في ذلك اليوم نفسه توقف العجل المقدس أبيس عن الظهور، فأصدر دارا Darius الأمر التالي: سوف يتم إعطاء مائة طالن من الذهب لأي شخص يتمكن من استعادة العجل المقدس أبيس، ولقد فرح المصريون وفوجئوا بورع الملك وتقواه وخضعوا بهلء إرادتهم إلى دارا Darius .

ومن الممتع أن نقوم بمقارنة هذا النص مع النقش الهيروغليفي الذي ذكرناه للتو والذي نصه هو كما يلي (شكل 45): في السنة الرابعة، الشهر الثالث من فصل شيمو، اليوم 13 تحت حكم جلالة الملك دارا Darius ملك مصر العليا والسفلى والذي تم منحه الحياة الأبدية مثل رع، تمت قيادة هذا الإله نحو الغرب الجميل، ورقد يستريح في المقبرة في مكانه الذي أعده له جلالته، وذلك بعد أن تم إجراء جميع المراسم له في غرفة



الشكل 45

التحنيط، ولم يسبق أن حدث مثل هذا الشيء من قبل، وفي الحقيقة فقد قام جلالته بتمجيده مثلما فعل حورس مع أبيه أوزيريس، وقد صنعوا له ناووساً عظيماً من مادة صلبة غالية، وكما حدث في السابق، فقد ألبسوه ملابس، وقاموا بإرسال تعاويذه وكل عليه الذهبية، وكل مادة فخمة قيمة أخرى، وقد كان شكلهم أجمل مما كان عليه الحال في المرة السابقة، وفي الحقيقة فقد أحب جلالته العجل المقدس أبيس الحي أكثر من أي ملك آخر، لعل دارا Darius يتمكن من أن يكون مستقبلاً للحياة والرخاء بالنسبة للإله أبيس إلى الأبد

(بوسنر Posener رقم (5)).

ويظهر أحد النقوش المكتشفة حديثاً أنه بالإضافة إلى ذلك وفي العام 33 من حكم دارا Darius ، كان هناك موكب حزين لدفن أم أحد العجول المقدسة الذي كان يمثل الإله أبيس، وتثير هذه المقارنة بين بوليانوس Polyaeus والعمود الحجري لأبيس بعض الأسئلة التي تتعلق بالتواريخ والتي مازالت لم تحسم بعد، بالإضافة إلى ذلك وإذا علمنا أن هذه الفقرة لبوليانوس Polyaeus تتحدث عن المعارضة التي أبداهها بعض المصريين تجاه سياسة المرزبان الذي ولاه دارا Darius عليهم، فيجب أن نتساءل عن الأسباب المحددة لهذا الرفض الشعبي، والشيء الرئيس الذي نجده في

تلك الفقرة هو الصورة التقليدية التي تضع الملك الخَيْر في مواجهة المرزبان الشرير،
ونميل إلى الشك في أن «دارا Darius» كان بإمكانه إخماد ما ظهر علي أنه انتفاضة
(ارتداد عن العقيدة) بمثل هذه السهولة .

وعلي الجانب الآخر -وكما رأينا- فإن «ديودورس Diodorus» يذكر أن كهنة
هيكل الإله بتاح في منف قد رفضوا السماح لدارا Darius بتشديد تماثيله بجانب تماثال
الفرعون سيزوستريس، وبينما يؤكد ديودورس Diodorus علي أن دارا Darius قد عدل
عن خطته هذه بدون الشعور بأية مرارة أو غيظ، فإنه سيكون من السذاجة أن نستنتج
من ذلك أن علاقات دارا Darius مع الكهنة قد تحسنت بالقدر نفسه الذي رغب به
ديودورس Diodorus في التأكيد علي مدي خيرية دارا Darius وإحسانه نحو الدين
المصري، بالإضافة إلي ذلك فإنه إذا كانت هذه الحكاية قائمة علي حدث معين، فإنها
تميل بدلاً من ذلك إلي إثبات أن الكهنة لم يكونوا ليوافقوا، بل إنهم كانوا بعيدين كل
البعد عن السماح لملك أجنبي حتي ولو تشبه بالفراعنة واتباع عاداتهم بأن يقوم بفرض
أي قرار عليهم، وهكذا فإن التناقض بين «قمبيز Cambyses» ودارا Darius هو فقط
مجرد تناقض نسبي، وذلك من وجهة نظر إعادة التقييم لسياسات قمبيز Cambyses
الذي تم تقديمه بالفعل (الفصول 1-8، 1-9، 2)، حيث أراد كل من دارا Darius وقمبيز
Cambyses أن ينظر إليهما في مصر كملوك عظام وشرعيين في الوقت نفسه .

ولم نعد نستطيع الجزم بأن دارا Darius قام بإخماد وإبطال الإجراءات التي
إتخذها قمبيز Cambyses بخصوص عائدات المعابد المصرية، وذلك علي الرغم من
أن المقارنة بين الملكين تظهر بشكل ضمني في وجهة النظر التي نجدها في النص
المكتوب خلف التقويم الديموطيقي، ولقد ظهر دارا Darius بالطبع علي جدران
معبد الإلهة «هيبس» في واحة الخارجة، وهو يقدم الحقول والأراضي في مرات

عديدة إلى الآلهة المصرية المختلفة، ولكن هذه الصور هي تمثيلات للفرعون غير محددة بزمان معين، ولا تعني بالضرورة أن دارا Darius قام فعلاً بتقديم هذه العطايا لهم، ولكنها أيضاً لا تمنع أن يكون قد قام بتقديمها لهم، وفيما يتعلق بالمعابد، فقد تعرض دارا Darius للمشكلة نفسها التي تعرض لها قمبيز Cambyzes من قبله، حيث إنه أراد أن يحصل علي مساندة وتأييد المعابد، ولكن بدون أن يتنازل عن الكثير من سلطته لهم، وبحيث لا يتعارض ذلك مع مصالحه، بالإضافة إلي ذلك، فإن إحدى الوثائق المكتوبة بالديموطيقية والتي يعود تاريخها لعام 486، يبدو أنها تشير إلي أن حاملي الرتب والألقاب الكهنوتية الذين يحصلون علي دخل في هيكل الإلهة خنوم في جزيرة فيلة كان لزاماً عليهم أن يقوموا بدفع مبالغ مالية إلي القائد والذي كان واحداً من البارنو (وفي هذه الحالة إلي مير، برلين أ. 13582) .

الفرس والمصريون:

لم تكن الاتصالات بين أفراد الشعب الذي تعرض للغزو والسلطة المركزية تتم عن طريق إدارة مجردة، حيث كان هناك ممثلين محليين للإدارة الاستعمارية، وهؤلاء الممثلون لم يكونوا المرزبانان فقط ولكن كان هناك طاقم كامل من الموظفين الإداريين، وعلي الأقل منذ عهد قورش Cyrus وقمبيز Cambyzes بدأ ملوك الفرس بإرسال المواطنين الفرس إلي كل واحدة من المرزبانيات التي تقع تحت أيديهم، وقد كان جميع الإداريين الذين يشغلون المناصب الرفيعة في مرزبانية مصر هم من الفرس، وكان منهم المرزبان وحكام الإقليم وقادة الحامية في حصن Syene بجزيرة فيلة وحكام Coptos ، وحتى الضباط العسكريين الذين تم إرسالهم للاستيلاء علي برقة في ليبيا عام 513، ولكن استعان الفرس بالمصريين لخدمتهم؛ وذلك للأسباب التي تم اقتراحها بالفعل، فعلي سبيل المثال كان أحد المسؤولين ذوي المكانة السامية المسؤولين عن

إدارة الجزية (سنتي) مصرياً، ونسمع أيضاً بشخص اسمه أوسوروير Osorwer ، وهو أحد التابعين لبارنو في Syene ، وتعطينا قصة Petesis الرومانسية بعض أسماء المصريين الموجودين في بلاط الحاكم في منف (ب. ريلاندنر IV).

وكما حدث في عهد قمبيز Cambyses فقد قبل المصريون أن يعملوا في خدمة غازي متشبهاً بصفات الفراعنة وعاداتهم، وذلك دون مواجهة أية صعوبة ظاهرة، وبالإضافة إلى أودجهورسنت Udjahorresnet نفسه يمكننا أن نذكر خنيميري Khnemibre والذي قام من خلال سلسلة تكوين أكثر من درزينة من النقوشات، قام بإعطائنا معلومات قيمة عن أصوله وواجباته (بوسنر Posner أرقام 1-23)، ولقد تم حفر هذه النقوش في الصخر في وادي الحمامات وهو ما يستخدمه الفراعنة في مصر تقليدياً كمصدر للحصول علي الصخور اللازمة لنحت التماثيل ولتشيد المباني، وكان هذا أيضاً هو المصدر الذي اقتلعت منه قطعة الحجارة التي تم نحتها وتحويلها في النهاية إلى تمثال دارا Darius الذي تم اكتشافه في صوصا، ولقد حمل خنيميري في مصر لقب «المسؤول علي الأعمال في جنوب وشمال مصر»، ويعود ذلك علي الأقل إلي السنة الأخيرة من حكم الفرعون Amasis ، ويزعم خنيميري من خلال سلسلة نسب خيالية أنه توجد صلات أسرية بينه وبين من سبقوه في عصر الدولة الحديثة وفي الفترة الإثيوبية، وتعود بعض نقوشه إلي السنوات 26 (496)، 27 (495)، 28 (494) والسنة 30 (492) من حكم دارا Darius وبعض هذه النقوش مخصصة ومكرسة للآلهة مين، حورس، وإيزيس إلهة Coptos ، ويلقب خنيميري نفسه في هذه النقوش باللقاب مثل «قائد الجند، قائد أعمال القوات»، ومن المستحيل أن يكون هذا اللقب إشارة إلي تنظيم الحملات العسكرية التي تهدف إلي جمع الحجارة.

ومن المحتمل بالدرجة نفسها أن هذه الألقاب لا تتوافق مع السلطات

الدقيقة التي أعطيت له، ولدينا أيضاً سلسلة من النصوص المنقوشة باسم شخص فارسي اسمه أتياواهي Atiyawahy «وهو ابن أرتاميس Artames وابن السيدة قانجو Qanju»، ويمتد نشاط أنبا واهي هذا في وادي الحمامات علي مدار واحد وخمسين عاماً، من السنة السادسة لحكم قمبيز (524 Cambyes) وحتى السنة الثالثة عشر من حكم كسركسيس (473 Xerxes)، وهو يرحب بدارا Darius ويناديه بما يلي: «الإله الخير، سيد البلد المزدوجة، دارا Darius الذي تم منحه حياة مثل حياة رع، محبوب الإله مين العظيم الذي يسكن في «Coptos» (بوسنر Posener رقم 24)، ومن المحتمل أن وظيفته كانت تتمثل في جلب الحجارة إلي ساحة البناء في الخارجة، ويحمل لقب «ساريس Saris» الفارسي، ومما لا شك فيه أنه كان حاكماً علي «Coptos» ومنطقة وادي الحمامات نأكملها.

ويوجد مصري آخر عمل في خدمة الفرس، وهو أحمس ويعطي نفسه ألقاب تفخيمية مثل: المكرم أمام الإله أبيس-أوزيريس، والرفيق الأوحد، قائد الجند أحمس، ويذكر أنه لعب دوراً بارزاً للغاية خلال دفن العجل المقدس أبيس: لقد وقف أمام العجل المقدس أبيس، مسؤولاً عن الرماة وموجهاً للقوات ولصفوة الجند، وذلك حتي يتأكد أن هذا الإله قد دفن في مكانه في المقبرة، أنا خادم نشيط من أجل (Ka)، ولقد قضيت كل ليلة في حالة يقظة وترقب وبلا نوم، ساعياً لإعداد كل الأشياء التي قد تحتاجها.

ولقد زرعت احترامك وتبجيلك في قلوب الناس والأجانب الذين ينتمون إلي جميع الدول الأجنبية والذين كانوا يعيشون في مصر، وذلك من خلال ما فعلته في غرفة تحنيطك، ولقد قمت بإرسال مبعوثين إلي الجنوب وآخرين إلي الشمال لاستدعاء جميع حكام المدن والأقاليم حاملين معهم الهدايا إلي غرفة تحنيطك (بوسنر Posener رقم 6)).

ومرة ثانية، لا يجب أن تجعلنا المصطلحات التقليدية نخطئ، فإن الوظيفة الأساسية لمثل هذا النوع من النقوش هو الحفاظ علي ذكرى شخص مهم بين المصريين والذي توجه إليه هذه النقوش، ولا تعني الكلمات التي استخدمها أحمرس أنه قام شخصياً بتنظيم كل المراسم التي صاحبت دفن العجل المقدس أبيس وتخبرنا الألقاب نفسها بمعلومات أكثر عن هذه المكانة المهيبة ذات الاعتبار الكبير في المجتمع المصري، أكثر مما تشير إليه مكانته الفعلية في التسلسل الهرمي الإداري والسياسي للدولة .

وإبتداءً بما فعله دارا Darius نفسه، فلقد كان من الممكن للفرس الموجودين في مصر أن يقوموا بتبني التقاليد المصرية، والشيء المدهش الذي يستحق أن نذكره علي وجه الخصوص هو أن Amasis والذي يشير إليه هيرودوت Herodotus قائلاً بأنه كان أحد أفراد قبيلة «مرافي» الفارسية الشهيرة، كان يحمل اسماً مصرياً (الكتاب الرابع 167)، وحيث إن بوليانوس Polyenus يسميه أرساميس Arsames (الكتاب السابع 1-28)، فإن هذا يدفعنا إلي الاعتقاد بأنه قد اتبع العادة المصرية التي تتمثل في ازدواج الأسماء، ونسمع أيضاً بـ(أرياوراتا) Ariyawrata وهو شقيق (أتياواهي) Atiyawahy الذي يقوم نفسه في أحد النقوش التالية علي أنه «أرياوراتا Ariyawrata الفارسي، وأن لقبه أو كنيته هي «جيهو» ابن أرتاميس، وأن أمه هي السيدة قانجو» (بوسنر Posener رقم 13)، ومما لا شك فيه أن هذه الممارسات فيما يتعلق بالتسمية قد سهلت اتصال الفرس بالمصريين، ولكننا لا نستطيع أن نجزم بأن الغزاة الفرس قد تمصروا واتبعوا التقاليد المصرية اعتماداً علي الأسماء فقط .

وسوف نقوم بذكر هذه الملاحظة الحذرة نفسها فيما يتعلق بابتهاالات فارسية معينة للآلهة المصرية، وهذا هو الحال مع الإداريين الفرس الذين عملوا كموظفين في وادي الحمامات: مثل أتياواهي الذي تم ذكره بأعلي

والذي حلف اليمين أمام قمبيز Cambyses دارا Darius ، كسر كسيس Xerxes ، وأخيه أرياوراتا الذي خدم في عهد كسر كسيس Xerxes ، وأرتا كسر كسيس Artaxerxes الأول، ولقد انتهل الأخوان للآلهة المصرية أو علي الأقل أشارا إليها بهذه الصيغة: الإله العظيم مين والذي علي مذبحة في السنة العاشرة لحكم سيد الدولة المزدوجة كسر كسيس Xerxes الذي صنعه الساريس الفارسي أتيواهي وأرياوراتا.

أو: الذي صنعه الساريس الفارسي، أتيواهي، لعله يسكن أمام الإله مين الذي يوجد علي مذبحة (بوسنر Posener أرقام 27، 28) .

ويبدو من الخطير اتخاذ هذا كمؤشر علي تمصر الفرس بالمعني الدقيق لذلك، حيث إنه كان مجرد تقليد للملوك العظماء، والذين قاموا جميعاً بتبني الألقاب المصرية، وحيث إن الأخوين كانا حاكمين علي Coptos ، فقد كان من المنطقي بالنسبة لهما أن يقوموا بالابتهاال إلي إله المدنية وهو الإله مين، وتشير الأختام النذرية التي وجدت في مصر إلي أن بعضاً من الفرس قد قاموا -تقليداً لقمبيز Cambyses ودارا Darius - بإظهار احترامهم للعجل المقدس أبيس .

وقد حاول المصريون في المقابل استيعاب الطبقة الاجتماعية العرقية المسيطرة وبالإضافة إلي أودجاهورسنت Udjahorresnet يمكننا أن نذكر حالة بتاح حُتب، ولا يحمل تمثاله أية نقوش سوي لقب قيم بيت المال، ولكن من الصعب أن نقوم اعتماداً علي ذلك بمعرفة الوظيفة المحددة التي كان يشغلها في إدارة المرزبانية، ويرتدي علي زيه المصري بعض الحلي الفارسية النموذجية (طوق العنق)، وكان بالتأكيد هدية من الملك، وقد نقش في مكان آخر خاتم يحمل اسم بيتيسيس الذي كان بحاراً مصرياً، ويشهد هذا الخاتم أيضاً علي التداخل والتمازج بين كل من التقاليد المصرية والفارسية، ويمكننا علي وجه الخصوص أن نتبين صورة أهورا مازدا في شكل جسم ذي أجنحة أفقية منفصلة .

وبشكل عام فإن الصفوة من المصريين لم يجدوا صعوبة كبيرة في أن يصبحوا مساندين لقمبيز Cambyzes ودارا Darius ، حيث إن منح الهدايا الملكية كان إحدى الممارسات المعروفة عند الفراعنة، وواحدة من أكثر الوثائق إثارة فيما يتعلق بهذا الخصوص هي تمثال يحمل نقوشاً وجد بالقرب من Priene ، ويبدو أن مُهدي أو مكرس هذا التمثال وهو رجل اسمه بيدون قد عمل بخدمة الفرعون أبسماتيك، وكمكافأة له علي خدماته منحه الفرعون سواراً ذهبياً ومدينة، كجائزة له؛ نظراً لقيمته (Aristeia) وشجاعته (tes HenekaAr) .

وقد تم رسم صورته علي الطراز المصري، وبالتأكيد تم صنع التمثال نفسه في مصر، وقد كان من النموذجي أن يقوم الفراعنة بإعطاء المواطنين المخلصين لهم عقوداً وأساور كأوسمة لهم نظير ولاءهم، ولقد عرفنا من بعض النصوص الأخرى أن الفرعون قد يقوم أيضاً بإعطائهم مدينة ما كهدية، ولقد لفت انتباهنا علي الفور حقيقة أن طريقة التكريم والأشياء التي يتم تقديمها كأشكال له تتوافق بدرجة كبيرة مع ما هو معروف عن الهدايا الملكية الأخمينية (الأراضي، المدن، الأساور، العقود، انظر الفصل 8 1)، وتعكس أيضاً الزخارف الموجودة علي رداء بتاح حُثب التلاقي الحادث بين الممارسات الفرعونية والأخمينية، ولا يقل أهمية عن ذلك أن نذكر أن النحات قد قام بتصوير الحلي التي يرتديها أودجاهورسنت Udjahorresnet علي الطراز المصري، وبمعني آخر فإن أودجاهورسنت Udjahorresnet وبتاح حُثب لم يكونوا يشعرون بأنهم يخونون بلدهم بحصولهم علي هدايا وتشريفات من الملك الأكبر؛ وذلك لأنه من وجهة نظرهم كان هذا الملك مجرد فرعون آخر يكرمهم بهذه الطريقة، وهذا بالتحديد هو معني أحد التصريحات التي أدلي بها أودجاهورسنت Udjahorresnet ، حيث قال: «لقد تم تكريمي من قبل أسيادي مادمت حيًا، فلقد أعطوني الحلي الذهبية وقاموا بعمل كل

الأشياء النافعة لي» (بوسنر Posener رقم (1) و)، ومن الواضح هنا - كما في أماكن أخرى - أن أودجهورسنت لم يكن يري أن هناك فرقاً بين فراعنة أسرة سايتي The Saïtes وبين الملوك الفرس، وبمعني آخر فإن أباطرة الفرس قد أخذوا مكانهم مثل أي فرعون آخر في التاريخ الفرعوني الطويل .



الشكل 46

وقد أخذ ولاء المصريين لدارا Darius أحياناً أشكالاً شخصية أكثر، وأحد أكثر الأشياء إثارة هو بلاطة تحمل نقوشاً تذكارية تم إعدادها وفاءً لنذر ما، وتظهر هذه البلاطة أحد المصريين وهو يصلي أمام صقر حورس (شكل 46)، ويقوم مكرس هذا التمثال بمخاطبته علي أنه دارا Darius الذي تمثل في صورة هذا الإله المصري، وقد كانت هذه اللحظة لحظة خاصة ويبدو أنها توضح أن دارا Darius قد تم تقديسه بشكل كامل وحقيقي في الوعي الشعبي المصري .

تقييم مختصر:

بشكل تام، إن طبيعة سلطة دارا Darius في مصر تتكشف عن تقييم مختلط، حيث لا يمكن إنكار رغبته في أن يكون جزءاً من التواصل الفرعوني، وأن ينظر إليه عن أنه امتداد لفراعنة مصر، ولكن ربما يتوجب علينا ألا نقوم بعد الآن بالتركيز علي هذا العامل وحده دون

بأقي العوامل خاصة لأن أودجاهورسينت يصر عليه بشكل مثير للريبة إلى حد بعيد، ولا بد أنه قد رأى فائدة كبيرة من تضخيم وإعلان ولائه لدارا Darius وقمبيز Cambyzes بهذه الطريقة، واللذين وضعهما عن عمد في تسلسل التواصل الفرعوني المصري، وعبارات دارا Darius نفسه أكثر التباساً، حيث إنه حتي عندما يقدم نفسه كملك شرعي فإنه لا ينسي أن يؤكد علي أنه الفاتح الذي لا يدين بسلطته فقط إلى حسن نوايا أودجاهورسنت ومن هو علي شاكلته، وتحول مصر من سلطة فراعنة أسرة سايتي Saite إلى ملكية وسيطرة الفرس لم يتم تحقيقه بدون حدوث تحولات وتغيرات جذرية، وبالإضافة إلى المرسوم الذي أصدره قمبيز Cambyzes ، فإن اختفاء بلاطات الأساس ذات النقوش التذكارية يبدو أنه يوضح استرجاع الفرس للهياكل المصرية، وربما يجب أن نضع قيامهم بكبت وتقييد «الاتحاد المقدس» في الإطار نفسه، فقد كان إحدي المؤسسات الدينية التي أصبح من الواضح أنها لم تعد تناسب الظروف الجديدة بعد الغزو، وظهور فرعون اشتملت اهتماماته ومصالحه علي مجموعة غير محدودة من الأمور، التي هي أوسع وأكبر بكثير من وادي النيل والمناطق المحيطة به .

2 بابل في عهد دارا Darius :

المصادر:

علي الرغم من وجود عدد كبير من الألواح التي تعود إلى عهد دارا Darius الأول، إلا إن ما نعرفه عن تاريخ بابل في الفترة التي تلت استعادة إنتافرنيس Intaphernes (فيدافارنا) لسيطرته علي هذه المنطقة في عام (520) هو قدر ضئيل نسبياً DB (فقرة 50) .

ويرجع ذلك إلى أنه في العديد من الحالات لا يمثل ذكر السنة الملكية لدارا Darius ملك بابل ، ملك البلاد سوي عنصراً في

الصيغة التاريخية للوثائق التي يكون مصدرها القطاع الخاص (الأفراد)، وهكذا فإن
 تمكننا من اكتشاف وجود العمليات الفعلية للإدارة الأخمينية قد يحدث فقط نادراً
 وبشكل غير مباشر، وبالمقارنة مع الفترة السابقة، فإننا نعاني هنا إما من فقدان أو عدم
 نشر السجلات المحفوظة في المعابد وخاصة بالنسبة لـ Eanna of Uruk ، وقد تزامن
 تولي دارا Darius للسلطة مع تعيين جيميلو مسؤولاً عن Generale Ferme ، وقد قام
 هذا الخادم الكهنوتي غير الأمين بإجراء عملياته المثيرة للريبة في عهد الحاكم المغتصب
 للسلطة نبوخذنصر الرابع، وذلك قبل أن يتم طرده في عام 520، وبعد هذا التاريخ فإننا
 نجد نقصاً شديداً في المواد التي تتحدث عن تاريخ بابل في تلك الفترة، وذلك باستثناء
 بعض الوثائق المتفرقة التي تعود لعامي (510 511)، والتي تذكر اسم (مورانو) وهو
 القيم الذي عينه الملك في إينا، وبالنظر إلى حالة الأدلة المتوافرة، فإنه لا يمكن أن نصيغ
 أية استنتاجات عن طبيعة العلاقة بين السلطة الفارسية وبين المدن والمعابد الموجودة في
 بابل، وذلك على الرغم من أن عدد الألواح التي يتم الإعلان عن اكتشافها يتزايد يوماً
 بعد يوم.

المرزبانات والحكام:

لقد نجا النظام الإداري الذي وضعه قورش Cyrus في عام 535 من الاضطرابات
 التي وقعت ما بين عامي 522 520، وقد استمر «حاكم بابل وإبير ناري (عبر الفرات)
 في حكم مقاطعة شاسعة تمتد من نهر دجلة شرقاً حتى حدود مصر غرباً، وكان يحكم
 هذه المقاطعة شخص تسميه النصوص البابلية «الحاكم» أو (بيها تو) والذي تسميه
 النصوص اليونانية «المرزبان»، ويكتب هيرودوت Herodotus -علي سبيل
 المثال في (الكتاب الأول 197، الكتاب الثالث 161) مشيراً ومؤكداً على المكاسب
 الضخمة التي يمكن أن يحصل عليها المرزبان من حكم هذه المنطقة «إن حكومة
 هذه المنطقة أو «المرزبانية» -كما يسميها الفرس- هي الحكومة الأهم والأكثر

غني من بين جميع الحكومات، وهناك ألواح تشهد علي أن (أوستانو) قد شغل منصب المرزبان في هذه المرزبانية في الفترة ما بين عامي (521 516)، وقد اختفي في تاريخ غير محدد، وتظهر إحدي الوثائق أن ذلك كان في أكتوبر 486، وذلك قبل أسابيع من وفاة دارا Darius، وقد تولي إدارة المرزبانية من بعده هوتا (...) ابن باجا كاتا، وكانت أراضي بابل نفسها مقسمة، وهذا دليل علي التواصل المستمر، وعلي سبيل المثال فإننا نعرف بوجود «بلد البحر» (مات تامتيم) والتي كانت توجد في منطقة المستنقعات في القطاع السفلي من نهر دجلة .

وقد كانت المدن الكبيرة لا تزال تحكم من قبل حكام محليين (الساكنين تيمي)، وهم مجموعة من البابليين الذين لا بد أنهم أتوا من طبقة (المارباني)، وهي طبقة المواطنين ملاك الأراضي الذين يتمتعون بحقوق كاملة في المدن البابلية، وكانوا معروفين في عهد دارا Darius الأول في أور، بورسييا، بابل.

ويبدو في الوقت نفسه أن هؤلاء الحكام المحليين قد تم دمجهم بشكل كامل في إدارة المرزبانية، وفي البداية وقبل كل شيء اختفي منصب «سانداباكو» بعد عام 521، وذلك علي الرغم من أن تلك الوظيفة ظلت حتي هذا التاريخ أعلي المناصب في بابل، ويبدو أنه بعد تولي دارا Darius السلطة، قام باستبدال العديد من الأشخاص ممن يشغلون المناصب العليا في بابل، وقد ظلت بابل إحدي عواصم الإمبراطورية الفارسية، وكان الملك يقيم فيها بشكل دوري، ويشير أحد الألواح التي يعود تاريخها لعام 496 إلي القصر الجديد، وقد تمت الإشارة إلي هذا الوجود الملكي أيضاً عن طريق إنشاء نصب تذكاري يحمل بعض الرموز، وأيضاً بالنقوش الموجودة في بيهيستون في عاصمة بابل، وكانت إحدي الدلالات الأخرى علي الدمج المتزايد لإقليم بابل في النظام الإداري للإمبراطورية هي العدد المتزايد من

الأسماء الفارسية التي تم استخدامها وخاصة في النواحي المالية والقضائية .

ومن الممتع أن نذكر أن أحد حكام بابل وهو إيدين نرجال كان يحمل اللقب الفارسي (فارداناباتي) أي «قائد المدينة»: وتذكر سلسلة من الألواح الأخرى أيضاً شخصاً معيناً اسمه (باجاسارو)، والذي شغل منصب خازن بيت المال في بابل في الفترة (581-501)، وتذكر الألواح في الفترة من (511-510) اللقب البابلي لهذا الرجل أولاً وهو «راب قصير»، ثم بعد ذلك لقبه الإيراني وهو «جانزا بارا»، ولقد كان باجاسارو أحد المواطنين الفرس الذين كانوا يمتلكون أرضاً في بابل، وبالتأكيد كانت أرضاً مشتركة، وكان يدار منزل باجاسارو هذا من قبل ماجور دومو (راب بيتي) يُسمى «بسيا»، والذي كان تحت يديه عدد كبير من الموظفين، ويظهر العديد من الألواح أن باجاسارو لم يكن هو الذي يزرع الأرض التي يملكها، ولكنه ترك مسؤولية إدارتها إلى ممثلين عن مؤسسة إيجيبي التجارية، والتي كان ترد له جزءاً من المحاصيل (أو ما يعادل قيمتها) كإيجار للأرض، أي أنه بداية من تولي دارا Darius الأول للحكم تم وضع نظام جديد لإدارة الأراضي الزراعية وعائداتها، وتسمح لنا عمليات التوثيق التي حدثت في بيت موراسو خلال حكم أرتاكسركسيس Artaxerxes الأول ودارا Darius الثاني بالقيام بتحليل هذا النظام بشكل أكثر دقة .

وقد تضمن هذا النظام حدوث تعاون كبير بين الطبقة الأرستقراطية في بابل والسلطات الفارسية، بالإضافة إلى ممثلي الشركات التجارية البابلية، وحول هذا الموضوع فإن أحد ممثلي عائلة إيجيبي وهو «ماردوك نصير أبلي» والذي يلقب بـ«سيركو» قد عمل أيضاً كوسيط للإدارة: فمثلاً كان يقوم بجباية الضرائب علي الأراضي المملوكة للأفراد في بابل، وقد قام أيضاً بجباية ضرائب ملكية معينة كما هو

موضح بشكل مفصل في اللوح (TCL 13. 196) : وفيما يتعلق بجمع المكوس (الرسوم) المفروضة علي عبور الجسر والرصيف (بالنسبة للقوارب) الممتجهة نحو أعلي مجري النهر أو إلي أسفله، والتي هي إحدى الامتيازات الخاصة «بجوزانو» حاكم بابل، والتي هي تحت تصرف سيركو بالنسبة لنصف الجزء الذي يعود إليه من عائدات جسر جوزاتو حاكم بابل، والذي كان يتشارك فيه مع مورانو ابن نابو موكلين أبلي، ونابو بوليسو ابن جوزانو، بالإضافة إلي هاريسانو وإيقوبو ونرجال إيبني وهم حراس الجسر، وسيركو ابن إدينايا وسليل إجيبي، ومورانو ابن مابو موكلين أبلي وسليل ...؟ إيجار المزرعة مقابل 15 شيكلاً من الفضة البيضاء عيار 1/8 من النوعية المتداولة، فقد قام بإعطاء ما جمعه هنا إلي «بل أسوا» ابن نرجال أوباليت وسليل موداميك أداد وأوبارو ابن بل أهني إرييا وسليل ...؟ وسوف يقوم (بل أسوا) و(أوبارو) بفرض ضرائب علي القوارب التي ترسو عند الجسر، ولن يقوم «بل أسوا» و«أوبارو» بتحويل الفضة التي تأتي من العائدات الشهرية للجسر الذي يخص سيركو ومورانو واللذين يملكان جزءاً من هذه العائدات بدون الحصول علي موافقة سيركو، وسوف يقوم بل أسو وأوبارو بتقديم أية تعليمات كتابية تصدر بخصوص الجسر إلي سيركو والحراس الآخرين (مأخوذة عن ف. خوانيز).

وتلقي هذه الوثيقة الضوء علي الرسوم المفروضة علي عبور الأنهار في بابل، والامتيازات التي كان يحصل عليها الأشخاص ذوي المناصب الرفيعة من عائدات هذه المكوس، وعلي الطريقة التي كان يتم بها جمع ضرائب معينة.

العزب وهارتو:

لدينا ألواح عديدة تظهر أن نظام قطع الأراضي المخصصة لرجال الجيش، والذي تم وضعه في عهد قورش Cyrus وقمبيز Cambyses كان

موجوداً أيضاً في عهد دارا Darius ، وقد تم توسيع هذا النظام بداية من نهاية العقد التاسع من القرن السادس ق.م، وتم فرض سلسلة من الرسوم علي كل قطعة من الأرض والتي كانت تُسمى في مجملها «إلكو»، وفي المبدأ، فإن كل قطعة من هذه القطع المخصصة للجيش سمحت للإدارة باختيار جنود يتم وصفهم بالطريقة نفسها التي توصف بها «العزب» التي ينتمون إليها، فمثلاً كان يتم إجراء القرعة لاختيار الخيالة من عزبة للخيول، وتوضح العديد من الوثائق من عهد دارا Darius أن الجنود البابليين كان من الممكن أن يتعرضوا لعمليات تعبئة استثنائية مثل الخدمة في إيلام، وعلي أية حال، فقد كان لزاماً عليهم أن يقوموا بتجهيز أنفسهم طبقاً للمعايير التي وضعتها الإدارة، وأن يتحملوا نفقات ذلك، وهي النفقات التي كانت من الممكن أن تكون مرتفعة إلي حد ما، وقد يطلب الجنود «عند رأس السفن»، وهذا يعني أنه يتوجب عليهم مصاحبة السفن، أو ربما سحبها، وذلك وهم متنكرون في زي الخدمة « Urasu »، وكان هذا طلب للقيام بأعمال يدوية، والذي كان في عهد دارا Darius أحد عناصر « Ilku ».

وتذكر بعض الوثائق التي تلت ذلك والتي تعود إلي عهد أرتاكسركسيس Artaxerxes الأول ودارا Darius الثاني أنه كان يتم بشكل منتظم تسجيل لوائح الرسوم التي يتم تقديرها علي حصص الجند من الأراضي بهذه الطريقة: «ضرائب كاملة، ضرائب لجند الملك، ضرائب لدقيق الملك، ضرائب لـ barra الملك، بالإضافة إلي كل أنواع المساهمات والهدايا الأخرى «نادانو» التي يتم تقديمها للقصر الملكي.» وهناك أسباب كثيرة تدفعنا إلي الاعتقاد بأن ذلك كان يحدث أيضاً في عهد دارا Darius الأول .

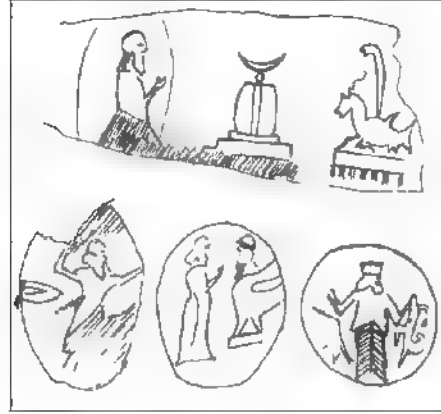
وتشير البنود المستخدمة إلي أن عملية تقدير الضرائب كانت تتم في صورة سلع وليس بالعملة النقدية، ولكن تكشف العديد من الوثائق أنه

بداية من حكم دارا Darius الأول كان يقوم بعض أصحاب الممتلكات بدفع الضرائب المقدرة عليهم في صورة ما يعادل قيمة هذه السلع من الفضة، وهكذا تم توضيح الدور الذي كان يلعبه Egibi .

ولقد قاموا أيضاً بإدارة العمل في الأراضي مثل حصص الأراضي المخصصة للعسكر، وهكذا قام سيركو (وهو ماردوك نصير أبلي) بجباية الضرائب المفروضة علي قطع الأراضي حول بابل في الفترة ما بين عامي 497 و495 .

وقد قام Egibi أيضاً بإدارة

العزب التابعة لقصر ابن الملك (بيتو سامار ساري)، ولقد كان هذا النشاط مربحاً إلي حد ما، ويمكننا الحكم بذلك من خلال كل من باجاسارو و Egibi في الفترة ما بين (518-500): حصل الطرف الأول علي الثلث، وكان



الشكل 47

هو مالك الأرض، أما الطرف الثاني فحصل علي الثلثين وكانوا هم المديرين .
الفرس والبابليون:

بالنسبة لبابل تسمح لنا المعلومات حول معاني الأسماء وأشكالها والتي تم جمعها حديثاً بالقول بأن عدد الفرس والإيرانيين قد ازداد في الفترة ما بين (521-483)، ولكنه ظل علي الرغم من ذلك متواضعاً

نسبياً بالمقارنة مع الأعداد الكبيرة ليس فقط من البابليين ولكن أيضاً من ممثلي البلاد المختلفة، وبالنسبة لعمليات التبادل الثقافي بين الإيرانيين والبابليين، فإنها تتضح بشكل خاص في الوثائق التالية (ألواح وأختام بيت موراسو)، وبالرغم من ذلك فإنه يمكن ملاحظتها أيضاً في الفترة التي سبقت ذلك، وذلك علي الرغم من أن المشاهد المرسومة علي الأختام ظلت بابلية في الغالب (شكل 47) .

وبداية من القرن الخامس نلاحظ ظهور ممارسة الزواج البيني وما ترتب علي ذلك من تبني البابليين للأسماء الفارسية والعكس صحيح .
ومن المؤكد أن الاتصالات بين الفرس والبابليين هي علاقات قديمة، ولقد شجعت أهمية بابل الكبيرة في الإمبراطورية بالإضافة إلي الوجود المتكرر للبلاد في بابل علي الاتصال والتأثير المتبادل فيما بينهم وبين الفرس والبابليين .

3 - عبر الفرات:

مقاطعة عبر الفرات:

تقع هذه المقاطعة في داخل المنطقة الشاسعة التي كانت بابل مركزها، ويحكم مقاطعة عبر الفرات حاكم كان فرداً خاصاً وفي الوقت نفسه مسؤول تابع للحكومة، وفي بداية عهد دارا Darius يتحدث عزرا Ezra في كتابه عن «تاتيناي Tattenai ، مرزبان إقليم عبر الفرات (إبير ناري)، وشيزار بوزيناي (ساقى بازانيس) ورفاقهم الفرس الآخرين» (3:5)، وفي ألواح يعود تاريخها إلي عام (502)، يحمل هذا المرزبان أيضاً لقب الحاكم (بيهانو إبير ناري)، ومن المحتمل أن مقره كان دمشق والتي تُصَنَّف معلوماتنا عنها بأنها متأخرة وردية .

ونعرف أن دمشق كانت أحد المواقع المهمة علي الطريق بين بابل ومصر، وتحدث الوثيقة التي أرسلها أرسامه مع نهتههور عن وجود اثنين

من القهرمانات هناك (DAF-76[AD6]) ، وهذا يمكن أن يفسر -إن لم يؤكد- عبارة جوزيف (Ant.X1.2.2) بأن قمبيز Cambyses مات في دمشق خلال عودته من مصر، ونعرف أيضاً أنه في عهد دارا Darius الثالث حكم المدينة حاكم خاص (كوينتوس كورتيوس الثالث 2-3)، وأخيراً يصفها سترابو Strabo بأنها «كانت أشهر المدن في هذا الجزء من العالم في عهد الإمبراطورية الفارسية (XVI.2.20) ، ويتضح لنا من إحدى الفقرات في بيروسوس (FGrH680. F11) أن هذه المدينة كانت مهمة بالنسبة للنظام الإمبراطوري في عهد أرتاكسركسيس Artaxerxes الثاني .

وبالرغم من التشابه بين الألقاب العامة للحكام فمثلاً «بيهاثو» و«بيها»، فإن تاتيناى Tattenai لم يكن يحكم مَرزُبانية مستقلة بشكل كامل، ولكن لا توجد وثيقة توضح طبيعة علاقته بحاكم بابل وإبير ناري، وعلي الرغم من ذلك فإن رد دارا Darius علي تاتيناى يشير إلي «العائدات الملكية، أي التي تأتي من حزية مقاطعة عبر الفرات (إبيرناري)» (عزرا 6-8)، وهذه الإجابة تشير إلي أن إدارة وجمع الجزية كانت تقوم بها المناطق الفرعية كما نعرف وتتطابق مقاطعة إبيرناري بشكل دقيق تقريباً مع النوم الخامس الذي ذكره هيرودوت Herodotus والذي يمتد من Posideium (رأس البسيط) وحتى حدود مصر (الكتاب الثالث 91)، وحتى في داخل هذه المناطق الشاسعة كان الأشخاص والأراضي بدورهم مقسمين إلي مدن، أو بمصطلح مناسب أكثر «أقاليم»، ويشير محرر كتاب Esther (1-1) إلي وجود عدد (127) إقليماً في إمبراطورية أهاسويروس، ويوجد هذا المصطلح أيضاً في الرسالة الموجهة من أرسامه إلي القهرمانات الذين أمروا بتسليم المؤن والأرزاق إلي نهثيهور وخدمه الذين كانوا عائدين إلي مصر: أعطوهم هذه المؤن قهرماناً بعد قهرمان واتبعوا الطريق المؤدية من إقليم إلي إقليم (مدينة)، حتي يصل تهتيهور إلي مصر (DAE 67 [AD6] ، ومن

المؤسف أن الوثيقة لا تقول شيئاً عن المراحل التي تبين الطريق من دمشق إلى وادي النيل .

إقليم يهودا:

مما لا شك فيه أن بداية من عهد قورش Cyrus وقمبيز Cambyses ، كانت أرض يهودا تشكل مدينة مستقلة بذاتها، ولكن لا توجد لدينا معلومات محددة عن تنظيمها منذ ذلك الوقت وحتى وصول نيهيميا Nehemiah إليها في عهد أرتاكسركسيس Artaxerxes الأول (الفصل 5/4) .

ويشير إليها نيهيميا Nehemiah نفسه كما يلي: «لقد شكل أسلافي من الحكام السابقين عبئاً علي الناس، وكانوا يأخذون من الناس في كل يوم شيكل من الفضة كمخصصات لإعاشتهم» ويقول إنه علي النقيض منهم «لم يأكل في يوم من الأيام خبز حاكم» (5: 15-18)، ومما لا شك فيه أن المجتمع اليهودي كان مفروضاً عليه دفع جزية للملوك، بالإضافة إلى أنواع الضرائب المتنوعة مثل «ضريبة مائدة الميرزبان»، ويبدو أن النظرية التي تجعل من إقليم يهودا منطقة تابعة لسامراء هي نظرية لا أساس لها من الصحة، حيث وجدت في إقليم يهودا سلسلة من طبقات الأختام والأختام الذهبية والتي يمكن قراءة إشارات صريحة عليها إلى إقليم يهودا (يهود) وحاكمه (بيها)، وعلي أساس هذا الدليل تم إعادة تكوين وتركيب لائحة بأسماء حكام هذا الإقليم الذين حكموه في الفترة بين الحاكم زيروبابل والحاكم نيهيميا Nehemiah وهم: إلثان (يحتمل أنه زيروبابل)، ييهوزر (بداية القرن الخامس ق.م) وأهزاي (بدايات القرن الخامس)، وكل هؤلاء الحكام كانوا يهوداً مثلهم مثل زيروبابل ونيهيميا Nehemiah ، وتشهد العديد من الأختام علي الوجود الفارسي، ولكنها تشير إلى الفكرة التي تلت ذلك أي النصف الثاني من القرن الخامس والقرن الرابع .

ولقد أصبح إقليم يهوداً وحاكمه تحت سلطة حاكم إبيرناري ، وقد حدث في بداية عهد دارا Darius أن اصطحب الحاكم تاتيناى Tattenai

مستشاريه ورجال بلاطه وخرج في جولة تفقدية للقدس، حيث وجدوا اليهود منشغلين بإعادة بناء معبد يهو، وعندما سألهم تاتيناي Tattenai عن سبب فعلهم هذا، برر شيوخهم القيام بهذا العمل بمرسوم أصدره قورش Cyrus ، وعندما لم يقتنع الحاكم بذلك بعث برسالة إلي دارا Darius يطلب منه فيها البحث في الأرشفة الملكي في بابل عن مثل هذا المرسوم (عزرا 10/11 Ezra).

وفي الحقيقة فقد وجد الدليل علي مثل هذا المرسوم في قلعة إكباتانا؛ وكنتيجه لذلك أمر الملك الأكبر الحاكم تاتيناي Tattenai أن يدع اليهود يكملوا أعمال التشييد، وهذا هو الأمر الصادر من دارا Darius كما نقله المحررون الذين حرروا كتاب عزرا (6: 6 Ezra) 12): ومن أجل ذلك فأنا أمرك يا تاتيناي Tattenai يا من تشغل منصب مرزبان إقليم عبر الفرات أن تقوم أنت وشيثار بوزيناي وزملائكم المسؤولين في ولاية عبر الفرات بالانسحاب من هناك، وأن تتركوا المفوض الأعلى المسؤول عن إقليم يهودا وشيوخ اليهود ليكملوا بناء معبد الرب هذا، وسوف يقومون بإعادة بناء معبد الرب في موقعه القديم، وهذه هي الطريقة التي ستقومون بها بمساعدة شيوخ اليهود في إعادة تشييد معبد الرب: سيتم دفع نفقات هؤلاء الأشخاص مباشرة ودون أي تأخير من العائدات الملكية (أي من جزية إقليم عبر الفرات)، وسوف يتم تزويدهم بما يحتاجون إليه لتقديمه كأضحية إلي إله السماء من ثيران صغيرة، كباش، وحملان، وأيضاً سوف يتم تزويدهم بالقمح، والملح، والخمر، والزيت بصورة يومية ودون أي تأخير، وكما يطلب كهنة القدس؛ وذلك حتي يقوموا بتقديم أضحيات وقربان مقبولة يتقبلها إله السماء، ولكي يصلوا ليحفظ الله حياة الملك وأبنائه، وأمركم أيضاً بخصوص أي شخص يخالف هذا الأمر السامي أن يتم انتزاع عارضة خشبية من منزله وأن يتم ربط رأسه ويديه عليها بغية التشهير به وتعذيبه

وأن يتم تحويل بيته إلى كومة من الروث عقاباً له علي جريمته، أرجو الله الذي جعل اسمه يظل باقياً هناك أن يهلك أي ملك أو أي شخص يتجرأ علي تحدي هذا المرسوم، وتدمير معبد الرب في القدس! ولقد أصدرت أنا دارا Darius الأول هذا المرسوم، فلتطيعوا ما جاء في الرسالة .

وهكذا فلقد قام دارا Darius بتكرار الإجراءات التي أمر بها قورش Cyrus مقدماً لهم هبات وعطايا جديدة، ولكن تم تسديد هذه النفقات من أموال الجزية التي تجمعها حكومة عبر الفرات، وفي المقابل فإن أحبار القدس كانوا يتهلون إلى الله ليحمي دارا Darius وأبنائه، ولقد اكتمل تشييد هذا المعبد في مارس من عام 515 وتمكن اليهود من الاحتفال بعيد الفصح فيه مباشرة، وهكذا استمر مجتمع القدس في التمتع بالحكم الذاتي الداخلي مثلما كان الحال منذ عهد قورش Cyrus ، بينما وفي الوقت نفسه كان لزاماً عليه أن يظهر خضوعه للسلطة الأخمينية (وعلي وجه الخصوص فيما يتعلق بالجزية).

قبرص:

يوجد لدينا نقص كبير في معلوماتنا عن بعض الأقاليم الفرعية الأخرى مثل جزيرة قبرص وإقليم فينيقيا، والتي كانت تابعة لحكومة عبر الفرات، وكما يقول هيرودوت Herodotus في (الكتاب الثالث 91) فلقد كان لزاماً علي هاتين المنطقتين دفع جزية، وتجهيز فرق عسكرية بحرية، ولقد كان كل منهما مقسماً إلى دويلات عديدة، ويقوم هيرودوت Herodotus في (الكتاب السابع 98) بتسمية انتقائية للحكام الذين ينظر إليهم علي أنهم من أهم الحكام في هاتين المنطقتين، وهما ملكان قبرصيان (جورجيوس Gorgus ، تيموناكس) وثلاثة ملوك فينيين، هم (تترامنستوس ملك صيدا، ماتن ملك Tyre ، مربالوس ملك أراوس) .

ومن الواضح أن جزيرة قبرص وبفضل علاقاتها القوية مع إقليم

كليكيّا (انظر أسفل) كانت لها دائماً أهمية استراتيجية بالنسبة للسياسة الفارسية في البحر المتوسط، وهكذا فإننا سنوسع التأمّلات التي خص بها ديودورس Diodorus أرتاكسركسيس Artaxerxes الثاني في العقد الثاني من القرن الرابع ق.م لتشمل الفترة بأكملها: «فقد أدرك الملك فوائد ومميزات موقع قبرص، حيث إنها يمكنها تجهيز أسطول كبير، وأن تعمل كقاعدة خارجية في الحروب الآسيوية» (XVI 2-44)، وتربط هذه الجزيرة أيضاً علاقات قديمة بإقليم فينيقيّا، وكانت هناك مدينة تُدعى «قرطاجة والتي تتبع Tyre (Amathente or Kition)، وتوجد أدلة كثيرة علي التأثير الفينيقي في قبرص، وذلك بجانب التأثيرات اليونانية والجذور الإتيوقبرصية القديمة لها، بالإضافة إلى ذلك، فقد كانت العديد من الأسر الحاكمة في قبرص ذات أصول فينيقية واستمروا في استخدام اللغة الفينيقيّة في نقوشهم.

ونعرف قدرّاً أكبر قليلاً عن قبرص وقت اندلاع الثورة الأيونية، حيث قام أونيسيلوس Onesilus أخو الملك جورجوس Gorgus ملك سلاميس بالاستيلاء علي السلطة، وأقنع المدن القبرصية الأخرى باستثناء أماثوس أن تنضم للثورة (هيرودوت Herodotus الكتاب الرابع 104)، ويقوم هيرودوت Herodotus عند هذه النقطة بإعطائنا شجرة نسب ملك سلاميس والتي تبدو أنها أهم الممالك التي قامت علي هذه الجزيرة، فملك سلاميس جورجوس Gorgus وأخيه أونيسيلوس Onesilus هم أبناء خرسيس وأحفاد سيروموس، وأبناء أحفاد إيولثون (الكتاب الخامس 104)، وهكذا انتقلت السلطة من الأب لابنه، ولكن، وعلي الأقل في مناسبة واحدة نري الملك الأكبر الفارسي قد تدخل في هذه الشؤون الداخلية، فتبعاً لـهيرودون قام الفاتحون الفرس بإعادة السلطة إلي الملك جورجوس Gorgus (الكتاب الخامس 15)، وحيث إن جورجوس Gorgus هرب إلي الفرس (الكتاب السابع 104)، فلا بد أنه قد استعاد

عرشه بفضل الدعم المباشر الذي قدمه له دارا Darius ويكتب هيرودوت Herodotus أنه في نهاية الثورة «تم إخضاع قبرص مرة أخرى بعد تمتعها بعام من الحرية» (الكتاب الخامس 116)، ولكن لا تخبرنا كلمات هيرودوت Herodotus بشيء عن وضع المدن الفينيقية، ونعرف أن الحاميات الفارسية قد تمركزت في الجزيرة، ولكن من المحتمل أنها كانت موجودة بالفعل قبل ذلك، وهناك ما يدفعنا -من دون أن يكون عندنا دليل- إلى تكرار الحكم الذي صاغه ديودورس Diodorus عن مكانة ووضع الملوك القبارصة في القرن الرابع: «كان يوجد علي هذه الجزيرة (9) مدن مأهولة بالسكان، وكانت تتبعهم بعض المدن الصغيرة، والتي كانت عبارة عن ضواحي لهذه المدن التسعة، وكان يحكم كل واحدة من هذه المدن ملك خاص بها، وكانوا خاضعين لملك الفرس (VI، 44، 42)، وفي الوقت نفسه فإن الحملة التي قادها أرتاكسركسيس Artaxerxes الثاني تظهر أن الملك الأكبر الفارسي لم يكن يسمح لملك قبرص أن يعلن استقلاله رسمياً عن إمبراطوريته وأن يتوقف عن دفع الجزية (ديودورس Diodorus XV، 209) .

فينيقيا:

تم ذكر الدويلات الفينيقية مثل الدويلات القبرصية والدويلات الموجودة في كل من فلسطين وسوريا، في النوم الخامس لهيرودوت Herodotus (الكتاب الثالث 91)، ويرجع حديث المصادر القديمة عنهم إلى قيامهم بتجهيز فرق عسكرية بحرية مشهورة بداية من غزو قمبيز Cambyses لمصر وحتى حملة كسركسيس Xerxes، 479-525، وتبعاً لما ذكره هيرودوت Herodotus في (الكتاب السابع فقرة 89)، فقد اجتمع الفينيقيون مع السوريين الموجودين في فلسطين وقاموا بتزويد كسركسيس Xerxes بأكثر فرقة عسكرية بحرية (300 سفينة)، وكان قادة هذه الفرقة من بعد القادة الفرس هم أشهر من قاموا بالإبحار مع هذا الأسطول: وهم

ملوك صيدا، Tyre ، وأراد Arad (الكتاب السابع 98)، ويذكر هيرودوت Herodotus أن السفن الفينيقية كانت هي الأسرع، وكانت سفن صيدا هي الأفضل بين السفن الفينيقية (الكتاب السابع 98): والسفن الوحيدة التي كانت تعادل سفن صيدا في سرعتها ونفوقها هي سفن أرتميسيا ملكة هاليكارناسوس والتي «كانت السفن الأشهر من بين سفن الأسطول وذلك بعد سفن صيدا» (الكتاب السابع 99)، وكان الفينيقيون من أهل صيدا هم من فاز بمباراة التجديف التي أُقيمت بالقرب من أبيدوس (الكتاب السابع 44) .

وقد قام كسر كسيس Xerxes بتفقد الأسطول في دوريسكوس وهو علي متن إحدى سفن صيدا (الكتاب السابع 100)، والتي ركب فيها عندما غادر الأسطول (الكتاب السابع 128)، وكانت هذه السمعة الكبيرة للسفن الفينيقية تركز علي أساس قوي، ويظهر أحد الأختام علي لوح برسيبولس (PT8) الذي يعود إلي عهد دارا Darius ، يظهر سفينة تشبه سفن صيدا والتي عرفت من بعض عملات صيدا التي تم اكتشافها فيها بعد (شكل 50 هـ صفحة 606) .

وتأتي الوثيقة الأكثر أهمية من صيدا، وتتمثل في تابوت حجري للملك إشمونصر الثاني والذي هو من أصل مصري (شكل 48) ويقدم هذا الملك نفسه والطريقة التالية: إشمونصر الأول ملك صيدا، ابن الملك تابنيت ملك صيدا، وحفيد الملك إشمونصر ملك صيدا، وأمي هي أموشتارت كاهنة الإلهة عشتريت، سيدتنا الملكة، بنت الملك إشمونصر ملك صيدا (روزنثال، A NET 662) .

ثم يشير إلي العطايا والهبات العديدة التي قدمت تكريماً للمدينة، فيقول: لقد أعطانا سيد الملوك دوروجوبا أراضي التنين القوية التي تقع في سهل شارون، بالتوافق مع الأعمال المهمة التي قمت بعملها، وقد أضفناها إلي حدود دولتنا حتي تصبح جزءاً من دولة صيدا إلي الأبد .



الشكل 48

وهكذا فإن هذه النقوش تشهد علي أفراد الملك الأكبر الفارسي أراض جديدة ومنعها إلي صيدا، ولكن تاريخ و-أيضاً- ظروف هذه الهدية تظل موضع خلاف وجدل، وفي الحقيقة فقد لعبت السفن الفينيقية دوراً مهماً بداية من عهد قمبيز Cambyses ووصولاً إلي كسر كسييس Xerxes ومن أتوا من بعده، وبالإضافة إلي ذلك وتبعاً لما ذكره هيرودوت Herodotus (الكتاب السابع 98)، فإنه في عام 480 قام الملك تترامنستس ابن أنيسوس بقيادة فرقة صيدا العسكرية ، وحتى إذا افترضنا حدوث تحريف لفظي لأسماء

الأشخاص فإنه من غير الممكن أن يكون اسم الملك هذا إشارة إلي إسمونازار ابن تابنيت، والذي -إضافة إلي ذلك- مات وهو في عمر 14 عاماً، وحيث إننا لا نمتلك أي معيار أو مقياس مستقل لتحديد التسلسل التاريخي لملوك صيدا عند نهاية القرن السادس وبداية القرن الخامس فإن هذا السؤال سيظل مطروحاً .

وبالإضافة إلي ذلك فإن هيرودوت Herodotus يقول إن ملك صيدا قد حظي بمكانة خاصة في عهد الملك الأكبر كسر كسييس Xerxes ، فقبل موقعة سلاميس كان هذا الملك هو أول من ذهب إليه كسر كسييس Xerxes

طلباً للنصح من بين «جميع حكام الدول وقادة البوارج الحربية، وقد كانت مجالسهم محددة تبعاً لدرجة حظوتهم وقربهم من الملك، وكان ملك صيدا هو الأقرب، ثم يليه سيد Tyre وهكذا، في الترتيب الذي حدده لهم كسرکسيس Xerxes (الكتاب الثامن 67-68)، ولكن وعلي العكس مما افترضه البعض أحياناً، فلم يكن ملك صيداً هو قائد الأسطول الفارسي والذي ظل تحت سيطرة مجموعة من القادة الفرس رفيعي المستوي، ويذكر هيرودوت Herodotus أسماء أربعة من هؤلاء القادة (منهم اثنين من أولاد دارا Darius)، ويذكر أن الفرق العسكرية الفينيقية والفرق الأخرى كانت تقدم تقاريرها إلى برکساسبيس Prexaspes وميجابازوس Megabazus، وإذا كان يتم استشارة القادة المحليين (بمن فيهم أرتيميسيا) فإن هذا كان بسبب خبرتهم في ركوب البحر، وكانت المكانة المميزة التي حظي بها ملك صيدا ترجع ببساطة إلى ما كانت تُعرف به السفن التي قدمها من قدرة علي المناورة، ولكن رغم ذلك ظل الملك الأكبر الفارسي ورفاقه هم المسؤولين فقط دون غيرهم عن وضع وإدارة استراتيجية المعركة.

4 من القدس إلى مغنيسيا علي نهر The Meander :

دارا Darius جاداتاس Gadatas وأبوللو ملك أولاي:

لا توجد لدينا كلمة واحدة حقيقية عن السياسة الفارسية في آسيا الصغرى في الفترة بين قيام أوتانيس Otanes بغزو ساموس (519-520) وتوقف دارا Darius المتكرر في سارديس في طريق عودته من حملاته الأوروبية، وذلك لأنه توجد أهمية كبيرة واهتمام شديد بوثيقة تُعرف تقليدياً برسالة دارا Darius إلى جاداتاس Gadatas والتي سنقدمها ونناقشها عند هذه النقطة مهما كانت الشكوك حول التاريخ الحقيقي لها، وتقول هذه الرسالة : من ملك الملوك دارا Darius ابن هيستاسبس إلى

خادمه (دولوس) جاداتاس Gadatas أبلغك بالآتي: أدرك أنك لا تُمثّل إلي كل أمر من أوامري، ويبدو أنك حريص في زراعتك واستغلالك للأرض التي أملكها؛ لأنك قمت باستزراع مجموعة من الأشجار التي تنمو علي الجهة الأخرى من نهر الفرات في مناطق آسيا السفلي؛ ولهذا السبب أمدح نواياك، وسوف تكون هناك مكافأة وتقدير كبيرين في بيت الملك، ولكن من جهة أخرى، بما أنك اخترت أن تغفل وتخالف رغباتي فيما يتعلق بالآلهة، فإن لم تتغير وتكف عن ذلك فسوف تذوق ويلات غضبي الذي أثرته بمخالفتك هذه .

لقد فرضت علي البستانيين المقدسين لأبوللو (فيتورجوي هيروي) رفع الجزية (فوروس)، وطلبت منهم أن يعملوا في الأراضي الدنيوية (خوراً بيبيلوس) وخالفت بذلك المشاعر والاحترام الذي كان يكتنه أسلافي لهذا الإله الذي قال للفرس.... (ثغره)... (ML 12) .

ولم يحدث حتي الآن أن ادعي أو أثبت أحد عدم صحة هذه الوثيقة، وقد يبدو مفاجئاً أن نجد نسخة يونانية من إحدى الرسائل الملكية؛ وخاصة لأن النقوش والكتابات الموجودة عليها مكتوبة بطريقة تجعلنا ننسبها تاريخياً إلي عهد الإمبراطورية الرومانية، وفي الواقع فهي عبارة عن إعادة نقش لوثيقة تعود النسخة الأصلية منها إلي عهد دارا Darius ، حيث إن الخصائص التركيبية لهذه الرسالة تشبه إلي حد كبير أسلوب المستشارية الأخمينية في كتابة الرسائل، وفي عهد الفتوحات الرومانية، كان لازماً علي المدن والمعابد أن تقدم الدليل علي الحصانات والامتيازات التي تتمتع بها من فترات سابقة، والتي كانت ترغب في تجديدها، وبالطبع فإن المترجم أو المحرر الذي قام بإعداد هذه النسخة لا بد أنه قام باستخدام بعض الكلمات اليونانية ليعبر عن الكلمات الفارسية التي لم يجد لها مقابلاً، ومن المحتمل أن المحدد (Doulos) علي سبيل المثال، والذي يستخدمه دارا Darius ليخاطب به جاداتاس Gadatas يمثل

الكلمة الفارسية القديمة «باندাকা» والتي بدورها تعني «التابع المخلص للملك»، وبالمثل فإنه لا يوجد أي شك في أن الاسم «جاداتاس Gadatas» هو النقش غير المتقن للاسم الفارسي «باجاداتا»، ومازال هناك شيء واحد لسنا متأكدين منه وهو تاريخ إرسال هذه الرسالة في عهد دارا Darius حيث لا توجد أية صورة أو علامة عليها تجعلنا نقول بأن تاريخها كان بعد أو قبل اندلاع الثورة الأيونية (492-500)، أي قبل أو بعد عبور دارا Darius لآسيا الصغرى (513 512)، وببساطة فإنه من المغري أن نفترض أن هذا الإعلان الملكي قد تم تسجيله في سلسلة من الإجراءات التي اتخذها أثناء إقامته في سارديس في طريق عودته من أوروبا، ويوضح هيرودوت Herodotus أن الملك الأكبر قد جلس علي العرش (بروستيون) في سارديس خلال استقباله للوفود (الكتاب الخامس 2)، ومن المحتمل أن مديري هيكل أبوللو قد قدموا إليه هناك، وطلبوا منه أن يتخذ موقفاً بخصوص هذه القضية التي كانت تقلقهم.

والرسالة نفسها تقع في جزأين كلاهما مستقل عن الآخر ولكنهما مرتبطتان، ففي الجزء الأول يعرب الملك عن رضاه وسروره بجاداتاس Gadatas لما فعله من أعمال زراعة البساتين والتي نفذها بشكل جيد للغاية، ولم تتم الإشارة إلي وظيفة جاداتاس Gadatas ، ولقد افترض أحياناً أنه شغل منصب المرزبان في سارديس بعد وفاة أرتافرنيس Artaphernes حوالي عامي (492-493) (غير موثقة) .

ومن الصحيح أنه في مغنيسيا علي نهر The Meander كان يوجد هناك سكن يستخدمه مرزبان سارديس وذلك في عهد أوروكتيس Oroetes (هيرودوت Herodotus الكتاب الثالث 122-125) حوالي عام 525، واستخدمه أيضاً تيسافرنيس Tissaphernes بعد ذلك بأكثر من قرن (ثيوسيديدس Thucydides، VII، 53 51) وتبعاً لكتاب أوكونوميكوس الذي كتبه زينوفون Xenophon فقد كانت وظيفة الحكام أيضاً تتمثل في

الحفاظ علي الأرض التي يتم زراعتها وزيادة المحصول، وإلا فإنه لن تتوافر المؤن الكافية للحاميات، ولن يتم دفع الجزية (الكتاب الرابع، فقرة 11)، ولكن هذه الرسالة تتحدث عن أرض معينة، والتي تم مدح جاداتاس Gadatas ؛ لأنه تمكن من أقلمة واستزراع بعض الأشجار والنباتات المجلوبة من «بيران نيس يوفراتو» أي (عبر الفرات) وهي عبارة يونانية تصف بأسلوبها الكلمة الأكادية «إبير ناري»، ولا يمكن أن تفهم هذه العبارة إلا كإشارة إلي الحداثق والجنان الفارسية المشهورة التي اشتملت من بين مكوناتها علي حداثق نباتية مكرسة ومخصصة لتجارب استزراع الأنواع النادرة من النباتات، وبالنظر إلي هذه الظروف فإنه من المحتمل جداً أن جاداتاس Gadatas هذا كان القهرمان المسؤول عن البستان الملكي / المرزباي، الذي يقع بالقرب من مغنيسيا علي نهر The Meander ، «وذلك مثل عساف الذي كان مسؤولاً عن منتزه الملك» (بارديس لاميليك) في سوريا في عهد أرتاكسركسيس Artaxerxes الأول (نيهيميا 2-8)، ويشير دارا Darius إلي أراضي هذه البساتين في الجزء الثاني من رسالته «بالأراضي المدنسة» بالمقارنة مع عبارة أخرى في بداية النص وهي «الأراضي التي أملكها» (الفصل 7/10)، وهذا التعبير اللافت للنظر «الأراضي المدنسة» يمكن أن تبرره حقيقة أنها ملحقة وبشكل واضح بالأراضي التي تخص ذلك الهيكل اليوناني وهو هيكل أبوللو إله أولاي بالقرب من مغنيسيا علي نهر The Meander ، ويوبخ دارا Darius جاداتاس Gadatas ؛ لأنه أجبر «البستانين المقدسين» علي العمل عنده وعلي دفع الجزية، ويمكن الآن إعادة تنظيم وذكر الامتيازات التي تمتعوا بها كالتالي: فقد تمتع الهيكل بحصانة مالية، حيث إن «البستانين المقدسين» لم يكونوا يدفعون الجزية ولم يكونوا يتعرضون لأي من المطالب المرزبانية المنصوص عليها بمقتضي نظام السخرة .

أولاً وقبل كل شيء تشهد الرسائل التي وجهها دارا Darius إلى كل من تاتيناي Tattenai علي المواقف الحازمة التي كان يتخذها دارا Darius من النزوات الشخصية للمرزبانان الذين كان يقوم بتعيينهم، وعندما كان الملك يقوم بمنح أحد المجتمعات امتيازات معينة كان يتم إرسالها إلى الممثلين المحليين للإدارة، وعندما قام أرتاكسر كسيس Artaxerxes الأول بعد ذلك بوقت قصير بإرسال «نهيميا» إلى القدس وحمله بعض الرسائل إلى حاكم إقليم عبر الفرات، وحمله أيضاً رسالة موجهة إلى عساف قهرمان الحديقة الملكية (والذي كان عليه توفير الخشب اللازم لبناء معبد الرب، نهيميا 2: 7-8)، وقد كان علي المسؤولين الملكيين أو المسؤولين عن مرزبانية ما إجراء استقصاء أولاً قبل اتخاذهم أي قرار مهما كان، ولم يهمل تاتيناي Tattenai فعل ذلك، فقد سأل شيوخ القدس عن أعطاهم التخويل والتصريح بالعمل علي إعادة بناء المعبد، ومن الواضح أن أيّاً من اليهود أو المسؤولين المحليين للحكومة لم تكن لديهم نسخة مكتوبة من الأمر الذي أصدره «قورش Cyrus»، وهكذا قام تاتيناي Tattenai بإرسال رسالة إلى دارا Darius يطلب منه فيها أن يجري بحثاً في الأرشيف المركزي، وفي حالة خطاب دارا Darius إلى وجاداتاس Gadatas كانت الامتيازات الممنوحة لهيكل أبوللو إله أولاي قديمة جداً، حيث إن دارا Darius قام بنسبتها إلى أسلافه، ومن الممكن أن قورش Cyrus أثناء قيامه بفتح آسيا الصغري قد كون علاقات طيبة مع الكهنة، وفي المقابل حصلوا نتيجة لذلك علي حصانة مالية، وهكذا فيحتمل أن دارا Darius قام بإرسال رسالته إلى جاداتاس Gadatas بعد أن طلب مديرو الهيكل من الملك الأكبر أن يعكس القرار الذي اتخذه قهرمان البستان، وهكذا كانت الرسالة الموجهة من الملك تأكيداً علي الاعتراف بتلك الامتيازات والتي لا يستطيع جاداتاس Gadatas أن

يتجاهلها بعد الآن؛ وذلك خوفاً من التعرض لعقوبات قاسية علي الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي قام بها في البستان الملكي، واستزراع أنواع جديدة .

وتمثل الرسائل الخطية الصادرة عن الملك استمراراً لسياسة هؤلاء الأباطرة العظام ابتداءً من قورش Cyrus وحتى دارا Darius ، والتي لدينا الكثير من الأسباب للاعتقاد بأنه أرسلها أيضاً للتأكيد علي الامتيازات الممنوحة للمعابد البابلية، وتزودنا هذه الرسالة الموجهة إلي جاداتاس Gadatas بمثال صريح عن الحصانة المالية التي منحت لأحد المعابد، والمثال الوحيد المماثل هو الحصانة التي تم منحها فيما بعد لمعبد القدس: «يمنع فرض جزية أو جمارك أو مكوس عليهم» (عزرا 7: 24، فوروس في ترجمة التوراة السبعينية)، وتشهد هذه الرسالة من دارا Darius إلي جاداتاس Gadatas علي استراتيجية أيديولوجية شاملة اتبعتها أباطرة الفرس، وأيضاً علي الأمثلة المحددة لتطبيقاتها المحلية، فإذا كان قورش Cyrus قد منح مثل هذه الامتيازات، فربما يرجع ذلك إلي أنها كانت قد منحت لهم في الأساس من قبل ملوك ليديا، ونظراً لمحدودية مساحة هذه الأراضي التي تتبع الهيكل، فإن هذا يعني أن خسائر الخزانة الملكية نتيجة هذا الإعفاء كانت صغيرة، وبالنسبة للمخاطر السياسية فقد كانت ضئيلة بالمقارنة مع الفوائد الأيديولوجية التي سيحصل عليها الملك من عقد تحالف مميز مع هيكل له احترامه في قلوب الناس يقع بالقرب من أحد مساكن الإدارة الأخمينية .

وتسهل مقارنة البستانيين المقدسين (هييرو فيتورجوي) لأبوللو إله أولاي مع آلاف العبيد المقدسين (هييرو دولوي) الذين كانوا يعملون في أراضي الهياكل العظيمة في الأناضول، ويقول سترابو Strabo متحدثاً عن العبيد الذين كانوا يعملون في خدمة هيكل كوماننا (Comana) في بونتس (Pontus) (الكتاب الثاني عشر 3 34) أن سيد الهيكل كان له سلطان كامل

عليهم باستثناء القيام ببيعهم (كيريوس بلين تو بيراسكين)، ولقد قال «أنتيوخوس ملك كوماجين Antiochus of Cammagene» مؤكداً علي مثل هذه السوابق الصريحة أو الوقائع الموازية عندما شيد الهيكل الملكي في غمرود راغ: «لن يسمح لأي شخص، ملكاً كان أم فرداً من أسرة حاكمة، أم كاهناً، أم حاكماً محلياً أن يقوم بتحويل خدام الهيكل إلي عبيد (كاتادولايتاي) أو حتي أبنائهم، أو من هم من نسلهم، والذين ينتمون إلي هذه الطائفة إلي أبد الأبد، أو أن يبعدهم، أو ينفرهم بأية طريقة كانت (أنالورتريوزاي)، أو أن يسئ معاملتهم (كاكوزاي) بأي شكل كان، أو أن يجبر مجموعة منهم علي العمل الإلزامي والسخرة (ليتورجيا)، ولكن سيكون الكهنة والحكام المحليون مسؤولين عنهم، وسوف يتولي الملوك والحكام المحليون، وكل شخص بذاته حمايتهم (OGIS ، السطور 171-185) .

وكانت القرى التي يعيش فيها خدام الهيكل، والتي منحها الملك للهيكل (كدوريا) محمية هي الأخرى (VII, IGLS) رقم 4028). وبالتأكيد تعد الحروب وأعمال السلب والنهب هي أحد الأسباب الممكنة للاستعباد أو إساءة المعاملة التي كان يضعها الملك وإدارته في اعتبارهم (والتي كان من الممكن أن تضر بانتظام تدفق العائدات من القرى المنتشرة في المنطقة المقدسة التابعة للهيكل)، ويجب أن نتذكر عند هذه النقطة ما كتبه سترابو Strabo عن خدام هيكل «زيلييا Zeleia» (الذي تم تخصيصه للإله أنيتيس): كنتيجة لكل أنواع الأفعال السيئة التي تم ارتكابها في حقهم وتقليص عددهم (الكتاب الثاني عشر، 3-37) .

هل كانت كل الهياكل في الأناضول، والتي تم تفريس بعضها وإكسابها الأفكار والعقائد والعادات الفارسية (مثل أناتيس) تتمتع كلها بالامتيازات نفسها التي تم منحها لهيكل أبوللو إله أولاي؟ لا تقدم الأدلة المتوفرة أية إجابة عن هذا السؤال، ويجب ببساطة أن نؤكد علي أن وقف

عدد قليل من الهياكل كان أحد الأمور الواضحة خلال العصر الفارسي (بلوتارك

Plutarch، Art 27 4) (سترابو XI 14 16 Strabo).

وتقدم وثيقة أخرى (هي أيضاً من الفترة المتأخرة) نموذجاً موازياً، حيث تكشف بعض النقوش اليونانية من كابادوكيا عن وجود هيكل، تم تكريسه للإلهة الفارسية أناتيس بارزوكارا، وأنه قد تم تكريس خدام ليعملوا علي خدمته، وتذكر هذه النقوش أنهم كانوا معافين من التعرض لإساءة المعاملة من قبل أي شخص، وكذلك من هم من نسلهم إلي الأبد»، وتذكرنا بقوة مثل هذه القواعد التنظيمية والعادات بحقائق الرسالة الموجهة من دارا Darius إلي جاداتاس Gadatas ، وتوضحها أيضاً، ولكن ولسوء الحظ لا نستطيع أن نقول شيئاً عن الوضع المالي لهذه الهياكل الأناضولية تحت الحكم الأخميني، ولا تعني أعمال السلب والنهب التي نظمها داتاميس Datames في بعض من هذه الهياكل، والتي يمكن أن تكون إشارة لتمرده علي الملك الأكبر (Arist.Ps) (أو يكون) II 24 - أ، بوليانوس (VII 21-1 Polyaeus) - والذي لم يثبت بعد- أن هذه الهياكل معفاة بشكل طبيعي من أية التزامات تجاه السلطة الإمبراطورية .

5 غرب آسيا الصغرى: المدن، الملوك، وحال الإمبراطورية بعد الثورة الأيونية:

الإجراءات التي اتخذها كل من أرتافرنيس Artaphernes وماردونيوس

(Mardonius 493 492) :

تظهر طبيعة عملية إعادة غزو آسيا الصغرى التي تمت في نهاية الثورة الأيونية (الفصل 3/4) أن الاهتمام الذي تم إعطاؤه إلي الهياكل المحلية قد وجد حدوده في ولاء الناس، فقد قام الفرس بعملية إعادة الغزو هذه بشكل فظ وبدون شفقة أو رحمة، وهو الشيء الذي لم يفاجأ به

اليونانيون، وكما يخبرنا هيرودوت Herodotus ، فلقد أوضح الفرس أن هؤلاء الذين سيقاومونهم حتي النهاية سوف يتعرضون لعقاب يجعل منهم عبرة، حيث سيتم تحويلهم إلي عبيد، وسيتم ترحيلهم من بلادهم إلي أماكن أخرى، وستصادر أراضيهم، وتهدم منازلهم وهياكلهم (الكتاب السادس فقرة «9»)، ولقد كان هذا هو مصير ملطية Miletus : فقد تم قتل معظم الرجال، وتم استعباد النساء والأطفال، وسلب وسرقة المعبد في ديميا بهيكله وضريحه، ثم إحراقه، وقد قام الفرس بالسكن في الأراضي المجاورة للمدينة مباشرة، وباقي المنطقة المزروعة التي تقع ضمن ممتلكاتها، ولقد عهدوا بالأجزاء الجبلية من المناطق الداخلية إلي «الكاريين سكان بيداسوس»، وبهذه الطريقة تم إفراغ ملطية Miletus من سكانها (الكتاب السادس، 19-20-22) .

ولقد تم إحراق جزر كيوس، ليسبوس، تينيدوس، ثم مدن البر الرئيس، والمدن التي تقع علي مضيق الدردنيل، تم حرقها جميعاً وتحويلها إلي خراب (الكتاب السادس: 32 هـ) .

وعلي العكس مما سبق، فإن أهل جزيرة ساموس الذين لم يشتركوا في الثورة بناءً علي إلحاح وطلب إيسيس Aeaces تم منحهم معاملة تفضيلية: «لم يقم الفرس بحرق ساموس نفسها لا المدينة ولا المعبد» (الكتاب السادس، 25) .

وكما يقرر هيرودوت Herodotus ، ففي نهاية حملات إعادة الغزو هذه، وفي السنة نفسها (493) «قد تم فعل شيء في مصلحة أهل أيونيا إلي حد بعيد»: فلقد أقام أرتافرنيس Artaphernes حاكم سارديس بالإرسال إلي كل الدويلات الأيونية حتي يرسلوا ممثلين لهم، وأجبروا علي أن يقسموا علي تسوية خلافاتهم بالتحكيم بدلاً من أن يظلوا هكذا متربصين ببعضهم البعض، وبالإضافة إلي هذا قام بمسح أراضيهم وقياسها باستخدام الفرسخ (وهو وحدة قياس فارسية للمساحة تعادل 30

فرلنخ)، وقام بناءً علي ذلك بتحديد الضريبة التي تدفعها كل منهم بمبلغ معين ظل ثابتاً لم يتغير علي ما أتذكر، وبالإضافة إلي ذلك فقد كان المبلغ هو نفسه مثلما كان في السابق، ولقد قادتهم هذه الإجراءات إلي السلام (الكتاب السابع، 42 43) .

ثم بعد الحديث عن تعيين ماردونيوس Mardonius قائداً عسكرياً، ووصوله إلي هناك في الربيع التالي (492)، يشير هيرودوت Herodotus إلي إجراء آخر: حيث قام ماردونيوس Mardonius بطرد كل الحكام الولايات غير المسؤولين من كل الدويلات الأيونية، وقام بإنشاء مؤسسات ديمقراطية لتحل محلهم» (الكتاب السابع، 43) .

يشير ديودورس Diodorus معطياً الانطباع بأن هذه الإجراءات قد اتخذها أرتافرنيس Artaphernes بعد إجرائه محادثة مع هيكاتيوس Hecataeus (والتي هي مختلفة بالتأكيد)، يشير إلي عملية إعادة الغزو بالكلمات التالية: «قام أرتافرنيس Artaphernes بإعادة القوانين (أبيدوك) إلي المدن، وفرض عليهم جزي محددة (إيبي تاكسين) تبعاً لقدرة كل منها علي الدفع (كاتا دينامين) (X 25-4) .

الحروب الحدودية والتحكيم:

دعونا نجري فحصاً أولياً للقرارات التي يقوم هيرودوت Herodotus بنسبتها بشكل صريح إلي أرتافرنيس Artaphernes ، ومن الواضح أنه علي الرغم من أن هيرودوت Herodotus يصف هذه الإجراءات بأنها كانت «مؤدية إلي السلام» (أيري نايا)، فإنه لم يدافع عن القائد الفارسي أرتافرنيس Artaphernes هذا، ولقد كان مسروراً لذكر ما كان بالنسبة له دليلاً علي أن المرزبان الفارسي قد بدأ عملية تحسين جديرة بالذكر للعلاقات بين الدويلات الأيونية، ولقد عرف هيرودوت Herodotus ، والذي كان موطنه الأصلي هو بلدة هاليكارناسوس الأيونية، عرف أن الصراعات الحدودية كانت واحدة من أكبر المشكلات التي تعاني منها

الدويلات اليونانية، ولقد قدم مثلاً حيّاً علي أعمال السلب والاعتصاب عن طريق نقل ما رواه بعض الجنود الذين نجوا من معركة لادي Lade ، فأثناء محاولتهم العودة لبيوتهم دخلوا إلي أراضي إيفيسوس وكان ذلك في الوقت الذي تحتفل فيه النساء بعيد Thesmophoria ، وعندما وجدوا هذه المجموعة من الرجال المسلحين قد دخلوا إلي أراضيهم، اعتقد رجال إيفيسوس علي الفور أنهم قطاع طرق يسعون وراء نساءهم، فأسرعوا لنجدتهم، وجمعوا كل ما استطاعوا جمعه من الرجال، وقتلوا كل أولئك الرجال الذين كانوا من جزيرة كيوس» (الكتاب السادس، 16) .

ولقد أثارت قلة ما لدي المدن المجاورة من أراضي قابلة للزراعة أثارت حقدهم علي هذه المدينة، وتسجل إحدى الكتابات اليونانية (282-283) هذه الحقيقة بوضوح: فلقد اضطر الملك ليسيماكوس Lysimachus إلي التدخل للفصل في نزاع مرير تشاً بين ساموس وبريين حول أحقية كل منهم في إمتلاك إحدى المقاطعات (باتينيتر RC7) ، ولقد استدعاهم الملك، وقام كل من وفدي المدينتين بعرض قضيته، وكيف أنه له الحق في ضم هذه المقاطعة، وقام مبعوث مدينة ساموس بسرد تاريخ أحقيتهم في هذه المقاطعة، والذي يعود إلي القرن السابع ق. م، وذلك من خلال تقديم قصص وشهادات ووثائق قضائية أخرى، والتي أقنعت الملك بأحقيتهم في ضمها لهم، والتي تعود إلي الأجداد .

والشيء المثير أيضاً هو أننا نمتلك وصفاً واضحاً للإجراءات التي فرضها المرزبان الفارسي، ولقد حصلنا عليه من أحد النقوش في ملطية التي يعود تاريخها إلي بداية القرن الرابع أي بعد عصر أرتافرنيس Artaphernes بقرن كامل، ويسجل هذا النقش قراراً اتخذته الملك الأكبر أرتاكسركسيس Artaxerxes الثاني وستروسييس Struses مرزبان إقليم أيونيا وذلك بهدف وضع نهاية للنزاعات الحدودية العديدة بين مدينتي ملطية

وميوس حول منطقة في سهل نهر The Meander ، ولقد قامت كل من المدينتين بعرض قضيتها علي الملك والذي أمر ستروسييس Struses بأن يقضي بينهما، وقد تم نقل هذه القضية في البداية إلي القضاة الأيونيين ليفصلوا فيها (والذين تم ذكر أسمائهم في هذه النقوش)، ولقد قامت كل من المدينتين بإرسال وفد يمثلها وكلفته بعرض قضيتها بالاستعانة بالشهود والأدلة، وقد سافر القضاة حول تلك المنطقة المتنازع عليها وذلك حتي يقوموا بتحديد أراضيها، ثم نقلوا قرارهم (أو بشكل أدق مقترحهم) إلي ستروسييس Struses والذي قضي بعد الاستماع إلي ما قاله القضاة الأيونيون بأن المنطقة المتنازع عليها هي ملك ملطية (تيلوس إيبويزي) (تود رقم 113)، وتؤكد هذه الوثيقة نوعية المعلومات التي حصل عليها هيروودوت Herodotus ، وتشهد بشكل يثير الإعجاب علي العلاقة التي كونها المرزبان مع المدن الأيونية، وقد اعترفت الإدارة الفارسية رسمياً باستقلالهم الذاتي، وذلك بقدر استمرار ستروسييس Struses في عدم التصرف بناءً علي سلطته فقط ولكن قيامه بنقل المسؤولية إلي السلطات المحلية التي يعود تاريخها إلي الرابطة الأيونية القديمة (والتي لم تنحل مطلقاً)، وفي الوقت نفسه فإن الإجراءات والمداولات تشير بوضوح إلي أن السلطة كان مركزها سارديس .

وقد كانت عملية التحكيم هذه التي قام أرتافرنيس Artaphernes بفرضها علي الدويلات اليونانية تنسجم بشكل كامل مع الطرق الأخمينية والتي كانت تهدف إلي السيطرة علي هذه المدن أكثر من السعي إلي حكمها، ولقد كان الحفاظ علي النظام والاستقرار هو الأساس الذي قامت عليه سياسة أرتافرنيس Artaphernes ، فلقد كافح ليضمن استمرار النظام الذي فرضته الإمبراطورية، والذي لم يكن من الممكن الحفاظ عليه في ظل هذه الصراعات الحدودية المستمرة، ولكن أصبح استقلال هذه الدويلات وحكمها الذاتي لأنفسها خاضعاً للمراقبة والتقييد من قبل

سلطات أعلي، حيث إن اللجوء إلى التحكيم لم يعد يعتمد علي حسن نواياهم ولكن بدلاً من ذلك علي سياسة ينادي بها ويدافع عنها المرزبان والذي راقب تطبيقها مراقبة دقيقة، وبمجرد أن تم إعلان الحكم، فإن أي من المدينتين طرفي النزاع لم تكن تستطيع التملص من الالتزامات التي فرضت عليها بمقتضاه دون أن يتم اعتبارها مدينة متمرده، فقد كان المرزبان هو المسؤول عن تفعيل وتطبيق الحكم الصادر ولو بقوة السلاح إن اقتضي الأمر .

مسألة الجزية:

إن تفسير عملية إعادة تنظيم الجزية تثير مشكلات أكثر تعقيداً، حيث إنه أولاً: لم تؤدّ عملية إعادة تنظيم الجزية إلي زيادة مقدارها، حيث إن ملاحظة هيرودوت Herodotus التي تشير إلي أن مقدار الجزية ظل كما هو دون تغيير «تبدو صادقة ويمكن تصديقها إلي حد كبير، حيث إنه من المستحيل أن يفكر أرتافرنيس Artaphernes في زيادة الضغط المالي علي المدن التي كانت قد استنزفت مواردها المالية للتو نتيجة تمردّها الطويل، وكما تتضمن ملاحظة هيرودوت Herodotus فلم يكن القصد من وراء الترتيبات المالية التي استحدثها المرزبان هو زيادة الجزية، ولكن كان الهدف هو توزيعها بشكل عادل، ويشير ديودورس Diodorus منطقياً إلي أن الجزية تم تحديدها علي أساس قدرة كل مدينة علي الدفع، وذلك اعتماداً علي حجم إنتاجية أراضيها (كاتا دينامين)، وكما نعرف فإنه في قلب الجزية كانت توجد العائدات الزراعية (P.S-Arist [oecon] II. 1-4)، وكان هذا هو السبب وراء قيام السلطات الأخمينية بمسح وقياس أراضي كل مدينة، ومن المنطقي أن تستخدم عمليات المسح والقياس «الفرسخ» كوحدة للقياس، وفوق كل شيء، فإنه لم يتم تعديل مقدار الجزية التي قام دارا Darius بفرضها في عام 518 (كاتا إثني) علي كل إقليم من الأقاليم، ومن ناحية أخرى، فإن المقدار الذي تدفعه كل مدينة من المدن قد يكون

زاد أو نقص بالتناسب مع التقييم الذي أعلنه المساحون الملكيون لمساحة أراضيها».

وهكذا فإن هيرودوت Herodotus لم يكن مخطئاً عندما قام بالربط بين اثنين من الإجراءات، واللذين قد يبدوان مختلفين، وهما التحكيم الإجباري، وإعادة توزيع حساب الجزية، حيث كان من اللازم لحدوث استقرار في العلاقات بين المدن الأيونية وبعضها البعض أن يتم أولاً تحديد الأراضي الخاصة بكل مدينة منها، وأن يتم تسجيل حدود كل منها في وثائق رسمية يتم حفظها في الأرشيف المرزباني في سارديس (بازيليكا جرافاي)، وكان يتم تسجيل كل تعديل يحدث علي هذه الحدود ويحفظ في الأرشيف بما في ذلك علي سبيل المثال عمليات المصادرة والمنح التي تم تقريرها بعد سقوط ملطية (هيرودوت Herodotus الكتاب السادس 20)، وقد أصبحت هذه الوثائق دائماً هي المصدر الرئيس للتأكد من صحة شيء ما، ومعني أن تبدأ حرب بسبب نزاع حدودي هو أنك تعارض هذه الوثائق وتشكك في صحتها، ولقد ضمن مثل هذا الإجراء الوقائي انتظام عملية دفع الجزية، وهي ميزة ليست فقط في صالح الإدارة الملكية ولكن أيضاً بالنسبة للمدن، والتي من ناحية أصبح يتم فرض الضرائب عليها بشكل أكثر عدلاً، ومن ناحية أخرى أصبحت قادرة علي التقدم باستئناف اعتماداً علي إحدي الوثائق المرزبانية، وفي الوقت نفسه فإن هذه الإجراءات أدت أيضاً إلي القضاء علي بعض جوانب القصور في النظام الإداري والتي كانت قد لعبت دوراً في إشعال فتيل الثورة.

الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الديكتاتورية:

لقد كان الإجراء الثالث الذي اتخذه الفرس والذي يتمثل في (خلع الحكام الولايات) هو السبب وراء حدوث أصعب المشكلات، وإثارة أعماق التساؤلات، بالإضافة إلي أن هذا كان هو الحال في أيام هيرودوت Herodotus ، والذي مارس قدراً كبيراً من الحكمة عندما قام بتقديم عبارته

بهذه الطريقة: «لقد قام (أوتانيس Otanes) بفعل شيء سيكون مفاجأة كبيرة لهؤلاء اليونانيين الذين لا يستطيعون تصديق أنه أعلن للمتأمرين السبعة أن بلاد فارس سوف تدار بواسطة حكومة ديمقراطية» (الكتاب السادس 43)، وإحقاقاً للحق، ومن وجهة نظر المؤرخ فإن المقارنة التي أجراها هيرودوت Herodotus غير حاسمة وغير قاطعة، وتوجد الكثير من الشكوك حتي منذ القدم (III، 80) حول الحماسة الديمقراطية التي تنسب إلي أوتانيس Otanes! ودعونا أيضاً نذكر هذا التناقض الذي وجدناه بين ما يقوله هيرودوت Herodotus وما يقوله ديودورس Diodorus: فإذا كانت العبارة التي ذكرها ديودورس Diodorus «أعاد للبلاد قوانينها» تعادل الإجراء الذي يصفه هيرودوت Herodotus (خلع حكام الولايات وتأسيس الديمقراطيات)، فإن ديودورس Diodorus يصف أرتافرنيس Artaphernes بأنه أول من شرع في هذا الاتجاه الديمقراطي، ولكن بالنسبة لهيرودوت Herodotus فإن ماردونيوس Mardonius هو أول من بدأ فيه .

وإحدي الملاحظات المبدئية هي: لا يوجد معني لأن نقترح وعلي نموذج جمهور هيرودوت Herodotus أن هذا الإجراء لا يمكن تصديقه بسبب الاتجاه السياسي الذي ينسب إلي الفرس؛ ولأن الفرس لم يكونوا يفكرون بأي من التفضيلات أو الاتجاهات الأيديولوجية فيما يتعلق بشكل الحكومة التي تدير أمورهم، فإنهم من الممكن عند أية لحظة أن يقوموا بمساندة مثالية (أو عدم معارضة) لميلاد أو ظهور نظام ديمقراطي، ومن الواضح أن السؤال الوحيد هو كالتالي: هل قاموا حقاً بفعل ذلك؟ وعند هذه النقطة نجد أن الأدلة متعارضة علي الأقل عند التحليل الأولي، وكبداية فإنه من الواضح أن حكام الولايات الذين قام أرتاجوراس Aristagoras بطردهم والذين لجأوا إلي الفرس وعاشوا بينهم، قد استعادوا مكانتهم السابقة، وبالتأكيد فإن هذه الحقيقة تنطبق علي إيسيس

(Aeaces) حاكم ساموس، والذي أعيد توليته علي الجزيرة «كمكافأة علي خدماته الجلييلة والقيمة» التي قدمها للفرس (VI، 25)، ومن المعروف أن العديد من حكام الولايات الآخرين قد تولوا السلطة لاحقاً في مدن أخرى (مثل كيوس، لامبساكوس)، وقد قام كسركسيس Xerxes بتنصيب العديد منهم لاحقاً (الكتاب الثامن 85)، وإذا لم تكن المعلومات التي قدمها هيرودوت Herodotus هي مجرد كلام فارغ، وتقودنا بقية مناقشته للاعتقاد بأنه قام بجمع معلوماته بعناية، فإننا يجب أن نعتزف بأن الإجراء الذي يصفه وحتى إذا كان مقتصرأ علي إقليم أيونيا (ولكن ماذا يعني هذا الاسم بالتحديد؟) فإنه لا يستحق الصفة أو السمعة التي ينسبها إليه .

والشيء الواضح أيضاً هو أن إدخال أنظمة ديمقراطية لم يكن ناتجأ عن قرار متسلطأ اتخذته الإدارة الفارسية، ولكن، وبدلاً من ذلك فإنه يمكننا أن نتصور أن الفرس قد تعلموا درساً من الثورة الأيونية، فقد أظهرت بداية الثورة وبشكل صريح أن الأنظمة الاستبدادية في العديد من المدن قد أصبحت عاجزة، وهي الظروف التي استغلها أريستاجوراس Aristagoras (الفصل 3/4)، وأدت إعادة فرض حكام الولايات هؤلاء علي المدن، والتي كانت ترفض أي شيء له صلة بهم وبأي شيء (VI، 5، ملطية)، أدي بالضرورة علي المدي القريب أو البعيد إلي عودة المشكلات الداخلية الخطيرة إلي الظهور، ولربما أضر ذلك بـ(باكس برسيكاس)، والتي كان أرتافرنيس Artaphernes قد استعادها لتوه؛ ولأن الفرس كانوا عمليين، فقد قاموا أحياناً بإعادة تولية بعض حكام الولايات الذين كانوا أوفياء لهم مثل إسييس (Aeaces) والذي تمكن من إقناع مواطنيه بأن يتخلوا عن الثورة خلال معركة لادي Lade ، وقد قاموا أيضاً في أحيان أخرى بالاعتراف بالحكومات الديمقراطية التي نشأت في مدن أخرى بعد عام 499 .

ومن المحتمل أن ما أراده هيرودوت Herodotus قوله هو إنه ببساطة «عند نهاية الثورة، لم يعد الفرس يقومون بشكل منتظم بإعادة فرص حكام الولايات علي مدنهم»، ولا شيء غير ذلك، ولكن هذا كان كافياً -إلى حد ما- بالنسبة لليونانيين في القرن الخامس! وقد كان هذا هو الموقف نفسه الذي يشير إليه ديودورس Diodorus عندما يتحدث عن «استعادة قوانين المدن» أي استقلالها وحكمها الذاتي لنفسها، بمعنى أن الفرس لم يتدخلوا في إنشاء الأنظمة الحاكمة في المدن التي تم غزوها حديثاً، وقد نبغ مثل هذا الاتجاه من سياسة تسعى إلى نشر السلام (بالمعنى الذي أراده هيرودوت Herodotus) بتوافق تام مع النشاط العام لأرتافرنيس Artaphernes - والذي ينسب ديودورس Diodorus هذا الإجراء إليه - وربما بشكل غير خاطئ، وإذا كان ماردونيوس Mardonius - كما يقول هيرودوت Herodotus - هو من اتخذ هذا القرار، فإن هذا يشير ببساطة إلى أنه قد صدرت إليه أوامر بأن يعلن عن سياسة ملكية ما بشكل رسمي، وربما كاستجابة لطلب توضيح قدمه أرتافرنيس Artaphernes سابقاً، والذي بالتأكيد لم يصدر أي من قراراته بدون استشارة السلطة المركزية قبل ذلك .

وبعد كل شيء، فقد عرف دارا Darius عند انتهاء الثورة الأيونية إلى أي مدي يمكنه أن يثق في ولاء حكام الولايات له، ولم يكن غافلاً عن أن المدينة الديمقراطية ستكون مسؤولية بطريقة مثالية عن دفع الجزية، ولكن في المقابل (هل نحتاج إلى قول ذلك؟) لم يكن هناك ما يمنعه من تنصيب حكام الولايات كحكام علي المدن في المستقبل حتي في إقليم أيونيا، وذلك إذا شعر بأن مثل هذه السياسة سوف تكون في مصلحته.

الحكم الذاتي والسيطرة العسكرية:

علي الرغم من أن المدن اليونانية كانت تتمتع بالاستقلال الذاتي ، إلا أن سيطرة الفرس عليها كانت لا تقل شيئاً عن سيطرتهم علي باقي المدن ، وعلي الرغم من أن الأدلة المباشرة علي ذلك كانت نادرة ، إلا

أنه مما لا شك فيه أن الحاميات الفارسية كانت متمركزة في أماكن عدة علي الشاطئ، وهكذا فإننا نعرف من هيرودوت Herodotus أن ساندوسيس Sandoces كان هو حاكم (هيبارخوس) مدينة سايمي (Cyme) في إقليم إيولس عام 480، وأنه في عام 499، أو بعد هذا التاريخ بقليل، انضمت سايمي Cyme إلي الثورة، وقد تم إعادة الاستيلاء عليها بسرعة عام (497) من قبل الجيش الذي كان يقوده أرتافرنيس Artaphernes وأوتانيس (V Otanes ، 123)، وقد كانت مدينة سايمي Cyme إحدى القواعد البحرية للأسطول الملكي: وقد أمر كسر كسيس Xerxes قبل عام 480 السفن بالتجمع في سايمي Cyme وفوقيا Phocaea (ديودورس Diodorus الكتاب الحادي عشر 302)، وكانت مدينة سايمي Cyme أيضاً هي المكان الذي أمضي فيه الأسطول الشتاء في طريق عودته من سلاميس عامي (480 479) (XI. 27 1) ، هيرودوت Herodotus الكتاب الثامن فقرة 130)، وقد حد وجود حاكم في المدينة من استقلالها وحكمها الذاتي إلي حد كبير، ولم يكن الفرس يسمحون بأدني قدر من عدم السرية في قواعد أسطولهم، أو في ترسانات بناء السفن والتي كانت منتشرة وموزعة علي طول ساحل البحر المتوسط .

القوة الإمبراطورية والقوات الملكية:

لا يمكن أن يتم اختزال آسيا الصغري إلي مجرد شاطئها الغربي، أو إلي المدن الموجودة فيه، ففي داخل آسيا الصغري لم يُعَنَ الغزو أو الاستعمار الفارسي بضم ودمج كل الأراضي الملكية في شبكة المنظومة الإمبراطورية الجديدة، ولسوء الحظ فإن ما لدينا من معلومات حول العلاقات بين هذه الأراضي وبين القوات المرزبانية هي معلومات متفرقة، وبشكل واضح يمكن أن نستشهد بكتالوج جيش كسر كسيس Xerxes كما قدمه لنا هيرودوت Herodotus فقد كان جيش كسر كسيس Xerxes مكوناً من عدد مبير من أفراد المشاة (تم ذكرهم في

قائمة الأشخاص الموجودين في النومات التي تدفع الجزية، وظل بعضهم خاضعاً لسلطة الملوك والحكام، وهي حقيقة نعرفها من الوثائق التالية، فلقد تم تعبئة البفلاجونيين (Paphlagonians) مع الماتيني The Matieni (VII 72) وتم أيضاً دمج الميسيين والبيسيديين (VII 74, 76 Pisidians) بالإضافة إلى Moschians ، والماكرونين Macrones و Mossynoeci (VII 78,79) والذين تفضل النصوص اليونانية المكتوبة في القرن الرابع قبل الميلاد أن تؤكد علي أنهم قد حظوا باستقلال كامل عن السلطة المركزية، ولكننا لا نعرف عنهم شيئاً (أو أقل من لا شيء بقليل) خلال حكم دارا Darius وكسر كسيس Xerxes باستثناء ما ذكره ديودورس Diodorus (XI 61-4) ، حيث صور البيسيديين Pisidians عام 466 في صورة أنهم سيظلون أعداء للملك .

ويذكر هيرودوت Herodotus أن من بين الفرق العسكرية كان هناك القبارصة (50 سفينة)، والكلبيكين (100 سفينة)، والبامفليين Pamphylians (30 سفينة)، وسفن إقليم ليسيا (50 سفينة) (الكتاب السابع 90-92)، وعلي الرغم من أن هيرودوت Herodotus رفض أن يذكر أسماء قادة الفرق العرقية المشتركة في الجيش (الكتاب السابع 96)، إلا أنه قام بإعطائنا أسماء قادة الفرق البحرية المشاركة، بالإضافة إلى ذكره لاسمي قائدي الفرقين الفينيقية والقبرصية، ذكر أيضاً «سينيسيس ابن أرميدون قائد سفن كليكا، سيرنيسكوس ابن سيكاس قائد سفن ليسيا، وهستيوس ابن تيمنيس، بيجرس ابن هيسلدوموس، داماسيثماس ابن كاندوليس قائد سفن كاليا» (الكتاب السابع 98)، وتوضح بقية المناقشة أنه في داخل هذه الدول كانت القوة مقسمة بدورها فيما بين عدد من البلديات الصغيرة، ومرة أخرى لا يقوم هيرودوت Herodotus بذكر أسماء الحكام واحداً تلو الآخر، ولكن، وعلي الرغم من ذلك فقد كان هناك استثناء واحد، حيث ذكر اسم الملكة أركميسيا: «إنها ابنة

ليجداميس وهو من سكان هاليكارناسوس، أما أمها فكانت من جزيرة كريت، وقد أبحرت كقائدة علي رجال هليكارناسوس وكوسنيسايروس وكاليدنا، وقد قامت بتجهيز خمس سفن حربية» (الكتاب السابع فقرة 99)، وفي وقت حدوث الثورة الأيونية، نعلم بوجود «بيكسوداروس ابن موسولوس وهو رجل من سينديا وقد تزوج من ابنة ملك كيليكى اسمه سينيسيس» (الكتاب الخامس فقرة 118)، ويحتمل أنه كان أحد أسلاف موسولوس حاكم ميلاسا، والذي سيذيع صيته منذ بداية القرن الرابع، وتبعاً لرواية هيرودوت Herodotus فيبدو أن سكان إقليم كاريّا كانوا غير قادرين علي التوحد مع بعضهم إلا تحت ضغط العدوان الخارجي، وقد عقدوا اجتماعاً عاماً «في مكان يدعي الدعائم البيضاء (لويكاي ستيلاي) علي نهر The Marsyas» (الكتاب الخامس 118)، وبعد انتهاء المعركة ضد الفرس «قام الناجون بالإغلاق علي أنفسهم في Labraunda في البستان العظيم الذي يحتوي علي أشجار الدلب المقدسة والمعروفة بمنطقة زيوس ستراتايوس»، حيث قاموا بالتفكير ملياً والتشاور حول الخطة التي سيتبعونها (الكتاب الخامس فقرة 119)، ونعرف أيضاً أن أرض ليسيا كانت مقسمة فيما بين عدد من الأسر الحاكمة، ومن بين هذه الأسر كانت الأسرة الحاكمة في زانثوس (Xanthus) تحاول دائماً فرض هيمنتها علي الأقل في غرب ليسيا.

إن ما يوجد لدينا من معلومات عن إقليم كليكيّا في هذه الفترة ضئيل جداً ويبدو أن هذه المنطقة قد احتفظت بشكل من أشكال الاستقلال والإدارة الذاتية، وعلي الأقل فإن هذا ما اقترحه وجود حاكم محلي أشار إليه الكتاب اليونانيون بـ«سينيسيس»، وقد كان بلا شك وريث «ملك الكيليكين» والذي يقول عنه هيرودوت Herodotus أنه قام بالتوسط بين ملوك ليديا وملوك ميديا حوالي عام 585 (الكتاب الأول فقرة 74)، ويسميه الكاتب نفسه «سينيسيس ملك الكيليكين» في عام 499 (الكتاب

الخامس 118)، ومرة أخرى فإنه تبعاً لهيرودوت Herodotus كان «سينيسيس الكليكي ابن أورواميدون» من بين أكثر الرجال أهمية في أسطول كسر كسيس Xerxes (الكتاب السابع 98)، والذي تبعاً لما يرويهِ إيشيلوس (Aeschylus 327 pers) لقي حتفه في موقعه سلاميس، ويجب أن ننتظر حتي نهاية القرن الخامس لنحصل علي المزيد من الأدلة، وقد دخل قورش Cyrus الأصغر في علاقات مع «سينيسيس ملك الكليكيين» عام 401، (زينوفون Anab, Xenophon ، الكتاب الأول 2، 12، 23 ستيسياس (Ctesias) 58) والذي أتت زوجته إيبياكسا لتجده في Tyriaeum علي رأس جيشه (الكتاب الأول، 2، 14-20)، وقد كان لسينيسيس هذا سكناً (باسيليون) في طرسوس (الكتاب الأول، 2، 23)، وتم التوصل إلي اتفاق بينه وبين قورش Cyrus: حيث قام قورش Cyrus بمنحه هدايا تكريمية «ووعده بأنه لن يتم نهب أو سرقة أراضيهِ بعد ذلك، وأنه سيستعيد العبيد الذين تم أخذهم من عنده في حالة ما إذا صادفوا أحداً منهم في أي مكان» (الكتاب الأول 25، 27) .

ولا يجب أن نتسرع في استنتاج أن الملك سينيسيس وكليكي مملكته قد ظلا خارج نطاق الإمبراطورية الأخمينية، أو أن دمجهم كان نظرياً أو صورياً فقط، ففي البداية وقبل كل شيء، فإن كليكي كانت تمثل جزءاً من نظام الجزية الذي وضعه دارا Darius ، وكانت تشكل النوم الرابع بأكمله بمفردها، وقد قامت في كل سنة بدفع مقدار (500) طالن من الفضة، بالإضافة إلي (360) حصاناً أبيض (الكتاب الثالث فقرة 90)، وكان لزاماً علي سينيسيس أن يقدم الجند والبحارة مع (100) سفينة، وكانت الفرقة الكليكية تعادل كلاً من الفرقة الأيونية وفرق المدن التي تقع علي الدردنيل (هيرودوت Herodotus ، الكتاب السابع الفقرات 91، 94، 95)، وأخيراً، كانت كليكي منطقة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للفرس، وبداية من عهد دارا Darius كانت هي المنطقة التي كان يتوجب علي الجميع عبورها لقطع

الطريق العظيم الذي يربط بين كل من بابل وآسيا الصغرى كما يوضح ذلك الإجراء الذي اتبعه ماردونيوس Mardonius عام 492: لقد نزل إلى الساحل علي رأس قوة ضخمة برية وبحرية، وعندما وصل إلى كليكية علي رأس جيشه الكبير ركب إحدى السفن، وسار بمحاذاة الساحل برفقة الأسطول تاركاً وراءه ضباط آخرين ليتولوا مهمة قيادة الجنود إلى مضيق الدردنيل (الكتاب السادس 42) .

وقد احتفظت كليكية علي مدار التاريخ الأخميني بدورها المتمثل في كونها مفترق طرق ومركز عصبي بين أراضي الميسابوتاميين Mesopotamian وأرض الأناضول، ويظهر هذا بوضوح مرة أخرى خلال الإعداد لحمله عام 490: لقد ترك القادة الجدد (داتيس Datis وأرتافرنيس Artaphernes) البلاط واتجهوا مع قوة كبيرة مسلحة بشكل جيد إلى سهل أليان في كليكية، وقد توقفوا هناك، وانضمت إليهم الفرقة العسكرية البحرية تتشكل من جميع السفن والرجال التي أمرت المجتمعات الخاضعة للإمبراطورية بتقديمها- بما فيها سفن نقل الخيول التي طلبها أو صادرها دارا Darius من الدويلات الدافعة للجزية في السنة الماضية، وتم إدخال الخيول علي متن السفن التي تنقلهم، وصعدت القوات إلي البوارج الحربية، وأبحروا إلى إقليم أيونيا، وتكون الأسطول من 600 قطعة بحرية (الكتاب السادس فقرة 95) .

وقد حدث مثل ذلك في أربعينيات القرن الخامس، حيث صدرت الأوامر إلي كل من أرتابازوس Artabazus وميجابازوس Megabazus للإعداد لشن الحرب علي الثوار المصريين، وقد تركوا أوطانهم مع فرق عسكرية قوية من المشاة والفرسان، وقاموا بإقامة معسكرات في كليكية وفينيقياء، وعسكروا في كليكية لعام كامل حتي تم استكمال وصول القوات قبل انطلاقهم باتجاه مصر عن طريق سوريا وفينيقياء (ديودورس Diodorus الكتاب الحادي عشر، 74، 6، 75، 1) .

ويذكر هيرودوت Herodotus أيضاً في الفقرة التي يتحدث فيها عن الجزيرة، أنه من بين عدد (500) طالن كانت جزيرة مستحقة سنوياً علي نوم كليكيّا، كان يتم استخدام (140) طالن منها للإنفاق علي وتدعيم قوة الفرسان التي تحرسها» (الكتاب الثالث 90)، وبهذه الطريقة كانت القوات المحتلة والحاميات (بما فيها تلك المتمركزة علي بوابات كليكيّا) قادرة علي إعادة التزود بما تحتاج إليه بشكل كافٍ، كما اقترح زينوفون Xenophon: لقد نزل قورش Cyrus إلي سهل فسيح وجميل، به مصادر كافية للماء، وهو مليء بالأشجار من مختلف الأنواع، وبه أيضاً أشجار العنب، وينتج كمية وفيرة من السمسم، والبنيك، والدُخْن (الجاورس)، والقمح والشعير ومحاط من جميع الجهات من البحر إلي البر بسلسلة عظيمة وشاهقة من الجبال، (الكتاب الأول 2، 22).

هذا هو سهل أليان الذي تأتي مياهه من نهر بيراموس (أريان، الكتاب الثاني 5، 8-9، وسترابو Strabo الكتاب الرابع عشر 5، 17).

وللسيطرة علي جزيرة قبرص أيضاً، كان لا بد من السيطرة بإحكام أولاً علي الساحل الكليكي، فعلي سبيل المثال، كانت كليكيّا هي النقطة التي عبرت منها القوات الفارسية إلي جزيرة قبرص الثائرة في عام 499 (الكتاب الثالث 109)، ويمكن أن نستشهد أيضاً بالمثل الذي تلي ذلك، وهو الحرب التي شنها تيريبازوس Tiribazus وأورونتيس Orontes ضد هذه الجزيرة الكبيرة في العقد الثاني من القرن الرابع: حيث قاموا بالاستيلاء علي الأسلحة الموجودة في فوقيا وسامي، وتجمعوا في كليكيّا ثم عبروا إلي قبرص حيث خاضوا الحرب بقوة وعنف» (ديودورس Diodorus ، الكتاب الخامس عشر 2، 2)، وقد كانت كليكيّا هي المكان الذي سعي القادة الفرس لإعادة التزود منه بالطعام اللازم لقواتهم التي كانت تحارب المدينة، وفي الأوقات العادية كان التجار يقومون برحلات دورية ما بين جزيرة قبرص والساحل الكليكي (الكتاب الخامس عشر، 3، 1-2)، وقد

كان علي أهل قبرص المتجهين إلى بابل أن يسلكوا طريق الساحل الكليكي؛ وذلك ليكونوا علي الطريق الرئيس المؤدي إلى هناك (الكتاب الخامس عشر 204، راجع 79 XIX، 6 4)، ولم تكن الواجهة البحرية لكليكي مجرد موقع لتمرکز وتجمع القوات، ولكن قام الفرس أيضاً بإنشاء مجموعة من الترسانات البحرية (نوريا) وأحواض بناء السفن عليها، وقد كان بإمكانهم الحصول علي خشب ذي نوعية جيدة، وبكميات وفيرة من غابات الأرز الكليكية الشهيرة، ولقد كانت كليكي غنية ببعض المواد الاستراتيجية الأخرى، حيث توضح المصادر البابلية والآشورية علي وجه الخصوص أن الملوك الميسوبوتاميين وجدوا هناك أيضاً أعداداً كبيرة من الخيول، بالإضافة إلى مناجم شهيرة للفضة والحديد .

وفيما يخص الفترة التي نتناولها هنا، فإنه لا يوجد لدينا معلومات مباشرة عن الوجود المحتمل للفرس في منطقة كليكي طراقيا (منطقة جبلية)، وتأقي النقوش التي لا تقبل الدحض والأدلة الأثرية عن الوجود الأخميني هناك من القرن الرابع في الموقع المعروف بـ«ميدان سيكال»، والذي يقع علي الرّغن (أنف الجبل) علي ارتفاع 900 م في جبال طوروس الكليكية، وهكذا فإنه سيكون لن يكون من الحكمة -إلي حد كبير- أن نقوم بنقل الاستنتاجات التي حصلنا عليها من هذا الدليل الذي يعود إلي القرن الرابع، والعودة قرناً أو أكثر إلي الوراء، وذلك حتي نصل إلي العقد الأول من القرن الخامس (وهذا يعني أنه إذا دُكر اسم أرتاكسركسيس Artaxerxes في هذا النقش المكتوب باللغة الآرامية فإن هذا لا يقصد منه أرتاكسركسيس الأول وهي احتمالية لا يستثنيها التحليل الببليوغرافي لهذا النقش)، دعونا نذكر ببساطة أن هذا الموقع هو موقع قديم جداً: واسم «كيرسو» الذي يستخدم للإشارة إلي هذا الموقع في ذلك النقش الآرامي هو بالفعل معروف من حملة نريجليسار Neriglissar (556 577) ، ولقد كان هذا الموقع في ذلك

الوقت هو محل سكن الحاكم المحلي والمسمى «أبوازو»، وهكذا فإنه من الممكن أن يكون الفرس قد شيّدوا حصناً هناك «بيرت» في تاريخ مبكر جداً.
الفرس في آسيا الصغرى:

علي الرغم من أن الملوك والأفراد الفرس كانوا منتشرين في آسيا الصغرى، وأن ذلك من الأشياء الأكيدة، إلا أنه من الصعب القيام بتحديد من هم هؤلاء الأفراد باستثناء المبرزباتات الفرس وعدد قليل من الحالات الأخرى المتفرقة، وعندما كان الكتاب اليونانيون يقومون بالإشارة إليهم، فإن ذلك كان غالباً بشكل عام لدرجة كبيرة مثل «الفرس الموجودين في سارديس» (هيرودوت Herodotus الكتاب الثالث فقرة 128، الكتاب السادس فقرة 4، راجع، Xenophon، هيلينكا الكتاب الثالث (4-25))، وفي بعض الأحيان كانت هذه الإشارات أكثر تحديداً إلى حد ما، فعندما قام ساهمون Cimon بأخذ أسري من الفرس في مدينة سستوس Sestos، «فقد حدث بعد ذلك بقليل أن قام أقرباء وأصدقاء هؤلاء الأسري بالتوافد من ليديا وفريجيا، وقاموا بتحريرهم مقابل دفع فدية كبيرة» (بلوتارك Plutarch، ساهمون 6 9).

وقد وصفهم بلوتارك Plutarch أيضاً بأنهم كانوا أشخاصاً أقوياء من سكان السلاط المرتفعة «هوي أنو ديناتوي»، وقد كان هؤلاء الأشخاص هم أنفسهم الذين كان نيكوجينيس Nicogenes مضيف ثيميستوكليس Themistocles في إيجاي يتمتع ويحافظ علي علاقات منتظمة معهم (ثيميستوكليس 1-26)، وقد سلك ثيميستوكليس Themistocles أيضاً الطريق الرئيس المؤدي إلى الملك الأكبر برفقة أحد الفرس من سكان الساحل (ميتاتون كاتوا برسون تينوس، ثيوسيديدس 1، 137، 3).

وأفضل الأمثلة عن الفرس الذين استقروا في أقاليم الإمبراطورية هو أسيداتيس Asidates (وهو أفضل الأمثلة لأن لدينا أدلة مادية كافيته

عنه)، وقد كان لأسيداتايس مزرعة في ميسيا Mysia علي سهل كايكوس (زينوفون Xenophon: Anab الكتاب السابع، 8، 7 22)، وكانت هذه المزرعة غنية للغاية، وكان بها الكثير من العبيد والأتباع، وعندما عجز اليونانيون عن الاستيلاء علي البرج (تيرسيس) -حيث كان «مرتفعاً وكبيراً ومزوداً بشرفات مفرجة وبقوة كبيرة من المدافعين شبه العسكريين»- قاموا بمهاجمة الحظيرة المسيجة المحصنة «بيجروس» والتي كانت محاطة بجدران «سمكها 8 قوالب من الطوب اللبن»، وقد تم دمج هذا التحصين بدرجة أكبر في النظام الدفاعي للمرزبانية، حيث إن المدافعين عن المزرعة كانوا قادرين علي إرسال إشارات للاستغاثة باستخدام النار، وذلك لطلب المساعدة من القوات المتمركزة بالقرب من الحاميات الملكية، ولا بد أن العديد من المزارع في أسيا الصغرى كانت منظمة بالطريقة نفسها، ولكي نمر بوصف المزارع «إيولاييس» والقلع «تترابرجيا» الموجودة بالقرب من سيليناي Celaenae «والتي كانت ممتلئة بالرجال والبهائم»، حيث كان يمكن الاستيلاء عليها فقط بالاستعانة بالآلات الحربية المستخدمة للحصار (بلوتارك Plutarch، Eum، 8-9).

وقد قام زينوفون Xenophon بوصف هذا النظام بطريقة بسيطة وواقعية، وقد كان المرزبان نفسه محاطاً بعدد كبير من الفرس، كما كان الحال علي سبيل المثال في سارديس (هيرودوت Herodotus الكتاب السادس 3 4)، بالإضافة إلي ذلك، فقد تم منح بعض الأشخاص من الفرس أراضي في البلاد التي تم غزوها (وكان من بين هؤلاء الأشخاص النبلاء الذين توجد لهم روابط وعلاقات كبيرة مع البلاط الملكي)، وكان الهدف من ذلك هو أن يكون لديهم منازل يسكنوا فيها، ومصادر للدخل لينفقوا منها أثناء قيامهم بتأدية المهام التي يكلفهم بها الملك الأكبر هناك (قورش VIII 5 6، 4)، وقد كان هناك أيضاً عدد كبير من المواطنين الفرس

الذين قدموا للاستقرار هناك: كان من عاداتهم الوطنية أن الذين يمتلكون أراضٍ هناك كان يتوجب عليهم أن يقدموا عدداً من الفرسان من رجالهم وممتلكاتهم، وأنه في حالة الحرب كانت تتم مصادرة الحقول (الكتاب الثامن، 8، 20) .

ويمكننا أن نلاحظ النظام الذي كان معمولاً به في بداية الثورة الأيونية عندما قام الأيونيون بشن غارة علي سارديس: «عندما وصل إلي مسامع كل القوات الفارسية المتمركزة غرب نهر The Halys ما حدث من تجمع للدفاع عن الليديين».

(هيرودوت Herodotus الكتاب الخامس فقرة 102)، ويقصد بالليديين هنا «الفرس الموجودين في سارديس»، وقد كانوا خاضعين لسلطة المرزبان (قورش، VIII 6.10)، ومن الواضح أنه تم استدعاؤهم (مع قوات أخرى): وذلك من أجل عملية التفقد السنوية الفارسية في أماكن التجمع، وبهذه الطريقة تم دمج الفرس المنتشرين في الولايات الفارسية في تنظيم يضم قوات الاحتلال الإقليمية، وأسهموا في الدفاع عن أراضي الإمبراطورية، وقد تم ذلك بكفاءة كبيرة بالنظر إلي أن اليونانيين في آسيا الصغرى لم يتمكنوا إلا في استثناءات سريعة الزوال من صد أو مواجهة الفرسان الذين كان يقوم بتقديمهم نبلاء الفرس في الأقاليم الموجودة علي الجهة الأخرى من نهر The Halys (زينوفون Xenophon ، هلينيكا، 15-4 III) .

إن مثال نيكوجينيس Nicogenes هو أحد الأدلة الفردية النادرة والظاهرة علي وجود الفرس في البلاد المرتفعة، ويثبت هذا المثال أيضاً أن الساحل والبلاد المرتفعة علي الرغم من أنهما كانا يشكلان طائفتين مختلفتين للغاية عن بعضهما البعض من وجهة نظر اليونانيين إلا أنهما لم يكونا منفصلين في الحقيقة عن بعضهما البعض، ومن الأشياء الأخرى التي تستحق الملاحظة بدرجة أكبر هي أننا لا توجد لدينا حالة واحدة من

الزواج المختلط بين الفرس واليونانيين (علي سبيل المثال)، والدليل الوحيد المتوافر لدينا هو بخصوص وجود محظيات يونانيات في قصر المرزبان الفارسي، وباستثناء حالة هارباجوس Harpagus في ليسيا، يمكننا أن نلاحظ أن الأسماء الشخصية يمكن أن تشير إلى حدوث زيجات مختلطة في إقليم كاريا في القرن الخامس؛ فمثلاً ميغاداتيس Megadates (اسم فارسي) ابن Aphysis أفياسيس (اسم يوناني)، أو ليتودورس Letodorus (اسم يوناني) ابن شخص آخر اسمه ميغاداتيس Megadates (اسم فارسي) .

وتعود المعلومات الأساسية التي توجد لدينا حول انتشار وتوزيع الفرس في غرب آسيا الصغرى إلى فترة تالية، وفي الحقيقة -وكما نعرف- فإن معظم الوثائق التي تعطينا فكرة ما حول كثافة المستعمرات الفارسية والإيرانية التي كانت موجودة في بعض المناطق المفضلة لهم هي وثائق متأخرة جداً (يعود معظمها لفترة الحكم الروماني)، ولكن من الصعب -إلى حد ما- بتأريخ دقيق لاستيطان العائلات الكبيرة في هذه المنطقة أو تلك من آسيا الصغرى باستثناء الفارناسيين pharnacids سكان إقليم فريجيا الذي يقع على مضيق الدردنيل، وتعود المشروعات الفارسية الرئيسة التي تمت إقامتها في سيليناى (Celaenae) في منطقة فريجيا الكبرى إلى عهد كسر كسيس Xerxes (انظر الفصل 9/13)، وتزودنا أيضاً أسماء الأماكن التي تحتوي على اسم دارا Darius ، تزودنا ببعض المساعدة والإرشاد فيما يخص هذه الناحية، ومن بين المعلومات الأخرى نجد في النصوص المتأخرة أدلة على إنشاء بعض الطوائف الدينية الفارسية، ولكن من المؤكد أن هذه العملية قد بدأت مع المراحل الأولية للفتح وخاصة إذا كنا نقر مع تاسيتوس (III ، 60) بأن هيكل الإله الفارسي أرتيميس في هيروكيساريا (هيبايا) تعود بدايات إنشاءه إلى عهد قورش Cyrus ، ولكننا لا نمتلك معلومات عن الطوائف الدينية الفارسية خلال هذه الفترة في

مركز مثل سارديس علي سبيل المثال، وتتمثل أفضل الأدلة الموجودة لدينا في بلاطة حجرية عليها نقوش توجد في منطقة داسيليوم، وتصور النقوش الموجودة عليها تقديم أحد القرايين الفارسية والتي تتوافق بشكل جيد إلي حد ما مع أوصاف هيرودوت Herodotus وسترابو Strabo لها، ولسوء الحظ فإنه من الصعب تحديد تاريخ كتابة هذه النقوش بدقة، ولكن يحتمل أنها تعود إلي النصف الثاني من القرن الخامس، وعلي أية حال فهي صورة متكررة نجدها في العديد من المناطق في العالم الأخميني (شكل 33 أ هـ ص 244) وخاصة علي طبق ذهبي من خزانة $Us \times O$ ، وأحد النقوش البارزة التي وجدت بالقرب من قيصري (الفصل 16-6، شكل (60) ص 712).

وأحد الأدلة المثيرة بشكل خاص هي بلاطة تحمل نقوشاً وجدت عام 1981م بالقرب من داسيليوم (سلطاني كوي) والتي يعود تاريخها لحوالي عام 500، وهي تمثل المثلث الأقدم في سلسلة من الصور البارزة المسماة بـ «الصور اليونانية الفارسية»، حيث توجد في اثنين من السجلات المكسدة صور توضح مشهدين: الأول يصور مأدبة طعام جنائزية، أما الثاني فيصور أحد مشاهد الصيد، وقد نُقش تحت هذين المشهدين باللغة الآرامية أنهما تم جمعهما ونقشهما بواسطة «أرياباما» نكريماً لـ «آدا»، ومن الواضح أن الشخص الأول هو أحد الأشخاص الفارسيين ذوي المناصب العالية، والثاني هو أحد رفاقه، ويبدو أن أرياباما قام بوضع رفاة «آدا» في أو بالقرب من الرابية الجنائزية التي بناها لنفسه عندما كان حياً، ويشبه هذا النقش نقشاً آخر والذي ربما قد يكون معاصراً إلي حد ما للنقش السابق أو يليه بفترة كبيرة، وهو مكتوب بالآرامية، وقد وجد أيضاً بالقرب من داسيليوم، وهذا النقش هو نقش جنائزي يستحضر ذكرى المتوفي «إناب» ابن أسيا، ويبتهل إلي الآلهة بيل ونابو (جيسون II، رقم 37).

ويتمثل الهدف الرئيس للوح الحجري الأول في تقديم ما يمكن أن

نسميه بالجيل الأول من الموظفين الفرس رفيعي المستوى الذين يسكنون في مقاطعات آسيا الصغرى، وذلك علي الرغم من أننا لا نستطيع تكوين روابط مباشرة مع الفرس (الذين تم ذكر أسماء أعداد قليلة منهم) في المصادر الكلاسيكية الخاصة بمنطقة داسيليوم، ويظهر هذان اللوحان الحجريان أيضاً أنه كان يوجد موظفون من غير الفرس ضمن العاملين في إدارة المرزبانية: حيث إن «آدا» هو اسم سامي ويمكن أن يكون «إناب» هذا من أصل يهودي (ولكن طريقة قراءة الاسم غير أكيدة)، وربما كان هذا الرجل هو أحد اليهود المعروف أنهم قد استوطنوا في ليديا في القرن الرابع، وإذا كان هذا صحيحاً، فإن النقش الثاني يقدم لنا دليلاً علي حدوث توفيق واضح بين المعتقدات الدينية المتعارضة، ولقد قام إناب مثل بعض من هم علي ملته الموجودين في جزيرة فيلة، وذلك لو كان يهودياً فعلاً، وبدون تردد بالابتهاال والتضرع للآلهة البابلية، ولم يعد يوجد هناك أي شك في أن المرزبانان في سارديس قد اتخذوا من العديد من اليهود الموجودين في ليديا معاونين لهم، مثل مرسوس ابن جيجس، الذي كان نشطاً في الفترة ما بين قمبيز Cambyeses (وبالتأكيد قورش Cyrus أيضاً) وبداية الثورة الأيونية عندما قُتل في كمين نصب له (هيرودوت Herodotus الكتاب الثالث فقرة 122، الكتاب الخامس فقرة 121) .

الفن المرزباني والفنانون المحليون:

تندرج الألواح الحجرية التي تم مناقشتها تَوَّأ تحت طائفة الأعمال الفنية التي تعرف تقليدياً بـ«الفن الفارسي اليوناني»؛ وهذا بسبب الدور المحوري الذي لعبه الفنانون اليونانيون في إنتاج هذا الفن، وعلي الرغم من ذلك فإن التفسير يحتاج إلي أن يتم تعديله مثل التفسير الذي يعطي مكاناً رئيساً للفنانين اليونانيين في الاستديوهات الملكية، فمن ناحية سكون من الصحيح أن الجاذبية التي كان يتمتع بها الفنانون اليونانيون

في داسيليوم وفي مناطق أخرى كانت مناسبة جداً، ففي هذه المنطقة الحدودية لا بد أن هناك اتصالات قوية كانت بين الفرس الذين يعملون في البلاط المزرعاني واليونانيين الذين يعيشون على الساحل، وذلك كما يتضح -علي سبيل المثال- من حالة نيكوجينيس التي ناقشناها بالأعلى، وقد كانت الأسواق اليونانية هي المكان الذي يقصده الفرس الموجودون في سارديس لشراء البلاكاي والخصيين (هيرودوت Herodotus الكتاب الثامن 105، إيليان VH XIII)، ومما لا شك فيه فإن قدرًا كبير من البضائع الأخرى والعديد من الأشخاص كان يتم تداولهم بين اليونانيين من سكان الساحل وبين النبلاء من سكان البلاد المرتفعة» (بلوتارك Plutarch، ثيستوكليس، 1-26)، ومن المحتمل أنه بدايةً من هذه الفترة وصاعدًا، بدأ الفرس أنفسهم في المجيء إلى المدن اليونانية، وقضاء أجازات طويلة أو قصيرة بها، ومن هذه المدن مدينة إيفسوس التي خضعت لتأثير الإيرانيين منذ غزو قورش Cyrus لها، ولا بد أن استقرار العديد من اليونانيين في هذه المنطقة بمبادرة من الملك الأكبر الفارسي وخاصة في عهد كسرکسيس Xerxes (الفصل 9/13)، لا بد أنه قد أدى إلى توفير الجو الملائم لازدهار جميع أنواع التفاعلات على الساحة الثقافية .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأشخاص الذين تم تصويرهم على الألواح الحجرية والأختام هم فارسيين نموذجيين، وكان الفرس يسرون على وجه الخصوص بأن يتم إظهارهم وهم يشاركون في الأنشطة المتصلة بمآدب الطعام والصيد، وقد وجدت أيضاً مشاهد تصور تقديم الفرس القرابين لألهتهم.

فقد كان الفرس هم الرعاة، بينما كان اليونانيون هم الفناني والحرفيين، ويمكن أن نلاحظ هذا الشيء نفسه في أجزاء أخرى من الإمبراطورية، وعندما طلب «أرساما» Arsama من نحاته الخاص

«هنزائي القيام بنحت تماثيل تصوره وهو يمتطي الجياد (DA 70 [AD9])، ومن الواضح أنه قد وضع قيوداً كبيرة علي إبداع هذا الفنان، وكان هذا ينطبق أيضاً علي سبيل المثال علي الفنانين والحرفيين الذين كانوا يعملون في الورش الفنية الإقليمية المرتبطة بالقصور المرزبانية وعلي هؤلاء الذين صنعوا الزهريات المنقوش عليها أسماء أباطرة الفرس في ورش منف، وفي أماكن أخرى والتي تم إرسالها بعد ذلك إلي البلاط الرئيس، حيث يوجد الملك الأكبر، وقد كان النمط التي يتم صناعتها عليه هو النمط نفسه الذي كان يطلب استخدامه في الورش الفنية في صوصا وبرسيبولس، وبالمثل فإن القطع الفنية الصغيرة التي تم صنعها من الخشب أو العاج والتي وجدت في مصر تشهد بشكل نموذجي علي استخدام الموضوعات الفارسية، وقد قامت بشكل نموذجي باقتباس واستعارة بعض الأشكال الفارسية، وكذلك كان الحال أيضاً مع المشغولات الذهبية، ووجود مثل هذه الورش الفنية يشرح التجانس النسبي الذي تتميز به الأشياء المصنوعة في الفترة الأخمينية التي وجدت في أماكن أخرى، وتؤكد المشغولات الذهبية والأشياء الصغيرة الأخرى التي تم استخراجها من مانيسا وسارديس وجود ورش للأعمال الفنية في عاصمة إقليم ليديا.

ونتيجة أنه تم تصميم وتنظيم قصور حكام الولايات الفارسية لتكون تقليدياً للبلاط المركزي في عاصمة الإمبراطورية (انظر فصل 8 5)، فقد كانت تلك القصور عبارة عن محطات تبديل للفنون المنتجة في القصور الأخمينية والأختام الذهبية المنقوشة الخاصة بداسيليوم، والتي يعود بعضها إلي عهد كسرکسيس Xerxes هي أدلة جيدة علي ذلك، ويعرض العديد من هذه الأختام مشاهد تستحضر الحديقة المائية الشهيرة التي تحيط بالقصر المرزباني هناك، بينما يحمل البعض الآخر صوراً للشخصيات الملكية، فعلي سبيل المثال يظهر عدد كبير من الأختام

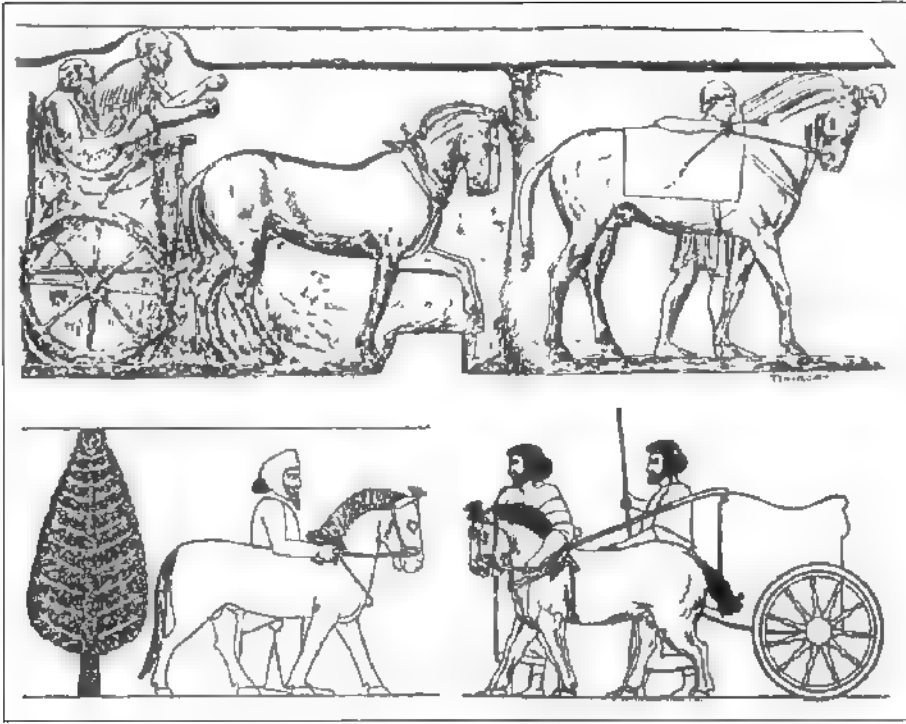
البطل الملكي (شكل 56 ب، صفحة 700)، وتشهد علي ذلك بشكل متكرر لحد كبير الأختام الخاصة بـ«برسيبولس» (وأماكن أخرى)، ويحمل ختم آخر مشهداً يصور الجمهور (شكل 15، ص 210)، والذي يشبه ليس فقط مشاهد من برسيبولس ولكن أيضاً رسماً تم لصقه علي الجهة الداخلية لدرع أحد الجنود الفرس، والذي تم تصويره علي تابوت الإسكندر (شكل 14)، وقد اقترح البعض اقتراحاً قابلاً للتصديق وهو أن الفنان الذي رسمها صنعها من رسوم تخطيطية، والتي جاءت نتيجة الاتصال المباشر مع فن برسيبولس، وذلك الاقتراح أكثر قابلية للتصديق؛ لأن أحد المشاهد المطابقة تقريباً لذلك المشهد يظهر علي أختام عديدة في برسيبولس (الفصل 3-1/6).

الفن المنتج في قصر الملك الأكبر الفارسي والفن المنتج في قصر أمير ليسيّا: توجد أدلة تعود إلي هذه الفترة نفسها تم الحصول عليها من مجموعة عديدة من الآثار الموجودة في زانثوس Xanthus في إقليم ليسيّا، وتشير إلي انتشار الموضوعات الفارسية، وخاصة علي الأثر المشار إليه بـ«المبني (ز)»، بالإضافة إلي تصوير مجموعة من الشباب يحملون منشآت للذباب، ويظهر أحد الأفاريز موكباً من الرماة والخيالة (شكل 149أ)، وتشبه الوضعية التي يتخذها حاملو الدروع (حيث يضعون أذرعهم فوق الأحصنة التي يقودونها)، تشبه بصورة مذهلة ما نراه في برسيبولس (شكل 49 ب، ج) لدرجة أنه افترض أن «النحات الليسي اعتمد علي دراسة أحد المصادر الشرقية الأصلية لينتج مثل هذه الحركة أو هذا الشكل غير اليوناني تماماً».

أيضاً فإنه من السهل أن نري ونلاحظ تأثيرات الفن المنتج في البلاط الأخميني علي واحدة من أشهر الآثار في زانثوس Xanthus ، والذي عُرف منذ اكتشافه بنصب الخطاطيف، وهو عبارة عن عمود جنازي منصوب

علي قاعدة ضخمة، والذي ربما كان طوله يصل في الأصل إلى 10 أمتار، وفي العادة يرجع تاريخه إلى الفترة ما بين عامي 480 و470، ويوجد علي كل جانب من الجوانب الأربعة تماثيل منحوتة في المنتصف، والتماثيل المنحوتة علي الجهة الشرقية هي تماثيل مثيرة علي وجه الخصوص: حيث تصور أميراً ذا لحية جالساً علي عرش منحوت، ويمسك بيده اليسري صولجاناً طويلاً نهايته موضوعة علي الأرض، بينما يحرك الملك باستخدام يده اليميني زهرة لوتس تجاه وجهه، وترتكز قدماه علي مسند للأرجل، ويجلس خلف العرش شخصان من الواضح أنهما خادمان، ويركع أمام الأمير ولد صغير يقدم ديكاً للملك، ويمكننا أن نري خلفه شاباً آخر يقف مستنداً علي عكاز، ويوجد بجواره كلب، ويوجد علي الجهة الشمالية للعمود أمير له لحية وشارب وجالس علي عرش، ويبدو أصغر في السن من الملك السابق، ويحمل في يده صولجاناً يضع قدميه هو الآخر علي مسند للأرجل، ويوجد في مواجهته واحد من الهيليت (جندي مشاه أثيني) يمسك في يده خوذة كورنثية مكسوة بالريش بشكل كامل، وهذا النحت البارز محاط بعدد من السيرانات التي تبعد الأطفال، ويظهر علي الجهة الغربية مجموعة متعددة من النساء، تجلس إحداهن علي عرش، بينما تأتي ثلاث سيدات لمقابلتها، وتوجد امرأة أخرى تجلس هي الأخرى علي عرش وتواجه أحد الأبواب والذي يحتمل أنه باب المقبرة .

وأخيراً، يجب أن نؤكد علي الألواح الجصية المثيرة التي توجد علي جدار إحدي المقابر في كارابورون في ليسيا، والتي لا تبعد كثيراً عن مقبرة أخرى توجد في إيلام (والتي تمت مناقشتها بالأعلي 6/2)، وتعود المقبرة في إيلام إلي حوالي عام 525، بينما تعود المقبرة الموجودة في كارابورون إلي تاريخ قريب من التاريخ الذي يقترح أن المبني (ز) ونصب الخطافات في زانثوس قد بنيا فيه (وهو الفترة ما بين 480، 470)، ويظهر التطور



الشكل 49

الذي حدث في بناء المقابر من وقت مقبرة إيلام إلى تاريخ بناء مقبرة كارابورون ليظهر واضحاً إلى حد ما: حيث إنه في حين تتوافر فيها العناصر شبه الشرقية في مقبرة إيلام، إلا أن الأيقونات التي تم تصويرها هي يونانية بشكل أساسي، بينما من ناحية أخرى نجد أن التأثيرات الفارسية في مقبرة كارابورون هي أكثر وضوحاً بشكل لا يقبل النقاش، حيث تظهر الرسوم المتنوعة مشاهد من حياة أحد الحكام المحليين: فتصوره وهو مضطجع على أريكة وأمامه وليمة من الطعام، وتصوره وهو يبارز محارباً يونانياً وهو راكب جواده، أو مسافراً وهو راكب على عربة يجرها حصانان، وفي مشهد الوليمة يرتدي رداءً طويلاً ملوناً، ويلبس تاجاً على رأسه، ويوجد خادمان يرتديان ملابس فارسية، بينما يقوم ثالث بتحريك مروحة، وتوجد امرأة خلف الملك تحمل حزاماً أرجوانياً

ومرمرياً، ولا يظهر التأثير الفارسي في الملابس فقط والأوضاع التي تتخذها الشخصيات، ولكن يمكن ملاحظته أيضاً في الزخارف النباتية والحيوانية: حيث يرتدي الحاكم سواراً له رأس أسد، ويحمل كأساً مزخرفاً برسوم نباتية علي مقبضه، ويحضر أحد الخدم قدحاً مزخرفاً بنقش لحيوان الغرغرين، وبالنسبة للمروحة التي يحملها الثالث فهي ذات طرف علي شكل رأس كبش، ونصب الخطافات يشبه هذه المقبرة، حيث إنه لا شك في أن الفنان الذي نحت الجانب الشرقي علي وجه الخصوص قد استلهم ذلك من النموذج الموجود في برسيبولس؛ وذلك لأنه توجد أوجه تشابه واضحة بينه وبين المنحوتات البارزة التي تصور الجمهور الموجود في خزانة برسيبولس، والتي تعود إما إلي عهد دارا Darius أو إلي عهد كسرکسيس Xerxes .

ومما وجدنا في الأثر الموجود في زانثوس ومقبرة كارابورون فإنه تكون لدينا إشارات واضحة علي التأثير بالثقافة اليونانية، فقد أراد الحكام المحليون أن يظهروا أنفسهم في صورة الملك الأكبر، وإنه لصحيح أن حالة زانثوس هي حالة خاصة بعض الشيء؛ لأنه يُعتقد بشكل عام أن الأسرة الحاكمة هناك هي من نسل أحد قادة جيوش قورش Cyrus وهو هارباجوس Harpagus ، والذي قام بغزو كاريّا، كونوس، وزانثوس، وبدون شك المدن القريبة من وادي زانثوس، وقد بدأ التأثير الفارسي هناك في الظهور بداية من حكم كبرلي (440 485)، والتي تحمل العملات التي تم سكها في عهده صورة مأخوذة من البيئة الإيرانية (غرفين يمشي فارجاً قدميه) .

6- إعادة توطين السكان وعمليات الترحيل:

ترحيل اليونانيين وشعوب أخرى:

لم يكن السكان الفرس الذين يسكنون في الولايات المختلفة

والسكان المحليون هم الوحيدون الذين تحدثوا معهم، فقد قام أشخاص أو مجموعات من الأشخاص بالانتقال من مكان إلى آخر داخل الإمبراطورية، أو تم نقلهم وترحيلهم، وكان ذلك بمعدل أكبر بكثير مما كان يحدث في عهد الملوك البابليين أو الآشوريين الجدد، وقد أصابت المؤلفين اليونانيين الحيرة والارتباك بسبب المرات العديدة التي تم فيها ترحيل سكان المدن اليونانية بناءً على الأوامر الملكية، ونحن نعرف البيان الرسمي الذي هدد به الفرس سكان أيونيا الثائرين (عام 493) «سوف يتم خصي أبنائهم، وسوف يتم أخذ بناتهم إلى إقليم باكتريا» (هيرودوت Herodotus الكتاب السادس فقرة 9)، وبالمثل تهديد بنوخدنصر Nebuchadnezzar الذي نقله هولوفرنيس Holophernes إلى اليهود: «سوف أسوقهم أسري حتي نهاية الأرض» (جوديث 2: 9) .

وأقدم الحالات المسجلة هي حالة أهل برقة الذين أخذهم الفرس بعد انتصارهم عليهم أولاً إلى مصر ثم إلى دارا Darius «والذي أعطاهم قرية في إقليم باكتريا ليعيشوا فيها»، وقد أطلقوا علي هذه القرية اسم برقة، حيث ظلت مأهولة علي ما أتذكر» (هيرودوت Herodotus الكتاب الرابع، 202 204)، وبعد غزو الفرس لملطية (عام 493) «تم إرسال الذين تم أسرهم أحياءً في المدينة إلى صوصا، ولم يتسبب دارا Darius لهم في أي أذى، ووطنهم في أمبي علي الخليج الفارسي بالقرب من مصب نهر دجلة» (الكتاب السادس، فقرة 20)، وقد قام العديد من الكتاب اليونانيين بحفظ مثال للسكان الإترين الذين تم أخذهم أسري خلال الحملة التي قام بها داتيس Datis وأرتافرنيس Artaphernes عام (490): «قبل أن يتم أسرهم كان دارا Darius ساخطاً علي الإترين سخطاً شديداً؛ لأنهم جرحوه، وتعدوا عليه دون أن يستفزه، والآن وعلي الرغم من ذلك، فعندما شاهدتهم أمامه بعد أن تم إحضارهم مهزومين، وعلم أنهم أصبحوا في قبضته تبخر غضبه، ولم يؤذهم بعد

ذلك بشيء، بل قام بتوطينهم علي بعض أراضيهم المسماة «أردريكا» في سيبيريا علي بعد 26 ميلاً تقريباً من صوصا» (الكتاب السادس، 120) .

ويتحدث الكتاب اليونانيون القدامي عن وجود بعض المرحلين من إقليم بيوتيا، وأيضاً بعض المرحلين من قري إقليم كاريا بالقرب من صوصا (ديودورس Diodorus XVII، 110، 4-5)، وخلال ما يسميه هيرودوت Herodotus بالثورة الأيونية الثانية انضم الكهنة المسؤولون عن إدارة المعبد في مدينة ملطية إلي صف كسر كسيس Xerxes ، وكنتيجة لانتصارات الثوار اليونانيين اختاروا الفرار في عربات الجيش الملكي، وقد قام كسر كسيس Xerxes بتوطينهم في باكتريا، وطبقاً للتقليد الذي تكرر فقد قام الإسكندر بمعاقتهم بشدة بعد ذلك (سترابو Strabo ، الكتاب الحادي عشر، 411 كوينتوس كورتيس Quintus Curtius ، VII، 5، 35، 28)، ولا يوجد أي سبب يجعلنا نعتقد أن اليونانيين كانوا هم الوحيدون الذين تمت معاملتهم بهذه الطريقة، وتفقد المجتمعات والأجناس المختلفة التي حدث معها ذلك والموجودة في ألواح برسيبولس هو دليل علي ذلك (الفصل، 3/11)، ويذكر هيرودوت Herodotus أيضاً أن من بين الجماعات التي تم ترحيلها البيونيين والذين قام دارا Darius بتوطينهم في آسيا الصغرى (الكتاب الخامس، 14-12)، وتبعاً لديودورس Diodorus ، قام قمبيز Cambyses أيضاً بترحيل الحرفيين المصريين (I، 4، 46)، وتبعاً لبليني (VI، 116، 29)، فمن المفترض أن دارا Darius قام بترحيل المجوس إلي أرض ميديا (ولكن يمكن أن يكون هذا مجرد صدي لتقليد مشكوك فيه بخصوص ثورة مجوس ميديا، والإجراءات التي قام دارا Darius باتخاذها ضدهم (ماجوفونيا) (هيرودوت Herodotus ، الكتاب الثالث، 79)، وطبقاً للمصادر المتأخرة والتي يمكن الثقة فيها إلي حد بعيد، فإنه من المفترض أن اليهود أيضاً قد تم ترحيلهم خلال عهد أرتاكسرس Artaxerxes الثاني (انظر: فصل 15 7) .

ليس من السهل تحديد وضع الشعوب التي تم ترحيلها، وسوف ننحي جانباً النصوص التي تعود إلى عصر الإسكندر، والتي تشير إلى وجود اليونانيين والليسيين في الورش والمؤسسات الزراعية (مزارع تربية الحيوانات) في برسيبولس؛ وذلك لأنه من المستحيل تحديد تاريخ وصولهم هناك، ويشرح ديودورس Diodorus ببساطة أن وجودهم يعود إلى «ملوك فارس السابقين» (XVII, 2, 69، وانظر أيضاً: فصل 16 12)، وعلي الرغم من ذلك فإنه توجد أدلة علي وجود اليونانيين في بلاد فارس خلال عهد دارا Darius الأول، وهي لا تتمثل فقط في بعض النصوص المعينة وجرافيتي المكتوبة باليونانية، ولكنها أيضاً تتمثل في الألواح العديدة التي تشير إلى ذلك (CFPF2072)، حيث يشير أحد هذه الألواح إلى أقوات الأمهات التي كانت تعطي للنساء الأيونيات (PF1224)، بينما تشير بعض الألواح الأخرى إلى شخص كان يستخدم «إثنيكون يونا» كاسم شخصي، ومن المؤكد أن هذا الشخص كان أحد اليونانيين الذين يشغلون مناصب في الإدارة الفارسية؛ لأنه قام بإدارة شؤون الغلال (1995، 1942 PF)، وفي عامي (498 499) كان عضواً في طاقم الموظفين الذين يعملون في بارناكا وزيساويس.

وتوضح النصوص الأقدم أنه في كل حالة من الحالات كان يتم تزويد المرحلين اليونانيين بمستوطنة دائمة لهم وبأرض لكي يأكلوا منها، وبالتأكيد فإن وضعهم لم يكن يختلف كثيراً عن وضع أية جماعة عرقية أخرى تم توطينها في بابل بموجب نظام الهاترو، ولم يكن أعضاء هذه التنظيمات -بشكل استثنائي- من الجنود، فقد كانت تشكيلة متنوعة من الجماعات العرقية، فنجد الإيرانيين والهنود والساكيين، بالإضافة إلى أشخاص آخرين قدموا في الأساس من الأناضول، وتقترح إحدى الوثائق التي تعود إلى عهد قمبيز Cambyes أن المصريين الذين استقروا بالقرب

من نيور كان لديهم تنظيم مستقل يدير شؤونه بشكل ذاتي، يحكمه شيوخهم، وتعترف به الإدارة الأخمينية، وكان هذا ينطبق أيضاً علي اليهود المستقرين هناك، وظل بعضهم نشطاً حتي بعد عودة الآخرين من المنفي، وبالنسبة للعديد من اليهود الذين نجحوا في الاندماج بشكل كامل في الحياة الاقتصادية والثقافية للمجتمع الجديد، فقد فضلوا البقاء مكانهم بدلاً من العودة غير معروفة العواقب إلي إقليم يهودا موطنهم الأصلي، ويمكن أن نلاحظ الشيء نفسه مع البابليين الذين استقروا في بلاد فارس بداية من حكم قمبيز Cambyses ، ويرجح احتمال أن المجتمعات اليونانية المرحلة إلي بلاد فارس قد حظيت بمكانة مماثلة لتلك المكانة التي حصلت عليها بعض الجماعات المرحلة الأخرى، أو تقريباً مساوية لها، وهذا ما قد يفسر إصرار هيرودوت Herodotus علي أن «دارا Darius لم ينزل بهم أي أذى -بعد ذلك» (الكتاب السادس، 20-119)، وقد قام اليونانيون سكان سوسيانا بتقديم فرقة عسكرية للجيش الملكي (كويئتوس كورتيوس، V، 2-1)، ولا بد أن هذه كانت ممارسة عامة؛ ذلك لأنه تم دمج الجماعات المرحلة (أناسباستوي) التي استقرت في جزر الخليج الفارسي في تنظيم دارا Darius للجزية (هيرودوت Herodotus ، الكتاب الثالث، فقرة 93)، وقد قاموا بإرسال فرق عسكرية للمشاركة في جيش كسر كسيس Xerxes (VII ، 80).

الحاميات الموجودة في مصر:

يُظهر توزيع ووضع الحاميات الملكية في جميع الولايات والأراضي التي تخضع لسلطة الملك الأكبر أنه مثلما تم منح حصة من الأرض لكل جماعة من الجماعات بمقتضى نظام الهاترو، فقد اشتملت الحاميات علي مجموعة متنوعة من الجماعات العرقية، وأفضل مثال علي ذلك هو الحامية المتمركزة في حصن Syene بجزيرة فيلة، ويرجع وجود اليهود في فيلة إلي ما قبل الغزو الفارسي لمصر؛ وذلك لأنه في التماس قدمه

اليهود إلى حاكم يوديا عام (407)، ذكروا أنه: «عندما دخل قمبيز Cambyses مصر، وجد هذا الهيكل مبنياً بالفعل» (DAE 102 [AP 30 B1]) ، وعلي الرغم من أنه بطبيعة الحال تأتي الوثائق الآرامية من مجموعة اليهود الأثرياء، وتوضح أيضاً أنه كان هناك جنود من العديد من الجماعات العرقية: حيث كان يوجد الفرس بالطبع وأيضاً الإيرانيون والميديون (DEA 64{BMAP5}) ، وممن يسكنون بجوار بحر قزوين (nos 36, 44-46) إلى (AP13,BMAP3:5)، والخوارزميين أرقام (33 34 [AP6,8]) ، هذا بالإضافة طبعاً إلى المصريين (no. 101 [AP27]) ، والآراميين (nos b 9 [AP 29.35.43.7]) ، وحتى البابليين (AP6 [no33]) ، وقد كان من المعتاد أن يحمل قادة الفرق (دجال) أسماء إيرانية (أرقام 11، 33-36-38-41 (AP45)، 6، 8، 9، 13، 15، 28)، ولكن كان البعض الآخر منهم يحمل أسماء بابلية مثل نابوكودوري (أرقام 7، 9، 53، [7، 12]) أو إدينابو (أرقام 39، 48 [AP20، BMAP، 7])، ونلاحظ هذا التنوع العرقي نفسه في منف أيضاً في كل من الحامية الموجودة هناك وفي الورش الفنية، وبدون شك فإنه علي الرغم من أن الحالة المصرية هي أشهر الأمثلة علي هذا التنوع إلا أنها حالة فريدة، وبالإضافة إلى المثال البابلي، فنحن نعرف أنه كان هناك جنود مصريون وأشوريون، وجنود من هاليكارناسوس ومن باكتريا من بين جنود الحاميات الموجودة في آسيا الصغرى، وقد أظهرت أعمال الحفر التي تم إجراؤها في مقبرة ديف هويوك (تقريباً 30 كم من كارشيميش) أظهرت أن معظم الجنود هناك كانوا من شمال إيران .

وتقدم جميع الوثائق أدلة علي التمازج بين الشعوب، حيث إن المنظمة العسكرية نفسها (الدجال) لم تكن قناعاً لوحدة عرقية: فقد احتوت كل فرقة علي جنود من أصول متنوعة، وتزودنا الممارسات التي كانت متبعة في التسمية بإشارات إلي ذلك، فعلي سبيل المثال كان للبابلي

المسمي نابوكودوري ابنا اسمه باحاداتا ([AP5] DAE32) ، وقد كانت أسماء آباء كل من مانوكي ونابوري فارسية (رقم 37 [AP14]) ، وقيام اليهود بتبني الممارسات الطقسية، أو الإبتهالات للآلهة المصرية، أو الآرامية، أو الكنعانية هو دليل أكبر علي التمازج والاختلاط العرقي .

7- الوحدة والتنوع:

الإدارة الإمبراطورية والتعدد اللغوي:

أدت عمليات إعادة التنظيم وإعادة البناء، والتي قام بها دارا Darius استكمالاً للخطوات والجهود التي بذلها كل من قورش Cyrus وقمبيز Cambyzes إلي تسريع جذري للحركة نحو التوحيد الإداري للأراضي التي تم غزوها، ويثبت تحليل العائدات التي جاءت من الجزية أنه ابتداءً من عهد دارا Darius يمكن أن نتكلم عن مشروع استعماري أو إمبراطوري بكل معني الكلمة، وعلي الرغم من ذلك فإن توحيد الممارسات الإدارية المتبعة في جميع أجزاء الإمبراطورية لا يعني فقدان التقاليد المحلية والتي من المفترض أنها انصهرت وامتزجت مع «الكويني» الأخميني، وقد تم الغزو والسيطرة علي مستويين، واللذين يظهران كما لو كان هناك تناقض واضح بينهما وهما: التوحيد، والمحافظة علي التنوع .

وتكشف الوثائق التي تعود لفترة حكم كل من دارا Darius وكسركسيس Xerxes عن انتشار استخدام اللغة الآرامية بشكل عام في الدواوين الإدارية في الولايات الفارسية المختلفة مثل برسيبولس، بابل، مصر، سارديس، داسيليوم، وفي باقي الأماكن وصولاً إلي الساحة الإيرانية، وعلي الرغم من ذلك فإن انتشار استخدام اللغة الآرامية في النواحي الإدارية لم يؤدّ إلي إزاحة اللغات المحلية، ومن الطبيعي أن يتم تذكيرنا بالأمر الذي أصدره أهاسويروس في كتاب Esther ، والذي أرسله إلي كل إقليم بكتابته التي يعرفها، وإلي كل جماعة من الناس

بلغتهم التي يتحدثونها (3-12، cf Daniel 3-4، 7، 26-6)، وأيضاً بالأمر الذي أصدره دارا Darius في بيهيستون «بعد ذلك هذه النقوش التي أرسلتها إلي كل مكان في الأقاليم الفارسية، والتي اتحد الناس في العمل عليها مع بعضهم البعض» (70، الفارسية، الإيلامية)، وثبتت النسخ التي وجدت في بابل مكتوبة باللغة البابلية، وفي فيلة باللغة الآرامية أن الأمر الملكي قد تم تنفيذه بكفاءة .

ومن الواضح أنه قد تم الاستمرار في استخدام اللغات وطرق الكتابة المحلية بشكل كثيف في النصوص الخاصة، بالإضافة إلى الوثائق الرسمية التي كانت السلطة المركزية تقوم بإرسالها، مثل النصوص الهيروغليفية التي أرسلها كل من دارا Darius وكسركسيس Xerxes ، ويوجد العديد من الشواهد علي هذه الاستمرارية في آسيا الصغرى، وبابل، وفينيقيا، وحتى في برسيبولس، فعلي سبيل المثال تم نشر القانون المصري باللغتين الآرامية والديموطيقية، وتتمثل إحدى الوثائق التي كان يتم استخدامها في الحياة اليومية في بابل تحت حكم قمبيز Cambyes في العبيد الذين كان يكتب علي معاصمهم باللغتين الأكادية والآرامية (قمبيز 143 Cambyes).

وتحليل المراسلات التي جرت في عام 492 بين فارانداتيس Phrandates مرزبان مصر والأشخاص المسؤولين عن هيكمل خنوم في جزيرة فيلة يوضح هذا الأمر بشكل كبير، حيث توضح بشكل ملموس أنه لا يمكن استخدام اللغة الآرامية بشكل منظم كلغة تواصل وحيدة بين الإدارة الفارسية والشعوب الخاضعة لها، وقد تتم كتابة رسالة المرزبان أولاً باللغة الآرامية في مكاتب ودواوين منف، وذلك تحت توجيه وإشراف أحد المستشارين (وهو غير مصري، يحتمل أن يكون فارسياً)، ثم كان يتم بعد ذلك ترجمتها عبارة بعبارة بالاستعانة بسكرتير مصري (بفتو أونيث) يعرف الديموطيقية، وقد كانت تقابله بعض الصعوبات في إنجاز

هذه المهمة التي تنشأ من مشكلات الترجمة التي يقابلها الباحثون المعاصرون، وعلي الرغم من ذلك فقد كان يتم كتابة رد كهنة فيلة علي رسالة المرزبان مباشرة باللغة الديموطيقية، وبمعني آخر، فإنه لكي تتمكن الإدارة المرزبانية من إيصال ما تريد قوله كان لازماً عليها أن تستعين بالكتابات المحلية .

وفي مثل هذه الظروف، فإن ترجمات الوثائق الرسمية لم يكن يتم إنجازها دائماً بالدقة القانونية، وخاصة إذا كانت اللغة التي تتم الترجمة إليها لا تحتوي علي مفردات مكافئة لكلمة فارسية ما، وهكذا فإن المترجم اليوناني الذي قام بترجمة رسالة دارا Darius إلي جاداتس لم يجد أية كلمة تعادل «باندাকা Bandaka» سوي كلمة «دولوس Duolos»، ولكن بالنظر إلي المعني فإن العلاقة بين الكلمة اليونانية والكلمة الفارسية هي علاقة بعيدة (أيضاً زينوفون Xenophon، Anab، I، 6 6)، وقد كانت عمليات الترجمة أكثر تعقيداً؛ لأنه في الغالب كانت توجد هناك نسخة وسيطة باللغة الآرامية بين المصدر الفارسي الأصلي للنص والنسخة المترجمة إلي اللغة المحلية، وتظهر النقوش المكتوبة بلغتين أو ثلاثة الصعوبات التي تتم مواجهتها أثناء عملية نقل المعني، وأفضل مثال ينتمي إلي هذه الفترة هو النقش البيهستوني والمكتوب في نسخ مختلفة، وبالنسبة للفترات التالية فإن نص زانتوس المكتوب بثلاث لغات هو أفضل مثال .

ونعرف بأمثلة قليلة للغاية قيام أشخاص بتعلم اللغات، وثمانستوكليس هو أشهر هذه الأمثلة، فقد تعلم اللغة الفارسية عندما انضم إلي حاشية الملك أرتاكسركسيس Artaxerxes الأول (ثمانستوكليس 28-5، ثيوسيديدس، I، 1-138)، وقد تعلمها ووصل فيها إلي درجة جيدة للغاية لدرجة أنه وتبعاً لما يقوله نيبوس (ثمانستوكليس 10-1) «كان من السهل عليه بدرجة أكثر بكثير أن يتكلم في وجود الملك عما إذا كان من يتحدث معه لم يولد في فارس» ويتحدث هيرودوت Herodotus عن

هيستيوس من سكان ملطية «والذي كان يتحدث الفارسية بدرجة تكفي علي الأقل لأن يقوم بتعريف نفسه إلي جندي فارسي» (الكتاب السادس فقرة 29)، وبالطبع فإن هذا الشخص قد قضي أكثر من عشر سنوات في بلاط دارا Darius ، وعلي الرغم من ذلك فإن الأمثلة المعروفة عن أشخاص قاموا بتعلم لغة الفرس هي أمثلة قصصية ومتفرقة، وتشير كل الدلائل إلي أن اللغة الفارسية لم تكن من اللغات واسعة الانتشار، ومن الأشياء الأكيدة التي لدينا أن زينوفون Xenophon يروي أنه قام في أرمينيا بمخاطبة شيخ إحدي القرى من خلال مترجم يتحدث اللغة الفارسية، (برسيستي: Anab، IV، 5، 10)، أو عن طريق الاستعانة بشخص لغته هي الفارسية (برسيزون، IV، 34-5) .

ولكن لا يجب أن تتم المبالغة حول أهمية هذا الدليل، حيث إن زينوفون Xenophon لم يقل في الحقيقة أن الكومارش Komarch كان يتحدث الفارسية بالفعل، ويمكننا أن نفترض أن شخصاً أرمينياً يستطيع أن يفهم وبدون صعوبة كبيرة مضمون محادثة بسيطة تتم باستخدام لغة قريبة الشبة من لغته الأم.

ويذكر سترابو Strabo أن الشعوب التي كانت تسكن علي هضبة إيران (أريا) كانت تتحدث اللغة نفسها (هوموجلوسوي)، ويذكر أيضاً أن هذه اللغة كانت لها لهجات تختلف عن بعضها اختلافات بسيطة (باراميكرون، IV، 8-2)، ومن المحتمل أن بعض الشعوب التي كانت تسكن علي هذه الهضبة كانت تستخدم هذه اللغة، ومن الأكيد أن البدو الساجرتيين Sagartian كانوا من بين هذه الشعوب التي تحدثت اللغة الفارسية (فون)، وتبعاً لهيرودوت Herodotus فإن هؤلاء البدو كانوا ينحدرون من أصل فارسي (إثنوس برسيكوس، VII، 85)، وبرغم كل هذا التنوع القبلي (I، 125) فقد حافظوا مثلاً علي طرق القتال والتي لا تختلف كثيراً عن طرق الفرسان الملكيين .

ويحتمل أيضاً أن تقاليد ولغة القبائل الفارسية الأخرى مثل قبائل المارديين سكان Persis لم تتغير كثيراً علي مر السنين (إليان، I، 34)، ويذكر سترابو Strabo أن سكان درانجيانا أيضاً قد حدث بينهم وبين الفرس تبادل ثقافي (XV، 10، 2)، ويمكن أن تؤدي بنا الكلمة التي يستخدمها وهي (برسيوزونتس) إلى الاعتقاد بأنه يشير إلى تبنيهم اللغة الفارسية، ولكن السياق لا يقتضي هذا التفسير، ويتحدث هيرودوت Herodotus (في الكتاب الأول فقرة 125) عن قبائل «العمال الفارسية المسماه بـ«الجرماني»، والذين يسميهم سترابو Strabo الكارمانيين (XV، 14، 2)، ويقول عنهم إنهم تبنا ممارسات زراعية مشابهة لتلك التي كان يستخدمها الفرس، ولكن تظهر رواية سترابو Strabo أيضاً إلى أي مدى حافظ الكارمانيون علي عاداتهم، وخاصة طقس المرور، والذي كما يصفه يختلف كثيراً عن الطقس الفارسي (الفصل 8، 3): فيقول إنه قبل الزواج كان علي الشاب أن يثبت رجولته عن طريق قطع رأس أحد الأعداء وإحضارها إلى الملك، وكان الملك يقوم بتخزين الجماجم في القصر الملكي».

وباستثناء الحالة المحددة للساجارتين، فإن لا يوجد أي دليل يشير إلى أن اللغة الفارسية كانت تستخدم بشكل واسع النطاق بين الشعوب الإيرانية؛ ولهذا السبب احتاج الإسكندر الأكبر إلى الاستعانة بـمترجم متمرس علي اللغة الداريجة (فوني) التي يتحدث بها سكان ماراكاندا في سوجديانا (أريان IV، 7، 3)، وبالإضافة إلى ذلك، فإن كل الوثائق التالية تتحدث عن قوة اللغتين الباكترية والسوجدية، بالإضافة إلى الحفاظ علي عادات جنائزية في شرق إيران تختلف بشكل كامل عن العادات المتبعة في غرب بلاد فارس (مثل تجفيف الجثث) .

وقد أدي الإبقاء علي التعددية اللغوية إلى الاستعانة بالمتترجمين، وكان هناك العديد من المترجمين في الجيش الملكي (زينوفون، Anab،

I، 12-8-17)، وكذلك أيضاً في البلاط المركزي في عاصمة الإمبراطورية، وذلك ليس فقط خلال استقبال السفراء الأجانب، وعلي سبيل المثال عندما ظهر ثمستوكليس في البلاط الإمبراطوري لأول مرة قام بمخاطبة الملك الأكبر من خلال مترجم (ثمستوكليس 1-28)، وقد أبلغنا هيرودوت Herodotus أيضاً عن وجود مترجمين في الاجتماعات التي تمت بين قورش Cyrus وكريوسوس Croesus (الكتاب الأول 86)، وخلال الاجتماعات بين دارا Darius واليونانيين (الكتاب الثالث 38)، ومن الواضح أن دارا Darius الأول لم يزج نفسه بتعلم اللغة اليونانية، ولكن خليفته البعيد دارا Darius الثاني قد تعلمها (وذلك علي الأقل كما يقول كوينتوس كورتيوس، V، 5-11)، وقد قام بعض الفرس بتعلم كيفية التحدث باستخدام اللغات المحلية مثل الشخص الفارسي الذي كان يتحدث اليونانية في المأدبة التي أقيمت في طيبة عام 479 تكريماً لماردونيوس (هيرودوت Herodotus الكتاب التاسع فقرة 16)، أو «باتيجياس» الذي كان من ضمن حاشية قورش Cyrus الصغير، والذي كان يجيد اليونانية بقدر يكفي لإعطاء أمر إلي مرسيناريس (زينوفون Xenophon، Anab، I، 8)، وعلي الرغم من ذلك فإنه في نهاية القرن الخامس كان المرزبان الفارسي لا يزال يستخدم مترجماً للتواصل مع اليونانيين (زينوفون Xenophon، Anab، II، 3-17).

ويشير أحد الألواح البابلية (أمهرست 258)، والتي يعود تاريخها نظرياً إلي بداية القرن الخامس إلي أن معرفة اللغات المحلية لم يكن أحد الإنجازات المنتشرة بين الفرس، ويذكر هذا اللوح المؤن والأقوات الصادرة إلي سلسلة من الأشخاص، والذين كانوا في معظمهم أشخاص فارسيين، ومن الواضح أنهم كانوا رفيعي المستوي (وكان من بينهم أوستانو، والذي من المحتمل أنه لم يكن سوي مرزبان بابل وإقليم إبيرناري)، ويحتمل أن هؤلاء الفرس كان همرون عبر إيلام وبابل، أو

أنهم قد أكملوا مهمة لهم هناك، وعلي أية حال، فإن هذا اللوح يذكر اسم مترجم الكتابة (ليبوتو)، أو مترجم الحديث (ماردوكا)، والذي كان ملحفاً بحاشية أوستانو، بالإضافة إلى المترجم الخاص بأرتاباتي (بيل إيتانو)، ومن الواضح أن هؤلاء الحكام الفرس لم يكونوا قادرين علي التواصل مباشرة مع الأشخاص الذين يحكمونهم، وقد اضطروا إلي الاستعانة بمترجمين بابليين ليساعدوهم في فعل ذلك، ومن الصحيح أيضاً أن هذه الوثيقة يمكن ترجمتها بشكل مختلف: يحتمل أن الحكام الفرس وعلي الرغم من أنهم كانوا يستطيعون نطق بعض الكلمات البابلية إلا أنهم لم يكونوا يتقنون تلك اللغة بدرجة تكفي لإعطاء أوامر محددة باستخدامها، أو ربما أنهم أصروا علي التحدث باللغة الفارسية للحفاظ علي هيبتهم ووضعهم، أو ربما أن الكلمة المستخدمة لوصف الأشخاص المرافقين للحكام الفرس (سيتيرو) تشير أساساً إلي وظيفتهم المكتبية التي يقومون بها في الإدارة، والتي ليست بالضرورة ذات صلة بوظيفة المترجم.

ومن الأفضل ألا نمنح هذا النص أهمية كبيرة، وعلي الرغم من أن التواصل الشفهي بين الحكام الفرس ومواطنيهم كانت تعوقه وتقف في طريقه سلسلة كاملة من العقبات اللغوية والسياسية، إلا أنه يجب التأكيد علي أن استخدام اللغة الآرامية والدور الذي كان يقوم به الكتاب والمترجمون سمحاً لهم بتجاوز مثل هذه العقبات بسهولة في الشؤون الإدارية، وحتى في الحياة اليومية، وعندما قام الفرس بعقد صفقة مع المصريين تمت كتابته النص باللغة الآرامية (DAE 109) ، وقد كان هذا هو الحال أيضاً بالنسبة للعقد الذي تم الاتفاق عليه بين شخص آرامي من الهبة (توي زوي) وفلاح مصري (DAE 1) ، وبمعني آخر فإن التنوع اللغوي الدائم لم يؤدِّ إلي تهديد للوحدة السياسية للإمبراطورية، حيث إنه سواء تمت كتابته أو الإعلان عنه باللغة اليونانية أو البابلية أو الليسية أو

الديموطيقية، كان المرسوم المرزباني الملكي يحتفظ بالمقصود الفارسي الكامل من ورائه، ومثل ذلك هو أنه علي الرغم من الاستعانة بالحرفيين من كل ولاية من الولايات واستعارة العديد من الأيقونات والصور شبه الشرقية، ظلت الأعمال الفنية المنتجة في برسيبولس أعمالاً فنية ملكية أخمينية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معني .

القانون الملكي والقانون المحلي:

بسبب قيام دارا Darius بإصدار أوامره لصياغة القوانين المصرية، فإنه يقال أحياناً أنه بلا شك كان ينتوي إصدار مجموعة مشتركة من القواعد السلوكية المعروفة بـ«القانون الملكي» في جميع أجزاء الإمبراطورية، ونعرف أيضاً بوجود القضاة في بابل (داتابارو، دايانو،... الخ)، ولكن استخدام هذه الكلمات الفارسية المستعارة (داتابارو، داتابارا) لا يثبت في حد ذاته أنه قد تم العمل بالقانون الملكي في بابل، وعلي أية حال فإن وجود مثل هؤلاء المسؤولين والتي كانت واجباتهم غير محددة بشكل واضح لا يعني أن بابل كانت خاضعة للقوانين الملكية، ومهما كانت ألقابهم فقد قام هؤلاء القضاة بإصدار أحكامهم بالتوافق مع القانون المحلي طالما أن القضية لم تخرج خارج نطاق النظام الإقليمي، وبالإضافة إلي هذا فإن عبارة «تبعاً لقانون الملك (داتو سا ساري) والتي تتكرر في العديد من الألواح البابلية ربما كانت تشير بشكل أساسي إلي الالتزامات المالية، أي الالتزامات التي تشبه القواعد والأحكام المنظمة أكثر منها أن تكون القوانين الفعلية، وتتضمن أوراق البردي المكتوبة بالآرامية، والتي تم اكتشافها في سقارة هذه المصطلحات نفسها، ومن المحتمل جداً أن هؤلاء القضاة كانوا يرأسون المحاكمات المدنية، كما هو الحال في الأقاليم الجنوبية (ديني في الوثائق الآرامية التي وجدت في فيلة)، وبالطبع فإن هؤلاء القضاة يظهرون في حالات نادرة في فيلة «كقضاة ملكيين» (ديني مالك)، ولكن يجب أن نقاوم الميل إلي

تصنيفهم ضمن فئة القضاة الملكيين، والتي نعرفها من المصادر القديمة، وقد كان الملك هو من يختار هؤلاء القضاة الملكيين، وكانوا يعملون فقط في إطار بلاد فارس (هيرودوت Herodotus الكتاب الثالث فقرة 31 هوي باتريوي ثيسموي)، وقد كان القضاة وقضاة الأقاليم والقضاة الملكيين يتأسسون جلسات القضايا والاستئنافات تحت سلطة الحاكم المحلي والمرزبان وأخيراً الملك الأكبر .

والكلمة الفارسية «داتا» والتي تترجم «قانون» هي نفسها مسؤولة عن بعض هذا الالتباس الذي حدث، فعلي سبيل المثال تعني هذه الكلمة في أحد الألواح التي تعود إلي برسيبولس «القواعد التنظيمية التي كان علي أمناء المخازن أن يتبعوها» (PF1980 ، باللغة الإيلامية (Datam) ، وهذا أيضاً هو الإطار الذي يجب أن نفهم فيه المهام التي كان يعهد بها إلي قاضي بارناكا (داتابارا) 1272 (PF) ، وتظهر كلمة داتا في كتاب إستر 19 Esther مرة لتشير إلي إحدي القواعد التنظيمية في البلاد (وهي 8-1 الخمر المحجوز للملك «كاتا بروكيمينون نومون»)، أو لكي تشير إلي إحدي العادات المتعارف عليها (15-1 حكم إثر «كاتا تون نومون»)، أو لكي تشير إلي أحد المرسومات الملكية (1 19 بروستجما)، وترجمة كلمة «داتا» إلي «نوموس» هذه هي ترجمة ملائمة جداً، وعند الكتاب اليونانيين تشير كلمة نوموس ببساطة إلي الممارسات الفارسية (ستيسياس Ctesias فقرة 57) أي إحدي الممارسات الجنائزية (هيرودوت Herodotus الكتاب الأول 131-40 إلخ) و/أو إلي ممارسات البلاط الأخميني (كما في «إليان» والذي كان مغرمًا بهذه القواعد التنظيمية للبلاط (الكتاب الأول 21، نوموس إبيخوريوس: بروسكينيسيس)، [الكتاب الأول 31-32 (برسيكوس نوموس: الهدايا الإلزامية التي يتوجب علي الفلاحين الفرس تقديمها إلي الملك الأكبر)]، [الكتاب الثاني عشر 62 (نوموس برسيكوس: الالتزامات المفروضة علي مستشاري الملك)، ولكي نصل

إلى مضمون هذه المقارنات بما فيها إحدى المقارنات المستهترة دعونا نعود إلى العبارة الإيلامية «داتام أبوكانا» والتي تفهم عادة كـ «تبعاً للقواعد التقليدية أو المعتادة»، بدلاً من تبعاً للقانون السابق (Pf 1980) ، ويمكننا أن نرى كيف أن أحد الكتاب اليونانيين لكي ينقلها إلى لغته سوف يستخدم صيغته مثل «كاتا تون (برسيكون) باتريون نومون!». .

«ففي الفقرات ذات المصادقية التاريخية المحدودة، يقوم محرر كتاب Esther بمقارنة قوانين اليهود مع قوانين الملك الأكبر (3 18 نوموي توناسيليوس)، ولكن التركيز هنا على الجوانب السياسية وليست القضائية، ولم يسعَ الملك الأكبر الفارسي إلى فرض القوانين الفارسية في جميع أجزاء الإمبراطورية، ولكن وبدلاً من ذلك فإن المرسوم الملكي يعترف وبشكل صريح بقوانين الشعوب المختلفة (نوموي، بارابانتا تي إثني) .

وبالطريقة نفسها تم نشر وإعلان المراسيم الإمبراطورية المختلفة بكل اللغات الموجودة في الإمبراطورية معلناً أن كل رجل يجب أن يكون هو سيد بيته (1: 22)، وهناك مثال آخر، والذي يتم الاستشهاد به غالباً وهو (عزرا 7 (25 26)، والذي نجد فيه المرسوم الملكي بهذا الشكل: «وأنت يا عزرا بفضل حكمة ربك التي أعطها لك، فإنك ستقوم بتعيين الكتبة والقضاة (كريتاي) ليكونوا مسؤولين عن إحقاق الحق لكل الناس في إقليم عبر الفرات، وإذا عصي أي شخص قانون ربك والذي هو قانون الملك فليكن عقابه رادعاً».

ولا يوجد هنا أي أثر أو دليل على رغبة الملك الأكبر في نشر «مجموعة من القوانين الإمبراطورية»، حيث إن الملك الأكبر يقوم هنا بالاعتراف وحماية قوانين اليهود (التوراة)، والتي سيحكم بمقتضاها القضاة الذين سيقوم عزرا بتعيينهم بمن فيهم اليهود الذين يعيشون خارج أراضي إقليم يهودا «كل الأشخاص اليهود الذين يعيشون في ولاية عبر

الفرات»، والتفسير مختلف إلى حد ما، فبمجرد أن يتم الاعتراف بهم من قبل الملك الأكبر يتم دمج هذه العادات المحلية في الفئة العامة لـ (القانون الملكي)، وتكتسب في ذات نفسها (وقبل كل شيء فيما يخص الإدارة المرزبانية التي يتحدث الملك إليها) سلطة لا تتبع بشكل استثنائي من العادات المحلية الخاصة بهذه الجماعة، وبشكل ما من وجهة نظر حكام المجتمعات المحلية (الجماعات العرقية، المدينة، الهيكل)، فإن مفهوم «القانون الملكي» والذي هو بعيد كل البعد عن أن يتم النظر إليه كمقيد لاستقلالهم وحكمهم الذاتي قد شكل نوعاً من الضمان الملكي لحمايتهم من تعسف وظلم المرزبانان، وبهذا المعنى فإنه يمكن اعتبار أن إصلاحات دارا Darius فيما يتعلق بتوزيع الجزية تقع ضمن طائفة «القانون الملكي»، وعلي الرغم من أنها كانت ترمز إلى الخضوع إلا أنها قد حدثت أيضاً وبدرجة كبيرة من الدوافع والنزوات السيئة للسلطات المرزبانية .

وتلخيصاً لما سبق، فإننا يجب أن نستنتج وبشكل قاطع أنه لم يكن هناك قانون مفروض علي جميع الشعوب في الإمبراطورية دون تمييز، وبهذا المعنى فإن مفهوم القوانين الملكية يأتي في إطار السياسة وليس القانون، وهذه هي الطريقة التي يجب أن يتم بها فهم كلام دارا Darius الموجود في «بيهيستون»: «بقوة أهورا-مازدا احترمت هذه الشعوب قانوني (داتا)، وفعلوا كما أمرتهم (8)، ولا تعني كلمة «داتا» هنا سوي طلب الولاء «أرتا» والالتزام بدفع «نصيب الملك» (= باجي (بازيس) «الجزية»)، ومن الواضح أنها هذه الكلمة تعكس أيديولوجية سياسية-دينية، وليس منظمة قضائية، حيث إنها تشير إلى وتمجد سيطرة الملك الأكبر التي لا يشاركه فيها أحد علي جميع البلاد والشعوب التي تقع تحت يديه.

7	الفصل التاسع الاتصال والتجارة في المقاطعات
7	1- شبكة الطرق.....
18	2- حكم المقاطعة الامبريالية.....
34	3- خطوط الاتصال والتجارة
45	الفصل العاشر الرسوم الملكية والجزية في بلاد فارس.....
45	1- المصادر والمشكلات.....
51	2- المرزبانيات والجزية.....
60	3- الهدايا والجزية
71	4- الجزى والهدايا والضرائب.....
88	5- سداد الجزية: المعادن والعملات المعدنية.....
	6- إدارة الجزية: الجوانب التي تشير إلى الإستمرارية مع النظام القديم والنقاط الأخري التي حدث فيها تعديل.....
99	7- إقتصاد الجزية وتخصيصها.....
111	
129	الفصل الحادي عشر بلاد فارس: الإمبراطورية واقتصاد الجزية.....
129	1- سجلات برسيبولس

2-	التسلسل الهرمي الإداري وتنظيم الإنتاج.....	137
3-	عالم العمل: الكورتاس.....	149
4-	الزراعة: الإنتاج والضرائب.....	173
5-	الأراضي والضياع (العزب).....	183
6-	ألواح برسيبولس والإدارة الإمبراطورية: المصادر والمشكلات.....	194
7-	إدارة الممتلكات والمستودعات الملكية في مصر.....	198
8-	إدارة الفائض.....	206
9-	الأراضي والفلاحين.....	218
10-	بيت الملك.....	236
11-	التحول.....	255
	الفصل الثاني عشر ملك الأراضي.....	259
1-	دارا Darius ومصر.....	259
2-	بابل في عهد دارا Darius.....	286
3 -	عبر الفرات.....	293
4 -	من القدس إلى مغنيسيا علي نهر The Meander.....	302
5-	غرب آسيا الصغرى: المدن، الملوك، وحال الإمبراطورية بعد الثورة الأيونية.....	309
6-	إعادة توطين السكان وعمليات الترحيل.....	337
7-	الوحدة والتنوع.....	343